

التوجيه النحوي للشيخ محمد بن يوسف أطفيش

(ت ١٣٣٢هـ / ١٩١٤م) في تفسيره "داعي العمل ليوم الأمل"

إبراهيم بن سلطان بن يوسف الأغبري

رسالة مقدّمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة

الماجستير في اللغة العربية وآدابها

قسم اللغة العربية وآدابها

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

جامعة الشرقية

سلطنة عمان

١٤٤٧هـ / ٢٠٢٥م

التوجيه النحوي للشيخ أحمد بن يوسف أطفيش

(ت ١٣٣٢هـ/١٩١٤م) في تفسيره "داعي العمل ليوم الأمل"

رسالة مقدّمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة

الماجستير في اللغة العربية وآدابها

إعداد

إبراهيم بن سلطان بن يوسف الأغبري

إشراف الدكتور

أحمد بن محمد الرمحي

١٤٤٧هـ / ٢٠٢٥م

## إقرار الباحث

أقرّ بأن المادة العلمية الواردة في هذه الرسالة قد عولجت وفق أسس البحث العلمي وقواعد الأمانة العلمية، وأن محتواها غير مستلّ من أي مصدر منشور أو غير منشور، وأنه غير مقدّم للحصول على أي درجة علمية أخرى، وأن مضمون هذه الرسالة يعكس آرائي الخاصة، وهي ليست بالضرورة الآراء التي تتبناها الجهة المانحة.

الباحث:

..... الاسم:

..... التوقيع:

## الإهداء والشكر

أهدي هذا البحث المتواضع إلى والديّ الكريمين اللّذين ما انفكّا داعيّن لي بالتوفيق والنجاح، وإلى رفيقة دربي التي كانت السند والدافع لي نحو العطاء والإنجاز، وإلى المكتبة الإسلامية والعربية، عسى أن تفتح هذه الدراسة بابًا يلج منه الباحثون في كنوز علوم الشيخ العلامة أطفَيْش (قطب الإئمة) ودراسة إرثه اللغوي خصوصًا.

كما أشكر كلّ من أرشدني خلال مسيرة كتابة هذا البحث، وفي مقدمتهم المشرف على الرسالة (الدكتور الفاضل: أحمد بن محمد الرمحي) الذي لم يرضنّ عليّ بعلمه وفكره؛ ونقده وتقويمه، مما أضاء لي الطريق، وأسهم بشكل رئيس في أن تخرج هذه الدراسة المرجوّ نفعها في الدنيا والآخرة، ممتنًا له على كريم عطائه، وجميل صبره.

ثم إنني لا أنسى أن أشكر إخوة كانوا معاونًا لي على أعمال الطباعة وتوفير بعض المراجع، وأخصّ بالذكر منهم الأخ الفاضل: (أحمد بن محمد بن زاهر الأغبري)، والأخ العزيز والصديق المخلص: (عمر بن سليم بن راشد العميري)، فجزاهما الله عني خير ما يجزي المحسنين.

## التوجيه النحوي للشيخ أحمد بن يوسف أطفيش

(ت ١٣٣٢هـ/١٩١٤م) في تفسيره "داعي العمل ليوم الأمل"

### الملخص:

يسعى هذا البحث بمنهج وصفي تحليلي إلى دراسة توجيهات الشيخ أطفيش للمسائل النحوية في تفسيره (داعي العمل ليوم الأمل)، وتحليله لها وفق سياق النص القرآني، إذ تروم الدراسة من وراء ذلك إلى الإجابة عن الأسئلة الآتية:

- ١- ما الآراء والترجيحات التي تبناها الشيخ أطفيش في توجيهاته النحوية للأسماء في تفسيره؟
  - ٢- ما الآراء والترجيحات التي تبناها الشيخ أطفيش في توجيهاته النحوية للأفعال في تفسيره؟
  - ٣- ما الآراء والترجيحات التي تبناها الشيخ أطفيش في توجيهاته النحوية للحروف في تفسيره؟
  - ٤- ما الآراء والترجيحات التي تبناها الشيخ أطفيش في توجيهاته النحوية للجمل وأشباه الجمل في تفسيره؟
- وانطلاقاً من هذه الأسئلة حرص البحث على حصر التوجيهات النحوية من آراء وترجيحات، وترتيبها وتبويبها، ثم تحليل هذه الآراء والترجيحات وفق سياق النص القرآني استعانة بالمصادر النحوية.
- وتتجلى أهمية هذا البحث في كونه يدرس التوجيهات النحوية في سياق النص القرآني لأحد أهم التفسير الذي لم تُقرّد له دراسة نحوية -حسب علم الباحث-، ورصد آراء الشيخ أطفيش وترجيحاته النحوية.
- وخرجت هذه الدراسة بنتائج أهمها استقلالية شخصية الشيخ أطفيش النحوية، وذلك في توجيهه للمسائل، ومناقشة أقوال النحاة فيها بين الأخذ والرد، وبناء رأيه وترجيحاته على ما يقتضيه الدليل الصحيح، والمعاني

النحوية التي يدل عليها السياق، ومما خرجت به الدراسة مَيْل القطب إلى آراء مذهب البصريين في أكثر  
المواضع، ومخالفته لبعض آرائهم، وكذلك أخذه بآراء الكوفيين، وكذلك مخالفته لجمهور النحاة في بعض  
المسائل النحوية الكبرى.

# **Grammatical Interpretation by Sheikh Amohammed ibn Yusuf Atfayyash (1332 AH / 1914 AD) in His Exegesis (Dai al-Amal liYawm al-Amal)**

## **The abstract:**

This study employs a descriptive and analytical methodology to examine the grammatical interpretations offered by Sheikh Amohammed ibn Yusuf Atfayyash in his Qur'anic exegesis *Dai al-Amal liYawm al-Amal*. It analyzes his syntactic reasoning within the context of Qur'anic discourse and seeks to answer the following central questions:

1. What are the key grammatical views and preferences expressed by Sheikh Atfayyash concerning nouns in his interpretation?
2. What are his principal interpretations and preferences regarding verbs?
3. What major syntactic positions did he adopt with respect to particles?
4. What are his most significant grammatical perspectives concerning sentences and quasi-sentences?

Guided by these questions, the study identifies, categorizes, and analyzes Atfayyash's grammatical positions, drawing on classical Arabic grammatical sources and interpreting them within the broader context of the Qur'anic text.

The significance of this research lies in its focus on the grammatical dimensions of a major tafsir that—based on the researcher's knowledge—has not previously been the subject of dedicated syntactic study. The study highlights Atfayyash's grammatical insights and the methodological foundations of his interpretive choices.

Among the key findings is Sheikh Atfayyash's distinctive grammatical character, evident in his independent analysis of syntactic issues, his critical engagement with traditional grammatical opinions, and his reliance on contextual evidence and syntactic meaning. The study reveals his overall inclination toward the Basran school in many instances, while also noting his divergence from it in certain cases, as well as his adoption of some Kufan positions and occasional departures from the mainstream grammatical consensus on significant syntactic matters.

## قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ	الإهداء والشكر
ب	الملخص (باللغة العربية)
د	الملخص (باللغة الإنجليزية)
هـ	قائمة المحتويات
١	المقدمة
٩	التمهيد
	الفصل الأول: التوجيه النحوي للأسماء:
٣٥	- المبحث الأول: الأسماء المبنية
	- المبحث الثاني: الأسماء المعربة:
٦٨	• أولاً: الأسماء المرفوعة
٩٢	• ثانياً: الأسماء المنصوبة
	الفصل الثاني: التوجيه النحوي للأفعال:
١٤٨	- المبحث الأول: الفعل الماضي

الصفحة	الموضوع
	- المبحث الثاني: الفعل المضارع:
١٥٨	• أولاً: الدلالة الزمنية للفعل المضارع.....
١٦٥	• ثانياً: الفعل المضارع المرفوع.....
١٦٨	• ثالثاً: الفعل المضارع المجزوم.....
	▪ الفصل الثالث: التوجيه النحوي للحروف:
١٧٦	- المبحث الأول: الحروف الأحادية.....
٢٢٠	- المبحث الثاني: الحروف الثنائية.....
٢٥٢	- المبحث الثالث: الحروف الثلاثية والرباعية.....
	▪ الفصل الرابع: التوجيه النحوي للجمل وأشباه الجمل:
٢٦١	- المبحث الأول: الجمل التي لها محل من الإعراب.....
٢٧٢	- المبحث الثاني: الجمل التي لا محل لها من الإعراب.....
	- المبحث الثالث: أشباه الجمل:
٢٨٧	• أولاً: الجار والمجرور.....
٣٠٥	• ثانياً: الظرف.....
٣١٥	▪ الخاتمة (النتائج والتوصيات).....
٣١٩	▪ المصادر والمراجع.....

## المقدمة

الحمد لله منزل الكتاب، ﴿وَأَنَّهُ لَنَزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٩٢﴾ نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَى قَلْبِكَ

لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ ﴿١٩٥﴾﴾ [الشعراء: ١٩٢-١٩٥]، والصلاة والسلام على من

أوتي جوامع الكلم، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى الدين، أما بعد:

فإن تفسير القرآن الكريم مرتبط بالدرس اللغوي ارتباطاً وثيقاً، فالقرآن يتوقف فهمه على الرجوع إلى اللغة التي أنزل الله تعالى بها كتابه العزيز؛ ولذلك بدأ البحث في لغة القرآن منذ عصر التابعين، فاهتم المفسرون بالمفردات وشرح غريب القرآن، ثم اتسع مجال الاهتمام بلغة القرآن، فصنفت التفسير التي تُعنى بإعراب القرآن الكريم؛ لإدراك العلماء بأن الإعراب هو الذي يُقيم المعنى، بل عدّ بعضهم إعراب القرآن أصلاً في الشريعة<sup>(١)</sup>، ويُعدّ كتاب (معاني القرآن) للفراء (ت ٢٠٧ هـ) أول كتاب جمع بين الاهتمام بالمفردات، وتعقب الإعراب وشرح معاني الآيات، ثم أخذت حركة التأليف والتصنيف في التفسير اللغوي تنمو باطراد، والناظر في كتب التفسير - خاصة - يلاحظ فيها أنّ المفسرين استفادوا من علوم اللغة، فنجد كتبهم حافلة بمباحث الغريب والنحو والصرف والاشتقاق، حتى أضحت بعض التفسير مصادر للباحثين في علوم اللغة<sup>(٢)</sup>.

١ - ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٢هـ، ج١، ص٤٠.

٢ - انظر: هرامس، عبد الرزاق إسماعيل: الاتجاه اللغوي في تفسير القرآن الكريم، مجلة دعوة الحق، ع٣٢٣، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ١٩٩٦م، ص٩٥-٩٨.

أما علم النحو - وهو من مكونات الدرس اللغوي - فيُعدّ واحداً من العلوم الأساسية لتفسير القرآن الكريم وتوجيه معانيه؛ ولذلك اهتم العلماء بدراسة النحو في تفاسيرهم، من خلال التوجيه النحوي للنص القرآني، والوقوف على الاختلاف بين النحويين في الأوجه، فكان لتلك التوجيهات النحوية الأثر في التوجيه الدلالي للنص القرآني، ومن هؤلاء العلماء المفسرين اللغويين الشيخ الجزائري أمحمد بن يوسف أطفيش (ت ١٣٣٢ هـ) أحد أعلام العصر الحديث، حيث إنه صنّف ثلاثة تفاسير للقرآن الكريم وهي (هيميان الزاد إلى دار المعاد) وتفسير (داعي العمل ليوم الأمل) وتفسير (تيسير التفسير)، إذ اعتنى فيها كثيراً بالدرس اللغوي للنص القرآني في جوانبه المتعددة من نحو وصرف وبلاغة وعروض.

ومن هذه التفاسير الثلاثة سيتناول هذا البحث التفسير الثاني (داعي العمل ليوم الأمل)، وهو تفسير تجد الدرس النحوي فيه حاضرًا بوضوح، فاعتنى فيه الشيخ بالتوجيه النحوي للنصوص القرآنية، وأسهب في مباحثه ومسائله، كما يذكر القراءات القرآنية للكلمات القرآنية ويعللها ويوجّهها نحوياً، وله في ذلك آراء وترجيحات في المسائل النحوية التي تتعدد فيها الأوجه، ويذكر أئمة النحو كالخليل وسيبويه والفراء والكسائي وابن جنّي وقطرب وغيرهم، ولتوجيهاته النحوية في هذا التفسير أثر جليّ في التوجيه الدلالي وتبني الرأي، وظهر ذلك حتى في توجيهاته الصرفية والبلاغية، والمسائل المتعلقة بالعلوم الأخرى كالعقيدة والفقّه وغيرها.

ونظرًا إلى ثراء هذا التفسير بالتوجيهات النحوية، وحضور شخصية الشيخ النحوية بالأراء والترجيحات في مختلف أبواب النحو - يسعى البحث إلى الوقوف على الجانب النحوي دون الجوانب اللغوية الأخرى كالصرف والبلاغة، فكل منها يحتاج إلى دراسة مستقلة.

وبناء على ما سبق يكون عنوان البحث (التوجيه النحوي للشيخ أحمد بن يوسف أطفيش (ت  
١٣٣٢هـ/١٩١٤م) في تفسيره "داعي العمل ليوم الأمل")، وينصرف البحث إلى الوقوف على هذه  
التوجيهات النحوية للشيخ، المتمثلة في آرائه وترجيحاته، وتحليلها وفق سياق النص القرآني.

ولقد دفعني لاختيار هذا الموضوع (التوجيه النحوي للشيخ أحمد بن يوسف أطفيش في تفسيره  
"داعي العمل ليوم الأمل") عدة أسباب أهمها ما يأتي:

أ. الارتباط الوثيق بين علوم اللغة العربية وتفسير القرآن الكريم، ومن جوانب تفسير القرآن  
الكريم دراسة النص نحويًا وتوجيهه وفق السياق القرآني.

ب. الرغبة في الوقوف على دور النحو العربي في توجيه السياق النصي.

ج. الرغبة في الوقوف على الفكر النحوي للشيخ أطفيش ومنهجه في معالجة السياق القرآني  
نحويًا من خلال إبراز آرائه النحوية في تفسير (داعي العمل ليوم الأمل)، وكذلك ترجيحاته  
النحوية في المسائل المختلف فيها.

أما أهمية هذا البحث فتتجلى في كونه:

١- يدرس التوجيهات النحوية في سياق النص القرآني عند أحد أعلام اللغة المفسرين للقرآن، فهو

يدرس أثر النحو العربي في توجيه الدلالة في السياق النصي.

٢- يدرس أحد كتب التفسير عند الشيخ أطفيش، الذي هو صاحب ثراء في التأليف في العربية لغةً

ونحوًا وصرفًا وبلاغةً وعروضًا، وهذا ما سيكشفه تمهيد البحث.

٣- لم يُقدّم لهذا التفسير من قبل دراسة في التوجيه النحوي حسب علم الباحث.

وتتمثل مشكلة البحث في دراسة التوجيهات النحوية للشيخ أطفيش المتمثلة في آرائه وترجيحاته في تفسيره (داعي العمل ليوم الأمل)، وتحليلها وفق سياق النص القرآني.

ويسعى هذا البحث إلى الإجابة عن الأسئلة الآتية:

- ١- ما الآراء والترجيحات التي تبناها الشيخ أطفيش في توجيهاته النحوية للأسماء في تفسيره؟
- ٢- ما الآراء والترجيحات التي تبناها الشيخ أطفيش في توجيهاته النحوية للأفعال في تفسيره؟
- ٣- ما الآراء والترجيحات التي تبناها الشيخ أطفيش في توجيهاته النحوية للحروف في تفسيره؟
- ٤- ما الآراء والترجيحات التي تبناها الشيخ أطفيش في توجيهاته النحوية للجمل وأشباه الجمل في تفسيره؟

ومعلوم أنّ الجهود اللغوية التي قام بها الشيخ أطفيش كثيرة ومتنوعة في خدمتها للدرس اللغوي سواء في تفاسيره أم في كتبه الأخرى؛ ولذلك سوف يُحدّد هذا البحث بما يأتي:

- أ- حصر الدراسة في تفسير الشيخ أطفيش (داعي العمل ليوم الأمل) دون كتبه الأخرى، اعتماداً على الطبعة وفق التوثيق الآتي: [أطفيش، أحمد بن يوسف: داعي العمل ليوم الأمل، دراسة وتحقيق: عبد الله بن سعيد القنوبي، مكتبة خزائن الآثار، مسقط، ١٤٤٣هـ/٢٠٢٢م].

ب- اقتصار الدراسة في هذا التفسير على التوجيه النحوي دون غيره من الجوانب اللغوية.

وسيعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، متمثلاً في حصر التوجيهات النحوية من آراء وترجيحات في تفسير (داعي العمل ليوم الأمل) للشيخ أطفيش وترتيبها وتبويبها، ثم تحليل هذه الآراء والترجيحات وفق سياق النص القرآني استعانة بالمصادر النحوية.

أما الدراسات السابقة فلم يجد الباحث -حسب اطلاعه- أي دراسة نحوية أو صرفية لتفسير (داعي العمل ليوم الأمل) للشيخ أحمد بن يوسف أطفيش، ولكن لا شك أن هناك دراسات كثيرة ذات صلة بالتوجيه النحوي في تفسير القرآن الكريم وقراءته، ومن هذه الدراسات ما يلي:

١- التوجيه النحوي للمنصوبات في تفسير التحرير والتنوير للطاهر ابن عاشور، حنين جهاد سعيد

الصدر، الجامعة الهاشمية، الأردن، ٢٠١٨م.

بحثت هذه الدراسة التوجيه النحوي للمنصوبات في تفسير (التحرير والتنوير) للطاهر ابن عاشور، فنظرت في اجتهادات ابن عاشور وآرائه التي خالف فيها العلماء، أما النتائج التي خرجت بها الدراسة فأهمها أن ابن عاشور امتاز بشخصية علمية نحوية بلاغية، فلم يتحزب لمدرسة بعينها، ولم يلتزم بالصناعة النحوية الجامدة بل كان يميل إلى توجيه النحو في ضوء المعنى.

٢- التوجيه النحوي في (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات في إعراب القرآن وعلل القراءات)

للباقولي (ت ٥٤٣هـ)، حنان محمد حسين، جامعة ديالى، المغرب، ٢٠١٢م.

قام الباحث في هذا البحث بدراسة التوجيهات النحوية للباقولي في كتابه (كشف المشكلات) للأسماء والأفعال والحروف، وقد خلص إلى نتائج أهمها أن الباقر لم يخرج كثيراً عن أقوال سابقيه من النحاة،

وأن لتوجيهاته النحوية أثرًا واضحًا فيمن جاء بعده، كما أن لكتاب الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي أثرًا واضحًا في توجيهاته النحوية.

٣- التوجيه النحوي للقراءات القرآنية في كتاب (معاني القرآن) للقراء (ت ٢٠٧هـ)، عبد القادر أمزيان، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر، ٢٠١١م.

عنيت هذه الدراسة بترجمة مؤسسي النحو الكوفي ومنهم القراء، وعرجت على التعريف بالقراء والقراءات، وقدمت نماذج من توجيهات القراء النحوية في سورة البقرة في كتابه، وخلصت الدراسة إلى نتائج أهمها أن القراء استشهد بالقراءات نحويًا، ورَجَّح بعضها، وضَعَّف بعضها، وأن القراء له آراؤه المستقلة التي يخالف فيها حتى شيخه الكسائي.

وأما دراستنا هذه فقد حرصت على عرض التوجيهات النحوية للشيخ القطب في تفسيره (داعي العمل ليوم الأمل) وتحليله للمسائل النحوية والخلاف فيها، ورصد آرائه وترجيحاته فيها، وذلك في أبواب الأسماء والأفعال والحروف والجمل وأشباه الجمل؛ ولذلك جاء البحث في أربعة فصول، مسبوقه بتمهيد، ومقفوه بخاتمة.

تناول البحث في التمهيد التعريف بالشيخ أطفيش بإيجاز، وذكر جهوده اللغوية، ثم التعريف بتفسيره (داعي العمل ليوم الأمل) وأهميته العلمية واللغوية، وما يتناوله من علوم اللغة المختلفة كالمعجم والصوت والصرف والبلاغة، ثم بيان عناية القطب الكبيرة بعلم النحو في هذا التفسير، وإسهابه في مباحثه، وتوجيهه للمسائل النحوية والأوجه الإعرابية للنصوص القرآنية، وعرض أساليبه في التوجيه النحوي في تفسيره، وذلك من خلال ذكر القرائن والصيغ التي يستعملها في الترجيح بين الأقوال.

واتجه الفصل الأول إلى دراسة التوجيهات النحوية لأسماء، فتصمّن مبحثين، تناول المبحث الأول منها الأسماء المبنية، وهي الضمائر، والأسماء الموصولة، وأسماء الإشارة، و(إذا) الشرطية والظرفية، و(إذ)، و(ما) الاستفهامية، و(ما) المصدرية، وتناول المبحث الثاني الأسماء المعربة في حالاتها الإعرابية الثلاث، رفعًا كالمبتدأ، والخبر، والفاعل، ونائب الفاعل، والتوابع المرفوعة وهي التوكيد والبدل، ونصبًا كالمفعول به، والحال، والمفعول المطلق، والمفعول لأجله، والمستثنى، والتمييز، والظرف، وخبر (ليس) أو (ما) العاملة عمل ليس، والتوابع المنصوبة كالنعت والتوكيد والعطف والبدل، وجرًا كالمضاف إليه، والتوابع المجرورة كالنعت والبدل.

أما الفصل الثاني فانصرف إلى دراسة التوجيهات النحوية للأفعال، وهو أقلّ الفصول كمًّا، لكون الشيخ القطب لم يتطرق إلى توجيه الأفعال كثيرًا؛ ولعل ذلك يرجع إلى أنّ الخلاف في الأفعال قليل بين النحاة؛ لكونها مبنية في أكثر أحوالها، ومدار الخلاف فيها عادة يكون في المُعَرَّب منها أو في دلالاتها الزمنية، فضلًا عن أنّ تفسير القطب لم يتناول النقاش النحوي في فعل الأمر، فلذلك انقسم هذا الفصل إلى مبحثين، تناول الأول منهما الفعل الماضي، وجاء المبحث الثاني لدراسة الفعل المضارع في حالاته الإعرابية الثلاث رفعًا ونصبًا وجرًا، ودراسة دلالاته الزمنية.

وتناول الفصل الثالث دراسة التوجيهات النحوية للحروف، مقسمًا إلى ثلاثة مباحث، تناول الأول منها الحروف الأحادية، وهي همزة الاستفهام، والباء، والسين، والفاء، واللام، والواو، أما المبحث الثاني من هذا الفصل فقد اتجه إلى دراسة الحروف الثنائية، وهي (أَنْ)، و(إِنْ)، و(أَلْ)، و(أَمْ)، و(أَوْ)، و(لَا)، و(لَوْ)، و(مَا) المصدرية، و(مِنْ)، أما المبحث الثالث فعني بدراسة الحروف الثلاثية والرباعية، وهي (إِنَّ) و(أَيْنَ) و(لَوْلَا).

أما الفصل الرابع فاخص بدراسة التوجيهات النحوية للجمل وأشباه الجمل، متضمناً ثلاثة مباحث، أولها: الجمل التي لها محل من الإعراب في حالتين هما: النصب كالجمل الواقعة مفعولاً، أو الواقعة حالاً، والجر كالجمل الواقعة نعتاً لاسم مجرور، أما المبحث الثاني فتناول الجمل التي لا محل لها من الإعراب، كالجمل الاستئنافية، وجملة جواب القسم، والجمل التابعة لجمل لا محل لها من الإعراب، وجاء المبحث الثالث من هذا الفصل لدراسة أشباه الجمل بشقيها: الجار والمجرور، والظرف، وناقش فيهما مسائل تعلقهما وموقعهما الإعرابي.

ومما يجب الإشارة إليه أن البحث سيعتمد الرسم القرآني لرواية حفص عن عاصم، بذكر الآية متبوعة باسم السورة ورقم الآية، مع نسبة القراءات القرآنية -التي وجَّهها القطب أو استشهد بها- إلى روايتها من كتب القراءات، كما سيلتزم البحث بالتمهيد للمسائل النحوية الواردة فيه حسب أبوابها، بمقدمة نظرية مختصرة للتعريف بالباب، تكون مرتبطة بالمسائل التي سترد فيه، دون توسع فيما عدا ذلك. هذا، وانتهت الدراسة إلى خاتمة عرضت أهم النتائج التي توصلت إليها، ثم التوصيات المتمثلة في موضوعات بحثية مقترحة يوصي الباحث بالكتابة فيها.

اللهم لك الحمد حمداً كثيراً مباركاً فيه.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

## تمهيد

### الشيخ أطفيش والدرس اللغوي

#### المطلب الأول: التعريف بالشيخ أطفيش<sup>(١)</sup>

هو أمحمد<sup>(٢)</sup> بن يوسف بن عيسى الحفصي، وهو من عشيرة آل با محمد في بني يسجن<sup>(٣)</sup>، أما لقب (قطب الأئمة) - ويختصر ب(القطب) - فهو لقب أطلقه علماء عُمان<sup>(٤)</sup>؛ وذلك لما كان عليه الشيخ أطفيش من غزارة العلم.

ولد الشيخ أطفيش في بلدة غرداية، وهي إحدى بلدات وادي ميزاب بالجزائر، وسنة ولادته على الأصح ١٢٤٣ هـ، وينحدر الشيخ أطفيش من عائلة شهيرة بالعلماء والذكاء والصلاح والتقوى، واشتهر

---

<sup>١</sup> - للتوسع في ترجمة الشيخ انظر: بابا عمي، محمد بن موسى، وآخرون: معجم أعلام الإباضية من القرن الأول الهجري إلى العصر الحاضر قسم المغرب الإسلامي، ط٢، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م، ج٢، ص٣٩٩/ دبوز، محمد علي: نهضة الجزائر الحديثة وثورتها المباركة، ط١، المطبعة التعاونية، دمشق، ١٣٨٥هـ-١٩٦٥م، ج١، ص٢٩٠/ سعد الله، أبو القاسم: تاريخ الجزائر الثقافي أو الموسوعة الثقافية الجزائرية، طبعة خاصة، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، ٢٠٠٧م، ج٣، ص٢٦٥/ وينتن، مصطفى بن الناصر: آراء الشيخ أمحمد بن يوسف أطفيش العقدي، نشر جمعية التراث، الجزائر، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م، ص٢٣.

<sup>٢</sup> - اختار الشيخ لاسمه أن يكون بهمة القطع وإسكان الميم؛ إكراما لاسم النبي صلى الله عليه وسلم وتحريزا من أن يُسبب اسمه الشريف، وكذلك لاشتهار هذا الاسم -أي بالهزمة- في اللهجة الداريجة كما أشار إلى ذلك الشيخ أطفيش. انظر: أطفيش، محمد بن يوسف: كشف الكرب في ترتيب أجوبة الإمام القطب، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م، ج١، ص٢٦٣.

<sup>٣</sup> - بابا عمي وآخرون، ج٢، ص٣٩٩.

<sup>٤</sup> - دبوز، ج١، ص٢٩٠.

من الأسرة من أجداده الشيخ محمد بن عبد العزيز إذ كان عالمًا من علماء زمانه، ومصلحًا كبيرًا، وكذلك ابنه الشيخ المصلح عبد الله بن محمد بن العزيز.<sup>(١)</sup>

أما والده الشيخ الحاج يوسف - رحمه الله - فهو من المصلحين الكبار الذين يشددون على الفساد وأهله، وكان محبا للعلم، شغوبا بالقراءة، فكان لذلك أثر في حب الابن للعلم والكتب منذ طفولته.<sup>(٢)</sup>

أما شيوخ أطفيش فإنهم من تلاميذ العلامة ضياء الدين عبد العزيز الثميني (١٢٢٣-١١٣٠هـ / ١٧١٨-١٨٠٨م) الذي كان من أعلام الإباضية البارزين، وقاد حركة إصلاحية وتغييرية بوادي ميزاب، وأغنى المكتبة الإسلامية بمؤلفات في فنون مختلفة، منها: (كتاب النيل وشفاء العليل) الذي شرحه القطب.<sup>(٣)</sup>

ومن هؤلاء الشيوخ الشيخ القاضي عمر بن صالح (حي في ١٢٥٠هـ)<sup>(٤)</sup>، وأخوه الشيخ إبراهيم بن يوسف أطفيش (ت ١٣٠٣هـ)، وأما تلاميذه فهم كثر، أبرزهم: الشيخ سليمان باشا الباروني (١٢٨٧-١٣٥٩هـ / ١٨٧٠-١٩٤٠م)، وأبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن إبراهيم أطفيش (١٣٠٥-١٣٨٥هـ / ١٨٨٦-١٩٥٦م).<sup>(٥)</sup>

---

<sup>١</sup> - ديبوز، ج ١، ص ٢٩١.

<sup>٢</sup> - المرجع نفسه، ج ١، ص ٢٩١-٢٩٢.

<sup>٣</sup> - انظر: بابا عمي وآخرون، ج ٢، ص ٢٥٥.

<sup>٤</sup> - المرجع نفسه، ج ٢، ص ٣٠٨-٣٠٩.

<sup>٥</sup> - المرجع نفسه، ج ٢، ص ٤٠٠.

توفي الشيخ أحمد أطفيش في يوم السبت ٢٣ ربيع الثاني سنة ١٣٣٢ هـ الموافق لشهر مارس سنة ١٩١٤م، عن عمر يناهز تسعاً وثمانين سنة؛ وذلك بعد مرض ألمّ به ثمانية أيام، ويرى البعض أنه توفي متأثراً بسُمٍّ من وضع الاستعمار الفرنسي.<sup>(١)</sup>

رحل الشيخ القطب - رحمه الله - عن هذه الحياة تاركاً خلفه إرثاً علمياً كبيراً، وأثراً واضحاً في ميادين العلم والتأليف والإصلاح.

### المطلب الثاني: جهوده اللغوية:

كان للقطب حضور واضح في مختلف الفنون، نجد ذلك من خلال تنوع آثاره، إذ كتب الشيخ في علوم شتى كأصول الدين والعقيدة والتفسير، والحديث، والتجويد والفقه وأصوله، وعلوم اللغة من نحو وصرف وبلاغة وعروض ورسم، وكتب في علم المنطق، وفي السيرة النبوية، والتاريخ، والحساب، والفلك، والفلاحة، والطب، وغيرها، هذا فضلاً عن المراسلات التي كانت بينه وبين معاصريه.

وأغنى الشيخ القطب المكتبة الإسلامية بمؤلفات زاخرة، إذ تجاوز عدد مؤلفاته مائة وخمسة وثلاثين أثراً، منها الكتب ومنها الرسائل، ما عدا المراسلات، أما الكتب فالموجود منها ثلاثة وتسعون كتاباً، والضائع المفقود أربعة عشر كتاباً، وأما الآثار فهي ثمانية وعشرون قصيدة ومنظومة عدا المقطوعات المتناثرة بين ثنايا كتب الشيخ.<sup>(٢)</sup>

---

<sup>١</sup> - وينتن، ص ٢٧.

<sup>٢</sup> - المرجع نفسه، ص ٦٤.

أما علوم اللغة فقد عني الشيخ أطفيش بها عناية كبيرة منذ نشأته، ففي صغره أخذ عن أخيه الأكبر إبراهيم بن يوسف مبادئ النحو<sup>(١)</sup>، وأخذ منه كذلك الصرف، والعروض، ودرس عليه من الكتب: شرح الأجرومية للشريف ابن يعلى، وشرح الاستعارات لعصام الدين ومتمن الاستعارات.<sup>(٢)</sup> واهتم الشيخ بعلم النحو على الخصوص، فهو علم عقلي يحصن صاحبه من الوقوع في الخطأ<sup>(٣)</sup>، وما نَظَّمه لكتاب مغني اللبيب لابن هشام في ٢٠٤٠ بيتاً<sup>(٤)</sup> في سن مبكرة إلا دليل على ذلك الاهتمام والعناية.

وقد ترجم القطب تلك العناية بعلوم اللغة في معهده ببني يسقن<sup>(٥)</sup>، إذ حرص على أن يكون للعلوم اللغوية نصيب كبير من المواد الدراسية التي يدرسها للتلاميذ، تشمل النحو والصرف والبلاغة والعروض، إضافة إلى العلوم الأدبية والعلوم الدينية كالتفسير والحديث والقراءات والتوحيد والفقه وأصوله والتربية والأخلاق وغيرها من مبادئ الدين، والقطع الأدبية التهذيبية ونماذج من المثل العليا.<sup>(٦)</sup>

إن الجهود اللغوية للشيخ أطفيش تظهر جلية في مؤلفاته، سواء تلك المؤلفات اللغوية الخاصة أم مؤلفاته العامة التي تعكس شخصيته اللغوية، من خلال مناقشاته المستفيضة، وتوضيحاته المطولة، وفي تعقبه الآراء، فلا يكاد يخلو أثر من آثاره من مناقشة نحوية، أو معالجة صرفية، أو بيان لشاهد

---

<sup>١</sup> - سعد الله، ج٣، ص ٢٧٢.

<sup>٢</sup> - وينتن، ص ٤٦-٤٧.

<sup>٣</sup> - انظر: سعد الله، ج٣، ص ٢٦٦.

<sup>٤</sup> - انظر: الرمحي، أحمد بن محمد: "قصيدة الغريب في نظم مغني اللبيب عن كتب الأعراب": موازنة بين المخطوطات وقراءة في المنهج، مجلة التراث، مج٣، ع٣، أغسطس ٢٠٢٣م، ص ٦-٧.

<sup>٥</sup> - هكذا ورد في المرجع، وهناك مراجع أخرى تضبطها بالجيم (يسجن) كما وردت في بداية التعريف بالشيخ.

<sup>٦</sup> - سعد الله، ج٣، ص ٢٧٢.

لغوي، أو إيضاح لمسألة في فرع من فروع اللغة، ويتجلى ذلك فيما خلفه من مؤلفات لغوية، وكذلك فيما بسطه من مناقشات لغوية في مؤلفاته غير اللغوية؛ وكل من ذلك يكشف أثر اللغة في تأصيلاته، ووقعها على آرائه.<sup>(١)</sup>

والدارس لجهود الشيخ اللغوية سواء كان في مؤلفاته اللغوية أم غير اللغوية، تتكشف له عنايته اللافتة، واهتمامه الواضح باللغة وعلومها، ويمكن تلمس هذه الجهود من خلال جوانب، أهمها: التأليف في مرحلة مبكرة، فكان من أوائل مؤلفاته (قصيدة الغريب)، التي نظمها وهو في سن السادسة عشرة من عمره، وهي نظم لكتاب مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري.

وجانب آخر هو التنوع في التأليف اللغوي، إذ كان الشيخ أطفيش حريصا على طُرُق أبواب علوم شتى، وفنون متنوعة، والتأليف فيها؛ ولذلك نجد تنوعا في مؤلفاته وآثاره<sup>(٢)</sup>، أما علوم اللغة فقد استوعب الشيخ التأليف في فروع اللغة نظماً ونثراً، فألف في اللغة والنحو والصرف، والبلاغة، والعروض، والرسم. ومع تنوع آثاره يمكننا -منهجياً- تقسيم مؤلفاته إلى قسمين:

أ. مؤلفات ذاتية: وهي التي حرص فيها على التأليف الذاتي، ك(الكافي في التصريف)، و(كتاب الرسم)، وفي البلاغة وفنونها الثلاثة ألف (تخليص العاني من ربة جهل المعاني)، و(بيان البيان)، و(ربيع البديع)، وهذا المؤلفات تضيء جانباً من الفكر المنهجي للمؤلف من خلال أبواب كتبه انتقاء وترتيباً، كما تعكس فكر الشيخ اللغوي ورؤيته إلى العلم المؤلف فيه.

---

<sup>١</sup> - انظر: الرمحي، أحمد بن محمد: الفكر اللغوي للشيخ محمد بن يوسف أطفيش في كتابه شرح لامية الأفعال، ط١، دار أسامة للنشر والتوزيع،

الأردن، ٢٠١٧م، ص٢٨.

<sup>٢</sup> - المرجع نفسه، ص٢٨.

ب. المؤلفات غير الذاتية: وهي تلك التي عالج فيها مؤلفات أخرى: نظمًا، أو اختصارًا، أو شرحًا، أو تحشيةً والأجوبة اللغوية على المسائل والرسائل التي ترد إليه، ك(قصيدة الغريب)، و(شرح لامية الأفعال)، و(شرح على شرح أبي سليمان داود التلاتي على الأجرومية)، و(مختصر شرح ابن لبّ على القصيدة اللغزية) وغيرها، وهذه المؤلفات تبرز قيمتها العلمية إلى كونها تتضمن آراء الشيخ وترجيحاته، فضلاً عن منهجه وأسلوبه، كما تعكس عمق الشخصية اللغوية وفكرها اللغوي، وتكشف منهج الشيخ في التحليل اللغوي الدقيق، بتقصي المسائل، واستيفاء القضايا، وتتبع الآراء تقويماً ونقداً وموازنة.

**المطلب الثالث: تفسير (داعي العمل ليوم الأمل) وأهميته العلمية واللغوية، وتوجيهاته النحوية.**

**أولاً: تفسير (داعي العمل) وأهميته العلمية:**

لتفسير القرآن الكريم في تأليف الشيخ أطفيش نصيب كبير، فقد سدَّ ثغرة في المدرسة الإباضية في باب التفسير، فصنَّف فيه ثلاثة كتب وهي:

١- (هيميان الزاد إلى دار المعاد) وهو أولها وأطولها، طبع في حياة مؤلفه بالمطبعة السلطانية بزنجبار في سنوات متباعدة، ثم أعادت نشره وزارة التراث القومي والثقافة بسلطنة عمان سنة ١٤٠١ هـ / ١٩٨٠ م، وهو تفسير مكتمل، طُبع من غير تحقيق في خمسة عشر جزءًا، وقد أقيمت عليه دراسات عديدة منها: التمتي، أحمد بن عبيد: قطب الأئمة أطفيش وآراؤه النحوية في تفسيره هيميان الزاد إلى دار المعاد (سُورَتَا الفاتحة والبقرة)، جامعة الجنان، لبنان، ٢٠٢١ م.

٢- (داعي العمل ليوم الأمل) وهو ثانيها، وهو موضوع هذا البحث، وسيأتي الحديث عنه في محله، أما الدراسات عليه فلم يقع الباحث على أي دراسة حوله.

٣- (تيسير التفسير) وهو آخرها وأجزها، وهو تفسير مكتمل طبع طبعة حجرية مغربية في حياة مؤلفه، وأعيد نشره مرارًا في عُمان والجزائر<sup>(١)</sup>، آخرها نُشِرة وزارة التراث والثقافة بسلطنة عمان سنة ١٤٣٩هـ / ٢٠١٨م، وهو تفسير محقق صدر في سبعة عشر جزءًا، من تحقيق الشيخ إبراهيم بن محمد طَلَّي، وقد أقيمت على هذا التفسير دراسات عديدة، أهمها: الصوافي: سالم بن مسعود: الاختيارات النحوية للشيخ أطفيش من خلال تيسير التفسير، جامعة اليرموك، الأردن، ٢٠٠٧م.

واختار القطب هذه التسمية (داعي العمل ليوم الأمل) لتفسيره؛ ليكون الاسم مطابقًا لمادته ومحتواه، فهذا التفسير بما أودعه مؤلفه من علم وزاد إيماني داعٍ وسائق للعمل الصالح ليوم القيامة يوم الأمل بنيل رضوان الله وثوابه وجنته بفضله.

أما سبب تأليفه لهذا التفسير فهو أن القطب لما ألف تفسير (هيمان الزاد) وأورد فيه ما أورد من الإسرائيليات التي نقلها عن قبله، أراد أن يستدرك ذلك بتفسير ثانٍ يُخْلِيه من تلك المرويات<sup>(٢)</sup>، وينقّيه منها، ومع ذلك لم يَحُلْ (داعي العمل) من هذه المرويات، ولكنها نادرة جدًا<sup>(٣)</sup>.

---

<sup>١</sup> - الشيباني، سلطان بن مبارك: سلسلة: من نفائس المخطوطات المحفوظة في الخزائن العمانية، الحلقة الثالثة، داعي العمل ليوم الأمل، ط١، ١٤٤٣هـ-٢٠٢١م، ص٥.

<sup>٢</sup> - أطفيش، أحمد بن يوسف: داعي العمل ليوم الأمل، تحقيق: عبد الله القنوبي، ط١، مكتبة خزائن الآثار، سلطنة عمان، ١٤٤٣هـ-٢٠٢٢م، ج١، ص٣٤.

<sup>٣</sup> - انظر أمثلة ذلك: المرجع نفسه، ج١، ص٥٦-٥٧.

وهناك سبب آخر لتأليف لهذا التفسير، وهو أنّ القطب كان يؤلف مقررات لطلاب معهده، وكذلك

لحاجة الناس الماسة أكثر إلى تفسير الأجزاء الأخيرة من القرآن فابتدأ الشيخ بها.<sup>(١)</sup>

وتفسير (داعي العمل ليوم الأمل) هو تفسير غير مكتمل على الصحيح كما أشار الشيخ نفسه صراحة في

مطلع مقدمة تفسيره الثالث (تيسير التفسير) عندما قال: .. فَإِنَّهُ لَمَّا تَقَاصَرَتِ الْهَمَمُ عَنْ أَنْ تَهَيِّمَ بِهِ «هَيْمِيَانُ الزَّادِ إِلَى دَارِ

الْمَعَادِ» الَّذِي أَلْفَتْهُ فِي صَغَرِ السَّنِ، وَتَكَاسَلُوا عَنْ تَفْسِيرِي: «دَاعِي الْعَمَلِ لِيَوْمِ الْأَمْلِ»، أَنْشَطَتْ هَمَّتِي إِلَى تَفْسِيرِ يُغْتَبَطُ

وَلَا يُؤْمَلُ".<sup>(٢)</sup>

وكذا من استقراء التفسير نفسه والظروف التي أحاطت به تؤكد أنه لم يتمه، ويظهر أنه انصرف عنه؛ ويدل

على ذلك أن الشيخ لا يكاد يشير إليه في سائر مؤلفاته التي ألفها بعده، ومنها (تيسير التفسير) آخر مؤلفاته، إذ لا نجد

أنه يشير فيه إلى تفسير (داعي العمل) عدا ما ذكره في المقدمة فحسب، وقد ناقش هذا الموضوع باستفاضة الباحث عبد

الله بن سعيد القنوبي في دراسته لتفسير (داعي العمل ليوم الأمل) وفند آراء القائلين بإتمامه.<sup>(٣)</sup>

وكذلك بعد التتبع الشديد لمخطوطات (داعي العمل) في عُمان والجزائر، فإن كل النسخ المخطوطة الموجودة

تُجمَعُ على أن الموجود من التفسير هي الأجزاء الأخيرة.<sup>(٤)</sup> ويؤكد تلميذ القطب العلامة أبو إسحاق أطفيش وهو من أقرب

الناس إليه أنه لم يتمه.<sup>(٥)</sup>

---

<sup>١</sup> - أطفيش، داعي العمل، ج ١، ص ٣٤.

<sup>٢</sup> - أطفيش، أحمد بن يوسف: تيسير التفسير، تحقيق: إبراهيم بن محمد طلاي، ط ٢، وزارة التراث والثقافة، سلطنة عمان، ١٤٣٩هـ-٢٠١٨م،

ج ١، ص ٣٩.

<sup>٣</sup> - انظر: أطفيش، داعي العمل، ج ١، ص ٣٦-٣٨.

<sup>٤</sup> - المرجع نفسه، ج ١، ص ٣٥.

<sup>٥</sup> - الذهبي، محمد حسين: التفسير والمفسرون، د.ط، مكتبة وهبة، القاهرة، د.ت، ج ٢، ص ٣٤٢.

أما تقسيم أطفيش لتفسيره فقد قَسَم المؤلف تفسيره (داعي العمل) إلى أربعة أجزاء، فسّر فيه الثمن الثامن - وهو الأخير - من القرآن الكريم من سورة الرحمن إلى سورة الناس، بناء على تجزئة القرآن الكريم إلى ثمان، وهي نظام منبّع في حلقات القرآن بوادي ميزاب في الجزائر، يقوم على أساس تقسيم المصحف إلى ثمانية أجزاء.<sup>(١)</sup>

وشرع القطب في تفسير الثمن السابع بدءاً من سورة ص، ففسّر الآيات الأربع الأولى منها، ولكنه توقّف عندها ولم يكمل التفسير؛ ولو أكمله لكان أكبر تفاسيره وأوسعها؛ بناء على النهج الذي اتبعه في هذا التفسير، ولكنه انتقل إلى تأليف تفسير ميسّر وهو (تيسير التفسير)، وابتعد فيه عن الإطالة والتوسّع في المباحث والمسائل التي كانت في (داعي العمل)؛ حتى يُقبِل عليه الناس ويفيدوا منه.<sup>(٢)</sup>

أما الأهمية العلمية لهذا التفسير فإن (داعي العمل ليوم الأمل) يعد تفسيراً ذا قيمة علمية كبيرة، عرض فيه مؤلفه مادة غزيرة ومعارف متنوعة، سواء في التفسير وعلوم القرآن من القراءات والتجويد وأسباب النزول ومناسبات السور، أم الحديث، أم الفقه وأصوله، أم السير والتاريخ، أم اللغة، أم في علم الكلام، معزّراً تفسيره بذكر فضائل الأعمال، ولطائف الفوائد، والقصاص المؤثرة عن السلف وغيرهم من الصالحين.<sup>(٣)</sup>

ونجد أن الشيخ في تفسيره يفسر القرآن بالقرآن، ويفسره بالسنة المطهرة، ويسوق أقوال السلف من الصحابة والتابعين ومن بعدهم، ويذكر مذاهب الأئمة وآراءهم، غير مكتفٍ بالنقل عن غيره، بل كانت

<sup>١</sup> - انظر: أطفيش، داعي العمل، ج ١، ص ٤٤ / وانظر: الشيباني، ص ٢٢-٢٣.

<sup>٢</sup> - انظر: أطفيش، داعي العمل، ج ١، ص ٤٤-٤٥.

<sup>٣</sup> - المرجع نفسه، ج ١، ص ٤٧-٥٥.

شخصيته العلمية والنقدية حاضرة في القضايا والمسائل المختلفة، فهو يرجح ويفند، ويصحح ويُبطل، ويقوّي ويُضعّف، مُدعّمًا ترجيحاته وآراءه بالحجج النقلية والعقلية.

وتميّز تفسير (داعي العمل) عن التفسيرين الآخرين في جوانب أهمها:

١. طريقة التوسّع والتفصيل في الآراء والأقوال، وطرق علوم مختلفة، مع طول نَفَس في المباحث والمناقشات.

٢. العمق في التحليل والتعليل، والنقد والموازنة، والرد والترجيح، والتدليل والمحااجة.

٣. تصريح القطب بأسماء الأعلام في نقوله للآراء في (داعي العمل) أقلّ من تصريحه بها في (هيميان الزاد)، وهذا تطور في منهج التفسير عنده، القائم على تتبّع الآراء ونقدها، وذلك مؤشّر على سعة البحث والتمحيص وارتقاء ملكة النقد، ويمكن تفسير ذلك لكون (الهيميان) هو أول تفسير للشيخ ومن بواكير عمله التألفي، فكانت عنايته فيه بجمع ما قيل قبله أكثر من عنايته بالبحث والتمحيص، أما (داعي العمل) فقد ألفه الشيخ بعد (الهيميان) بمنهج جديد قائم على التمهّص والتحقيق، والنقد والاجتهاد<sup>(١)</sup>.

وهذه الجوانب التي تميز بها (داعي العمل) وإن وُجِدَت في تفسيريه الآخرين - لا سيما في الهيميان - لكنها تتجلّى هنا بصورة أوضح وأعمق، وفيما يلي مقارنة عجلَى بين التفسير الثلاثة تبين ذلك، ولنأخذ تفسير الآية: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ [القلم: ٤] مثالاً على ذلك:

<sup>١</sup> - انظر: الخليلي، أحمد بن حمد: جواهر التفسير أنوار من بيان التنزيل، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، سلطنة عمان، ط ٢، ٤٣٣ هـ - ٢٠١٣ م،

١. **ففي (هيميان الزاد) توسّع القطب في إيراد أحاديث وآثار تذكر خُلُق الرسول صلى الله عليه وسلم، مبيّنا المقصود من الخلق عموماً، ذاكراً بعض الأمثلة لها<sup>(١)</sup>، أما (داعي العمل) فإضافة إلى ما ساقه من الأحاديث والآثار فقد كان أكثر عمقا في تفسير الآية، إذ شرح لفظ الخُلُق لغة واصطلاحاً، ووضّحه على طريقة المتكلمين، وذكر أن الخُلُق (ملَكة نفسية يسهل بها الأفعال الجميلة، لا نفس الأفعال الجميلة...) كما تناول الخُلُق على طريقة كتب التزكية والرقائق فقال: (الخُلُق ما به يسهل الفعل الجميل، والروح القدسية التي له شديدة الاستعداد للمعارف الإلهية الحقّة)<sup>(٢)</sup>، أما (تيسير التفسير) فقد ساق فيه القطب جملة من الأحاديث والآثار التي تبين خُلُق النبي ﷺ، دون توسّع في شرح معاني الخُلُق<sup>(٣)</sup>.**

٢. **في (هيميان الزاد) صدر القطب نقل الرأي بقوله: "فسّر بعضهم"<sup>(٤)</sup>، أما في (داعي العمل) فقد ساق كلاماً عن الخُلُق صدره بخطاب مشروط، فقال: "وإن قلت: للإنسان قوتان قوة نظرية وقوة عملية، والدّين يرجع إلى كمال القوة النظرية، والخُلُق يرجع إلى كمال القوة العملية..."<sup>(٥)</sup> وهذا المعنى نقله القطب عن الفخر الرازي<sup>(٦)</sup>، كما ذكره أيضاً ابن القيم<sup>(٧)</sup>،**

<sup>١</sup> - انظر: أطفيش، أحمد بن يوسف: هيميان الزاد إلى دار المعاد، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان، ١٤١٢هـ/١٩٩١م، ج ١٤، ص ٣٤٣-٣٤٤.

<sup>٢</sup> - انظر: أطفيش، داعي العمل، ج ٣، ص ٧٨-٨٠.

<sup>٣</sup> - انظر: أطفيش، تيسير التفسير، ج ١٥، ص ٢٢٠-٢٢١.

<sup>٤</sup> - انظر: أطفيش، هيميان الزاد، ج ١٤، ص ٣٤٣.

<sup>٥</sup> - انظر: أطفيش، داعي العمل، ج ٣، ص ٧٩.

<sup>٦</sup> - الرازي، فخر الدين محمد بن عمر: مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير، ط ٣، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٢٠هـ، ج ٥، ص ٣٣٦.

<sup>٧</sup> - ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر بن أيوب: الفوائد، ط ٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م، ص ١٨.

والقاسمي<sup>(١)</sup>، ثم عَقَّب عليه مجيباً: (قلْتُ: الخلق العادة لغة سواء في إدراك أو فعل...).

مسجلاً حضوره العلمي في البيان والتأليف<sup>(٢)</sup>، أما في (تيسير التفسير) فقد صدر القطب رأياً يبين مراد الخُلُق بقوله: "وقد قيل"<sup>(٣)</sup> دون أن يتوسع في النقاش كما في تفسيريه الآخرَين.

٣. في (هيميان الزاد) لم يتناول القطب الآية من الجانب النحوي والبلاغي<sup>(٤)</sup>، أما في (داعي العمل) فقد تناول الآية نحوًا، فذكر مسألة التأكيد ب(إنّ) وأخواتها وبالجملة الاسمية، وبلاغةً، إذ أشار إلى التنكير ورضه، وبيّن دلالة الاستعلاء في لفظ (على)<sup>(٥)</sup>، أما (تيسير التفسير) فقد اقتصر على الجانب النحوي دون البلاغي في الآية، إذ نكر أوجه إعراب الواو.<sup>(٦)</sup>

وهناك أمثلة كثيرة تدل على غزارة المادة العلمية وعمق التحليل في تفسير (داعي العمل) ، ومنها مثلاً تفسيره للآية: ﴿فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِيَ الْأَبْصَارِ﴾ [الحشر: ٢]، إذ أسهب في المباحث الفقهية والبلاغية، ولا نجد ذلك في (الهيميان) إلا إشارة مختصرة، أما (التيسير) فلم يذكر إلا الدلالة من الآية<sup>(٧)</sup>، مع أهمية الإشارة إلى ما في تفسيري (الهيميان) و(التيسير) من مادة علمية غزيرة ومناقشات ثرية وترجيحات صريحة.

<sup>١</sup> - القاسمي، محمد جمال الدين بن محمد: محاسن التأويل، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨هـ، ج٤، ص٢٠٧.

<sup>٢</sup> - انظر: أطفيش، داعي العمل، ج٣، ص٧٩-٨٠.

<sup>٣</sup> - انظر: أطفيش، تيسير التفسير، ج١٥، ص٢٢٠.

<sup>٤</sup> - انظر: أطفيش، هيميان الزاد، ج١٤، ص٣٤٣-٣٤٤.

<sup>٥</sup> - انظر: أطفيش، داعي العمل، ج٣، ص٧٩.

<sup>٦</sup> - انظر: أطفيش، تيسير التفسير، ج١٥، ص٢٢٠.

<sup>٧</sup> - انظر: أطفيش، داعي العمل، ج٢، ص١٠٣-١٠٧/ أطفيش، هيميان الزاد، ج١٤، ص١٨٨/ أطفيش، تيسير التفسير، ج١٤، ص٤٣٤.

ويبدو أن القطب تأثر في عرض هذا التفسير بالفخر الرازي<sup>(١)</sup> في تفسيره (مفاتيح الغيب)، إذ جعله أحد مصادره المهمة؛ بدليل كثرة النقول عنه حرفياً أو ضمناً، وهناك أمثلة وشواهد لوجوه تأثر القطب بتفسير الفخر الرازي ساق عدداً منها الباحث عبد الله بن سعيد القنوبي في دراسته لتفسير (داعي العمل)<sup>(٢)</sup>.

### ثانياً: تفسير (داعي العمل) وأهميته اللغوية وتوجيهاته النحوية:

اعتنى القطب في تفسيره (داعي العمل ليوم الأمل) بالمباحث اللغوية عناية كبيرة، فقد طرّق علوم اللغة المختلفة، عارضاً مختلف مسائلها، وبأسطاً الأقوال والآراء حولها، محللاً إياها ومناقشاً، سواءً في المعجم، أم الصوت، أم النحو، أم الصرف، أم البلاغة، مستشهداً بالقرآن<sup>(٣)</sup> والحديث<sup>(٤)</sup> وكلام العرب شعره<sup>(٥)</sup> ونثره<sup>(٦)</sup>، طارفاً المسائل الأصولية في توجيهاته اللغوية كالسمع<sup>(٧)</sup> والقياس<sup>(٨)</sup> والتعليل<sup>(٩)</sup>، معولاً

---

<sup>١</sup> - مُحَمَّدُ بن عمر بن الحسن بن الحسين النُّيْمِي البُكْرِي الإمام فخر الدين الرَّازِي ابن خطيب الرِّي، إمام المُتَكَلِّمين دُو الباع الواسع في تَغْلِيْق العُلُوم والاجتماع بالشاسع من حقائق المُتَطَوِّق والمُفْهَوم. انظر: السبكي، تاج الدين بن عبد الوهاب بن تقي الدين: طبقات الشافعية الكبرى، تحقيق: محمود محمد الطناحي وعبد الفتاح محمد الحلو، ط٢، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م، ج٨، ص٨١.

<sup>٢</sup> - انظر: أطفيش، داعي العمل، ج١، ص٦٣-٧٠.

<sup>٣</sup> - أطفيش، داعي العمل، ج١، ص٣٣٨.

<sup>٤</sup> - انظر مثلاً: المرجع نفسه، ج٣، ص١٣٥-١٣٦.

<sup>٥</sup> - انظر مثلاً: المرجع نفسه، ج٢، ص١٧٥.

<sup>٦</sup> - انظر مثلاً: المرجع نفسه، ج٣، ص١٥٣.

<sup>٧</sup> - انظر مثلاً: المرجع نفسه، ج٤، ص٤٢٨.

<sup>٨</sup> - انظر مثلاً: المرجع نفسه، ج٤، ص١٤.

<sup>٩</sup> - انظر مثلاً: المرجع نفسه، ج٣، ص١٥١.

على المشهور<sup>(١)</sup> وكثرة الاستعمال<sup>(٢)</sup> ولا يقيس على الشاذ<sup>(٣)</sup>، كما نجد أن القطب يقرّر القواعد أثناء نقاشاته مسائل اللغة - لا سيما النحوية والصرفية والبلاغية - وينظر لها، وفيما يلي أمثلة على ذلك:

١. **اللغة (المعجم):** اعتنى القطب بالجانب المعجمي للألفاظ، واحتج بأقوال العرب فيها، ونقل

عن أعلام العربية كالخليل وقطرب وغيرهم، ويشير في توضيح المفردات وتعدّد صورها إلى

لغات العرب، فذكر اللغة الحجازية<sup>(٤)</sup> ولغة قريش<sup>(٥)</sup> ولغة الحبشة ولغة النبط<sup>(٦)</sup>، كما أن له

ترجيحات في بعض المفردات، فمثلاً رجّح أن (يُعُوثُ) و (يُعُوقُ) ليستا أعجميتين كما قيل<sup>(٧)</sup>،

ورجّح أن كلمة (الرجل) لا تُطلق على (الجني).<sup>(٨)</sup>

٢. **الصوت:** اعتنى القطب في تفسيره بالموضوعات الصوتية في اللغة، فهو يشرح الإدغام<sup>(٩)</sup>،

والقلب<sup>(١٠)</sup>، والوصل<sup>(١١)</sup>، والوقف<sup>(١٢)</sup>، وله فيها آراء وترجيحات، إذ يقول وهو يوجّه التنوين

---

<sup>١</sup> - انظر مثلاً: أطفيش، داعي العمل، ج٥، ص ٢٧٦.

<sup>٢</sup> - انظر مثلاً: المرجع نفسه، ج٤، ص ٧.

<sup>٣</sup> - انظر مثلاً: المرجع نفسه، ج٣، ص ٤٠١.

<sup>٤</sup> - انظر مثلاً: المرجع نفسه، ج٣، ص ١٩٨.

<sup>٥</sup> - انظر مثلاً: المرجع نفسه، ج٤، ص ٢٠.

<sup>٦</sup> - انظر مثلاً: المرجع نفسه، ج٤، ص ٤٥٨.

<sup>٧</sup> - المرجع نفسه، ج٣، ص ٢٠٧.

<sup>٨</sup> - المرجع نفسه، ج٣، ص ٢٣٥.

<sup>٩</sup> - سيأتي التمثيل عليه.

<sup>١٠</sup> - انظر مثلاً: المرجع نفسه، ج١، ص ٤٥٠.

<sup>١١</sup> - سيأتي التمثيل عليه.

<sup>١٢</sup> - انظر مثلاً: المرجع نفسه، ج٣، ص ١٨١.

وصلاً في الآية: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]: و(أَحَدٌ) منوّن مكسور التتوين للام  
 المُدغمة الساكنة لثلاثا يلتقي ساكنان وهو المشهور الأَفصح<sup>(١)</sup>. ويقول في توجيه الإدغام  
 في الآية: ﴿أَلَمْ نَخْلُقْكُمْ﴾ [المرسلات: ٢٠]: "بإدغام القاف في الكاف إدغاما خالصا حتى  
 لا يُجعل شكل السكون للقاف، وهكذا يقول أبو عمرو الداني وهو الصحيح، وبالفك الصريح  
 وهو ضعيف، وبين بين وهو وجه حسن حتى لو أريد التنبيه عليه لأشكلت القاف بالسكون  
 والكاف بالشد"<sup>(٢)</sup>.

٣. الصرف: اعتنى القطب في تفسيره بالصرف وأبوابه، فهو يحلل الصيغ الصرفية من حيث  
 الأوزان الصرفية<sup>(٣)</sup>، واللزوم والتعدي<sup>(٤)</sup>، والمشتقات الفعلية<sup>(٥)</sup> والاسمية<sup>(٦)</sup>، وله في ذلك  
 ترجيحات، فمثلا رجّح القطب قول الفراء والزجاج في تصريف (مَهَادًا) بأنه من (الفِعَال) لما  
 يُفَعَل كالفرّاش لما يُفَرَش، كما أنه رجّح أن (دَيَّارًا) أصله (دَيُّوَار) أي (فَيِّعَال) فقلبت الواو ياءً  
 وأدغمت فيها لاجتماع الواو والياء وسكون السابق، وبعدما نقل القطب قول ابن قتيبة بأن  
 صيغة (دَيَّار) من فَعَال قال: "ولا حاجة إلى حمله على الشاذّ من قلب الواو المجتمعة مع  
 الياء ياء لوجود الحمل على غير الشاذ"<sup>(٧)</sup>.

١ - أطفيش، داعي العمل، ج ٥، ص ٢٧٦.

٢ - المرجع نفسه، ج ٣، ص ٤٥٤.

٣ - انظر مثلا: المرجع نفسه، ج ٤، ص ٣٠٩.

٤ - انظر مثلا: المرجع نفسه، ج ٣، ص ٤١٥.

٥ - انظر مثلا: المرجع نفسه، ج ٤، ص ٣٠٩.

٦ - انظر مثلا: المرجع نفسه، ج ٤، ص ١٨٤.

٧ - أطفيش، داعي العمل، ج ٣، ص ٢١٢.

ومن كتب القطب الصرفية التي أحال إليها في هذا التفسير كتابه (شرح لامية الأفعال)<sup>(١)</sup>.

٤. البلاغة: للقطب عناية بفنون البلاغة في تفسيره (داعي العمل)، وهو دليل واضح على ذوقه

اللغوي، إذ عني القطب بعلم البلاغة في النص القرآني، ومن الموضوعات التي يذكرها في

هذا الجانب الحصر<sup>(٢)</sup> والاهتمام<sup>(٣)</sup>، والتخصيص<sup>(٤)</sup> والتعميم<sup>(٥)</sup>، والتقديم والتأخير<sup>(٦)</sup>،

والحقيقة<sup>(٧)</sup> والمجاز<sup>(٨)</sup>، والتشبيه<sup>(٩)</sup>، والكناية<sup>(١٠)</sup>، والاستعارة<sup>(١١)</sup>، والمبالغة<sup>(١٢)</sup>، والالتفات<sup>(١٣)</sup>،

والاستفهام وأغراضه<sup>(١٤)</sup>، وله فيها ترجيحات وآراء، فمثلا يقول وهو يوجّه بلاغياً كلمة

(الإنسان) في الآية: ﴿يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَىٰ رَبِّكَ كَدْحًا فَمُلْقِيهِ﴾ [الانشقاق: ٦]:

(فاللفظ تخصيص الواحد والمراد العموم الشمولي القائم على مقام العموم البدلي في قصد كل

---

١ - انظر: أطفيش، داعي العمل، ج ٣، ص ٦١.

٢ - انظر مثلا: المرجع نفسه، ج ٣، ص ٤١٣.

٣ - انظر مثلا: المرجع نفسه، ج ٣، ص ٩٧.

٤ - انظر مثلا: المرجع نفسه، ج ٣، ص ١٦٣.

٥ - سيأتي التمثيل عليه.

٦ - انظر مثلا: المرجع نفسه، ج ٥، ص ١١.

٧ - انظر مثلا: المرجع نفسه، ج ٤، ص ٤١٦.

٨ - انظر مثلا: المرجع نفسه، ج ٣، ص ٤٢٤.

٩ - انظر مثلا: المرجع نفسه، ج ٢، ص ٤٠٥ / وانظر: ج ٥، ص ٧٣.

١٠ - انظر مثلا: المرجع نفسه، ج ٣، ص ٩١.

١١ - انظر مثلا: المرجع نفسه، ج ٣، ص ٩٥.

١٢ - انظر مثلا: المرجع نفسه، ج ٣، ص ١٩٠.

١٣ - انظر مثلا: المرجع نفسه، ج ٤، ص ١٥ / وانظر: ج ٤، ص ٢٠٢.

١٤ - انظر مثلا: المرجع نفسه، ج ٣، ص ٤٧٤.

واحد على حدته، وتشخصه فهو أقوى من قولك: يا أيها الأناسي، أو يا أيها الناس، وذلك هو الصحيح<sup>(١)</sup>.

ومن كتب القطب البلاغية التي أحال إليها في هذا التفسير كتابه (تخليص العاني من رتبة جهل المثاني)<sup>(٢)</sup>.

٥. النحو: اعتنى القطب في تفسيره (داعي العمل) بعلم النحو عناية كبيرة، وأسهب في مباحثه ومسائله، كما يذكر القراءات القرآنية متواترها وشاذها ويستشهد بها، ويعللها ويوجهها نحوياً<sup>(٣)</sup>، ويستدل بها لرأيه النحوي<sup>(٤)</sup>، وقد يفاضل بينها ويرجح<sup>(٥)</sup>، كما يعرض في تفسيره آراء أئمة النحو كالخليل وسيبويه وقطرب والفارسي والفراء والكسائي وابن جني وابن هشام وابن مالك وغيرهم<sup>(٦)</sup>، موجّهاً لها بحسب ما تقتضيه الدلالة والرأي الذي يتبناه في تفسير الآية، وله آراء وترجيحات في المسائل النحوية التي تتعدد فيها الأوجه سيأتي التفصيل فيها. وللشيخ عناية بالتوجيه النحوي للنصوص القرآنية، ما جعل من هذا التفسير مرجعاً غنياً؛ وذلك لما اشتمل عليه من مسائل وتوجيهات وآراء نحوية في مختلف أبواب النحو، ولقد تعددت أساليب القطب في

---

<sup>١</sup> - أطفيش، داعي العمل، ج ٤، ص ٢٠٩-٢١٠.

<sup>٢</sup> - المرجع نفسه، ج ٣، ص ١١٩.

<sup>٣</sup> - انظر مثلاً: المرجع نفسه، ج ١، ص ٩٤-٩٥ / وانظر: ج ٥، ص ٨١-٨٢.

<sup>٤</sup> - انظر مثلاً: المرجع نفسه، ج ٢، ص ١٠١ / وانظر: ج ٤، ص ٤١١.

<sup>٥</sup> - انظر مثلاً: المرجع نفسه، ج ٣، ص ٩٠ / وانظر: ج ٤، ص ٣٦٣.

<sup>٦</sup> - انظر مثلاً: المرجع نفسه، ج ٣، ص ٣٤١ / وانظر: ج ٤، ص ١٦١ / وانظر: ج ٥، ص ٦٨.

توجيهاته للمسائل النحوية والأوجه الإعرابية بحسب ما تقتضيه المسألة وتعدّد الأقوال فيها، أما موقفه من الأوجه الإعرابية فقد تنوع على النحو الآتي:

١- توجيه الآراء دون ترجيح: نجد القطب في توجيهه النحوي لبعض المسائل يعدد الأوجه الإعرابية ويبسط الآراء دون أن يختار أحدها، ولعل ذلك من باب قبوله لهذه الأوجه وجوازها عنده، ومن أساليبه في ذلك ما يأتي:

أ. استعمال العطف ب(أو): مثل قوله وهو يوجّه حرف الباء في قوله تعالى: ﴿بِمَا أَسَلَّمْتُمْ

﴿ [الحاقة: ٢٤]: "الباء للعرض أو المقابلة أو للتعليل أو السببية"<sup>(١)</sup>، وقوله وهو يعرب

الآية: ﴿يَوْمَ يَنْفُخُ﴾ [النبأ: ١٨]: "بدل من (يوم الفصل) أو بيان له، أو خبر ثان لـ (كان)".<sup>(٢)</sup>

ب. استعمال ألفاظ الجواز: مثل قوله وهو يوجه حرف الباء في قوله تعالى: ﴿بِأَيْدِيكُمْ

﴿ [القلم: ٦]: "ويجوز أن تكون الباء زائدة للتأكيد... ويجوز أن تكون الباء بمعنى

(في)".<sup>(٣)</sup>

ج. استعمال أسلوب الاحتمال، كقوله: (يحتمل)، (وقد يجاب)، (ربما)، مثل قوله في الآية: ﴿يَوْمَ

يَكُونُ النَّاسُ كَالْفَرَاشِ الْمَبْثُوثِ﴾ [القارعة: ٤]: "يحتمل أن يكون المراد بالقارعة نفس هذا

<sup>١</sup> - أطفيش، داعي العمل، ج ٣، ص ١٤٣.

<sup>٢</sup> - المرجع نفسه، ج ٤، ص ٢٤.

<sup>٣</sup> - المرجع نفسه، ج ٣، ص ٨٢.

اليوم... ف(يوم) مرفوع المحل... ويحتمل أن تكون القارعة غير نفس اليوم، فيكون (يَوْم) معرباً منصوباً على الظرفية<sup>(١)</sup>.

د. استعمال صيغ الشرط، إذ يعرض آراء نحوية مقبولة عنده بناء على قاعدة نحوية أو وجه إعرابي آخر يحتمله السياق، كقوله: (وإن جعلنا)<sup>(٢)</sup>، وقوله: (إذا أجزنا)، ففي إعرابه لكلمة (نذيراً) في الآية: ﴿نَذِيرًا لِلْبَشَرِ﴾ [المدثر: ٣٦] يقول: "تميز من (إِخْدَى) ... أو هو وصف بمعنى منذر، فيكون حالاً من (إِخْدَى) إذا أجزنا الحال من الخبر مطلقاً"<sup>(٣)</sup>.

هـ. نفي رأي أو إبعاده ثم إيجاد توجيه له، فمثلاً ينفي قولاً ثم يوجد له مخرجاً أو مسوّغاً يقبله، كقوله: (لا يصح... إلا أن يقال)، (لكن لا يناسب قول الفراء... إلا أنه قول لا بأس به)، (وهذا بعيد، إلا أن يعتبر). يقول وهو يعرب الجملة في قوله تعالى: ﴿مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ﴾ [القلم: ٢]: (وما قيل: «إنه حال من الضمير في الخبر» لا يصح... إلا أن يقال: يتكلف الحال ويتكلف كونها لازمة)<sup>(٤)</sup>.

٢- الترجيح بين الآراء: لقد برزت في تفسير (داعي العمل) شخصية الشيخ النحوية، ويتجلى ذلك في النقد والترجيح والموازنة بين الآراء النحوية في إعراب الآيات الكريمة، وفيما يلي يستعرض الباحث أبرز القرائن والصيغ الترجيحية التي يستعملها الشيخ، وتبين ترجيحاته وآراءه النحوية في هذا التفسير، ويمكن جعل ذلك في قسمين:

<sup>١</sup> - أطفيش، داعي العمل، ج ٥، ص ٧١.

<sup>٢</sup> - المرجع نفسه، ج ٣، ص ٢٣١.

<sup>٣</sup> - المرجع نفسه، ج ٣، ص ٣٤٤.

<sup>٤</sup> - المرجع نفسه، ج ٣، ص ٧٦.

أ. الأخذ برأي: وقد جاء ذلك على أساليب منها:

١) الترجيح الصريح: كقوله: (وهو الراجح)<sup>(١)</sup>، (والحق)<sup>(٢)</sup>، (وهو الحق والصواب)<sup>(٣)</sup>، (وهو

الصحيح)<sup>(٤)</sup>، (وهكذا وجه الإعراب)<sup>(٥)</sup>.

٢) ذكر الأُولَى: كقوله: (وما ذكرته هو الأُولَى)<sup>(٦)</sup>، (والأول أُولَى)<sup>(٧)</sup>.

٣) التسويغ والتدليل: كقوله: (وإنما ساغ)<sup>(٨)</sup>، (ويدل لهذا)<sup>(٩)</sup>.

٤) استعمال العنديّة (عندي / لي): كقوله: (فالذي عندي)<sup>(١٠)</sup>، (وعندي أنه)<sup>(١١)</sup>، (والذي يتبادر

لي)<sup>(١٢)</sup>.

---

<sup>١</sup> - أطفيش، داعي العمل، ج ١، ص ٢٨٧.

<sup>٢</sup> - المرجع نفسه، ج ٣، ص ٤٠١.

<sup>٣</sup> - المرجع نفسه، ج ٣، ص ٤٤٢.

<sup>٤</sup> - المرجع نفسه، ج ٥، ص ٠٦٢ / وانظر: ج ٤، ص ٠٩٤ / وانظر: ج ٣، ص ٣٣٨.

<sup>٥</sup> - المرجع نفسه، ج ٤، ص ٧١.

<sup>٦</sup> - المرجع نفسه، ج ٤، ص ٣٧٨.

<sup>٧</sup> - المرجع نفسه، ج ٣، ص ٣١٨.

<sup>٨</sup> - المرجع نفسه، ج ١، ص ١٢٥.

<sup>٩</sup> - المرجع نفسه، ج ١، ص ١٢٥.

<sup>١٠</sup> - المرجع نفسه، ج ١، ص ٣٠١ / وانظر: ج ٣، ص ٤٢٠.

<sup>١١</sup> - المرجع نفسه، ج ٤، ص ٥٤.

<sup>١٢</sup> - المرجع نفسه، ج ٤، ص ٣٤٥.

٥) ترجيح الأفضح والأفيس والأحسن نظامًا: كقوله: (وهذا مقيس عندي)<sup>(١)</sup>، (فصيح مقيس

على الصحيح)<sup>(٢)</sup>، (فحسّن النّظْم أن تُردّ كلّها للإنسان)<sup>(٣)</sup>.

٦) ترجيح الأقرب والأظهر والأوجه: كقوله: (وهو أقرب بحسب الظاهر)<sup>(٤)</sup>، (وهو أظهر)<sup>(٥)</sup>،

(ولكن الظاهر)<sup>(٦)</sup>، (وظاهر الكلام)<sup>(٧)</sup>، (والظاهر الأول)<sup>(٨)</sup>، (وذلك هو ما ظهر لي)<sup>(٩)</sup>،

(والذي يظهر لي)<sup>(١٠)</sup>، (وكذا الأوجه)<sup>(١١)</sup>، (وهذا وجه وجيه)<sup>(١٢)</sup>.

٧) ترجيح الأقوى حجةً وبرهانًا: كقوله: (والحجّة الأولى أقوى)<sup>(١٣)</sup>، (فيكون أقوى برهانًا)<sup>(١٤)</sup>،

(ويقويه السلامة من)<sup>(١٥)</sup>.

---

١ - أطفيش، داعي العمل، ج ٣، ص ٢١١.

٢ - المرجع نفسه، ج ٥، ص ٢٤٤.

٣ - المرجع نفسه، ج ٥، ص ٦٢.

٤ - المرجع نفسه، ج ٤، ص ٤٧٧.

٥ - المرجع نفسه، ج ٤، ص ٢٨٦.

٦ - المرجع نفسه، ج ٣، ص ٣٤٥.

٧ - المرجع نفسه، ج ٤، ص ١٧٠.

٨ - المرجع نفسه، ج ٥، ص ١٤٤.

٩ - المرجع نفسه، ج ٣، ص ٣٦٢.

١٠ - المرجع نفسه، ج ٤، ص ٧٨.

١١ - المرجع نفسه، ج ٣، ص ١٥٨.

١٢ - المرجع نفسه، ج ٣، ص ٣٤٨.

١٣ - المرجع نفسه، ج ٣، ص ٢٣٣.

١٤ - المرجع نفسه، ج ٥، ص ١٣٦.

١٥ - المرجع نفسه، ج ٣، ص ٣١٦.

٨) ترجيح الأبلغ والأجزل: كقوله: (وهذا أبلغ وأجزل)<sup>(١)</sup>.

٩) ترجيح مذهب الأكثر أو الأشهر، أو مذهبه الخاص: كقوله: (على المشهور)<sup>(٢)</sup>، (هذا مذهب الأكثر)<sup>(٣)</sup>، (لأن مذهبي)<sup>(٤)</sup>.

١٠) ترجيح الأنسب والأليق: كقوله: (والأنسب إذًا)<sup>(٥)</sup>، (والأول أنسب)<sup>(٦)</sup>، (وهذا أنسب)<sup>(٧)</sup>، (ويناسب ذلك)<sup>(٨)</sup>، (ووجهه أنّ المقام أليق به)<sup>(٩)</sup>.

١١) نكر رأي ثم الإضراب عنه برأي آخر: كقوله: (حال بل عطف بيان)<sup>(١٠)</sup>.

---

<sup>١</sup> - أطفيش، داعي العمل، ج ٤، ص ٤٨.

<sup>٢</sup> - المرجع نفسه، ج ٣، ص ٣٦٢.

<sup>٣</sup> - المرجع نفسه، ج ٤، ص ٢٢٥.

<sup>٤</sup> - المرجع نفسه، ج ٢، ص ٢٦٢.

<sup>٥</sup> - المرجع نفسه، ج ٤، ص ٣٢٦.

<sup>٦</sup> - المرجع نفسه، ج ٤، ص ٢٠٣.

<sup>٧</sup> - المرجع نفسه، ج ٤، ص ٢٨٠.

<sup>٨</sup> - المرجع نفسه، ج ٤، ص ٢٧٢.

<sup>٩</sup> - المرجع نفسه، ج ٥، ص ٢٠٤.

<sup>١٠</sup> - المرجع نفسه، ج ٤، ص ٧٩.

١٢) أساليب أخرى: كقوله: (كما رأيت)<sup>(١)</sup>، (فنعول)<sup>(٢)</sup>، (وأقول)<sup>(٣)</sup>، (وقد علمت)<sup>(٤)</sup>، (وإنما صح)<sup>(٥)</sup>.

- مثال على الأخذ برأي: يقول في توجيهه النحوي لحرف اللام: (فقوله: ﴿لأَصْحَابِ الْيَمِينِ﴾

[الواقعة: ٣٨] متعلق بـ ﴿أَنْشَأْنَاهُنَّ﴾ [الواقعة: ٣٥] أو بـ «جعلناهن على التنازع، وقيل: مساويات

لأزواجهن في رأي العين، فاللام متعلق بأتراب لتضمن معنى مساويات، أو بمحذوف نعت لـ ﴿

أترابًا﴾ أو لـ ﴿أبكارًا﴾ أو حال منه، أو خبر لمحذوف، أي: هنَّ لأصحاب اليمين، وهو الراجح.<sup>(٦)</sup>

ب. ترك رأي: وقد جاء ذلك على أساليب منها:

١) نفي رأي معين: كقوله: (ولا يترجح)<sup>(٧)</sup> (لا كما قيل)<sup>(٨)</sup>، (وليس هو هنا ظرف)<sup>(٩)</sup>، (وإنما لم

أقل)<sup>(١٠)</sup>، (ولا يقال)<sup>(١١)</sup>، (وإنما لم أجعله)<sup>(١٢)</sup>.

---

<sup>١</sup> - أطفيش، داعي العمل، ج٣، ص٣٥٧/ وانظر: ج٣، ص٤٦٠.

<sup>٢</sup> - المرجع نفسه، ج٣، ص٣٤٠.

<sup>٣</sup> - المرجع نفسه، ج٤، ص٢٩٢.

<sup>٤</sup> - المرجع نفسه، ج٤، ص٦٧.

<sup>٥</sup> - المرجع نفسه، ج٤، ص٦٨.

<sup>٦</sup> - المرجع نفسه، ج١، ص٢٨٧.

<sup>٧</sup> - المرجع نفسه، ج٣، ص٢٥٥.

<sup>٨</sup> - المرجع نفسه، ج٤، ص٧١.

<sup>٩</sup> - المرجع نفسه، ج٣، ص١٧٨.

<sup>١٠</sup> - المرجع نفسه، ج٤، ص٣٢٢.

<sup>١١</sup> - المرجع نفسه، ج٥، ص٨٠.

<sup>١٢</sup> - المرجع نفسه، ج٤، ص٤٧٦.

- ٢) استبعاد رأي: كقوله: كقوله: (وهذا بعيد)<sup>(١)</sup>، (وهو مرجوح)<sup>(٢)</sup>، (غير مُسَلَّم)<sup>(٣)</sup>.
- ٣) نفي الجواز أو الصحة أو المنع: كقوله: (ولا يصح)<sup>(٤)</sup>، (ولا يجوز)<sup>(٥)</sup>، (لا مانع)<sup>(٦)</sup>، (ليس هذا مرادًا)<sup>(٧)</sup>.
- ٤) تضعيف رأي: كقوله: (وهو ضعيف)<sup>(٨)</sup>، (وقد مرَّ ضعف هذا القول)<sup>(٩)</sup>، (وزعم بعض)<sup>(١٠)</sup>.
- ٥) الحكم بالتكلف أو التعسف: كقوله: (وهذا تكلف غير متبادر)<sup>(١١)</sup>، (كذا قيل، وفيه تكلف)<sup>(١٢)</sup>، (وقد يُتكلّف جعلها)<sup>(١٣)</sup>، (وفي ذلك تكلف)<sup>(١٤)</sup>، (ولا يخفى ما في ذلك من التعسف)<sup>(١٥)</sup>.

١ - أطفيش، داعي العمل، ج ٤، ص ٣٢٨.

٢ - المرجع نفسه، ج ٤، ص ٨٠.

٣ - المرجع نفسه، ج ٤، ص ٤٢٤.

٤ - المرجع نفسه، ج ٣، ص ٨٤.

٥ - المرجع نفسه، ج ٣، ص ٢٤٥.

٦ - المرجع نفسه، ج ٣، ص ٢٤٤.

٧ - المرجع نفسه، ج ٣، ص ٤٦٦.

٨ - المرجع نفسه، ج ٣، ص ٢٣٦./ وانظر: ج ٣، ص ٤٢٧.

٩ - المرجع نفسه، ج ٥، ص ٢٤٥.

١٠ - المرجع نفسه، ج ٤، ص ٢٧١.

١١ - المرجع نفسه، ج ٢، ص ١١٠.

١٢ - المرجع نفسه، ج ١، ص ١٠١.

١٣ - المرجع نفسه، ج ٤، ص ٥٢.

١٤ - المرجع نفسه، ج ٤، ص ٣٠٨.

١٥ - المرجع نفسه، ج ٣، ص ٢٣٣.

٦) عدم الحاجة أو اللزوم: كقوله: (ولا حاجة إلى)<sup>(١)</sup>، (فلا نحتاج مع هذا)<sup>(٢)</sup>، (وهذان لا حاجة لهما)<sup>(٣)</sup>، (ويظهر أنه لا حاجة إلى)<sup>(٤)</sup>، (فلا يلزم أن يقال)<sup>(٥)</sup>، (ولا داعي إلى التخريج عليه)<sup>(٦)</sup>.

٧) مخالفة الظاهر: كقوله: (خلاف الظاهر)<sup>(٧)</sup>.

٨) نفي وجه القول أو مناسبته أو حسنه: (لا وجه لقولك)<sup>(٨)</sup> (وهذا لا يناسب)<sup>(٩)</sup>، (ولا يحسن)<sup>(١٠)</sup>.

٩) رد القول بحجة: (ويرد القول)<sup>(١١)</sup>.

- مثال على ترك رأي: يقول في توجيهه النحوي لـ (وراء): "﴿فَمَنْ أَبْتَعَىٰ وَرَاءَ ذَٰلِكَ﴾ [المعارج:

٣١] طلب وراء ما نكر من الأزواج وما ملكت اليمين أي طلب خلافهن، ووراء مفعول به

---

<sup>١</sup> - أطفيش، داعي العمل، ج ٤، ص ٧١. / وانظر: ج ٤، ص ٨٦.

<sup>٢</sup> - المرجع نفسه، ج ٣، ص ٤٥٢.

<sup>٣</sup> - المرجع نفسه، ج ٣، ص ١٢٤.

<sup>٤</sup> - المرجع نفسه، ج ٤، ص ٣٦٢.

<sup>٥</sup> - المرجع نفسه، ج ٣، ص ١٢٩.

<sup>٦</sup> - المرجع نفسه، ج ٤، ص ٣٠٨.

<sup>٧</sup> - المرجع نفسه، ج ٤، ص ٢١١.

<sup>٨</sup> - المرجع نفسه، ج ٤، ص ٢٩٥.

<sup>٩</sup> - المرجع نفسه، ج ٣، ص ١٩٨.

<sup>١٠</sup> - المرجع نفسه، ج ٤، ص ٣٠٨.

<sup>١١</sup> - المرجع نفسه، ج ٤، ص ٣٧٨.

لأنه المتصرف، وليس هو هنا ظرف، وإن جعل ظرفاً قدر المفعول، أي وإن طلب وراء ذلك شيئاً يتمتع فيه بفرجه"<sup>(١)</sup>.

---

<sup>١</sup> - أطفيش، داعي العمل، ج٣، ص١٧٨.

## الفصل الأول: التوجيه النحوي للأسماء

### المبحث الأول: الأسماء المبنية:

#### أولاً: الضمير:

الإضمار من أساليب لغة العرب التي تكسب العبارة قوة وجمالاً، فهو سبيل الإيجاز والاختصار اللذين هما مكنن بلاغة الكلام، وهو يحقق في الكلام غايات قد لا يحققها الذكر والتصريح من جمال القول وحسنه وأنس النفس به،<sup>(١)</sup> يقول الجرجاني: "فما من اسمٍ أو فعلٍ تجده قد حُذِفَ، ثم أُصِيبَ به موضعه، وحُذِفَ في الحال يُنبغي أن يُحذَفَ فيها، إلا وأنت تجدُ حذْفَه هناك أحسنَ من ذكره، وترى إضماره في النفس أولى وأنسَ مِنَ النُّطْقِ به".<sup>(٢)</sup>

ويعرّف الضمير بأنه "ما وضع لمتكلم أو مخاطب أو غائب تقدم ذكره لفظاً أو معنى أو حكماً"<sup>(٣)</sup>،

وهو ينقسم من حيث ظهوره وعدمه إلى: بارز ومستتر.<sup>(٤)</sup>

---

<sup>١</sup> - انظر: علي، عماد مجيد: الحذف والإضمار في النحو العربي دراسة في المصطلح، مجلة جامعة كركوك، كركوك، مج ٤، ع ٢، ٢٠٠٩م، ص ٩٩.

<sup>٢</sup> - الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن: دلائل الإعجاز في علم المعاني، تحقيق: محمود محمد شاكر، ط ٣، مطبعة المدني بالقاهرة - دار المدني بجدة، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م، ج ١، ص ١٥٢.

<sup>٣</sup> - ابن الحاجب، جمال الدين عثمان بن عمر: الكافية في علم النحو، تحقيق: صالح عبد العظيم الشاعر، ط ١، مكتبة الآداب، القاهرة، ٢٠١٠م، ص ٣٢.

<sup>٤</sup> - انظر: الزمخشري، جار الله أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد: المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق: علي بو ملحم، ط ١، مكتبة الهلال، بيروت، ١٩٩٣م، ص ١٦٦.

ومن الضمائر البارزة ضمير الغائب العائد إلى سابق، وبما أنه عارٍ عن المشاهدة احتيج إلى ما يفسره، وهذا المفسر إما أن يكون لفظاً مذكوراً مصرحاً بلفظه، وإما أن يكون مقدراً<sup>(١)</sup> مستغنى عن لفظه؛ وذلك بحضور معناه في الحس، أو لكونه معلوماً، أو لتقدم معناه، كتقدم ذكر فعله أو جزئه أو كلاًه أو مصاحبه.<sup>(٢)</sup>

ومن الضمائر البارزة ضمير الشأن ويسمى ضمير القصة الذي تفسره الجملة بعده ولا يعود إلى سابق، ويسميه الكوفيون المجهول<sup>(٣)</sup>؛ لأنه لم يتقدم ما يعود إليه،<sup>(٤)</sup> ولا يكون هذا الضمير إلا في مواضع التخييم والتعظيم.<sup>(٥)</sup>

---

<sup>١</sup> - انظر: الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: حسن هندواي، ط١، دار القلم، دمشق، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م، ج٢، ص٢٥٢/. وانظر: ابن مالك، محمد بن عبد الله: شرح تسهيل الفوائد، تحقيق: عبد الرحمن السيد وآخرون، ط١، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م، ج١، ص١٥٦/. وانظر: السامرائي، فاضل صالح: معاني النحو، ط١، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م، ج١، ص٦١.

<sup>٢</sup> - انظر: ابن مالك، المرجع نفسه، ج١، ص١٥٦.

<sup>٣</sup> - الزمخشري، المفصل، ص١٧٣/. وانظر: ابن الحاجب، الكافية، ص٣٤.

<sup>٤</sup> - انظر: الزمخشري، المفصل، ص١٧٣/. وانظر: ابن يعيش، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي الأسدي الموصلي: شرح المفصل للزمخشري، تحقيق: عبد اللطيف بن محمد الخطيب، ط١، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع، الكويت، ١٤٣٥هـ/٢٠١٣م، ج٣، ص٢٦١/. وانظر: السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م، ج١، ص٢٣٢.

<sup>٥</sup> - ابن يعيش، المرجع نفسه، ص٢٦١.

أما الضمير المستتر فهو كما عرّفه ابن مالك: "اسم استغني بمعناه عن لفظه"<sup>(١)</sup>، ويقسم إلى قسمين: واجب الاستتار، وجائز الاستتار، فالمستتر الواجب هو ما لا يحل محله اسم ظاهر أو ضمير بارز، والمستتر الجائز هو ما يحل محله اسم ظاهر أو ضمير بارز.<sup>(٢)</sup>

وأورد القطب في تفسيره عدة مسائل تتعلق بضمائر الهاء والواو والضمير (هو) والضمير المقدر، وفيما يأتي تفصيل كل منها:

## ١- الهاء:

وجّه القطب ضمير الهاء في قوله تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّهُ كَانَ لِآيَاتِنَا عَنِيدًا﴾ [المدثر: ١٦] بتوجيهين هما:

١- أنه ضمير عائد إلى ما يفيد.

٢- أنه ضمير شأن يفسره الحال أو ما بعده.<sup>(٣)</sup>

ورجّح القطب الوجه الأول، وذكر أنّ الضمير عائد إلى سابق، وهو الطامع في قوله تعالى قبل: ﴿ثُمَّ يَطْمَعُ أَنْ أَزِيدَ﴾ [المدثر: ١٥]؛ وذكر أنّ الأصل في الضمير عوده إلى سابق بلا ضعف حاصل، فذلك أولى من القول بأنه ضمير شأن مُفسّر بما بعده،<sup>(٤)</sup> وهذا ما ذهب إليه النحاة، فابن مالك -مثلاً- ذكر أنّ ضمير الشأن من شرطه عدم صلاحيته لغيره؛ حتى يحصل به من فخامة الأمر ما قصده

<sup>١</sup> - ابن مالك، شرح التسهيل، ج ١، ص ١٢٠.

<sup>٢</sup> - الأنصاري، جمال الدين ابن هشام: شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط ١، دار الخير للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م، ص ٩٥، ٩٦. وانظر: الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف: ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق:

رجب عثمان محمد، ط ١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م، ج ٢، ص ٩١١.

<sup>٣</sup> - أطفيش، داعي العمل، ج ٣، ص ٣١٨.

<sup>٤</sup> - المرجع نفسه، ج ٣، ص ٣١٨.

المتكلم،<sup>(١)</sup> وبالنظر في سياق هذه الآية وما قبلها، نجد أن الضمير له ما يفسره ويدل عليه؛ ولذلك لا ينبغي الحمل على ضمير الشأن إذا أمكن غيره كما أشار إلى ذلك أبو حيان الأندلسي وابن هشام.<sup>(٢)</sup>

أما عَوْدُ الهاءِ إلى مذكورِ فمِنه ما أورده القطب في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ

﴿[الطارق: ٨] فذكر للهاء وَجْهَيْنِ هما:

١- أنها تعود إلى الإنسان المذكور في قوله تعالى: ﴿فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ مِمَّ خُلِقَ﴾ [الطارق: ٥].

٢- أنها تعود إلى الماء المذكور في قوله تعالى: ﴿خُلِقَ مِنْ مَّاءٍ دَافِقٍ﴾ [الطارق: ٨].<sup>(٣)</sup>

ورجَّح القطب بأن الهاء تعود إلى الإنسان، مع أن أقرب مفسرٍ محتمل لها هو الماء، هذا من حيث الأصل، ولكن النحاة يذهبون كما أشار السيوطي إلى أن الضمير قد يعود إلى الأبعد إذا وُجد دليل.<sup>(٤)</sup>

وبيّن القطب الدليل الذي يُضَعِّف القول بعَوْدِ الهاءِ إلى الماء ويؤكد عَوْدَها إلى المفسر الأبعد لها وهو الإنسان، هو قوله تعالى بعد: ﴿يَوْمَ تَبَلَّى السَّرَائِرُ﴾ [الطارق: ٩]، فهذا المعنى "أقرب المعاني فهمًا وأكثرها فائدةً وأنسبها لسُوقِ الكلام"<sup>(٥)</sup>، وثمة دليل آخر -ساقه القطب- يُضَعِّف القول بأن الهاء

<sup>١</sup> - ابن مالك، شرح التسهيل، ج ١، ص ١٦٤.

<sup>٢</sup> - انظر: الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف: البحر المحيط في التفسير، تحقيق وتعليق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م، ج ٤، ص ٢٨٥/ وانظر: الأنصاري، جمال الدين ابن هشام: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك وآخرون، ط ٦، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٥م، ص ٦٣٧.

<sup>٣</sup> - أطفيش، داعي العمل، ج ٤، ص ٢٥٥.

<sup>٤</sup> - السيوطي، همع الهوامع، ج ١، ص ٢٦٣.

<sup>٥</sup> - أطفيش، المرجع نفسه، ج ٤، ص ٢٥٦.

للماء، هو قوله تعالى: ﴿فَمَا لَهُ مِنْ قُوَّةٍ وَلَا نَاصِرٍ﴾ [الطارق: ١٠] فالهاء في (له) لا شك أنها للإنسان، وهذا يقوّي أن الهاء في (رَجَعِهِ) له أيضا<sup>(١)</sup>.

وممن سبق القطب إلى هذا الرأي الفراء<sup>(٢)</sup>، وهو ما رجّحه الطبري<sup>(٣)</sup> والزجاج<sup>(٤)</sup>، وممن اختار ذلك من المفسرين والنحاة المعاصرين ابنُ عاشور<sup>(٥)</sup>.

وبالنظر إلى سياق الآيات يظهر أنّ ضمير الهاء في (رَجَعِهِ) يعود إلى الإنسان، ويبعد عَوْدَهُ إلى الماء؛ لأن الضمائر التي جاءت عقب هذه الآية عائدة إلى الإنسان، وهذا ما يناسب اتساق المراد في الآيات، وما يؤكد ذلك هذا الرأي الدليل الذي ساقه القطب، وهو قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَبِلَ

السَّرَّابُ﴾ [الطارق: ٩]، ففي ذلك دلالة على أنّ الرّجّع حاصل يوم القيامة، وهو ما يؤكد أنّ المقصود رَجْعُ الإنسان لا رَجْعُ الماء.

ومن ترجيحات القطب في عَوْدِ الهاء إلى مذكور، الضمير في قوله تعالى: ﴿فَأَثَرُنَ بِهِ نَقَعًا﴾ [العاديات: ٤]؛ إذ رجّح عَوْدِ الهاء إلى الصبح في قوله تعالى: ﴿فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا﴾ [العاديات: ٣]؛ لأنه

<sup>١</sup> - أطفيش، داعي العمل، ج ٤، ص ٢٥٦.

<sup>٢</sup> - الفراء، يحيى بن زياد: معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي وآخرون، ط ١، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ج ٣، ص ٢٥٥.

<sup>٣</sup> - الطبري، محمد بن جرير: جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط ١، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م، ج ٢٤، ص ٢٩٩.

<sup>٤</sup> - الزجاج، إبراهيم بن السري بن سهل: معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، ط ١، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م، ج ٥، ص ٣١٢.

<sup>٥</sup> - ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد: التحرير والتنوير، د.ط، الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٨٤م، ج ٣٠، ص ٢٦٥.

المذكور بلفظه وهو الأقرب، وهذا ما اختاره الأندلسي<sup>(١)</sup> وحسنه السمين الحلبي<sup>(٢)</sup>، وبين القطب أن هذا أولى من قول الفراء<sup>(٣)</sup> والطبري<sup>(٤)</sup> بأن الهاء للمكان أو الوادي، ففيه عَوْد الضمير إلى غير مذكور، مع وجود مذكور قريب يصحّ عَوْد الضمير إليه، أو قول الكسائي بأنها للعَدُو المأخوذ من العاديات، ففيه عَوْد الضمير إلى مذكور بعيد، مع وجود مذكور قريب أولى منه.<sup>(٥)</sup>

أما المفسرون والنحاة المعاصرون - فيما اطلع عليه الباحث - فهم متفقون على جواز كون الضمير عائداً إلى الوقت المذكور وهو الصبح، لكن بعضهم أجاز عوده إلى العَدُو كابن عاشور،<sup>(٦)</sup> ومنهم من أجاز عَوْدَه إلى المكان أو الوادي، كمحيي الدين درويش وغيره.<sup>(٧)</sup>

ومما يندرج في هذه المسألة ما رجّحه القطب في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُ عَلَىٰ ذَٰلِكَ

لَشَهِيدٌ﴾ [العاديات: ٧] إذ رَد الضمير إلى الإنسان، ولم يميل إلى جعل الضمير لله؛ لأن فيه تفكيكاً

للضمان، وإخلاقاً بحسن النظم.<sup>(٨)</sup>

---

<sup>١</sup> - الأندلسي، البحر المحيط، ج ١٠، ص ٥٢٩.

<sup>٢</sup> - السمين الحلبي، شهاب الدين أحمد بن يوسف: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد محمد الخراط، د.ط، دار القلم، دمشق، د.ت، ج ١١، ص ٨٥.

<sup>٣</sup> - الفراء، ج ٣، ص ٢٨٥.

<sup>٤</sup> - الطبري، ج ٢٤، ص ٥٨٠.

<sup>٥</sup> - أطفيش، داعي العمل، ج ٥، ص ٥٤-٥٥.

<sup>٦</sup> - ابن عاشور، ج ٣٠، ص ٥٠١.

<sup>٧</sup> - انظر: درويش، محيي الدين بن أحمد: إعراب القرآن وبيانه، ط ٤، دار الإرشاد للشؤون الجامعية، سوريا، ١٤١٥هـ، ج ١٠، ص ٥٥٦/ وانظر:

صالح، بهجت عبد الواحد: الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل، ط ٢، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، ١٤١٨هـ، ج ١٢، ص ٤٩٣.

<sup>٨</sup> - أطفيش، المرجع نفسه، ج ٥، ص ٦٢.

أما عُوْدُ الهاءِ إلى مقدّر فقد ذكر القطب توجيهين للهاء في قوله تعالى: ﴿لِنَجْعَلَهَا لَكُمْ

تَذَكِيرَةً﴾ [الحاقة: ١٢]، هما:

١- أنها للحملة الصائنة عن الغرق، أو الفعلة المنجية للمؤمنين المغرقة للكافرين والواقعة العامة

لذلك، وهذا كله معلوم من قوله تعالى: ﴿إِنَّا لَمَّا طَغَا الْمَاءُ حَمَلْنَاكُمْ فِي الْجَارِيَةِ﴾ [الحاقة:

[١١].

٢- أنها تعود إلى الجارية.

ورجّح القطب الوجه الأول مبيّنًا أنه أقرب إلى الوضوح من عُوْدُ الهاءِ إلى الجارية؛ إذ لا يناسب

ذلك قوله تعالى بعدُ: ﴿وَتَعِيهَا أُذُنٌ وَعِيَةٌ﴾ [الحاقة: ١٢] إذ كيف تعي الأذن الجارية، بيد أن القطب لم

يستبعد هذا الوجه، وذلك إذا قدر مضاف لهاء ﴿وَتَعِيهَا﴾ أي تعي شأن الجارية وهو الحملة الصائنة،<sup>(١)</sup>

وحذّف المضاف كما قال ابن يعيش: "سائغ في سعة الكلام، وحال الاختيار، إذا لم يُشكّل"<sup>(٢)</sup>.

وممن قال بالوجه الأول الزجاج<sup>(٣)</sup>، وهو قول ذهب إليه بعض النحاة المعاصرين كمحيي الدين

درويش وغيره<sup>(٤)</sup>، أما الوجه الثاني فهو قول الفراء<sup>(٥)</sup>، ورجّحه الطبري<sup>(٦)</sup> وأبو حيان الأندلسي<sup>(٧)</sup>.

---

١ - أطفيش، داعي العمل، ج٣، ص ١٣٠.

٢ - ابن يعيش، ج٣، ص ٨٣.

٣ - الزجاج، ج٥، ص ٢١٥.

٤ - انظر: درويش، ج١٠، ص ١٩٤/ وانظر: صالح، ج١٢، ص ١٤٣.

٥ - الفراء، ج٣، ص ١٨١.

٦ - الطبري، ج٢٣، ص ٢٢١.

٧ - الأندلسي، البحر المحيط، ج١٠، ص ٢٥٦.

والذي يميل إليه الباحث هو جواز الوجهين؛ لأن كلاً منهما يعطي معنى سائغاً، لا سيما إن قيل بتقدير مضاف في الوجه الثاني.

ومن توجيهات القطب في عود الهاء إلى مقدر، الضمير في قوله تعالى: ﴿لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلَا كِدًّا﴾ [النبا: ٣٥]، إذ ذكر في عوده توجيهين هما:

١- أنه عائد إلى الجنة المدلول عليها في الآيات.

٢- أنه عائد إلى الكأس الدهاق.

رجح القطب عود الهاء إلى الجنة المدلول عليها في قوله تعالى: (مَقَارًا - حَدَائِقَ)، وجعل ذلك هذا أولى من عودها إلى الكأس؛ لكثرة الحذف، ولتبادر عودها إلى الجنة<sup>(١)</sup>.

وممن سبق القطب إلى هذا القول الطبري<sup>(٢)</sup>، وهو ما اختاره بعض النحاة المعاصرين<sup>(٣)</sup>، ومنهم من أجاز الوجهين كالعمادي، وابن عاشور<sup>(٤)</sup>.

## ٢- الواو:

تعد واو الجماعة من الضمائر البارزة المتصلة بالأفعال للدلالة على أن الفاعل أكثر من اثنين، وقد يتنازع في عوده عائدان أو أكثر كل منها صالح للتفسير.

<sup>١</sup> - أطفيش، داعي العمل، ج ٤، ص ٤٤.

<sup>٢</sup> - الطبري، ج ٢٤، ص ٤٢.

<sup>٣</sup> - الخطيب، عبد اللطيف محمد وآخرون: التفصيل في إعراب آيات التنزيل، ط ١، مكتبة الخطيب للنشر والتوزيع، الكويت، ٢٠١٥م، ج ١٥، ص ٢٨.

<sup>٤</sup> - العمادي، أبو السعود محمد بن محمد: تفسير أبي السعود إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، د.ت، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت، ج ٩، ص ٩٢/ وانظر: ابن عاشور، ج ٣٠، ص ٤٥-٤٦.

ومما رجّحه القطب في هذا الباب قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ فِرْعَوْنُ وَمَنْ قَبْلَهُ وَالْمُؤْتَفِكَاتُ بِالْخَاطِئَةِ ۖ﴾

فَعَصَوْا رَسُولَ رَبِّهِمْ﴾ [الحاقة: ٩-١٠] [الحاقة: ١٠]، فذكر توجيهات لضمير الواو في ﴿فَعَصَوْا﴾ وهي:

١- عَوْدَهَا إِلَى فِرْعَوْنَ.

٢- عَوْدَهَا إِلَى الْمُؤْتَفِكَاتِ.

٣- عَوْدَهَا إِلَيْهِمَا مَعًا.

٤- عَوْدَهَا إِلَى الْعَمُومِ.

رَجَّحَ الْقُطْبُ عَوْدَ ضَمِيرِ الْوَاوِ إِلَى عَمُومِ الْمَذْكُورِينَ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿وَمَنْ قَبْلَهُ﴾ فضمير الواو

يعمّ فرعون، ومن سبقه من الأقسام المكذبين، والمؤتفكات، أمّا لفظ (رسول) فذكر القطب أنها إما للجنس

والمراد الرسل، وإما للفرد، والتأويل أنّ كلّ قوم عصوا رسول ربهم إليهم.<sup>(١)</sup>

لكنّ احتجاج القطب بقوله تعالى: ﴿وَمَنْ قَبْلَهُ﴾ هو في إطار من قرأ (قَبْلَهُ) بفتح القاف وتسكين الباء،

فهو صرف النظر عما أشار إليه فيما سبق بأنها قرئت: ﴿وَمَنْ قَبْلَهُ﴾ بكسر القاف وفتح الباء، وهي قراءة

أبي عمرو ابن العلاء ويعقوب والكسائي<sup>(٢)</sup>، أي: ومن في جهته، والمراد: وأتباعه، كما ذكر القطب أنها

قرئت: (وَمَنْ تَلْقَائِهِ)<sup>(٣)</sup> وقرئت (وَمَنْ مَعَهُ)<sup>(٤)</sup>.

<sup>١</sup> - أطفيش، داعي العمل، ج٣، ص١٢٦-١٢٧.

<sup>٢</sup> - انظر: ابن الجزري، محمد بن محمد الدمشقي: النشر في القراءات العشر، د.ط، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت، ج٢، ص٣٨٩.

<sup>٣</sup> - كذا ذكرها القطب، لكن القراءة المروية هي: وَمَنْ تَلْقَاءَهُ، انظر: الخطيب، عبد اللطيف: معجم القراءات، ط١، دار سعد الدين، القاهرة،

١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م، ج١٠، ص٥٣.

<sup>٤</sup> - لم يجد الباحث مصدرًا يذكر هذه القراءة.

ولذلك ذكر أبو حيان الأندلسي بأن القول بفرديّة (رسول) محتملة حقيقة بلا داعٍ إلى جعلها للجنس، وأنّ إعادة الواو إلى قوم فرعون، أو إلى المؤتفكات - وهم قوم لوط - وجبهة، فيكون المراد بـ(رسول) إما لوط - عليه السلام - بإعادة الواو إلى أقرب مذكور وهو المؤتفكات، وإما موسى - عليه السلام - بإعادة الواو إلى الأسبق وهو فرعون وقومه،<sup>(١)</sup> وإما كلاهما قياساً على قوله تعالى: ﴿إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الشعراء: ١٦] كما ذكر ذلك الواحدي.<sup>(٢)</sup>

وقد أحسن ابن عاشور في الجمع بين الأقوال مفضلاً في هذه المسألة نحوياً وبلاغياً، فقال: "وَضَمِيرُ (عَصَوًا) يَجُوزُ أَنْ يَرْجَعَ إِلَى فِرْعَوْنَ بِاعْتِبَارِهِ رَأْسَ قَوْمِهِ، فَالضَّمِيرُ عَائِدٌ إِلَيْهِ وَإِلَى قَوْمِهِ، وَالْقَرِينَةُ ظَاهِرَةٌ عَلَى قِرَاءَةِ الْجُمُهورِ، وَأَمَّا عَلَى قِرَاءَةِ أَبِي عَمْرٍو وَالْكَسَائِيّ فَالْأَمْرُ أَظْهَرُ، وَعَلَى هَذَا الِاعْتِبَارِ فِي مَحَلِّ ضَمِيرِ (عَصَوًا) يَكُونُ الْمُرَادُ بِـ(رَسُولِ رَبِّهِمْ) مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَتَعْرِيفُهُ بِالِإِضَافَةِ لِمَا فِي لَفْظِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ مِنَ الْإِشَارَةِ إِلَى تَخْطِئَتِهِمْ فِي عِبَادَةِ فِرْعَوْنَ وَجَعْلِهِمْ إِيَّاهُ إِلَهًا لَهُمْ، وَيَجُوزُ أَنْ يَرْجَعَ ضَمِيرُ (عَصَوًا) إِلَى (فِرْعَوْنَ وَمَنْ قَبْلَهُ وَالْمُؤْتَفِكَاتِ)، وَرَسُولِ رَبِّهِمْ هُوَ الرَّسُولُ الْمُرْسَلُ إِلَى كُلِّ قَوْمٍ مِنْ هَؤُلَاءِ، فَأَفْرَادُ رَسُولٍ مُرَادٌ بِهِ التَّوْزِيعُ عَلَى الْجَمَاعَاتِ، أَي رَسُولَ اللَّهِ لِكُلِّ جَمَاعَةٍ مِنْهُمْ، وَالْقَرِينَةُ ظَاهِرَةٌ، وَهُوَ أَجْمَلُ نَظْمًا مِنْ أَنْ يُقَالَ: فَعَصَوًا رُسُلَ رَبِّهِمْ؛ لِمَا فِي إِفْرَادِ (رَسُولِ) مِنَ التَّقْنِينِ فِي صِيغِ الْكَلِمِ مِنْ جَمْعٍ وَإِفْرَادٍ تَفَادِيًا مِنْ تَتَابُعِ ثَلَاثَةِ جُمُوعٍ؛ لِأَنَّ صِيغَةَ الْجَمْعِ لَا تَخْلُو مِنْ ثِقَلٍ لِقَلَّةِ اسْتِعْمَالِهَا".<sup>(٣)</sup>

<sup>١</sup> - الأندلسي، البحر المحيط، ج ١٠، ص ٢٥٦.

<sup>٢</sup> - ابن عادل، سراج الدين عمر بن علي: الباب في علوم الكتاب، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م، ج ١٩، ص ٣٢٠.

<sup>٣</sup> - ابن عاشور، ج ٢٩، ص ١٢١-١٢٢.

ومن مواضع عَوْدِ الواو إلى مذكور ما جاء في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَقُومُ الرُّوحُ وَالْمَلَائِكَةُ صَفًّا لَا

يَتَكَلَّمُونَ إِلَّا مَنْ إِذْنٌ لَهُ الرَّحْمَنُ وَقَالَ صَوَابًا﴾ [النبأ: ٣٨]، إذ رجَّح القطب عَوْدِ الواو إلى (الروح  
والملائكة)؛ لأنهم أقرب ذُكِّرا.<sup>(١)</sup>

ومن توجيهات القطب لعَوْدِ الواو إلى مقدّر ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَأَلِّوْا أَسْتَقْمُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ  
لَأَسْقِيَنَّهُمْ مَاءً غَدَقًا﴾ [الجن: ١٦] فذكر لعَوْدِها عدة توجيهات هي:

١- أنها عائدة إلى أهل مكة.

٢- أنها عائدة إلى الإنس.

٣- أنها عائدة إلى الإنس والجن جميعًا.

٤- أنها عائدة إلى (القَاسِطُونَ).

رجَّح القطب أنّ الواو للإنس، بدليل قوله تعالى: (مَاءً غَدَقًا) والانتفاع بالماء إنما يليق بالإنس، وأما  
من قال بأنّ في ذلك عَوْدًا على غير مذكور؛ إذ الإنس لم يجرِ ذكْرهم، فبيّن القطب أنه يدل عليهم الحال  
والمقام، فالضمير معلوم المرجع وذلك بدلالة إسقاء الماء الغَدَق.<sup>(٢)</sup>

وهذا الرأي مبني على المعنى الحقيقي للإسقاء؛ ولذلك لم يُرجع القطب الضمير إلى أقرب مذكور  
وهم القاسطون من الجنّ، وهذا مما لا يتناسب مع الإسقاء، ولكنه أشار إلى أنه يمكن القول بالمعنى

<sup>١</sup> - أطفيش، داعي العمل، ج ٤، ص ٥١.

<sup>٢</sup> - المرجع نفسه، ج ٣، ص ٢٤٦.

المجازي للإسقاء، وهو الكناية عن توسيع الرزق، فتناسب الواو الجن أو القاسطين،<sup>(١)</sup> وهو ما روي عن ابن عباس ومجاهد وغيرهم كما ذكر ذلك أبو حيان الأندلسي.<sup>(٢)</sup>

وممن أجاز الوجهين في عود الواو من المعاصرين ابن عاشور، إذ ذكر جواز عودها إلى القاسطين بدون اعتبار القيد بأنهم من الجن وهو من عود الضمير إلى اللفظ مجردا عن ما صدقه كقولك: عندي درهم ونصفه، أي نصف درهم آخر، وأجاز أيضا عود الواو إلى غير مذكور في الكلام وكنهه معروفا من المقام؛ معللا ذلك أن السورة مسوقة للتنبية على عناد المشركين وطعنهم في القرآن، فضمير استقاموا عائد إلى المشركين، مثبتا رأيه بكثرة ذلك في ضمائر الغيبة التي في القرآن.<sup>(٣)</sup>

ويميل الباحث إلى أن ضمير (استقاموا) الأقرب أن يكون عائدا إلى غير مذكور في الكلام وهم المشركون، وذلك واضح في السياق العام للسورة، فالآيات تتحدث عن حال المشركين، ويعضد ذلك أن ورود مثل هذا كثير في ضمائر الغيبة في القرآن كما أشار إلى ذلك ابن عاشور<sup>(٤)</sup>، وعلى ذلك لا يناسب عود الواو إلى (القاسطين) من الجن لا سيما وأن شرب الماء يختص به الإنس فقط.

ومن مسائل عود الواو إلى مقدر ما ناقشه القطب في عود واو (يملكون) في قوله تعالى: ﴿رَبِّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا الرَّحْمَنُ لَا يَمْلِكُونَ مِنْهُ خِطَابًا﴾ [النبأ: ٣٧] فرجح أنها لعموم الملائكة والمؤمنين والكافرين من الثقلين، لا إلى المشركين كما روي عن ابن عباس، واختاره بعض المفسرين

<sup>١</sup> - أطفيش، داعي العمل، ج ٣، ص ٢٤٦.

<sup>٢</sup> - الأندلسي، البحر المحيط، ج ١٠، ص ٢٩٩.

<sup>٣</sup> - انظر: ابن عاشور، ج ٢٩، ص ٢٣٧.

<sup>٤</sup> - انظر: المرجع نفسه، ج ٢٩، ص ٢٣٧.

والنحاة<sup>(١)</sup>، وذكر القطب أن الأولى من هذا الأخير عَوْدُهَا إِلَى الْمُؤْمِنِينَ؛ لُقْرُبِ ذِكْرِهِمْ، وَلَكِنَّ الصَّحِيحَ عِنْدَهُ هُوَ الْعَمُومُ.<sup>(٢)</sup>

### ٣- الضمير (هو):

الضمير (هو) من ضمائر الغيبة المنفصلة، وهو ضمير يدل على الغائب المذكّر، وقد يأتي ضمير فصل، للفصل به بين شيئين لا يستغني أحدهما عن الآخر.<sup>(٣)</sup> وضمير الفصل له شروط، هي:

١- أن يكون من ضمائر الرفع المنفصلة، وأن يطابق ما قبله في حضوره وغيبته، وتذكيره وتأنيته، وإفراده وتثنيته وجمعه.

٢- أن يكون ما قبله مبتدأ في الحال أو في الأصل، وأن يكون معرفة.

٣- أن يكون ما بعده خبراً لمبتدأ في الحال أو في الأصل، وأن يكون معرفة أو كالمعرفة في أنه لا يقبل (أل).<sup>(٤)</sup>

ومن توجيهات القطب في الضمير (هو) ما جاء في قوله تعالى: ﴿تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ وَأَعْظَمُ

أَجْرًا﴾ [المزمل: ٢٠]، فذكر القطب له توجيهين هما:

١- أنه توكيد للهاء في محل نصب توكيد.

٢- أنه ضمير فصل.

<sup>١</sup> - انظر مثلاً: الأندلسي، البحر المحيط، ج ١٠، ص ٢٥٦.

<sup>٢</sup> - أطفيش، داعي العمل، ج ٤، ص ٤٩.

<sup>٣</sup> - ابن مالك، شرح التسهيل، ج ١، ص ١٦٧.

<sup>٤</sup> - الأنصاري، مغني اللبيب، ص ٦٤١-٦٤٣.

ورجّح القطب الوجه الأول؛ وحجته في ذلك أن معنى (تَجِدُوهُ) تصادفوه وتلقوه لا تعلموه، فيكون (هو) توكيداً لهاء (تَجِدُوهُ) و(خَيْرًا) حال، أما إن كان المعنى (تعلموه) فذكر القطب أنه حينئذ يمكن القول بأن الضمير للفصل،<sup>(١)</sup> وهذا الأخير هو الذي اختاره العكبري<sup>(٢)</sup>، وقال به الزمخشري<sup>(٣)</sup> وابن عطية<sup>(٤)</sup>، ونقله أبو حيان الأندلسي عن الحوفي.<sup>(٥)</sup>

وبالنظر إلى الجملة نجد أن شروط ضمير الفصل متحققة فيها، أما كون ما بعد الضمير نكرة وهو (خَيْرًا)، فهو في حكم المعرفة؛ لأنه اسم تفضيل، وصيغة (أفعل من) أشبه المعرفة في امتناعه من حرف التعريف، وهذا ما أشار إليه القطب في توجيهه للرأي الثاني<sup>(٦)</sup>، لكنه اختار الرأي الأول بناء على رأيه في معنى (تجدوه).<sup>(٧)</sup>

---

١ - أطفيش، داعي العمل، ج٣، ص٢٩٨-٢٩٩.

٢ - العكبري، أبو البقاء: التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: علي محمد الجاوي، د.ط، عيسى البابي الحلبي وشركاه، د.ت، ج٢، ص١٢٤٨.

٣ - الزمخشري، محمود بن عمر: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ضبطه وصححه ورثبه: مصطفى حسين أحمد الناشر، ط٣، دار الريان للتراث، القاهرة، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م، ج٤، ص٦٤٤.

٤ - ابن عطية، ج٥، ص٣٩١.

٥ - الأندلسي، البحر المحيط، ج١٠، ص٣٢١.

٦ - أطفيش، داعي العمل، ج٣، ص٢٩٨-٢٩٩.

٧ - المرجع نفسه، ج٣، ص٢٩٨-٢٩٩.

وممن اختار أن تكون الهاء ضمير فصل، الزمخشري<sup>(١)</sup> وأبو حيان الأندلسي<sup>(٢)</sup> والسمين الحلبي<sup>(٣)</sup>،  
وتبعهم في ذلك من المفسرين والنحاة المعاصرين ابن عاشور<sup>(٤)</sup>.

وهناك من النحاة المعاصرين من أجاز الوجهين في هذا الضمير، كمحيي الدين درويش وغيره، إذ  
نكروا جواز أن يكون (هو) ضمير فصل، أو ضميراً مؤكداً للهاء في (تَجِدُوهُ)<sup>(٥)</sup>، وسمّى بعضهم هذا  
الضمير (وصفاً) ويريد به التوكيد<sup>(٦)</sup>، ومنهم من اختار أن يكون ضمير فصل لا محل له من الإعراب<sup>(٧)</sup>.

#### ٤- الضمير المقدر:

الضمير المقدر هو الضمير المستتر الذي سبق الحديث عنه، ومما جاء في توجيهات القطب في هذا  
الباب ما يأتي:

أ. عود الضمير المقدر إلى مذكور: الأصل في عائد الضمير المقدر -كالضمير البارز-

أن يكون مذكوراً، ومنه توجيه القطب لقوله تعالى: ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ﴾ [المسد: ١]، إذ أورد

لضمير الفعل ﴿وَتَبَّ﴾ توجيهين هما:

١- أنه عائد إلى أبي لهب.

<sup>١</sup> - الزمخشري، الكشاف، ج٤، ص٦٤٤.

<sup>٢</sup> - الأندلسي، البحر المحيط، ج١٠، ص٣٢١.

<sup>٣</sup> - السمين الحلبي، ج١٠، ص٥٣٢.

<sup>٤</sup> - ابن عاشور، ج٢٩، ص٢٨٧.

<sup>٥</sup> - درويش، ج١٠، ص٢٧٠/ وانظر: الخطيب، التفصيل، ج١٥، ص٣٠٧.

<sup>٦</sup> - الخطيب، المرجع نفسه، ج١٥، ص٣٠٧.

<sup>٧</sup> - صالح، ج١٢، ص٢٣٣.

٢- أنه عائد إلى مضاف مقدر، وهو (ولده).

ورجّح القطب الوجه الأول؛ لأن المراد (تَبَّ كله)، وبين أن رجوع الضمير إلى المضاف إليه (أبي لهب) جائز فصيح<sup>(١)</sup>، وهذا ما أكّده النحاة كالسيوطي، فنكر أنّ الضمير قد يعود إلى المضاف إليه كما قال تعالى: ﴿إِلَىٰ إِلَهِ مُوسَىٰ وَإِنِّي لِأَظُنُّهُ مِنَ الْكَاذِبِينَ﴾ [القصص: ٣٨]، فالضمير يعود إلى موسى<sup>(٢)</sup>، كذا الأمر في عائد (وَتَبَّ) فهو (أبي لهب) المتحدّث عنه.

أما القول بأن العائد مضاف إلى (أبي لهب) مقدر فلم يجد القطب له دليلاً؛ ولذلك ضعّفه<sup>(٣)</sup>، ولم يجد الباحث -فيما اطّلع عليه- من قال بهذا الرأي من المفسرين والنحاة إلا ابن عادل ذكره غير منسوب لأحد<sup>(٤)</sup>، ما يدل على أنه قول شاذ، وفيه خروج عن الأصل من غير دليل.

وفي إطار هذه المسألة رجّح القطب عود الضمير المقدر في قوله تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يَرْضَىٰ﴾ [الليل: ٢١] إلى (الأتقى) لا إلى الله (ربّه)؛ مع أنّ أقرب مذكور هو الله، ولكنّ القطب رأى أن ظاهر الكلام مناسبة الضمير للأتقى؛ ولأنه إن قيل بأنه لله احتاج التفسير به إلى تأويل، واستدلّ بقراءة ضمّ الياء: ﴿وَلَسَوْفَ يُرَضَىٰ﴾ التي تعضد رأيه<sup>(٥)</sup>.

<sup>١</sup> - أطفيش، داعي العمل، ج٥، ص٢٤٤.

<sup>٢</sup> - السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر: الإتقان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دط، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م، ج٢، ص٣٣٨.

<sup>٣</sup> - أطفيش، المرجع نفسه، ج٥، ص٢٤٤-٢٤٥.

<sup>٤</sup> - ابن عادل، ج٢٠، ص٥٤٩.

<sup>٥</sup> - أطفيش، المرجع نفسه، ج٤، ص٤١٠-٤١١. وقراءة ضمّ الياء رؤيت غير منسوبة، انظر: ابن عطية، ج٥، ص٤٩٢. وانظر: الأندلسي، البحر المحيط، ج١٠، ص٤٩٤. وانظر: الخطيب، معجم القراءات، ج١٠، ص٤٧٢.

ب. عَوْد الضمير المقَدَّر إلى الظرف: يقول السيوطي: " قد يعود الضمير إلى الظرف غير

مقرون بـ(في) نحو: (اليوم سرته)، ولا يجوز ذلك في المنصوب على الظرف، بل إذا أضر

وجب التصريح بـ(في)، لأن الضمير يرد الأشياء إلى أصولها، فيقال: (اليوم سرت فيه)"<sup>(١)</sup>.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِنِّي كَلَّمَا دَعَوْتُهُمْ لِيَتَغْفِرَ لَهُمْ جَعَلُوا أَصْبَعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ وَأَسْتَعْشَوْا ثِيَابَهُمْ

وَأَصْرُوا وَأَسْتَكْبَرُوا أَسْتَكْبَرًا﴾ [نوح: ٧] إذ بين القطب أن (كُلَّ) ظرف زمان لإضافته إلى (ما) وهي

مصدر نائب عن الزمان، وعامل الظرف (جعلوا) والتقدير: جعلوا أصابعهم في آذانهم وقت دعائي إياهم،

أما الأفعال (استعشوا) و (أصروا) و (استكبروا) -وهي معطوفة على (جعلوا)- فيقدَّر لها ضمير يعود

على الظرف، وهذا الضمير المقَدَّر ذكر القطب له توجيهين:

١- أنه مجرور بـ(في).

٢- أنه منصوب على التنازع.

ورجَّح القطب الوجه الأول، معللاً أن الظرف لا يكون ضميراً، فلا بد من تقدير (في) قبله، وبما

أن (كُلَّ) منصوب على الظرف، يجب تقدير (في) قبل الضمير المقَدَّر العائد إليه، فيكون التقدير:

(واستعشوا ثيابهم فيه) أي في وقت دعائي، وهكذا بعد الفعلين (وأصروا واستكبروا).<sup>(٢)</sup>

أما القول بأن الضمير المقَدَّر منصوب على التنازع، فقد نفاه القطب؛ لأمرين: أولهما أن الظرف

لا يأتي ضميراً، فلا يصح تقدير ضمير منصوب بعد الأفعال الثلاثة على أنه ظرف؛ بل سيكون مفعولاً

<sup>١</sup> - السيوطي، همع الهوامع، ج٢، ص١٦٧.

<sup>٢</sup> - أطفيش، داعي العمل، ج٣، ص١٩٠.

به وهو ممّا يخل بالمعنى، وإنما يصح تقدير ضمير يعود إلى الظرف مسبقاً بـ(في)، وثانيهما: إن قيل بالتنازع فالتنازع في المتقدم خلاف.<sup>(١)</sup>

والقطب هنا يشير إلى مسألة وقوع التنازع في المعمول المتقدم على عاملين أو أكثر، فالجمهور على منعه<sup>(٢)</sup>، وهذا ما ذهب إليه جماعة من النحاة المعاصرين، إذ ذكروا للتنازع شرطين: أولهما: تقدّم فعلين أو ما يشبههما في العمل، وكلاهما يريد المعمول، وثانيهما: تأخير المعمول عنهما.<sup>(٣)</sup>

لكنّ عددًا من النحاة أجازوا التنازع في المعمول المتقدم، ومنهم الفارسي وبعض المغاربة،<sup>(٤)</sup> وهو مما صرح به الرضي<sup>(٥)</sup>، إذ ذكر أنّ العاملين قد يتنازعا فيما هو قبلهما، إذا كان منصوبًا، نحو: (زيدًا ضربتُ وقتلتُ، وبك قمتُ وقعدتُ، وإياك ضربتُ وأكرمتُ)، وهذا ما ذهب إليه ناظر الجيش<sup>(٦)</sup>، والأزهري<sup>(٧)</sup>.

---

<sup>١</sup> - أطفيش، داعي العمل، ج ٣، ص ١٩٠.

<sup>٢</sup> - ناظر الجيش، محمد بن يوسف: شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، تحقيق: علي محمد فاخر وآخرون، ط ١، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، ١٤٢٨هـ، ج ٤، ص ١٧٧٦. وانظر: ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط ٢، دار التراث، القاهرة، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م، ج ٢، ص ١٥٩.

<sup>٣</sup> - انظر: حسن، عباس: النحو الوافي، ط ١٥، دار المعارف، القاهرة، د.ت، ج ٢، ص ١٨٧. وانظر: الغلابيني، مصطفى بن محمد سليم: جامع الدروس العربية، ط ٢٨، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م، ج ٣، ص ٢٣.

<sup>٤</sup> - السيوطي، همع الهوامع، ج ٣، ص ١٢٤.

<sup>٥</sup> - الإسترأبادي، رضي الدين محمد بن الحسن: شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، ط ٢، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ١٩٩٦م، ج ١، ص ٢٠٣.

<sup>٦</sup> - ناظر الجيش، ج ٤، ص ١٧٧٧.

<sup>٧</sup> - الأزهري، خالد بن عبد الله: شرح التصريح على التوضيح، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م، ج ١، ص ٤٧٩.

يتبين مما سبق أنّ القطب يأخذ برأي الجمهور في خروج هذه الضمائر المقدرة من باب التنازع، لتقدم عائدها المعمول -وهو الظرف- على عامله.

### ثانياً: الاسم الموصول:

تُعَدُّ الأسماء الموصولة من الأدوات الأساسية لربط الكلام وإيجازه وتحسينه، فهي توصل بكلام بعدها هو من تمام معناها،<sup>(١)</sup> ويتمثل في الصلات التي تتعرّف الأسماء بها؛ لأنّ الصّلاتِ تخصّصُها.<sup>(٢)</sup> يقول ابن يعيش: "الموصول وحده اسم ناقص أي ناقص الدلالة فإذا جئت بالصلة قيل موصول حينئذ".<sup>(٣)</sup> ويعرّف الاسم الموصول بأنه: "الاسم المبهم الذي يحتاج في توضيحه وتعيين المراد منه، إلى شيء يتصل به؛ يسمى الصلة، مشتملة على ضمير، أو شبهه يربطها به، يسمى العائد"<sup>(٤)</sup>، وتأتي الأسماء الموصولة على ضربين: خاصة، ومشاركة، فالخاصة -ويسمى النحاة (نصاً)-: أي نصّ في معناها لا يتجاوزها إلى غيرها، ك(الذي) و(التي)، وما تقرّع عنهما، والمشاركة: بين معان مختلفة بلفظ واحد، ك(من) و(ما) و(أي).<sup>(٥)</sup>

وفي هذا الباب وردت في تفسير القطب عدة مسائل، منها توجيهه ل(من) في قوله تعالى: ﴿أَلَا

يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ [الملك: ١٤] فنذكر لها توجيهين:

١- أنها مفعول به ل(يَعْلَمُ).

<sup>١</sup> - السامرائي، ج ١، ص ١١٩.

<sup>٢</sup> - العكبري، أبو البقاء: اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: عبد الله النبهان، ط ١، دار الفكر، دمشق، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م، ج ٢، ص ١١٦.

<sup>٣</sup> - ابن يعيش، ج ٤، ص ٢٩.

<sup>٤</sup> - النجار، محمد عبد العزيز: ضياء السالك إلى أوضح المسالك، ط ١، مؤسسة الرسالة، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م، ج ١، ص ١٤٧.

<sup>٥</sup> - الأزهرى، شرح التصريح، ج ١، ص ١٥٠. وانظر: السامرائي، ج ١، ص ١٢٣.

٢- أنها فاعل (يَعْلَمُ).

ورجّح القطب أن (مَنْ) مفعول به لـ(يَعْلَمُ)، على أن الفاعل ضمير لله، وربط (مَنْ) محذوف، والتقدير (مَنْ خَلَقَهُ) ، وذكر القطب أن (مَنْ) واقعة على الأعراض والأجسام، فيجوز أن تكون هنا فقط لغير العقلاء خلافا للأصل، أي ما جُهرَ به وأُسِرَ<sup>(١)</sup>، وهذا ما أشار إليه النحاة؛ إذ ذكروا أن (مَنْ) لا تقع على غير من يعقل إلا مُنْزَلاً منزلته أو مُجامِعاً له بشُمُولٍ أو اقترانٍ خلافاً لمن زعم -كقطرب وغيره- أنها تقع على ما لا يعقل عموماً دون اشتراط.<sup>(٢)</sup> وهذا القول الأول رجّحه أبو حيان الأندلسي ونسبه إلى بعض النحاة.<sup>(٣)</sup>

أما القول الثاني الذي ذكره القطب فهو أن تكون (مَنْ) فاعل (يَعْلَمُ)، وربط (مَنْ) هو ضمير (خَلَقَ)، على أن المفعول به محذوف، والتقدير: (ألا يعلم الله الذي خلق الأشياء مخلوقاته)، وبين القطب أن في هذا حذفاً لا يتبادر، واختار هذا القول السمين الحلبي والزمخشري وأجازه بعض النحويين.<sup>(٤)</sup>

ومن توجيهات القطب للاسم الموصول توجيهه لـ(الذي) في قوله تعالى: ﴿الَّذِي يُوسِّسُ فِي صُدُورِ النَّاسِ﴾ [الناس: ٥] إذ رجّح أنها في محل جر نعت الوسواس أو لمنعوته المحذوف، أما القول بأنها خبر مرفوع لمبتدأ محذوف، أو القول بأنها منصوب بفعل محذوف على الذم، فلا دليل عليهما، إلا أنهما ممكنان؛ لأن المحل محل ذمّه لا على وقوعه.<sup>(٥)</sup>

<sup>١</sup> - أطفيش، داعي العمل، ج٣، ص٤٥-٤٦.

<sup>٢</sup> - ابن مالك، شرح التسهيل، ج١، ص٢١٤-٢١٥/ وانظر: الأندلسي، التذييل والتكميل، ج٣، ص١٢٧-١٢٨.

<sup>٣</sup> - الأندلسي، البحر المحيط، ج١٠، ص٢٢٥.

<sup>٤</sup> - السمين الحلبي، ج١٠، ص٣٨٦.

<sup>٥</sup> - أطفيش، المرجع نفسه، ج٥، ص٣٠٥.

وهذا ما يذكره النحاة، وهو أن قطع النعت إلى الرفع أو النصب إنما هو لكونه متضمنا للمدح أو الذم، وهو لا يصح إذا كان المنعوت لا يتضح إلا بالنعت<sup>(١)</sup>.

وبالنظر في الآية يتبين إمكان القطع في (الذي) إلى الرفع أو النصب وفق هذين الشرطين؛ ولذلك جَوَزَ أبو حيان الأندلسي والسمين الحلبي لـ(الذي) التبعية والقطع رفعًا أو نصبًا.<sup>(٢)</sup>

وفي سياق الجر بالتبعية رَجَّحَ القطب الاسم الموصول (الذين) في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ طَعَوْا فِي الْبَلَدِ﴾ [الفجر: ١١] أنه نعت للأقوام المذكورة قبل، مستبعدًا أنه لفرعون فقط على تقدير قومه كما أريد بشمود قومه، وبعاد قومه؛ والدليل أن قبلها (ذي الأوتاد) جاءت بالمفرد لـ(فرعون) إلا أن يُقَدَّرَ مضاف أي: (وقوم فرعون ذي الأوتاد، الذين).<sup>(٣)</sup>

أما الاسم الموصول (ما) فقد وجَّهه القطب في قوله تعالى: ﴿وَوَالِدٍ وَمَا وَلَدٌ﴾ [البلد: ٣] بما يأتي:

١- أن (ما) موصول اسمي.

٢- أنها نكرة موصوفة.

٣- أنها حرف نفي.

<sup>١</sup> - الإسترلابادي، ج ٢، ص ٣٢٤/ وانظر: السامرائي، ج ١، ص ٧٥.

<sup>٢</sup> - الأندلسي، البحر المحيط، ج ١٠، ص ٥٧٩/ وانظر: السمين الحلبي، ج ١١، ص ١٦٢.

<sup>٣</sup> - أطفيش، داعي العمل، ج ٤، ص ٣٢٨.

ورجّح القطب أن (ما) اسم موصول اسمي، وضمير (وَلَدٌ) ل(وَالِدٍ)، وضمير الموصول محذوف، أي: (وما وَلَدُهُ ذلك الوالد)، معقّبًا على من قال بأنّ (ما) نافية والموصول مقدّر، بأنّ تقدير الموصول لا يجيزه البصريون.<sup>(١)</sup>

وممن سبق القطب إلى القول بأن (ما) اسم موصول اسمي الفراء<sup>(٢)</sup> والطبري<sup>(٣)</sup> والزمخشري<sup>(٤)</sup>، وهو ما اختاره عدد من المفسرين والنحاة المعاصرين أمثال ابن عاشور<sup>(٥)</sup>، ومحبي الدين درويش<sup>(٦)</sup>، وغيرهما<sup>(٧)</sup>.

أما مسألة حذف الموصول الاسمي فهو مما اختلف فيه النحاة<sup>(٨)</sup>، يقول أبو حيان الأندلسي: "ولا يجوز عند البصريين: حذف الموصول الاسمي؛ إلا إن جاء شيء منه في الشعر، وأجاز ذلك الكوفيون، والبغداديون، واختاره ابن مالك"<sup>(٩)</sup>، ولكنّ ابن مالك قيّد ذلك بشرط أن يكون الموصول الاسمي المحذوف معطوفًا على موصول آخر.<sup>(١٠)</sup>

---

<sup>١</sup> - أطفيش، داعي العمل، ج ٤، ص ٣٥٥.

<sup>٢</sup> - الفراء، ج ٣، ص ٢٦٣.

<sup>٣</sup> - الطبري، ج ٢٤، ص ٤٠٨.

<sup>٤</sup> - الزمخشري، الكشاف، ج ٤، ص ٧٥٤.

<sup>٥</sup> - ابن عاشور، ج ٣٠، ص ٣٤٩.

<sup>٦</sup> - درويش، ج ٣، ص ٢٤٧.

<sup>٧</sup> - صالح، ج ١٢، ص ٤٣٨.

<sup>٨</sup> - انظر مثلاً: الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، وبهاشيته:

الانتصاف من الإنصاف لمحمد محبي الدين عبد الحميد، ط ١، المكتبة العصرية، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م، ج ٢، ص ٥٩٣.

<sup>٩</sup> - الأندلسي، ارتشاف الضرب، ج ٢، ص ١٠٤٥/ وانظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ج ١، ص ٢٣٥.

<sup>١٠</sup> - انظر: الأنباري، ج ٢، ص ٥٩٣.

وما ذكره ابن مالك رجّحه القطب في موضع آخر من تفسيره، إذ قال: "والصحيح أنه لا يحذف الموصول وتبقى صلته إلا إن دُكر موصول مثله لصلة تناسب صلته"<sup>(١)</sup> وهذا ما ذهب إليه عدد من النحاة المعاصرين، إذ ذكر السامرائي جواز حذف الاسم الموصول إذا عُلم، وذلك إذا عطف على مثله، نحو قوله تعالى: ﴿ءَامَنَّا بِالَّذِي أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ﴾ [العنكبوت: ٤٦]،<sup>(٢)</sup> وهو ما ذهب إليه أيضًا

عباس حسن، مقيدًا هذا الجواز بشرط ألا يحصل بحذف الموصول لبس في الكلام.<sup>(٣)</sup>

يتبين مما سبق أنّ القطب لم يخرج عن قول الجمهور بكون (ما) في الآية موصولًا اسميًا، موافقًا رأي جمهور المفسرين والنحاة في عدم جواز أن تكون (ما) نافية في هذه الآية؛ لأن ذلك يقتضي تقدير الموصول، وهو مما لا يجيزه البصريون كما أشير إلى ذلك.

### ثالثًا: اسم الإشارة:

اسم الإشارة هو: اسم يعين مدلوله بواسطة إشارة حسية إليه، أو معنوية<sup>(٤)</sup>. وهو يتحدد بحسب

المشار إليه عددًا ونوعًا -تذكيرًا وتأنيتًا-، فمنه ما يدل على مفرد ومنه ما يدل على مثني، ومنه ما يدل على جمع، وكل منها إما أن يكون مذكرًا، وإما أن يكون مؤنثًا.

<sup>١</sup> - أطفيش، داعي العمل، ج ٣، ص ٤٢٥.

<sup>٢</sup> - السامرائي، ج ١، ص ١٤٢.

<sup>٣</sup> - حسن، ج ١، ص ٣٩٢.

<sup>٤</sup> - النجار، ج ١، ص ١٣٩.

وقد يحتمل تحديد المشار إليه في سياق الكلام، فتتعدد الآراء بناء على المعنى المختار والتأويل الأقرب له، ومن ذلك ما ناقشه القطب في اسم الإشارة (هذا) الوارد في قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا لَفِي الصُّحُفِ الْأُولَى﴾ [الأعلى: ١٨] إذ ذكر لها عدة توجيهات هي:

١- أن الإشارة إلى ما ذكر في السورة من التسبيح إلى قوله: ﴿وَأَبْقَى﴾ [الأعلى: ١٧-١].

٢- أن المشار إليه هو ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى﴾ إلى ﴿وَأَبْقَى﴾ [الأعلى: ١٤-١٧].

٣- أن المشار إليه هو ﴿وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَى﴾ [الأعلى: ١٧].

ورجّح القطب القول الثاني؛ لخلوه من التأويل ولعضد الدليل السماعي له، فهو عنده أولى من القول بكل ما جاء في السورة قبل، مع جواز أن يكون ذلك كله مذكورًا ولو بإشارة في صحف إبراهيم وموسى.<sup>(١)</sup>

وما رجّحه القطب هو ما اختاره الفراء<sup>(٢)</sup> قبله، وكذلك رجّحه الطبري؛ معللاً أنّ (هذا) إشارة إلى حاضر، والإشارة إلى ما قرّب أولى من غيره<sup>(٣)</sup>، ورجّحه أيضا أبو حيان الأندلسي<sup>(٤)</sup>.

أما الدليل السماعي الذي استدل به القطب فهو ما روي عن أبي نر أنه قال: قلت: يا رسول الله، هل في الدنيا شيء مما أنزل الله عليك مما كان في صحف إبراهيم وموسى؟ قال: (يا أبا نر اقرأ

<sup>١</sup> - أظفيش، داعي العمل، ج ٤، ص ٢٨٤-٢٨٥.

<sup>٢</sup> - الفراء، ج ٣، ص ٢٥٧.

<sup>٣</sup> - الطبري، ج ٢٤، ص ٣٢٤.

<sup>٤</sup> - الأندلسي، البحر المحيط، ج ١٠، ص ٤٥٨.

﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى﴾ إلى آخر السورة).<sup>(١)</sup> لكن في إسناد هذا الحديث كذب عند بعض علماء الحديث<sup>(٢)</sup>، فلا تتقوى حجة القطب بهذا الدليل السماعي.

#### رابعاً: إذا (الشرطية والظرفية) وإذا:

إذا الشرطية من الظروف المبنية، وهي ظرف للمستقبل مضمنة معنى الشرط غالباً، وقد تخرج عن الاستقبال إلى الماضي، وإلى الحال، أما (إذا) فهي من الظروف المبنية، وتلزم الإضافة إلى الجملة الاسمية أو الفعلية، ويشترط في الجملة ألا تكون شرطية.<sup>(٣)</sup>

وكلٌّ من (إذا) و(إذا) قد يستعمل في معنى الآخر، فتستعمل (إذا) بمعنى (إذا) في إفادة الماضي، وتستعمل (إذا) بمعنى (إذا) في إفادة المستقبل.<sup>(٤)</sup>

وفي هذا الباب يوجه القطب (إذا) في قوله تعالى: ﴿وَالصُّبْحُ إِذَا أَسْفَرَ﴾ [المدثر: ٣٤] وذكر لها

توجيهين هما:

١- أنها ظرف مبني في محل نصب دال على الحال.

٢- أنها بدل من الصبح في محل جر.

---

<sup>١</sup> - رواه أبو نعيم في الحلية، انظر: الأصبهاني، أبو نعيم أحمد بن عبد الله: حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، ط١، مطبعة السعادة، مصر، ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م، ج١، ص١٦٩.

<sup>٢</sup> - انظر: الكنايني، ابن عراق نور الدين علي بن محمد: تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف وآخرون، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٩هـ، ج١، ص٢٥.

<sup>٣</sup> - السيوطي، همع الهوامع، ج٢، ص١٧٤.

<sup>٤</sup> - ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله: شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، تحقيق: طه محسن، ط١، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ١٤٠٥هـ، ص٦٣.

ورجّح القطب الوجه الأول؛ وذكر أن دلالة (إِذَا) هنا حالية؛ لأنها جاءت بعد القسم<sup>(١)</sup>، وهو رأي أشار إليه بعض النحاة، ومن ذلك تعقيب السيوطي على (إِذَا) الواقعة بعد القسم في قوله تعالى: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى﴾ [الليل: ١] فقال: "وقال قوم إنها وقعت للحال"<sup>(٢)</sup>، وهو ما ذهب إليه من المعاصرين ابن عاشور<sup>(٣)</sup>، وهناك عدد من المفسرين والنحاة ذكروا بأنها للمستقبل، ومنهم أبو حيان الأندلسي، والسمين الحلبي<sup>(٤)</sup>.

ونفى القطب القول بأن (إِذَا) بدل من الصبح، كأنه قيل: (أقسم بالصبح بوقت إسفاره)؛ لأن القصد هو القسم بالصبح نفسه لا بوقته<sup>(٥)</sup>.

ووجه القطب (إِذَا) في قوله تعالى: ﴿إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ﴾ [الواقعة: ١] ورجّح بأنها ظرفية شرطية للاستقبال وجوابها محذوف تقديره (إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ كَانَ مَا لَا يَسَعُهُ عَقُولُ الْخَلْقِ) أو نحو ذلك مما حُذِفَ تهويلاً، أو أن جوابها قوله: ﴿فَأَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ﴾ [الواقعة: ٨]<sup>(٦)</sup>، وهذا ما اختاره أبو حيان الأندلسي مع اختلاف في تحديد العامل<sup>(٧)</sup>، وذكره السمين الحلبي<sup>(٨)</sup>.

١ - أطفيش، داعي العمل، ج٣، ص ٣٤٠-٣٤٣.

٢ - السيوطي، همع الهوامع، ص ١٧٩.

٣ - ابن عاشور، ج ٢٩، ص ٣٢٢.

٤ - انظر مثلاً: الأندلسي، البحر المحيط، ج ١٠، ص ٣٣٥/ وانظر: السمين الحلبي، ج ١٠، ص ٥٥٠.

٥ - أطفيش، المرجع نفسه، ج ٣، ص ٣٤٣.

٦ - المرجع نفسه، ج ١، ص ٢٤٠-٢٤١.

٧ - الأندلسي، البحر المحيط، ج ١٠، ص ٧٥.

٨ - السمين الحلبي، ج ١٠، ص ١٩٠.

أما القول بأن (إذا) مفعول به لفعل محذوف تقديره (اذكر) فاستبعده القطب؛ لأنه يرى بأن (إذا) لا تخرج عن الظرفية إلى المفعولية<sup>(١)</sup>، ويؤيد ذلك ما ذكره السيوطي بأن جمهور النحاة ينكرون زعم ابن مالك وابن جنبي والأخفش بأن (إذا) تخرج عن الظرفية، وعنده بأن ﴿إِذَا وَقَعَتْ﴾ ظرف جوابه محذوف.<sup>(٢)</sup> أما (إن) فللقطب في تفسيره توجيهات لها، منها ما جاء في قوله تعالى: ﴿فَإِذْ لَمْ تَفْعَلُوا وَتَابَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ [المجادلة: ١٣]، إذ ذكر لها عدة توجيهات، هي:

١- أنها ظرف بمعنى (حين).

٢- أنها بمعنى (إذا) الشرطية.

٣- أنها بمعنى (إن) الشرطية.

استبعد القطب أنّ (إن) بمعنى (حين)؛ لأن الظرف (حين) يفيد الاستمرار ويشمل الماضي والحال والمستقبل، وهذا الوجه لا يصح هنا بناء على دلالة الآية عنده؛ فالمسلمون لم يتركوا الإقامة والإيتاء والطاعة، وإنما المراد الاستقبال المحض وحده، وهذا ما يتناسب مع كون (إن) بمعنى (إذا) أو بمعنى (إن) الشرطيتين.<sup>(٣)</sup>

بيد أنّ العكبري يرى بأن (إن) على بابها من المضى، والمعنى عنده: (أنكم تركتم ذلك فيما مضى

فتداركوه بإقامة الصلاة) وتبعه في ذلك السمين الحلبي، إذ اعترض على إخراج (إن) عن موضوعها،<sup>(٤)</sup>

<sup>١</sup> - أطفيش، داعي العمل، ج ١، ص ٢٤١.

<sup>٢</sup> - السيوطي، همع الهوامع، ج ٢، ص ١٧٩.

<sup>٣</sup> - أطفيش، المرجع نفسه، ج ٢، ص ٧٤.

<sup>٤</sup> - السمين الحلبي، ج ١٠، ص ٢٧٢.

لكنَّ القطب مع استبعاده معنى المضي في (إذ) إلا أنه احتمال هذا المعنى، إذ قال: "إلا أن يراد بالأمر التوبيخ بالمأمور به كأنه قيل فهلاً أقمت الصلاة وآتيتم الزكاة وأطعتم الله والرسول".<sup>(١)</sup>

### خامساً: (ما) الاستفهامية و(ما) المصدرية:

تأتي (ما) على ضربين: اسماً، وحرفاً، فإذا كانت اسماً، فلها أربعة مواضع: تكون استفهاماً، أو خبراً أو موصولة، أو نكرة موصوفة، وإذا كانت حرفاً، فلها خمسة مواضع: تكون نافية، أو كافة، أو مُهَيَّئَةً عند من فرَّق بينها وبين الكافة، أو مصدرية على مذهب سيبويه فيها.<sup>(٢)</sup>

وستقف الدراسة عند موضعين من هذه المواضع مما توقَّف عنده القطب، وهما: (ما) الاستفهامية،

و(ما) المصدرية.

ف(ما) الاستفهامية هي اسم لما يستفهم به عن ذوات غير العاقل، وعن صفات العاقل<sup>(٣)</sup>، وتأتي للسؤال عن الحقيقة، وقد تخرج عن الاستفهام الحقيقي إلى أغراض بلاغية، مثل: التعظيم، والتفخيم، والتحقير، والحث، والإنكار، والإلزام، والاستبعاد.<sup>(٤)</sup>

وأما (ما) المصدرية فتكون في قسمين، هما:

١- الوقتية، وهي التي تقدر بمصدر، نائب عن ظرف الزمان، كقوله تعالى ﴿ خُلِدِينَ فِيهَا ﴾

مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ ﴿ [هود: ١٠٧]، وتسمى ظرفية أيضاً.

<sup>١</sup> - أطفيش، داعي العمل، ج ٢، ص ٧٤.

<sup>٢</sup> - ابن يعيش، ج ٨، ص ١٩٤.

<sup>٣</sup> - المرجع نفسه، ج ٢، ص ٤٠٤.

<sup>٤</sup> - السامرائي، ج ٤، ص ٢٦٢.

٢- غير الوقتية: هي التي تقدر مع صلتها، بمصدر، ولا يحسن تقدير الوقت قبلها، نحو قوله

تعالى: ﴿وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ﴾ [التوبة: ٢٥].<sup>(١)</sup>

ومذهب سيبويه والجمهور أن (ما) المصدرية حرف، فلا يعود عليها ضمير، من صلتها، وذهب

الأخفش، وابن السراج، وجماعة من الكوفيين، إلى أنها اسم، فتفتقر إلى ضمير، فإذا قلت: (يُعجِبني ما

صَنَعْتَ)، فتقديره عند سيبويه: (يُعجِبني صنْعك)، وعند الأخفش: (الصَّنْعُ الذي صنَعْتَه صنْعك).<sup>(٢)</sup>

ووجّه القطب في تفسيره (ما) الاستفهامية الواردة في عدد من الآيات، منها قوله تعالى: ﴿مَا يَوْمٌ

الَّذِينَ﴾ [الانفطار: ١٧] وقوله تعالى: ﴿مَا يَوْمٌ الْفَصْلِ﴾ [المرسلات: ١٤] وقوله تعالى: ﴿مَا

الْحَاقَّةُ﴾ [الحاقة: ٢] وقوله تعالى: ﴿مَا الْقَارِعَةُ﴾ [القارعة: ٢]، فنذكر لها وجهين هما:

١- أنها مبتدأ.

٢- أنها خبر مقدم.

ورجح القطب بأن إعراب (ما) في هذه الآيات خبر مقدم؛ وصرح بنفيه قول سيبويه بأنها مبتدأ وخبرها

المعرفة بعدها، محتجاً أن مثل هذا "جارٍ على الأصل من أن المعرفة هي المبتدأ، والنكرة الخبر إذا

اجتمعتا، ولو كانت النكرة (مَنْ وما) الاستفهاميتين"<sup>(٣)</sup>؛ لأن مدار الكلام هو (يوم الدين أو يوم الفصل أو

<sup>١</sup> - المرادي، أبو محمد حسن بن قاسم: الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، ط١، دار الكتب العلمية،

بيروت، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م، ص ٣٣٠-٣٣١.

<sup>٢</sup> - المرادي، ص ٣٣٢.

<sup>٣</sup> - أطفيش، داعي العمل، ج ٣، ص ٤٥١.

الحاقة أو القارعة) ويُطلب الإخبارُ عنه أي وصفه وحاله، فالمراد: يومُ الدين ما هو؟ أي وصفه وحاله،<sup>(١)</sup> ف(ما) هنا موضوعة لطلب الحقيقة، ولو كانت (ما) مبتدأ والمعرفة خبرها، لكان المعنى: أي شيء عظيم هو يوم الفصل؟ وهكذا...، وليس هذا هو المعنى المراد في الآيات.<sup>(٢)</sup>

وجمهور النحاة يذهبون في إعراب (ما) هنا مذهب سيبويه، ومنهم الفراء<sup>(٣)</sup> والزجاج<sup>(٤)</sup> والعكبري<sup>(٥)</sup> والأندلسي<sup>(٦)</sup>.

لكن هناك مَنْ قال بما ذهب إليه القطب، وهو السمين الحلبي الذي رجَّح أن (ما) خبر مقدم، فقال معرباً قوله تعالى: ﴿مَا أَصْحَبُ الْمِئْمَنَةَ﴾ [الواقعة: ٨]: " (ما) نكرةٌ وما بعده معرفةٌ، فكان ينبغي أن يقال (ما) خبر مقدم، و(أصحاب) وشبهه مبتدأ؛ لأن المعرفة أحقّ بالابتداء من النكرة" وذكر أن وقوع النكرة خبراً في هذا الباب كثير ومطرّد ثم قال: "ولو قيل به لم يكن خطأ بل أقرب إلى الصواب"<sup>(٧)</sup>، وكذلك المنتجب الهمداني الذي أعرب إعراب سيبويه ولكنه أجاز ما ذهب إليه القطب، فنذكر أن (الْحَاقَّةُ) مبتدأ، و (ما) خبره تقدم عليه؛ لما فيه من معنى الاستفهام، كأنه قيل: (الْحَاقَّةُ هي عظيم)<sup>(٨)</sup>.

<sup>١</sup> - أطفيش، داعي العمل، ج ٤، ص ١٦٩.

<sup>٢</sup> - انظر: المرجع نفسه، ج ٤، ص ٦٩ / ج ٣، ص ٤٥١.

<sup>٣</sup> - الفراء، ج ٣، ص ١٨٠.

<sup>٤</sup> - الزجاج، ج ٥، ص ٢١٣.

<sup>٥</sup> - العكبري، التبيان، ج ٢، ص ١٢٠٣.

<sup>٦</sup> - الأندلسي، ج ١٠، ص ٧٨.

<sup>٧</sup> - السمين الحلبي، ج ١٠، ص ١٩٤-١٩٥.

<sup>٨</sup> - الهمداني، المنتجب: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، تحقيق: محمد نظام الدين الفتيح، ط ١، دار الزمان للنشر والتوزيع، المدينة المنورة، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م، ج ٦، ص ٢٠٤.

ولم يخالف المفسرون والنحاة المعاصرون - فيما اطلع عليه الباحث - إعراب الجمهور لـ(ما) في هذه الآيات، ذاهبين إلى أن الاستفهام فيها ليس لطلب الحقيقة، وإنما هو للتعظيم والتهويل، ولذلك أعربوا (ما) مبتدأ وما بعدها هو الخبر، ومنهم ابن عاشور<sup>(١)</sup>، ومحبي الدين درويش<sup>(٢)</sup>، وعباس حسن<sup>(٣)</sup>، والسامرائي<sup>(٤)</sup>، وغيرهم<sup>(٥)</sup>.

وفيما يظهر أنّ مكن الخلاف في إعراب (ما) في هذه الآيات، هو في دلالة الاستفهام هل هي لطلب الحقيقة أو للتعظيم والتهويل، فمن جعل الاستفهام لطلب الحقيقة أعرب (ما) خبراً، وما بعدها مبتدأ، وأما من جعل الاستفهام للتعظيم أو التهويل فحكم على إعراب (ما) بالابتداء، وما بعدها هو الخبر. وما يميل إليه الباحث في هذه المسألة، أن إعراب (ما) وما بعدها لا يمكن أن يكون بوجه واحد في جميع الآيات الواردة؛ لأن لكل آية سياقاً مختلفاً، والاستفهام في كل منها قد يختلف غرضه عن الآخر، ففي قوله: ﴿مَا أَصْحَبُ الْمِئْمَنَةِ﴾ [الواقعة: ٨] يظهر أن الاستفهام على معناه الأصلي، أي لطلب الحقيقة وأوصاف أصحاب الميمنة، وعليه فإعراب (ما) لا يكون مبتدأ بل هي في موضع الخبر، أما قوله تعالى: ﴿مَا أَلْحَاقَهُ﴾ [الحاقة: ٢] وقوله تعالى: ﴿مَا الْقَارِعَةُ﴾ [القارعة: ٢] وما شابهها من الآيات،

<sup>١</sup> - ابن عاشور، ج ٢٩، ص ١١٣.

<sup>٢</sup> - درويش، ج ٩، ص ٤٢٦.

<sup>٣</sup> - حسن، ج ١، ص ٤٦٨.

<sup>٤</sup> - السامرائي، ج ١، ص ١٧٩.

<sup>٥</sup> - صالح، ج ١٢، ص ١٣٧.

فبالنظر إلى السياق العام للآيات فإن الأقرب إلى أن الاستفهام ورد للتعظيم والتفخيم لهذا اليوم الذي عظمه الله تعالى في كتابه، وعلى ذلك تكون (ما) مبتدأ، وما بعدها هو الخبر.

ووجه القطب (ما) المصدرية في قوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءَ وَمَا بَنَاهَا﴾ [الشمس: ٥]، إذ ذكر لها

توجيهين هما:

١- أنها بمعنى (مَنْ).

٢- أنها مصدرية.

ورجح القطب أن (ما) في الآية مصدرية، مبيِّنًا أن الله تعالى يحلف بما شاء من خلقه (الشمس والقمر والنهار..) تعظيمًا، وتعظيمها تعظيم له، ولكن هناك من يمنع هذا القسم فيقَدِّر: (وربَّ الشمس، وربَّ القمر) لكن قد يعترض مَنْ جَعَلَ (ما) موصولة على هذا بأنه إن قُدِّر ذلك فإن المعنى يفسد في قوله: (وَمَا بَنَاهَا)؛ لأن التقدير سيكون حينئذ: (وربَّ الذي بَنَاهَا).

فيجيب القطب على ذلك بأن (ما) ليست موصولة، بل مصدرية، أي: بنائها، والتقدير: وربَّ بنائها؛<sup>(١)</sup> معللاً أن (ما) أصلها لغير العالم، ولا تستعمل لله إلا لداعٍ على ضرب من المجاز، وأنه في حال قبول القسم بالمخلوقات وجَعَلَ قوله تعالى: (وَمَا بَنَاهَا) بمعنى: (الذي بناها) سيكون القسم بغير الله أولاً ثم به تعالى ثانياً، ويذكر الله مع غيره على هذا الوجه مبهماً مؤخرًا عما قبله غير مقبول.<sup>(٢)</sup>

والقطب بذلك يرد على من جعل (ما) موصولة، ومنهم الزمخشري الذي نفى أن تكون (ما) مَصْدَرِيَّةً، معللاً ذلك بقوله: "وَلَيْسَ بِالْوَجْهِ لِقَوْلِهِ: فَأَلْهَمَهَا، وَمَا يُؤَدِّي إِلَيْهِ مِنْ فَسَادِ النَّظْمِ، وَالْوَجْهُ أَنْ تَكُونَ مَوْصُولَةً،

<sup>١</sup> - أطفيش، داعي العمل، ج ٤، ص ٣٧٠.

<sup>٢</sup> - المرجع نفسه، ج ٤، ص ٣٧٠.

وَأَيْمًا أُوتِرَتْ عَلَى (مَنْ) لِإِزَادَةِ مَعْنَى الوَصْفِيَّةِ، كَأَنَّهُ قِيلَ: وَالسَّمَاءِ وَالْقَادِرِ الْعَظِيمِ الَّذِي بَنَاهَا، وَنَفْسٍ وَالْحَكِيمِ الْبَاهِرِ الْحِكْمَةِ الَّذِي سَوَّاهَا"<sup>(١)</sup>.

وردَّ القطب ما ذكره الزمخشري بأنَّ عطف الفعل (ألهمها) على ما قبلها يوجب فساد النظم وهو عَوْد ضمير الفاعل إلى غير مذكور، فقال: " لا فساد في ذلك؛ معللاً أنَّ الفاعل ضمير مستتر عائد إلى الله كما هو معلوم من السياق، ولكن القطب أجاز كون (ما) موصولة على معنى إرادة الوصفية تفخيماً كما ذكر ذلك الزمخشري؛ معللاً أن الاسم الموصول (ما) أبهم من (مَنْ)، وأصلها عموم العالم وغير العالم، كأنه قيل: شيء لا يدرك كنهه عظمته أو شيء وأي شيء.

وما رجَّحه القطب في (ما) سبق إليه عدد من النحاة، كالفراء<sup>(٢)</sup> والزجاج<sup>(٣)</sup> والمبرد<sup>(٤)</sup> واختاره السمين الحلبي<sup>(٥)</sup>، أما المفسرون والنحاة المعاصرون فنذكر بعضهم الوجهين في إعراب (ما) ومنهم ابن عاشور<sup>(٦)</sup>، ومحبي الدين درويش<sup>(٧)</sup> وغيرهما<sup>(٨)</sup>.

---

<sup>١</sup> - الزمخشري، الكشاف، ج٤، ص٧٥٩.

<sup>٢</sup> - الفراء، ج٣، ص٢٦٤.

<sup>٣</sup> - الزجاج، ج٥، ص٣٣٢.

<sup>٤</sup> - المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد الأزدي: المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، دط، عالم الكتب، بيروت، د.ت، ج٢، ص٥٢.

<sup>٥</sup> - السمين الحلبي، ج١١، ص١٨-٢٠.

<sup>٦</sup> - ابن عاشور، ج٣٠، ص٣٦٩.

<sup>٧</sup> - درويش، ج١٠، ص٤٩٥.

<sup>٨</sup> - صالح، ج١٢، ص٤٤٦.

ومما سبق يتبين أن القول بأن (ما) مصدرية هو القول الأوجه؛ لأنه أقرب إلى اتساق نظم الآيات، وتعاقب المعطوفات؛ ولأن القول بأنها موصولة يقتضي أن يكون التقدير: (والسَّمَاءُ وَالَّذِي بَنَاهَا)، أي أنّ القَسَمَ بالمخلوقات تقدّم على القَسَمَ بالله تعالى، والأوّلَى هو عكس ذلك.

## المبحث الثاني: الأسماء المعربة:

### أولاً: الأسماء المرفوعة:

#### ١- المبتدأ:

المبتدأ هو اسم أو بمنزله، مجرد عن العوامل اللفظية، مخبر عنه، أو وصف رافع لمكتفى به، ويتميز عن الخبر بأنه المسند إليه الذي لم يسبقه عامل.<sup>(١)</sup>

ويطراً للمبتدأ ظواهر سياقية تُخرجه عن أصله، ومنها الحذف، فأما حذف المبتدأ فيجوز إذا تقدم من ذكره ما يفهمه السامع،<sup>(٢)</sup> وقد يحذف وجوباً وذلك إن دلّ عليه جواب القسم، أو ما كان خبره مصدرًا نائبًا عن فعله، أو مخصوصًا بالمدح أو الذم، أو إن كان المبتدأ في الأصل نعتًا قُطِعَ عن النعتية في سياق مدح أو ذم أو ترحم.<sup>(٣)</sup>

---

<sup>١</sup> - الأنصاري، جمال الدين ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، د.ط، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، د.ت، ج ١، ص ١٨٧.

<sup>٢</sup> - سيوييه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر: الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط ٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م، ج ١، ص ١٣٨/ وانظر: المبرد، ج ٤، ص ١٢٩.

<sup>٣</sup> - الغلابيني، ج ٢، ص ٢٥٨.

ومن الظواهر السياقية التي تطرأ على المبتدأ، التأخير، فقد يتأخر المبتدأ على الخبر خلاف الأصل، وقد يكون ذلك وجوباً، أو جوازاً كما سيأتي نكره في باب الخبر.

وفي هذا الباب يوجّه القطب المبتدأ في قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ﴾ علمَ الْقُرْآنِ ﴿الرحمن: ١-

[٢] فنذكر لـ(الرَّحْمَن) توجيهين هما:

١- أنها مبتدأ خبره (عَلَّمَ الْقُرْآنَ).

٢- أنها خبر لمبتدأ محذوف تقديره (هو).

ورجّح القطب الوجه الأول، مبيناً أنّ فيه وضعا للظاهر موضع المضمّر إيداناً بالظاهر لمزيد الرحمة، ويؤكد ذلك أنّ الله تعالى لم يقل بعد (الرَّحْمَن): (هُوَ عَلَّمَ الْقُرْآنَ)، كما أنّ معنى تأكيد الرحمة يحصل بمجرد ذكر لفظ الرحمن، أما القول الثاني ففيه حمل على تأكيد بلا داعٍ، وفيه حذف متكلّف، ومخالفة للظاهر<sup>(١)</sup>، وذكر القطب أنه على تقدير (هو) يكون لفظ الرحمن آية<sup>(٢)</sup>، ويظهر أنه يقصد أن (الرحمن) على القول الثاني هي آية مكتملة المعنى، أما كونها آية قرآنية بمصطلح (علم الآي) فإنه لا خلاف في ذلك، وهذا ما أشار إليه العكبري، إذ ذكر القولين وأن أساس الخلاف هو عدّ (الرحمن) آية من عدمه<sup>(٣)</sup>،

<sup>١</sup> - أطفيش، داعي العمل، ج١، ص١٠٩.

<sup>٢</sup> - المرجع نفسه، ج١، ص١٠٩.

<sup>٣</sup> - العكبري، التبيان، ج٢، ص١١٩٧.

وممن رجَّح القول الأول أبو حيان الأندلسي، إذ بيّن أن ما بعد (الرحمن) جمل مستقلة لم تُعطف، وهي أخبار كلّها عنه، إذ هي تعداد لنعمه تعالى<sup>(١)</sup>، وهذا ما اختاره السمين الحلبي<sup>(٢)</sup>.

وفيما يتعلق بتأخير المبتدأ على الخبر وجّه القطب ذلك في قوله تعالى: ﴿وَوَظَنُوا أَنَّهُمْ مَانِعَتُهُمْ

حُصُونُهُمْ مِّنَ اللَّهِ﴾ [الحشر: ٢] وذكر لـ(حُصُونُهُمْ) رأيين هما:

١- أنها مبتدأ مؤخر، و(مانِعَتُهُمْ) خبر مقدّم له.

٢- أنها فاعل (مانِعَتُهُمْ).

ورجّح القطب الرأي الأول، مدللاً عليه بأن تقديم الخبر هو للاهتمام والقصر، فـ(حُصُونُهُمْ) مقصورة على المنع بحيث لا تكون عندهم إلا مانعة، ويتوتّتهم بأنفسهم الذي يدل له الضمير في (إِنَّهُمْ)<sup>(٣)</sup>، وهذا ما أشار إليه الزمخشري في كشافه<sup>(٤)</sup>.

وألمح القطب إلى دليل بلاغي لرأيه، وهو أنّ الجملة التي هي خبر (أَنَّ) جاءت لتقوية الحكم بتكرير الإسناد إلى مسند إليه واحد<sup>(٥)</sup>، وهذا ما أشار إليه صاحب الإيضاح في سياق الكلام عن المسند، إذ

<sup>١</sup> - الأندلسي، البحر المحيط، ج ١٠، ص ٥٥.

<sup>٢</sup> - السمين الحلبي، ج ١٠، ص ١٥٣.

<sup>٣</sup> - أطفيش، داعي العمل، ج ١، ص ١٠٠.

<sup>٤</sup> - الزمخشري، الكشاف، ج ٤، ص ٤٩٩.

<sup>٥</sup> - أطفيش، المرجع نفسه، ج ١، ص ١٠٠.

قال: "وأما كونه جملة فإمّا لإرادة تقوي الحكم، وإما لكونه سبباً"<sup>(١)</sup>، وذكر السكاكي أنّ سبب تقوي المبتدأ هو أنّه إذا جاء بعده ما يصلح أن يستند إليه صرفه المبتدأ على نفسه، ثم قال: (ثم إذا كان - أي ما بعده - متضمناً لضميره صرفه ذلك الضمير على المبتدأ ثانياً فيكتسي الحكم قوة).<sup>(٢)</sup>

وذكر العكبري القولين<sup>(٣)</sup>، فيما جنح أبو حيّان الأندلسي والسمين الحلبي إلى القول بأنّ (حُصُونُهُمْ) فاعل لـ(مَانِعْتُهُمْ)؛ لأنه كحال (قائمٌ زيدٌ) على تقديم الخبر وتأخير المبتدأ، وهذا ما يمنعه الكوفيون<sup>(٤)</sup>، وردّ على ذلك صاحب الطراز بأنّ في تقديم (قائم) إفادة باختصاص هذه الصفة من بين سائر صفاته، أو إفادة بتخصيص (زيد) بالقيام دون غيره، أو ردّاً لمن يعرف زيداً وينكر قيامه، ثم قال: "ومن هذا قوله تعالى: (ووظَّئُوا أَنَّهُمْ مَانِعَتُهُمْ حُصُونُهُمْ مِنَ اللَّهِ)"<sup>(٥)</sup>، وهذه التحليلات النحوية الدلالية تؤكّد قوّة الرأي الذي رجّحه القطب، وممّن قال به أيضاً من النحاة المعاصرين السامرائي<sup>(٦)</sup>.

وفي مسألة مشابهة رجّح القطب أن المبتدأ في قوله تعالى: ﴿سَلَّمَ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾ [القدر:

٥] هو الضمير (هي) وذكر أن تقديم الخبر للحصر كقولك: قائم زيد، أي: ما زيدٌ إلا قائمٌ، والأصل في

---

<sup>١</sup> - القزويني، جلال الدين محمد بن عبد الرحمن: الإيضاح في علوم البلاغة، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي، ط٣، دار الجليل، بيروت، د.ت، ج٢، ص١٣٣.

<sup>٢</sup> - السكاكي، محمد بن أبي بكر: مفتاح العلوم، ضبطه وكتبه همامه وعلق عليه: نعيم زرزور، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م، ص٢٢١.

<sup>٣</sup> - العكبري، التبيان، ج٢، ص١٢١٥.

<sup>٤</sup> - انظر: الأندلسي، البحر المحيط، ج١٠، ص١٣٨/ وانظر: السمين الحلبي، ج١٠، ص٢٧٨.

<sup>٥</sup> - المؤيد بالله، يحيى بن حمزة: الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، ط١، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٣هـ، ج٢، ص٣٨.

<sup>٦</sup> - السامرائي، ج١، ص١٥١.

الآية: ذات سلام هي، فحُذِفَ المضاف وهو ذات،<sup>(١)</sup> وممن اختار هذا الرأي أبو حيان الأندلسي<sup>(٢)</sup> والسمين الحلبي ونكر بأن هذا هو المشهور.<sup>(٣)</sup>

ومن توجيهات القطب للمبتدأ ما جاء في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ أَدْرِيٓ أَقْرَبُ مَا تُوعَدُونَ أَمْ يَجْعَلُ

لَهُ رَبِّيَ أَمَدًا﴾ [الجن: ٢٥] إذ نكر لـ (قَرِيبٌ) توجيهين هما:

١- أنه مبتدأ وهو نائب عن الفعل، و(ما) فاعله.

٢- أنه خبر و(ما) مبتدأ.

ورجَّح القطب الوجه الأول، معللاً أنَّ عطف الجملة الفعلية (أَمْ يَجْعَلُ لَهُ رَبِّيَ أَمَدًا) على (قَرِيبٌ) أنسب بجعله مبتدأ؛ لأن (قَرِيبٌ) فيه نائب عن الفعل (قَرَّبَ)<sup>(٤)</sup>، وقد بيّن صاحب النحو الوافي أنَّ عطف الجملة الاسمية على الفعلية والعكس جائز -في أرجح الآراء- إن لم يختلفا خبراً وإنشاءً<sup>(٥)</sup>، وأشار إلى أنَّ العطفَ في سياق (أَمْ) المتصلة المسبوقة بهمزة الاستفهام يرد بين المفردات حيناً والجملاً حيناً أو

<sup>١</sup> - أطفيش، داعي العمل، ج٤، ص٥١٨.

<sup>٢</sup> - الأندلسي، البحر المحيط، ج١٠، ص٥١٥.

<sup>٣</sup> - السمين الحلبي، ج١١، ص٦٤.

<sup>٤</sup> - أطفيش، المرجع نفسه، ج٣، ص٢٦٢.

<sup>٥</sup> - انظر: الأنصاري، مغني اللبيب، ص٦٣١-٦٣٢. وانظر: حسن، ج٣، ص٦٥٤.

المفرد والفعل،<sup>(١)</sup> وأجاز السمين الحلبي أن يكون (قَرِيبٌ) مبتدأ لاعتماده على الاستفهام<sup>(٢)</sup>، وممن اختاره أيضا من النحاة المعاصرين الغلاييني<sup>(٣)</sup>.

وَوَجَّهَ القُطْبُ قوله تعالى: ﴿ثُمَّ تَبِعَهُمُ الْآخِرِينَ﴾ [المرسلات: ١٧] بأن (تَبِعَهُمْ) معطوفة على الهمزة و(لم) وما بعدها في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ نُهْلِكِ الْأَوَّلِينَ﴾ [المرسلات: ١٦]، وأنه لا تَسَلُّطٌ للاستفهام والنفي والجزم على المعطوف، وبيَّن أنه لا حاجة إلى تقدير مبتدأ كما زعم العكبري،<sup>(٤)</sup> أي (ثم نحن نُتَبِعُهُمُ الْآخِرِينَ)؛ لأن الأصل عدم الحذف، وعدم عطف الاسمىة والفعلىة.<sup>(٥)</sup>

وهذا ما يذكره النحاة، فابن يعيش أشار إلى أن المبتدأ والخبر لا يحذفان إلا بقريضة لفظية أو حالية تُغني عن النطق بأحدهما، فيُحذف لدلالاتها عليه، وهذا ما لا ينطبق في هذه الآية، وأمَّا مسألة عدم عطف الاسمىة على الفعلىة فابن هشام نكر أنّ "تناسب الجملتين المتعاطفتين أولى من تخالفهما"<sup>(٦)</sup> وبيَّن أن النحاة قيّدوه في باب الاشتغال، ومنهم من حصره في الواو، ومنهم من منعه مطلقا.<sup>(٧)</sup>

١ - أطفيش، داعي العمل، ج٣، ص٥٩٣.

٢ - السمين الحلبي، ج١٠، ص٥٠٥.

٣ - الغلاييني، ج٣، ص٣٠.

٤ - العكبري، أبو البقاء: إملاء ما منَّ به الرحمن، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م، ج٢، ص٢٧٨.

٥ - أطفيش، المرجع نفسه، ج٣، ص٤٥٢.

٦ - ابن هشام، مغني اللبيب، ص٦٣٠ - ٦٣١.

٧ - المرجع نفسه، ص٦٣٠ - ٦٣١.

واحتجّ العكبري بأنّ "العطف يوجب أن يكون المعنى (أهلَكُنَا الأوَّلِينَ، ثُمَّ اتَّبَعْنَا هُمُ الْآخِرِينَ)، وليس كذلك؛ لأن هلاك الآخِرِينَ لم يقع بعد"<sup>(١)</sup>، وردّ القطب هذه الحجّة بأنّ الفعل مستقبل، ويؤيِّده قراءة ابن مسعود أيضاً: (ثُمَّ سَنُتْبِعُهُمُ الْآخِرِينَ)<sup>(٢)</sup> وما رجّحه القطب سبق إليه الفراء<sup>(٣)</sup>، والزجاج<sup>(٤)</sup>، ورجّحه السمين الحلبي قائلاً: "ولا حاجة في وجه الاستئناف إلى تقدير مبتدأ قبل الفعل، بل يجعل الفعل معطوفاً على مجموع الجملة من قوله: (ألم نهلك)".<sup>(٥)</sup>

## ٢- الخبر:

الخبر هو الجزء الذي حصلت به الفائدة مع مبتدأ غير الوصف المذكور، فخرج فاعل الفعل،

فإنه ليس مع المبتدأ أو فاعل الوصف.<sup>(٦)</sup>

والخبر إما أن يكون مفرداً، وإما أن يكون جملة أو شبه جملة، والخبر المفرد إما أن يكون متحملاً للضمير، وإما أن يكون خالياً منه، فالذي يتحمّل الضمير هو ما كان مشتقاً من الفعل، نحو اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبّهة باسم الفاعل، ونحوها من الصفات، وذلك نحو: (زيدٌ ضاربٌ)، و(عمرو مذبذبٌ)، و(خالدٌ حسنٌ)، و(محمدٌ خيرٌ منك)؛ ففي كلّ واحد من هذه الصفات ضميرٌ مرفوعٌ بأنّه فاعلٌ

<sup>١</sup> - العكبري، إملاء ما مرّ به الرحمن، ج٢، ص ٢٧٨.

<sup>٢</sup> - أطفيش، داعي العمل، ج٣، ص ٤٥٢/. وانظر: الخطيب، معجم القراءات، ج١٠، ص ٢٤٢.

<sup>٣</sup> - الفراء، ج٣، ص ٢٢٣.

<sup>٤</sup> - الزجاج، ج٥، ص ٢٦٧.

<sup>٥</sup> - السمين الحلبي، ج١٠، ص ٦٣٤.

<sup>٦</sup> - ابن هشام، أوضح المسالك، ج١، ص ١٩٣.

لا بدّ منه؛ لأنّ هذه الأخبار في معنى الفعل، فلا بدّ لها من اسم مسند إليه؛ ولمّا كانت مسندةً إلى المبتدأ في المعنى، ولا يصحّ تقديم المسند إليه على المسند، أُسند إلى ضميره.<sup>(١)</sup>

والأصحّ جواز تعدد الخبر، فقد يجيء للمبتدأ خبران فصاعداً، نحو: (زيد شاعر كاتب)، و(هذا خُلُوٌّ حامض)، ومنه قوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ﴾ (١٤) ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ ﴿١٥﴾ فَعَالٌ لِمَا يُرِيدُ ﴿١٦﴾ [البروج: ١٤-١٦].<sup>(٢)</sup>

ومن توجيهات القطب في باب الخبر توجيهه لكلمة (فَعَالٌ) في قوله تعالى: ﴿فَعَالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾

﴿يُرِيدُ﴾ [البروج: ١٦] بتوجيهين هما:

١- أنه خبر آخر لـ (هُوَ) المذكور.

٢- أنه خبر لمحذوف، أي: وَهُوَ فَعَالٌ لِمَا يُرِيدُ.

ورجّح القطب أنّ (فَعَالٌ) خبر لـ (هُوَ) في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ﴾ (١٤) ذُو الْعَرْشِ

الْمَجِيدُ ﴿[البروج: ١٤-١٥] واحتجّ بأنه لو كان خبراً لمحذوف لكان مقتضى الظاهر الوصل بالواو لا

الفصل،<sup>(٣)</sup> لكنّ جمهور النحاة يُجيزون تعدّد الخبر لمبتدأ واحد سواء اقترن بعاطف كقولك: (زيدٌ فقيه

<sup>١</sup> - ابن يعيش، ج ١، ٢٢٠.

<sup>٢</sup> - ابن هشام، أوضح المسالك، ج ١، ص ٢٢٣. وانظر: الزمخشري، المفصل، ص ٤٦.

<sup>٣</sup> - أطفيش، داعي العمل، ج ٤، ص ٤٤٢.

وشاعرٌ وكاتبٌ)، أم لم يقترن كقوله تعالى: (وَهُوَ الْعَفْوَورُ الْوَدُودُ ..)،<sup>(١)</sup> كما ذكر القطب أن الأصل عدم الحذف - أي المبتدأ -، وأشار إلى أن المُقَدَّر قد ذُكِرَ مثله - أي (وَهُوَ) - فلا حاجة للتقدير.<sup>(٢)</sup>

وساق القطب حُجَّة من قال بأنه "لو كان المقصود بالإسناد إلى المبتدأ مجموع ما يتعدد من الأخبار لكان الخبر واحدا لا متعددا"،<sup>(٣)</sup> وهو هنا يشير إلى أن الأخبار المتعددة تتضمن عائدا على المبتدأ يرجع من مجموعها، وهذا العائد كما قال عنه ابن يعيش المراد منه العائد المستقل به جميع الخبر،<sup>(٤)</sup> فيردّ القطب أن "القصْد إسناد كلِّ على حدة، كما لو عَطِفَ لم يمنع مانع نحو: زيدٌ راکبٌ ومستبشِرٌ، وكما يجوز تعدّد الحال

والنَّعت"،<sup>(٥)</sup> وهذا ما ذكره ابن يعيش في قوله: "فأمَّا كل واحد منهما على الانفراد ففيه ضمير يعود إليه لا محالة من حيث كان راجعا إلى معنى الفعل"<sup>(٦)</sup>. ثم ذكر أن عَوْد الضمير من الخبر المستقل به إلى المبتدأ إنما يكون من المجموع<sup>(٧)</sup>.

---

<sup>١</sup> - السيوطي، همع الهوامع، ج ١، ص ٤٠١

<sup>٢</sup> - أطفيش، داعي العمل، ج ٤، ص ٤٤٢.

<sup>٣</sup> - المرجع نفسه، ج ٤، ص ٤٤٢.

<sup>٤</sup> - ابن يعيش، ج ١، ص ٢٤٦.

<sup>٥</sup> - أطفيش، المرجع نفسه، ج ٤، ص ٤٤٢.

<sup>٦</sup> - ابن يعيش، ج ١، ص ٢٤٦.

<sup>٧</sup> - المرجع نفسه، ج ١، ص ٢٤٦.

يتبين أنّ القطب لم يخرج عن قول جمهور النحاة في مسألة تعدّد الخبر، ومنهم الزمخشري وابن يعيش والسيوطي الذين ذكروا هذا الشاهد وأن (فَعَّال) خبر لا نعت،<sup>(١)</sup> كما رجّح هذا الرأي أبو حيان الأندلسي،<sup>(٢)</sup> واختاره من النحاة المعاصرين السامرائي،<sup>(٣)</sup> وعباس حسن.<sup>(٤)</sup>

ومن توجيهات القطب للمسائل المتعلقة بالخبر ما ورد في قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ يَمْشِي مُكِبًّا عَلَى وَجْهِهِ

أَهْدَىٰ أَمَّن يَمْشِي سَوِيًّا عَلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الملك: ٢٢]، فقد أشار القطب إلى وجهين في خبر (مَنْ)

الثانية هما:

١- أنّ (أهدى) خبر لـ (مَنْ) الأولى والثانية.

٢- أنّ خبر (مَنْ) الثانية محذوف.

ورجّح القطب الوجه الأول، إذ نفى الحاجة إلى تقدير خبر لـ (مَنْ) الثانية، وأنّ (أهدى) هو خبر لـ (مَنْ) الأولى والثانية على سبيل البدلية،<sup>(٥)</sup> وهذا ما عليه جمهور النحاة، فالسيوطي صرّح بذلك وهو يناقش مسألة (أم) المتصلة قائلًا: "وكذا إذا كان ما قبلها مبتدأ وخبراً فلا بدّ من اتّحاد الخبرين، نحو: أزيد

<sup>١</sup> - انظر: الزمخشري، المفصل، ص ٤٦. وانظر: ابن يعيش، ج ١، ص ٢٤٦. وانظر: السيوطي، همع الهوامع، ج ١، ص ٤٠١.

<sup>٢</sup> - الأندلسي، البحر المحيط، ج ١٠، ص ٤٤٦.

<sup>٣</sup> - السامرائي، ج ١، ص ٢٠٣.

<sup>٤</sup> - حسن، ج ١، ص ٤٣٢.

<sup>٥</sup> - أطفيش، داعي العمل، ج ٣، ص ٦٢.

منطلقاً أم عمرو"،<sup>(١)</sup> وذكر أنّ القول بالانقطاع، بأن يكون ما بعد (أم) مبتدأ محذوف الخبر هُوَ دعوى خلاف الأصل بغير بيّنة؛ إذ الكلام إذا أمكن حملُه على التمام امتنع حملُه على الحذف.<sup>(٢)</sup>

وتعقّب السمين الحلبي العكبري في زعمه أنّ خبر (مَنْ) الثانية محذوف، وذكر أنه لا حاجة من حيث الصناعة إلى الخبر، فيقال الأصل: (أَمَّنْ يمشي سويّاً أهدى)، بل الخبر موحد؛ لأن (أم) لأحد الشئيين.<sup>(٣)</sup>

ومن توجيهات القطب للخبر تعليقه على قوله تعالى: ﴿أَمْ يَجْعَلُ لَهُ رَبِّي أَمَدًا ﴿٤٥﴾﴾ عِلْمُ الْغَيْبِ فَلَا

يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا ﴿[الجن: ٢٥-٢٦]﴾، إذ نكر لـ (عَالِمٍ) توجيهين هما:

١- أنها خبر لمبتدأ محذوف.

٢- أنها بدل أو عطف بيان.

ورجح القطب أن (عَالِمٍ) خبر لمبتدأ محذوف، أي: هُوَ عَالِمُ الْغَيْبِ، مستدلاً بالفاء في (فَلَا يُظْهِرُ)

فهو للتفريع، "أي على بعض غيبه المختص بالوحي إظهاراً تاماً أحداً"<sup>(٤)</sup> وبين أنّ التفريع لا يصحّ على

<sup>١</sup> - السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر: الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق: غريد الشيخ، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٧م، ج٤، ص٩٢٦.

<sup>٢</sup> - السيوطي، الأشباه والنظائر، ج٤، ص٩٢٧.

<sup>٣</sup> - انظر السمين الحلبي، ج١٠، ص٣٩٤/ وانظر: العكبري، إملاء ما من به الرحمن، ج٢، ص٢٦٦.

<sup>٤</sup> - أطفيش، داعي العمل، ج٣، ص٢٦٣.

الفرد بل على الجملة، فلو أُعرب (عَالِم) بدلاً أو بيانًا لَسَدَ المعنى، كما لو قيل: أم يجعلُ له عالمُ الغَيْبِ فلا يُظْهِرُ، أما التفریع على (عَالِم) فقط فكقولك: هُوَ عالمُ الغَيْبِ فلا يُظْهِرُ على غَيْبِهِ أحدًا<sup>(١)</sup>.

ويظهر أنّ القطب بنى رأيه على إعراب الفاء في (فلا يُظْهِرُ) فهو يجعلها تفریعیة، والتفریع كما عرّفه الشريف الجرجاني: "جعل شيء عُقْبَ شيء؛ لاحتياج اللاحق إلى السّابق"<sup>(٢)</sup>، وذكر ابن عاشور أنّ "فاء التفریع تفید أنّ الكلام بعده مترتب على الكلام الذي قبلها"<sup>(٣)</sup>، وثمّة قولان في إعراب هذه الفاء عند مُعربي القرآن، فمنهم من أعربها عاطفة لترتيب عدم الإظهار على تفرّده بعلم الغَيْبِ على الإطلاق<sup>(٤)</sup>، ومنهم من أعربها استتفافية<sup>(٥)</sup>.

فالقطب يرى بأنّ الفاء عاطفة أفادت التفریع، فهي من باب عطف الجمل، لا عطف جملة على مفرد، فهذا الأخير لا يحصل إلا إذا كانت الجملة بمنزلة المفرد؛ لأنها مؤوَّلة به، كأنّ تكون نعتًا أو حالًا أو خبرًا، أو مفعولًا لـ(ظنّ) وما في حكمها<sup>(٦)</sup>.

---

<sup>١</sup> - أطفیش، داعي العمل، ج٣، ص٢٦٣.

<sup>٢</sup> - الشريف الجرجاني، علي بن محمد بن علي الزين الشريف: كتاب التعريفات، ضبطه وصححه: جماعة من العلماء بإشراف الناشر، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م، ص٦٣.

<sup>٣</sup> - ابن عاشور، ج٢١، ص٢٠٢.

<sup>٤</sup> - انظر: درويش، ج١٠، ص٢٥١/ وانظر: صالح، ج١٢، ص٢١٥/ وانظر: عضيمة، محمد عبد الخالق: دراسات لأسلوب القرآن الكريم، د.ط، دار الحديث، القاهرة، د.ت، ج٢، ص٢٤١.

<sup>٥</sup> - الدعاس، أحمد عبید وآخرون: إعراب القرآن الكريم، ط١، دار المنير ودار الفارابي، دمشق، ١٤٢٥هـ، ج٣، ص٣٩٣.

<sup>٦</sup> - حسن، ج٣، ص٤٧٠.

واختار أبو حيان الأندلسي هذا الإعراب،<sup>(١)</sup> وكذا ابن عاشور، مصرحاً أنّ الفاء لتفريع حكم على

حكم<sup>(٢)</sup>.

ومن مواضع الخلاف في إعراب الخبر ما جاء في قوله تعالى على قراءة رفع (رَبِّ) و(الرَّحْمَنِ)<sup>(٣)</sup>:

﴿رَبِّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا الرَّحْمَنُ لَا يَمْلِكُونَ مِنْهُ خِطَابًا﴾ [النبأ: ٣٧] إذ ذكر القطب أقوالاً

متعددة في إعراب (رَبِّ) و(الرَّحْمَنِ)، ورجح أنّ (رَبِّ) خبر لمحذوف وكذلك (الرَّحْمَنِ)، معقّباً: "وهذا أبلغ

وأجزل"<sup>(٤)</sup>، وهذا ما اختاره الزجاج،<sup>(٥)</sup> وجوّزه العكبري،<sup>(٦)</sup> وهو اختيار أبي حيان الأندلسي،<sup>(٧)</sup> والسمين

الخليبي<sup>(٨)</sup>.

وفيما يتعلق بالخلاف بين الخبر والنعت وجّه القطب كلمة (خَاشِعَةً) في قوله تعالى: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ

خَاشِعَةٌ﴾ [الغاشية: ٢]، إذ ذكر لـ(خَاشِعَةً) توجيهين هما:

<sup>١</sup> - الأندلسي، البحر المحيط، ج ١٠، ص ٣٠٥.

<sup>٢</sup> - ابن عاشور، ج ٢١، ص ٢٠٢.

<sup>٣</sup> - قرأ بهما الأعرج وأبو جعفر وشيبة وابن مسعود وزيد عن يعقوب واليزيدي والحسن ومحارب ونافع وأبو عمرو وابن كثير والمفضل عن عاصم،

انظر: الخطيب، معجم القراءات، ج ١٠، ص ٢٧٤.

<sup>٤</sup> - أطفيش، داعي العمل، ج ٤، ص ٤٨.

<sup>٥</sup> - الزجاج، ج ٥، ص ٢٧٥.

<sup>٦</sup> - العكبري، إملاء ما من به الرحمن، ج ٢، ص ٢٨٠.

<sup>٧</sup> - الأندلسي، البحر المحيط، ج ١٠، ص ٣٩٠.

<sup>٨</sup> - السمين الخليبي، ج ١٠، ص ٦٦٤.

١- أنها خبر لـ (وَجُوهٌ).

٢- أنها نعت لـ (وَجُوهٌ).

ورجّح القطب القول الأول؛ إذ بيّن أنّ (خاشعة) أولى من القول بأنها نعت لـ(وجوه) معللاً بقوله أنّ النّعت من شرطه أن يكون معلوم الانتساب إلى الموصوف عند السامع قبل نعتة له<sup>(١)</sup>، أما الخبر فهو محطّ الفائدة يؤتى به لإفادة السامع ما جهل، وهذا ما يشير إليه النحاة في باب النعت، فبيّنوا حال الصفة بأنها خبر في الحقيقة إلا أن الصفة يُذكر فيها حال من أحوال الموصوف لمن يعرفها تعريفاً له عند توهم الجهالة بالموصوف، وعدم الاكتفاء بمعرفته، وفي الخبر إنما تُذكر لمن يجهلها، فتكون هي محلّ الفائدة<sup>(٢)</sup>.  
وممن قال بالرأي الأول الزجاج<sup>(٣)</sup>، وابن عطية<sup>(٤)</sup>، أما أبو حيان الأندلسي فسوّغ أنّ (خاشعة) نعت،

وما بعدها الخبر<sup>(٥)</sup>، وهو ما اختاره السمين الحلبي<sup>(٦)</sup>.

---

<sup>١</sup> - أطفيش، داعي العمل، ج٤، ص٢٨٨-٢٨٩.

<sup>٢</sup> - ابن يعيش، ج٣، ص١٥٤.

<sup>٣</sup> - الزجاج، ج٥، ص٣١٧.

<sup>٤</sup> - ابن عطية، ج٥، ص٤٠.

<sup>٥</sup> - الأندلسي، البحر المحيط، ج١٠، ص٣٥٠.

<sup>٦</sup> - السمين الحلبي، ج١٠، ص٥٧٤.

ومن مسائل الخبر إذا جاء ظرفاً بعده جملة ما ورد في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَكُونُ النَّاسُ كَالْفَرَاشِ

الْمَبْثُوثِ﴾ [القارعة: ٤] إذ ذكر القطب أن إعراب (يَوْمَ) مرتبط باحتمالين في المراد بالقارعة، فإن كان

المراد بها هذا اليوم نفسه، ف(يَوْمَ) لها توجيهان:

١- أنها خبر مرفوع المحل لمحذوف.

٢- أنها خبر للقارعة.

واستبعد القطب أن يكون (يَوْمَ) خبراً للقارعة؛ لأن ما بينهما معترض وهو الآيتان: ﴿مَا الْقَارِعَةُ﴾

وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْقَارِعَةُ﴾ [القارعة: ٢-٣]، ولأن (يَوْمَ) يناسب أن يكون في جواب سؤال، وليس ثمة سؤال

يُفهم في قوله: (القارعة)<sup>(١)</sup>.

وبيّن القطب أن (يَوْمَ) خبر لمحذوف أي: هِيَ يَوْمَ يَكُونُ.. إلخ، آخذاً بإعراب الكوفيين بجواز بناء

ظرف الزمان المضاف للجملة، ولو كانت فعلية فعلها معرب،<sup>(٢)</sup> يقول السيوطي: "كل زمن مبهم مضاف

لجملة فإن صُدِّرت بمبني فبناؤه راجح، أو مُعرب فمرجوح، ومنعه البصرية"<sup>(٣)</sup>، وذكر في موضع آخر أن

البناء راجح فيما كان صدر الجملة مبنياً نحو: (كَيَوْمَ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ)، مرجوح فيما كان صدرها معرباً كما قرأ

نافع: (هَذَا يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ) [المائدة: ١١٩] بالبناء،<sup>(٤)</sup> وقال: "ومنع البصريون البناء في هذا القسم

<sup>١</sup> - أطفيش، داعي العمل، ج ٥، ص ٧١-٧٢.

<sup>٢</sup> - المرجع نفسه، ج ٥، ص ٧١.

<sup>٣</sup> - السيوطي، همع الهوامع، ج ٢، ص ٢٣٠.

<sup>٤</sup> - المرجع نفسه، ص ٢٣٠-٢٣١. وهذه القراءة قرأ بها نافع وابن محيصن والأعرج، انظر: الخطيب، معجم القراءات، ج ٢، ص ٣٧٩.

وأوجبوا الإعراب، وأيد ابن مالك مذهب الكوفيين بالسماع لقراءة نافع السابقة<sup>(١)</sup>، وهناك عدد من النحاة المعاصرين من رجح رأي الكوفيين وابن مالك، ومنهم الغلاييني، إذ قال: "فالراجح والأولى إعراب الظرف"<sup>(٢)</sup>، وكذلك وافقه عباس حسن<sup>(٣)</sup>.

أما الاحتمال الآخر الذي ساقه القطب فيما يتعلق بالمراد بالقارعة، فهو أن تكون القارعة غير اليوم نفسه، فإن (يَوْم) حينئذ يكون معرباً منصوباً على الظرفية، ثم ذكر توجيهات في تعلّقه، وهذا ما ستناقشه الدراسة في بابه.

### ٣- الفاعل ونائبه:

الفاعل هو الاسم الذي أُسند إليه فعل تامّ أصلي الصيغة أو مؤوّل به<sup>(٤)</sup>، وهو ما أُسند إليه عامل مقدّم عليه على جهة وقوعه منه أو قيامه به.<sup>(٥)</sup>

والفاعل إما صريح أو ضمير أو مؤول، أما عامله فيشمل الفعل، وما في معناه، كالمصدر، واسم الفاعل، والصفة المشبهة، وأمثلة المبالغة، واسم الفعل، والظرف، والمجرور<sup>(٦)</sup>.

١ - السيوطي، همع الهوامع، ج ٢، ص ٢٣٣.

٢ - الغلاييني، ج ٣، ص ٧٠.

٣ - حسن، ج ٢، ص ٢٣٦.

٤ - الأشموني، نور الدين علي بن محمد: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م، ج ١، ص ٣٨٦.

٥ - السامرائي، ج ٢، ص ٤٤.

٦ - الغلاييني، ج ٢، ص ٢٥٣. وانظر: السامرائي، ج ٢، ص ٤٤.

وقد يضمّر الفعل إذا دلت عليه قرينة، كقوله تعالى: ﴿وَلَيْنَ سَأَلْتَهُم مِّنْ خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ

لَيَقُولَنَّ اللَّهُ ۖ﴾ [لقمان: ٢٥] أي خلقهن الله، فيرتفع الاسم بذلك الفعل المقدر. (١)

أما نائب الفاعل فهو المسند إليه بعد الفعل الذي لم يُسمَّ فاعله أو شبهه (الاسم المفعول أو الاسم المنسوب)، وهو نحو: يُكْرَمُ المجتهد، والمحمودُ خلقه ممدوح.

ونائب الفاعل يقوم مقام الفاعل بعد حذفه من الكلام، وذلك لأغراض دلالية، منها للعلم به، فلا حاجة إلى ذكره، أو للجهل به، فلا يمكن تعيينه، أو للرغبة في إخفائه، أو لشرفه، وغيرها. (٢)

وناقش القطب عددًا من المسائل في هذا الباب، منها ما ورد في قوله تعالى: ﴿فِيهَا كُتِبَ قِيمَةٌ

﴾ [البينة: ٣]، إذ وجّه الآية بتوجيهين هما:

١- أن (كُتِبَ) مبتدأ خبره (قِيمَةٌ)، و(فيها) نعت لـ(صُحُفًا) أو حال من الضمير في (مُطَهَّرَةٌ).

٢- أن (كُتِبَ) فاعل بالنعته أو الحال، و(فيها) نعت أو حال.

والقطب وإن لم ينفِ الوجه الأول، فقد أيد الوجه الثاني، وذكر أن (فيها) نائب عن مقدر (ثبتت

أو ثابتة) فاعله (كُتِبَ) (٣)، وقد سبقه إلى هذا الإعراب السمين الحلبي الذي رجّح هذا الرأي بقوله: "وهو

١ - ابن يعيش، ج ١، ص ٢٠٣. وانظر: السامرائي، ج ٢، ص ٥١.

٢ - الغلابيني، ج ٢، ص ٢٤٦-٢٤٧.

٣ - أطفيش، داعي العمل، ج ٥، ص ١٥.

الأحسن<sup>(١)</sup>، أما جمهور النحاة والمفسرين فاختروا أن (كُتِبَ) مبتدأ و(فيها) خبره، و(قِيَمَة) نعت ل(كُتِبَ).<sup>(٢)</sup>

وفي قوله تعالى: ﴿إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ ﴿١﴾ وَإِذَا النُّجُومُ انْكَدَرَتْ ﴿٢﴾﴾ [التكوير: ١-٢] يوجّه

القطب كلاً من (الشَّمْسُ) و(النُّجُومُ) بثلاثة توجيهات هي:

١- أن (الشَّمْسُ) نائب فاعل لمحذوف، و(النُّجُومُ) فاعل محذوف.

٢- أن (الشَّمْسُ) نائب فاعل مقدّم، و(النُّجُومُ) فاعل مقدّم.

٣- أن كلاً من (الشَّمْسُ) و(النُّجُومُ) مبتدأ.

ورجح القطب القول الأول، وبين أن (الشَّمْسُ) نائب فاعل لفعل محذوف دلّ عليه المذكور؛ تقديره:

إِذَا كُوِّرَتْ الشَّمْسُ، وكذا الأمر للنجوم، رجّح أنها فاعل لفعل محذوف دلّ عليه المذكور،<sup>(٣)</sup> وهذا ما نكره

النحاة، فالمبرد أشار إلى أنه لا يرفع ما بعد (إذا) رافع غير الفعل، ولذا يضمّر الفعل الذي يفسر

الفاعل<sup>(٤)</sup>، ثم قال: "وكذلك هذه الآيات كلها وهي: (إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ) و(إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ) وإتّما والمعنى

والله أعلم: إِذَا كُوِّرَتْ الشَّمْسُ، وَإِذَا انشَقَّتْ السَّمَاءُ"<sup>(٥)</sup>.

<sup>١</sup> - السمين الحلبي، ج ١١، ص ٦٩.

<sup>٢</sup> - انظر: العكبري، التبيان، ج ٢، ص ١٢٩٧ / وانظر: درويش، ج ١٠، ص ٥٤٢ / وانظر: صالح، ج ١٢، ص ٤٨٢.

<sup>٣</sup> - أطفيش، داعي العمل، ج ٤، ص ١٣٠-١٣٢.

<sup>٤</sup> - المبرد، ج ٢، ص ٧٧.

<sup>٥</sup> - المرجع نفسه، ج ٢، ص ٧٩.

وصرَّحَ ابن مالك أنَّ (إذا) اسم زمان مستقبل فيه معنى الشرط- غالباً- فلذلك لا يليها إلا فعل، أو اسم بعده فعل نحو قوله تعالى: (إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ)، وإذا وليها اسم بعده فعل جُعِلَ الفعل المتأخَّر مفسِّراً لفعل متقدِّم رافع للاسم، وذكر أن سيبويه لا يجيز غير هذا<sup>(١)</sup>.

فالقطب يرجِّح قول الجمهور في هذه المسألة ومنهم سيبويه<sup>(٢)</sup> والمبرد<sup>(٣)</sup> وابن الوراق<sup>(٤)</sup> والزمخشري<sup>(٥)</sup>، وهو ما اختاره ابن مالك<sup>(٦)</sup> والنحاة المعاصرون كعباس حسن<sup>(٧)</sup> والغلاييني<sup>(٨)</sup>.

وأما القول بأن الاسم الواقع بعد (إذا) مرفوع على الابتداء فأجازه بعض النحاة كالأخفش وابن جني<sup>(٩)</sup>، وذكر صاحب (الجنى الداني) نقلاً عن السهيلي أنَّ سيبويه يُجيز الابتداء بعد (إذا) الشرطية وأدوات الشرط إذا كان الخبر فعلاً<sup>(١٠)</sup>.

---

<sup>١</sup> - ابن مالك، محمد بن عبد الله: شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، ط١، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م، ج٢، ص٩٤٣-٩٤٤.

<sup>٢</sup> - سيبويه، ج٣، ص٦٠.

<sup>٣</sup> - المبرد، ج٢، ص٧٧.

<sup>٤</sup> - ابن الوراق، أبو الحسن محمد بن عبد الله: علل النحو، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، ط١، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م، ص٢٣٣.

<sup>٥</sup> - الزمخشري، الكشاف، ج٤، ص٧٠٧.

<sup>٦</sup> - ابن مالك، شرح الكافية، ج٢، ص٩٤٣-٩٤٤. وانظر: ابن مالك، شرح التسهيل ج٤، ص٨١.

<sup>٧</sup> - حسن، ج٢، ص٢٨٠.

<sup>٨</sup> - الغلاييني، ج٢، ص٢٣٩.

<sup>٩</sup> - ابن جني، أبو الفتح عثمان: الخصائص، ط٤، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، د.ت، ج١، ص١٠٦. وانظر: ابن مالك، شرح الكافية، ج٢، ص٩٤٤.

<sup>١٠</sup> - الأندلسي، البحر المحيط، ج١٠، ص٤١٤.

## ٥- التتابع المرفوعة:

قسّم النحاة التتابع إلى خمسة أقسام، وهي كما جاء في شرح التصريح: "الأشياء التي تتبع ما قبلها في الإعراب تقديراً أو محلاً خمسة: النعت والتوكيد وعطف البيان والنسق والبدل"،<sup>(١)</sup> والدليل الحصري فيها أن التابع إما أن يتبع بواسطة حرف، وهو عطف النسق، وإما أن يكون على نية تكرار العامل، وهو البدل، وإما أن يكون بألفاظ مخصوصة وهو التوكيد، وإما أن يكون بالمشق، وهو النعت، وإما أن يكون بغير المشق، وهو عطف البيان<sup>(٢)</sup>.

وردت في تفسير القطب مسائل متعددة في التتابع بأنواعها، وله فيها توجيهات وترجيحات،

ومنها:

### أ. التوكيد:

التوكيدُ تكريرٌ يُرادُ به تثبيتُ أمرٍ المُكرَّرِ في نفس السامع، نحو: "جاءَ عليٌّ نفسهُ"، ونحو: "جاءَ

عليٌّ عليٌّ"<sup>(٣)</sup>، وهو قسمان:

١- التوكيد اللفظي: هو الذي يكون بإعادة المؤكد بلفظه أو بمرادفه، سواء كان اسماً ظاهراً، أم

ضميراً، أم فعلاً، أم حرفاً، أم جملة<sup>(٤)</sup>.

---

<sup>١</sup> - الأزهرى، شرح التصريح، ج ٢، ص ١٠٧.

<sup>٢</sup> - المرجع نفسه، ج ٢، ص ١٠٧.

<sup>٣</sup> - الغلابيني، ج ٣، ص ٢٣١.

<sup>٤</sup> - المرجع نفسه، ج ٣، ص ٢٣٢.

فإن كان جملة فالأكثر اقترانها بالعاطف، نحو قوله تعالى: ﴿كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ﴿٤٤﴾ ثُمَّ كَلَّا

سَيَعْلَمُونَ ﴿النَّبَأُ: ٤-٥﴾ وتأتي بدون كقوله عليه الصلاة والسلام: (والله لأغرؤنَّ قريشًا) <sup>(١)</sup> ثلاث مرات.

٢- التوكيد المعنوي: ويكون بذكر النفس أو العين أو جميع أو عامّة أو كِلَا أو كلتا، على شرط أن

تُضاف هذه المؤكّدات إلى ضميرٍ يُناسِبُ المؤكّد نحو "جاء الرجلُ عينُه، والرجلانِ أنفُسُهُما،

رأيتُ القومَ كلَّهُم، أحسنتُ إلى فقراءِ القريةِ عامَّتِهِم" <sup>(٢)</sup>.

ويذكر الزمخشري عن فائدة التوكيد أنك إذا كرّرت؛ فقد قرّرت المؤكّد، وما عُلق به في نفسِ

السامع، ومكّنّته في قلبه، وأمطتْ شُبُهَةً، رُبْمَا خالجتَه، أو تَوَهَّمَتْ غَفْلَةً وَذَهَابًا عَمَّا أنت بصدده،

فأزلّته <sup>(٣)</sup>.

ومن مسائل التوكيد اللفظي التي أوردتها القطب في تفسيره، ما ورد في قوله تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّ

كِتَابَ الْأَبْرَارِ لَفِي عِلِّيْنِ ﴿المطففين: ١٨﴾ فقد سبق ورود (كَلَّا) مرتين قبل هذا الموضع في قوله تعالى:

﴿كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴿٤٤﴾ كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَّحُوبُونَ ﴿٤٥﴾﴾ [المطففين:

<sup>١</sup> - رواه أبو داود والبيهقي، انظر: أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي: سنن أبي داود، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دط، المكتبة العصرية، بيروت، دت، ج٣، ص٢٣١. وانظر: البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين: السنن الكبرى، تحقيق: محمد عبد القادر

عطا، ط٣، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م، ج١٠، ص٨٢. وانظر: ابن هشام، أوضح المسالك، ج٣، ص٣١٠-٣٠٢.

<sup>٢</sup> - الغلابيني، ج٣، ص٣٣٢-٣٣٣.

<sup>٣</sup> - الزمخشري، المفضل، ص١٤٦.

١٤-١٥]، ووردت قبلهما مرة في قوله تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْفُجَارِ لَفِي سَجِّينٍ﴾ [المطففين: ٧]،

والقطب يرجح أنه لا يجتمع توكيد أكثر من لفظين، فيجتمع ثلاثة ألفاظ فقط أولها المؤكّد،<sup>(١)</sup> وهذا ما ذكره النحاة، فابن عقيل أشار إلى أنه إذا أريد توكيد الحرف الذي ليس للجواب يجب أن يعاد مع الحرف المؤكّد ما يتصل بالمؤكّد، فإن كان الحرف جوابًا جازَ إعادته وحده،<sup>(٢)</sup> ونقل ابن يعيش عن الفراء وثعلب أن (كَلَّا) حرف ردّ وجواب،<sup>(٣)</sup> فلذلك جازَ إعادتها وحدها توكيدًا، وأما حدّ تكرار المؤكّد فهناك من النحاة من جعله كما ذكر القطب، وهو أن يكون ثلاث مرات.<sup>(٤)</sup>

وإن قيل بأن (كَلَّا) غير جواب، فإنه يجوز توكيد الحرف غير الجوابي بإعادته وحده إن كان معمولًا بمثل عامده أولًا أو مفصولًا،<sup>(٥)</sup> والفصل هنا حاصل بين (كَلَّا) الثالثة وما قبلها، فالقطب لم يخرج عن القاعدة التي اشتهرت عن النحاة في هذه المسألة.

## ب. البديل:

البديل هو التابع المقصود بالحكم، بلا واسطة بينه وبين متبوعه، وذلك نحو: "واضع النحو الإمام

علي".<sup>(٦)</sup> وهو على أربعة أنواع هي:

<sup>١</sup> - أطفيش، داعي العمل، ج ٤، ص ١٩٣.

<sup>٢</sup> - ابن عقيل، ج ٣، ص ٢١٥-٢١٦.

<sup>٣</sup> - ابن يعيش، ج ٩، ص ١١.

<sup>٤</sup> - انظر مثلا: السيوطي، همع الهوامع، ج ٣، ص ١١٧٢. وانظر: حسن، ج ٣، ص ٥٢٦.

<sup>٥</sup> - ابن مالك، شرح التسهيل، ج ٣، ص ٣٠٣-٣٠٤.

<sup>٦</sup> - ابن هشام، أوضح المسالك، ج ٣، ص ٣٦٢. وانظر: الغلابيني، ج ٣، ص ٢٣٥.

١- بدل الكل من الكل.

٢- بدل البعض من الكل.

٣- بدل الاشتمال.

٤- البديل المباين، ومنه بدل الغلط وبديل والنسيان وبديل الإضراب.<sup>(١)</sup>

وفائدة البديل أن الذي عليه الاعتماد من الاسمين البديل و المبدل منه هو الاسم الثاني، وذكر

الأول توطئة لبيان الثاني.<sup>(٢)</sup>

وكل من الاسم والفعل والجملة يُبدل من مثله، في إبدال الاسم من الاسم وإبدال الفعل من الفعل،

وإبدال الجملة من الجملة، وقد تبدل الجملة من المفرد. وإذا أبدل اسم من اسم الاستفهام أو اسم شرط،

وجب ذكر همزة الاستفهام، أو إن الشرطية مع البديل.<sup>(٣)</sup>

ومن التوابع التي وردت في تفسير القطب مسألة البديل الواردة في قوله تعالى: ﴿لِيَوْمٍ

أَفْصَلٍ﴾ [المرسلات: ١٣] إذ رجح أن شبه الجملة هذه بدل من (لِأَيِّ يَوْمٍ) في قوله تعالى: ﴿لِأَيِّ يَوْمٍ

أُجِّلَتْ﴾ [المرسلات: ١٢] وذكر أن في ذلك دليلاً على أنه لا يلزم إعادة الاستفهام مع بدل المبدل منه

المضمّن معنى الاستفهام<sup>(٤)</sup>.

<sup>١</sup> - الزمخشري، المفصل، ص ١٥٧/ وانظر: الغلابيني، ج ٣، ص ٢٣٧.

<sup>٢</sup> - الغلابيني، ج ٢، ص ٢٦٢.

<sup>٣</sup> - المرجع نفسه، ج ٣، ص ٢٣٩-٢٤٠.

<sup>٤</sup> - أطفيش، داعي العمل، ج ٣، ص ٤٥١.

والقطب يخالف في ذلك ما ذهب إليه النحاة في البديل مما تضمن معنى الاستفهام، إذ أوجبوا اقتران الهمزة به؛ لبيان أنه بدل من متضمن الاستفهام،<sup>(١)</sup> وهذا ما أجازته عدد من النحاة المعاصرين كالغلابيني<sup>(٢)</sup> وعباس حسن<sup>(٣)</sup>.

لكن بالنظر إلى الآية، فإنّ البديل تحقّق بإعادة الحرف الذي جرّ به المبدل منه (اسم الاستفهام)، فإن قيل في غير القرآن: أيّ يومٍ كذا؟ فالبديل حينها يقترن بالهمزة وجوباً، فيقال: أيوم كذا أو كذا؟ ثم إن قوله تعالى: ﴿لِيَوْمِ الْفَصْلِ﴾ هو جواب على ذلك السؤال قبله (لأيّ يومٍ؟).

والذي يظهر أن اقتران البديل بالهمزة في هذا الشاهد لا تشمله القاعدة التي ذكرها النحاة، حتى يقال أنّ فيه دليلاً على أنه لا يلزم إعادة الاستفهام مع البديل، فهو حَمَلٌ في غير محلّه، ويؤكد هذا ما ذكره السمين الحلبي، إذ أعرب ﴿لِيَوْمِ الْفَصْلِ﴾ بدلاً بإعادة العامل، دون إشارة منه إلى مسألة اقتران الهمزة،<sup>(٤)</sup> أما ابن عاشور فنكر مثله، ونكر معنى لطيفاً للآية؛ إذ رجّح أنّ (أيّ) موصولة دالة على التعظيم والتهويل، وتكون صفة لموصوف محذوف يدلّ عليه ما أضيفت إليه (أيّ) وتقديره: ليومٍ أيّ يوم، أي: ليومٍ عظيم، فتكون ﴿لِيَوْمِ الْفَصْلِ﴾ بدلاً بإعادة الحرف الجار<sup>(٥)</sup>.

<sup>١</sup> - الإسترايادي، ج ٢، ص ٣٩٢/ وانظر: ابن عقيل، ج ٣، ص ٢٥٣.

<sup>٢</sup> - الغلابيني، ج ٣، ص ٢٤٠.

<sup>٣</sup> - حسن، ج ٣، ص ٦٨٣.

<sup>٤</sup> - السمين الحلبي، ج ١٠، ص ٦٣٣.

<sup>٥</sup> - ابن عاشور، ج ٢٩، ص ٤٢٦.

## ثانياً: الأسماء المنصوبة :

وجّه القطب مسائل عدة في الأسماء المنصوبة بأنواعها، ورجّح ما تعدّدت فيها الآراء

والتوجيهات، ومن الأسماء المنصوبة التي تناولها القطب في تفسيره ما يأتي:

### ١. المفعول به :

جاء في المفصل: "المفعول به هو الذي يقع عليه فعل الفاعل في مثل قولك: (صَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا)

و(بَلَّغْتُ الْبَلَدَ)، وهو الفارق بين المتعدي من الأفعال وغير المتعدي"<sup>(١)</sup>. ويكون واحدًا فصاعدًا إلى الثلاثة،

ويجيء منصوبًا بعامل مضمَر مستعملٍ إظهاره أو لازمٍ إضماره.<sup>(٢)</sup>

وقد يتعدد المفعول به إن كان الفعل متعدياً إلى أكثر من مفعول به واحد، كما يجوز حذف

المفعول إذا دل دليل، كقوله تعالى ﴿إِلَّا تَذَكَّرَ لِمَنْ يَخْشَى﴾ [طه: ٣]، وقد يُنزل المتعدي منزلة اللازم

لعدم تعلق غرض بالمفعول به، فلا يذكر له مفعول ولا يقدر، كقوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ

يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: ٩] وكذا الحال لمفعولي أفعال القلوب، كما في قوله تعالى ﴿أَيْنَ

شُرَكَاءِ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَرْعَمُونَ﴾ [القصص: ٦٢].

<sup>١</sup> - الزمخشري، المفصل، ص ٥٨.

<sup>٢</sup> - المرجع نفسه، ص ٥٨.

والأصل في الجملة أن يتأخر المفعول به عن الفاعل والفعل، ولكن قد يتقدّم المفعول عن

الفاعل، وقد يتقدّم على الفعل والفاعل معاً جوازاً، كقوله تعالى: ﴿فَفَرِّقَا كَذِبُكُمْ وَفَرِّقَا تَقْوَاهُ﴾ [البقرة: 175]

[٨٧]، ووجوباً إذا كان المفعول اسم شرط، أو اسم استفهام، أو كونه (كم) أو (كأين) الخبريتين، أو كان مضافاً إلى (كم) الخبرية، أو كان جواب (أما) وليس لجوابها منصوب مقدّم غيره.

ومن شواهد المفعول به التي جاءت في تفسير القطب ما ورد في قوله تعالى: ﴿وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ

رَبِّهِ جَنَّاتٍ﴾ [الرحمن: ٤٦]، إذ ذكر القطب لـ(مَقَام) ثلاثة توجيهات هي:

١- أنه مفعول به.

٢- أنه ظرف.

٣- أنه اسم زائد.

ورجّح القطب أن (مَقَام) مفعول به، مع جواز عدة وجوه في مراده، ومنها أن (مَقَامَ رَبِّهِ) جزاؤه

وعطيته، أو بمعنى نفس علمه تعالى بأفعال الإنسان وحفظه، أو بمعنى الموضع والمكان بمقام العباد

يقومون فيه للحساب، أو هُوَ مصدر ميمي بمعنى (قيام رَبِّهِ) وهُوَ أنه عالم بما يفعل<sup>(١)</sup>.

<sup>١</sup> - أطفيش، داعي العمل، ج ١، ص ٢٠٦-٢٠٧.

أما القول بأن (مَقَامَ) منصوب على الظرفية فاستبعده القطب؛ لكون الظرف الميمي ينصبه قياسًا لفظ من معناه ولفظه، أو من معناه<sup>(١)</sup>، وهذا ما يقرّه النحاة، فما صيغ من المصدر من أسماء المكان، شرط نصبه قياسًا أن يكون عامله من لفظه، فلو كان عامله من غير لفظه تَعَيَّنَ جَرُّه بـ(في)<sup>(٢)</sup>.

أما القول بأنَّ (مَقَامَ) اسم زائد فنسبه القطب للكوفيين، وهو قول ذكره الزمخشري وغيره،<sup>(٣)</sup> ويسمّيه النحاة (المُقَمِّمَ)، وهو اسم مضاف خروجه ودخوله سواء، وبعضهم يرى أن هذا اللفظ لا يناسب إجلال القرآن<sup>(٤)</sup>، لكن القطب لم يستعمله، بل استعمل لفظ الزيادة، وقال معلقًا: "وزيادته أيضا تفخيم"<sup>(٥)</sup>.

ومن توجيهات القطب للمفعول به في قوله تعالى: ﴿فَمِنْ أَيْتَانِ وَرَاءَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ

الْعَادُونَ﴾ [المعارج: ٣١] فذكر لـ(وَرَاءَ) توجيهين:

١- أنه مفعول به.

٢- أنه ظرف.

ورجّح القطب القول الأول، وبَيَّنَّ أن (وَرَاءَ) متصرف، ومعلوم أنّ المتصرف من الظروف ما يصح وقوعه مسندًا إليه، ومنها (وراء)، لذا استبعد القطب أن تكون بمعنى الظرفية، وإنْ جُعِلَتْ ظرفًا يُقَدَّرُ

<sup>١</sup> - أطفيش، داعي العمل، ج ١، ص ٢٠٧.

<sup>٢</sup> - ابن عقيل، ج ٢، ص ١٩٥.

<sup>٣</sup> - الزمخشري، الكشاف، ج ٤، ص ٧٢١. وانظر: السمين الحلبي، ج ١٠، ص ١٧٨.

<sup>٤</sup> - السمين الحلبي، ج ١٠، ص ١٧٨.

<sup>٥</sup> - أطفيش، المرجع نفسه، ج ١، ص ٢٠٧.

مفعول في الجملة، أي: وإن طَلَبَ وَرَاءَ ذَلِكَ شيئاً يتمتع فيه بفرجه،<sup>(١)</sup> وقد ذكر أبو حيان الأندلسي أن معنى (وَرَاءَ ذَلِكَ) أي: خلاف ذلك، وهي عنده مفعول به أيضاً<sup>(٢)</sup>.

وَوَجَّهَ الْقُطْبَ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿يَوْمَ يَكْشَفُ عَنْ سَاقٍ وَيَدْعُونَ إِلَى السُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾ [القلم]:

[٤٢] وذكر أن (يَوْمَ) يجوز أن يكون مفعولاً به لا ظرفاً، وناصبه محذوف تقديره: اذكر أو اذكروا،<sup>(٣)</sup> وقد سبق القطب إلى هذا القول أبو حيان الأندلسي<sup>(٤)</sup> والسمين الحلبي<sup>(٥)</sup>.

أما فيما يخص حذف المفعول فمن توجيهات القطب في ذلك ما ورد في قوله تعالى: ﴿كَلَّا سَيَعْلَمُونَ﴾

﴿ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ﴾ [النبأ: ٤-٥] إذ ذكر في مفعول (يعلم) توجيهين هما:

١- أن للفعل مفعولين محذوفين.

٢- أن له مفعولاً واحداً.

<sup>١</sup> - أطفيش، داعي العمل، ج ٣، ص ١٧٨.

<sup>٢</sup> - الأندلسي، البحر المحيط، ج ٧، ص ٥٤٩.

<sup>٣</sup> - أطفيش، المرجع نفسه، ج ٣، ص ١٠٥.

<sup>٤</sup> - الأندلسي، المرجع نفسه، ج ١٠، ص ٢٤٦.

<sup>٥</sup> - السمين الحلبي، ج ١٠، ص ٤١٦.

ورجَّح القطب القول الأول، وبَيَّن أنَّ مفعولي (يعلمون) محذوفان تقديرهما: سيعلمونه حقًّا، إذ يلزم من علمهم به إذا علموه عقاب عظيم،<sup>(١)</sup> أما من قَدَّر للفعل مفعولا واحدا فتقديرهم: سيعلمون ما يحق بهم،<sup>(٢)</sup> ومنهم أبو حَيَّان الأندلسي، إذ جعل التقدير: سيعلمون ما يحل بهم<sup>(٣)</sup>.

ومن مواضع حذف المفعول التي ناقشها القطب ما ورد في قوله تعالى ﴿بَلْ يُرِيدُ الْإِنْسَانُ لِيَفْجُرَ

أَمَامَهُ﴾ [القيامة: ٥] إذ رجَّح أنَّ مفعول (يُرِيدُ) محذوف، والتقدير: بل يُرِيدُ الحياة لِيَفْجُرَ،<sup>(٤)</sup> وسبق

القطب إلى هذا الإعراب أبو حَيَّان الأندلسي<sup>(٥)</sup> والسمين الحلبي<sup>(٦)</sup>.

وكذا الحال في قوله تعالى ﴿عَلَّمَ الْقُرْآنَ﴾ [الرحمن: ٢] رجَّح القطب أنَّ المفعول به الأول للفعل

(عَلَّمَ) هُوَ المحذوف، على أن (الْقُرْآنَ) مفعول به ثانٍ، وجعل الأولى تقدير (الإنسان) عن القول بالرسول

---

<sup>١</sup> - أطفيش، داعي العمل، ج ٤، ص ١٢.

<sup>٢</sup> - المرجع نفسه، ج ٤، ص ١٢.

<sup>٣</sup> - الأندلسي، البحر المحيط، ج ١٠، ص ٣٨٤.

<sup>٤</sup> - أطفيش، المرجع نفسه، ج ٣، ص ٣٦٤.

<sup>٥</sup> - الأندلسي، المرجع نفسه، ج ١٠، ص ٣٤٥.

<sup>٦</sup> - السمين الحلبي، ج ١٠، ص ٥٦٦.

أو المَلَك أو جبريل، فهو أعمّ في ذكر نشر الرحمة،<sup>(١)</sup> وهذا ما اختاره أبو حيّان الأندلسي<sup>(٢)</sup> ورجحه السمين الحلبي<sup>(٣)</sup>.

أما فيما يتعلق بالمفعول به على الاشتغال فقد وجّه القطب قوله تعالى: ﴿وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ

عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [الإنسان: ٣١] إذ ذكر أنّ قراءة رفع الظالمين<sup>(٤)</sup> فيها عطف للاسمية على الفعلية مع وجود خلافه والأولى خلافه، ويبيّن أنّ (الظالمين) منصوب على الاشتغال بسبب وجود (لَهُمْ) الذي شغّل الفعل (أَعَدَّ) عن أن يتعدى باللام إلى الظالمين<sup>(٥)</sup>.

والقطب يوافق في ذلك ما ذكره السمين الحلبي، بأنّ رفع (الظالمين) مرجوح بحجّة عدم مناسبة الجملتين،<sup>(٦)</sup> أما أبو حيّان الأندلسي فقبل القراءتين، معقّباً على عطف الجملة الاسمية على الفعلية في قراءة الرفع بقوله: "وهو جائز حسن".<sup>(٧)</sup>

وما ذكره القطب في مسألتني تخالف الجملتين أشار إليه النحاة، فابن هشام يذكر أنّ عطف الاسمية على الفعلية والعكس فيه ثلاثة أقوال: أحدها: الجواز مطلقاً وهو المفهوم من قول النحويين في

١ - أطفيش، داعي العمل، ج ١، ص ١٠٦.

٢ - الأندلسي، البحر المحيط، ج ١٠، ص ٥٤-٥٥.

٣ - السمين الحلبي، ج ١٠، ص ١٥٣.

٤ - قرأ بها ابن الزبير وأبان بن عثمان وابن أبي عيلة وأبو العالية وأبو الجوزاء، انظر: الخطيب، معجم القراءات، ج ١٠، ص ٢٣١.

٥ - أطفيش، المرجع نفسه، ج ٣، ص ٤٤١.

٦ - السمين الحلبي، ج ١٠، ص ٦٢٧.

٧ - الأندلسي، البحر المحيط، ج ١٠، ص ٣٧٠.

باب الاشتغال في مثل (قام زيد وعمراً أكرمته): إن نصب (عمراً) أرجح؛ لأن تناسب الجملتين المتعاطفتين أولى من تخالفهما، ثم ضَعَّف ابن هشام القول بالمنع مطلقاً، وذكر قولاً ثالثاً ينسب لابن جني وهو الجواز في الواو فقط.<sup>(١)</sup>

والكلام ذاته ينطبق على توجيه القطب لقوله تعالى: ﴿وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ كِتَابًا﴾ [النبا: ٢٩] إذ

رَدَّ قراءة رفع (كُلَّ) على الابتداء؛<sup>(٢)</sup> لما يترتب عليها من تخالف الجملتين، فجعل قراءة النصب أولى على الاشتغال بـ(أَحْصَيْنَا) محذوفاً،<sup>(٣)</sup> وهو الراجح عند السمين الحلبي لتقدّم جملة فعلية.<sup>(٤)</sup>

أما فيما يتعلق بتقديم المفعول به على فعله فمنه ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَكُلًّا وَعَدَّ اللَّهُ

أَحْسَنَ﴾ [الحديد: ١٠] إذ وَجَّهَ القطب (كُلًّا) على أنها مفعول مقدّم لـ(وَعَدَّ)، وذكر قراءة رفعها<sup>(٥)</sup> على

الابتداء وحذف الرابط، والأصل: وعده الله أو وعدهم الله، ثم ساق القطب حُجَّةَ المعترضين على رفع (كُلًّا) في هذا السياق، وهي أنّ الفعل إذا تأخر عن مفعوله لم يقوَ عمله فيه، ودلّل القطب على صحة

هذه الحُجَّةَ بأن الفعل كثيراً ما يقوى باللام عند تقديم المفعول، نحو قوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّءْيَا

<sup>١</sup> - ابن هشام، مغني اللبيب، ص ٦٣١.

<sup>٢</sup> - قرأ بها أبو السمال، انظر: الخطيب، معجم القراءات، ج ١٠، ص ٢٧٠.

<sup>٣</sup> - أطفيش، داعي العمل، ج ٤، ص ٣٨.

<sup>٤</sup> - السمين الحلبي، ج ١٠، ص ٦٦٠.

<sup>٥</sup> - قرأ بها ابن عامر وعبد الوارث وابن عباس، انظر: الخطيب، معجم القراءات، ج ٩، ص ٣٣٠.

تَعْبُرُونَ ﴿ [يوسف: ٤٣] لَكِنَّ الْقُطْبَ لَمْ يَعْدهَا حُجَّةٌ عَلَى اخْتِيَارِ الرَّفْعِ، وَرَأَى أَنْ النَّصْبَ أَوْلَى، فَأَكْثَرَ

المفاعيل تبقى على النصب مع التقديم لا تُرْفَعُ وَلَا تُجَرَّرُ بِلَامِ التَّقْوِيَةِ، وَأَمَّا مَنْ يَحْتَجُّ بِقَوْلِ أَبِي النِّجْمِ:

قَدْ أَصْبَحْتَ أُمَّ الْخِيَارِ تَدَّعِي      عَائِي ذَنْبًا كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعُ<sup>(١)</sup>

فردّ القطب بأن قراءة ابن عامر إن نحا بها نحو قول أبي النجم لم يحسن ذلك؛ لأن قول ابن النجم رَفَعُ فِي السَّلْبِ وَلَوْ نَصَبَ لِاخْتِلَافِ الْمَعْنَى، أَي لَوْ قَالَ: (لَمْ أَصْنَعُ كُلَّهُ) يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ قَامَ بِبَعْضِهِ، وَهَذَا غَيْرُ مَرَادِهِ فِي الْمَعْنَى فَهُوَ أَرَادَ عَمُومَ السَّلْبِ وَالْحُكْمَ عَلَى كُلِّ فَرْدٍ، أَي: لَا ذَنْبَ مِنْ الذُّنُوبِ صَنَعَهُ، أَمَا الْآيَةُ هُنَا فَلَيْسَتْ سَلْبًا بَلْ إِجَابًا.<sup>(٢)</sup>

ورفع (كُلِّ) في مثل قول أبي النجم ضَعَّفَهُ سَيَبُويَه فِي غَيْرِ الشَّعْرِ، فَقَالَ: "وَلَا يَحْسُنُ فِي الْكَلَامِ أَنْ يُجْعَلَ الْفِعْلُ مَبْنِيًّا عَلَى الْإِسْمِ وَلَا يَذْكَرُ عَلَامَةَ إِضْمَارِ الْأَوَّلِ حَتَّى يَخْرُجَ مِنْ لَفْظِ الْإِعْمَالِ فِي الْأَوَّلِ، وَمَنْحُ الْبِنَاءِ الْإِسْمَ عَلَيْهِ وَيَشْغَلُهُ بِغَيْرِ الْأَوَّلِ حَتَّى يَمْتَنِعَ مِنْ أَنْ يَكُونَ يَعْمَلُ فِيهِ، وَلَكِنَّهُ قَدْ يَجُوزُ فِي الشَّعْرِ، وَهُوَ ضَعِيفٌ فِي الْكَلَامِ"<sup>(٣)</sup>، كَمَا أَنَّ عَمُومَ الْبَصْرِيِّينَ لَا يَجِيزُونَ هَذَا إِلَّا فِي الشَّعْرِ<sup>(٤)</sup>.

أما الفراء فقد أجاز ذلك، إذ شَبَّهَ (كُلِّ) هُنَا بِالَّتِي تُجْعَلُ اسْتِفْهَامًا أَوْقَعَتْ عَلَيْهِ فِعْلًا بَعْدَهُ رَفْعًا؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ لَا يَجُوزُ تَقْدِيمَهُ قَبْلَ اسْتِفْهَامٍ، فَجَعَلُوهُ بِمَنْزِلَةِ (الَّذِي) لَمْ يَعْمَلْ فِيهِ الْفِعْلَ الَّذِي يَكُونُ بَعْدَهَا،

<sup>١</sup> - البيت من الرجز وهو لأبي النجم العجلي، انظر: العجلي، أبو النجم الفضل بن قدامة: ديوان أبي النجم العجلي، جمع وشرح وتحقيق: محمد

أديب عبد الواحد جمران، د.ط، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م، ص ٢٥٦.

<sup>٢</sup> - أطفيش، داعي العمل، ج ١، ص ٣٨٨.

<sup>٣</sup> - سيبويه، ج ١، ص ٨٥.

<sup>٤</sup> - عزيمة، ج ٨، ص ٢٥٢.

نحو: الذي ضربت أخوك، فيكون (الذي) في موضع رفع بالأخ، ولا يقع الفعل الذي يليها عليها، فهذا يشبه مما يُرْفَع إذا تأخّر عنه الفعل الذي يقع عليه، نحو: كُتِبَ الناس ضربت، ففي (كُتِبَ) مثل معنى: هل أحد إلا ضربت أو ما منهم أحد إلا قد ضربت<sup>(١)</sup>.

واستتكار القطب لقراءة رفع (وَكُلًّا) لا يُفْهَم منه ردّه لقراءة متواترة، والدليل قوله: 'فإن كانت قراءة ابن عامر ليست مروية عنه صلى الله عليه وسلم'<sup>(٢)</sup>، والدليل الآخر أنه ذكر مسوِّغًا نحويًا لها، إذ ذكر أنّ رفع (كُلِّ) قطع للعامل عن العمل، أو تهيئة للعامل بعد قطعه بالرفع، فهو يقبل بذلك رفع (وَكُلًّا) على الابتداء<sup>(٣)</sup>، وهذا ما رجّحه أبو حيان الأندلسي في قراءة الرفع وقال: 'فوجب قبوله'.<sup>(٤)</sup>

وقد ذكر ابن هشام عن الثلوبين وابن مالك تصريحهما بأنه لا فرق بين رفع (كُلِّ) ونصبه<sup>(٥)</sup>، ونقل ابن مالك الإجماع عن البصريين والكوفيين على جواز ذلك إن كان المبتدأ (كُلًّا)<sup>(٦)</sup>، لكن السمين الحلبي نفى زعم ابن مالك، إذ قال: 'وهذا لم أره لغيره'<sup>(٧)</sup>.

---

<sup>١</sup> - الفراء، ج ١، ص ١٣٩.

<sup>٢</sup> - أطفيش، داعي العمل، ج ١، ص ٣٨٨.

<sup>٣</sup> - المرجع نفسه، ج ١، ص ٣٨٩.

<sup>٤</sup> - الأندلسي، البحر المحيط، ج ١٠، ص ١٠٣.

<sup>٥</sup> - الأنصاري، مغني اللبيب، ص ٢٦٥.

<sup>٦</sup> - ابن مالك، شرح التسهيل، ج ١، ص ٣١٢.

<sup>٧</sup> - السمين الحلبي، ج ١٠، ص ٢٣٩.

## ٢- الحال:

الحال "وصفٌ فضلةٌ مذكور لبيان الهيئة"<sup>(١)</sup>، أي هيئة الاسم الذي يكون الوصف له، نحو: (هذا خالدٌ مُقبلاً)، وقد يكون هذا الوصف مشتقاً من الفعل، أو اسماً جامداً في معنى الوصف المشتق، نحو: (عدا خليل غزلاً) أي مسرعاً كالغزال.<sup>(٢)</sup>

وللحال أربعة أوصاف، وهي أن تكون - غالباً - صفةً مُنقلةً، لا ثابتةً، ومشتقةً، لا جامدةً، وأن تكون - لزوماً - نكرةً، لا معرفةً، وأن تكون نفس صاحبها في المعنى.<sup>(٣)</sup>

أما صاحبُ الحال فهو ما كانت الحال وصفاً له في المعنى، نحو: رجَعَ الجندُ ظافراً، فصاحبُ الحال هو "الجندُ" وعاملها هو (رجعَ)، والأصل في صاحب الحال التعريف، وقد يقع نكرة بمسوغ.<sup>(٤)</sup>

ومما رجَّحه القطب في باب الحال في توجيه لقوله تعالى: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ

مِنْكُمْ﴾ [الحشر: ٧] إذ ذكر أن (مِنْكُمْ) حال من الأغنياء وهو دليل عنده لمذهب الفارسي على جواز

أن يكون الحال من المضاف إليه بلا شرط<sup>(٥)</sup>.

١ - الأنصاري، أوضح المسالك، ج ٢، ص ٢٤٩.

٢ - انظر: الغلابيني، ج ٣، ص ٧٨-٧٩.

٣ - الأنصاري، المرجع نفسه، ج ٢، ص ٢٥٠-٢٥٨.

٤ - انظر: المرجع نفسه، ج ٢، ص ٢٥٩. وانظر: الغلابيني، ج ٣، ص ٨٧-٨٨.

٥ - أطفيش، داعي العمل، ج ٢، ص ١١٩.

وأكثر النحاة يشترطون إن كان صاحب الحال مضافاً إليه أن يكون المضاف بعضه، كقوله

تعالى ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍّ إِخْوَانًا﴾ [الحجر: ٤٧] أو كبعضه، كقوله تعالى: ﴿مَلَأَ آبِئُكُمْ

إِبْرَاهِيمَ﴾ [الحج: ٧٨] أو عاملاً في الحال، فأصله كقوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٤٤]

(١) كأن يكون مصدرًا أو وصفًا مضافين إلى فاعلها أو نائب فاعلها أو مفعولها. (٢)

وسببويه على خلاف ذلك، فمذهبه جواز مجيء الحال من المضاف مطلقًا كما ينقل ذلك عنه

بعض النحاة، (٣) وكذلك الفارسي، ونقله عنه الشريف أبو السعادات ابن الشجري. (٤)

وبالنظر في الآية فإن القول بالحالية من المضاف إليه لا يصحّ عند أكثر النحاة؛ لعدم تحقق

الشرط، ف(بَيِّنٌ) ليست جزءًا من (الأَغْنِيَاءِ) وليست عاملة فيها، لذا فالمُعْرَبُونَ يجعلون (مِنْكُمْ) متعلقة

بحال محذوفة للأغنياء، (٥) ومثل هذا التقدير استبعده القطب، كما حَكَمَ بالتكَلْفِ على تقدير (بَيِّنٌ) بتوسط

ليكون المضاف إليه مفعولاً به في المعنى، واستبعد دعوى تقدير اسم موصول نعت للأغنياء؛ لمخالفتها

١ - الأنصاري، أوضح المسالك، ج ٢، ص ٢٦٩. وانظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ج ٢، ص ٣٤٢.

٢ - الغلابيني، ج ٣، ص ٨٠.

٣ - انظر: ابن عقيل، ج ٢، ص ٢٦٧. وانظر: حسن، ج ٢، ص ٤٠٥.

٤ - الصبان، أبو العرفان محمد بن علي: حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٧هـ -

١٩٩٧م، ج ٢، ص ٢٦٧.

٥ - صالح، ج ١١، ص ٤٥٤ / وانظر: الدعاس، ج ٣، ص ٣٢٦.

شرط حذف الموصول وبقاء الصلة،<sup>(١)</sup> وهذا ما يدل على ترجيحه مذهب سيبيويه والفارسي في هذه المسألة.

ومن توجيهات القطب للحال في قوله تعالى: ﴿نَزَاعَةٌ لِلشَّوَى﴾ [المعارج: ١٦] إذ ذكر له (نَزَاعَةٌ)

توجيهين هما:

١- أنها حال من (لَطَى).

٢- أنها منصوبة على الاختصاص.

ورجح القطب القول الأول بناء على جواز الحال من الخبر مطلقاً، أي: محكوم عليها بأنه لَطَى حال كونها نَزَاعَةٌ، ورأى القطب أن الحال مبيّنة لا مؤكّدة؛ لأن لفظ (لَطَى) لم يوضع لغة لنزع الشوى، وإنما النَّزْعُ لازم فيها، إلا أن تُجْعَلَ مؤكّدة معنى لا اصطلاحاً، أو مؤكّدة للجملّة، والتقدير: أثبتّها أو ألظّها أو أوقدّها حال كونها نَزَاعَةٌ<sup>(٢)</sup>.

وتوجيه القطب لنوع الحال فيه ردٌّ على من ردّ قراءة النَّصْب<sup>(٣)</sup>، ومنهم المبرد كما نقل ذلك مكي، إذ

منع نصب (نَزَاعَةٌ) بزعم أن (لَطَى) لا تكون إلا نَزَاعَةٌ للشوى، فلا معنى للحال هنا، وإنما الحال فيما

<sup>١</sup> - أطفيش، داعي العمل، ج ٢، ص ١١٩.

<sup>٢</sup> - المرجع نفسه، ج ٣، ص ١٧٢-١٧٣.

<sup>٣</sup> - وهي قراءة حفص عن عاصم وابن أبي عبلة وأبي حيوة وأبي رزين والزعفراني وابن مقسم واليزيدي في اختياره، والسلمي وعكرمة والحسن، وهي رواية أبي عمرو عن عاصم، والمفضل، ومجاهد، وعمر بن الخطاب، انظر: الخطيب، معجم القراءات، ج ١٠، ص ٨٢-٨٣.

يجوز أن يكون ويجوز ألا يكون،<sup>(١)</sup> ويعلق السمين الحلبي على ذلك بأن المبرد "بنى الأمر على الحال المبيّنة، وليس ذلك بلازم؛ إذ قد وردت الحال مؤكّدة".<sup>(٢)</sup>

وممن سبق القطب في توجيهه الزجاج إذ بيّن أن (نَزَاعَةً) حال مؤكّدة كما قال تعالى: ﴿وَهُوَ الْحَقُّ

مُصَدِّقًا﴾ [البقرة: ٩١] ويجوز أن يُنصَب على معنى أنها تَتَلَطَّى نَزَاعَةً،<sup>(٣)</sup> وهو ما أشار إليه القطب

كونها حالا مؤكّدة للجملة، ونقل ذلك أيضا أبو حيّان الأندلسي والسمين الحلبي وذكر أن العامل في الحال هو (لَطَّى)؛ لما فيها من معنى التَّلَطَّى، فهي جارية مجرى المشتقات.<sup>(٤)</sup>

أما القول بأن (نَزَاعَةً) منصوبة على الاختصاص للتهويل، والتقدير: أَعْنِي نَزَاعَةً، فاستبعده القطب

وبيّن أنه إنما يكون في غير الاصطلاح (لَطَّى)، وهذا عنده يخالف المعنى ولا يحقق الفائدة<sup>(٥)</sup>.

وَوَجَّهَ القطب قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِنِّي دَعَوْتُهُمْ جِهَارًا﴾ [نوح: ٨] فذكر لـ(جِهَارًا) ثلاثة توجيهات هي:

١- أنه مفعول مطلق.

٢- أنه نعت لمصدر محذوف.

٣- أنه حال.

<sup>١</sup> - القيسي، مكي بن أبي طالب: مشكل إعراب القرآن، تحقيق: حاتم صالح الضامن، ط٢، مؤسسة، بيروت، ١٤٠٥هـ، ج٢، ص٧٥٨.

<sup>٢</sup> - السمين الحلبي، ج١٠، ص٤٥٨.

<sup>٣</sup> - الزجاج، ج٥، ص٢٢١.

<sup>٤</sup> - الأندلسي، البحر المحيط، ج١٠، ص٢٧٥/ وانظر: السمين الحلبي، ج١٠، ص٤٥٧.

<sup>٥</sup> - أطفيش، داعي العمل، ج٣، ص١٧٣.

وجعل القطب أولى التوجيهات أن (جَهَارًا) حال من التاء في (دَعَوْتُهُمْ)، وأجاز أن يكون على حذف مضاف، أي: ذا جِهَار، أو على التأويل باسم الفاعل، أي مُجَاهِرًا<sup>(١)</sup>.

وأجاز القطب القول بأن (جَهَارًا) مفعول مطلق؛ لأن دعوتهم أحد نوعي الدعاء بلا رد واحد إلى الآخر، أو لردِّ (دَعَوْتُهُمْ) إلى معنى (جَاهَرْتُهُمْ) أو ردِّ (جَهَارًا) إلى معنى (دَعَوْتُهُمْ) أو يُعَدَّر مصدر مضاف، أي: دعاءً جهارًا<sup>(٢)</sup>.

أما القول بأنَّ (جَهَارًا) نعت لمصدر محذوف، على أن (جَهَارًا) بمعنى المفعول فضغفه القطب؛ لأن فيه حذفين وتأويل المصدر لمفعول، أي أن الأصل دُعَاءٌ مُجَاهِرًا به،<sup>(٣)</sup> وهذا مما أجاز الزمخشري،<sup>(٤)</sup> وأما القول بالحالية فاختره الزجاج<sup>(٥)</sup>.

وفيما يتعلق بوقوع الحال في أسماء الظروف، وَجَّهَ القطب كلمة (أَسْفَلَ) في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ رَدَدْنَاهُ

أَسْفَلَ سَفَلِينَ﴾ [التين: ٥] فرجَّح أنها حال من الهاء، وليست ظرف مكان أي: وضعناه في مكان أسفل

سافلين؛ لأن (سافلين) إن كانت للأمكنة فلا تُجمَع جمع المذكر السالم، وإن كانت صفة لأهل النار

<sup>١</sup> - أطفيش، داعي العمل، ج٣، ص ١٩٤.

<sup>٢</sup> - المرجع نفسه، ج٣، ص ١٩٤.

<sup>٣</sup> - المرجع نفسه، ج٣، ص ١٩٤.

<sup>٤</sup> - الزمخشري، الكشاف، ج٤، ص ٦١٧.

<sup>٥</sup> - الزجاج، ج٥، ص ٢٢٨.

فاسم التفضيل أن يضاف لجنسه، والمكان ليس من جنس أهل النار، لكن القطب أجاز ادعاء مضاف محذوف، فيكون (أَسْفَلَ) صفة لمكان محذوف، أي: مكانا أسفل سافلين.<sup>(١)</sup>

وأجاز السمين الحلبي القول بالحالية وبالصفة لمكان محذوف<sup>(٢)</sup> وتبعه ابن عادل<sup>(٣)</sup>، ومن النحاة المعاصرين عباس حسن الذي اختار أن تكون (أَسْفَلَ) صفة لجمع محذوف لمطابقة المضاف إليه لصاحب (أفعل) في الجنس.<sup>(٤)</sup>

ومما وَجَّهه القطب في صاحب الحال ما ورد في قوله تعالى: ﴿لِلطَّغِينِ مَأْبَأٌ ﴿٢٢﴾ لِبَيْتٍ فِيهَا

أَحْقَابًا﴾ [النبأ: ٢٢-٢٣]، إذ وَجَّه (لابئين) بأنها حال مقدرة من الضمير في الطاعين، أي: ناوين

اللَّبث فيها، أو حال من محذوف مقدر، أي: يدخلونها لابئين، ولكن القطب اشترط لذلك أن يكون هذا الأمر بعد موتهم لا في الدنيا، فقال: "وهذا على أن رصدها لهم أو كونهم يؤوبون إليها معتبر بعد موتهم أو بعد البعث"، أما لو جُعِل الحال غير مقيِّد بذلك، لكان المعنى أنهم في حال طغيانهم في الدنيا، وذلك لا يصح أيضا، فهم لا يقرّون بالبعث<sup>(٥)</sup>.

<sup>١</sup> - أطفيش، داعي العمل، ج ٤، ص ٤٦٣.

<sup>٢</sup> - السمين الحلبي، ج ١١، ص ٥٢.

<sup>٣</sup> - ابن عادل، ج ٢٠، ص ٤٠٩.

<sup>٤</sup> - حسن، ج ٣، ص ٤١٧.

<sup>٥</sup> - أطفيش، المرجع نفسه، ج ٤، ص ٢٩.

ومما يدلُّ على رأي القطب ما ذكره الزمخشري تعقيباً على قراءة ابن يعمر: (أَنَّ جَهَنَّمَ)<sup>(١)</sup> فقال: "بفتح الهمزة على تعليل قيام الساعة بأنَّ جَهَنَّمَ كانت مرصداً للطاغين، كأنه قيل: كان ذلك لإقامة الجزاء"<sup>(٢)</sup>، ويعلق السمين الحلبي بقوله: "يعني أنه علة لقوله (يَوْمَ يُنْفَخُ...إِلخ)"<sup>(٣)</sup>، وهي إشارة تدل على ما ذهب إليه القطب في تأطير هذه المسألة.

### ٣- المفعول المطلق:

المفعول المطلق هو: اسم يؤكِّد عامله، أو يبيِّن نوعه، أو عدده، أو بدلاً من التلقُّظ بفعله، فالأول نحو قوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤]، والثاني نحو: وقفْتُ ووقفْتينِ، والثالثُ نحو: سرْتُ سيرَ العُقلاءِ، والرابعُ نحو: صَبْرًا على الشدائد.<sup>(٤)</sup>

أما حذف عامل المصدر المؤكِّد فمذهب جمهور النحاة أنه لا يجوز؛ لأن المقصود به تقوية عامله وهو المؤكِّد وتقرير معناه، والحذف منافٍ ذلك<sup>(٥)</sup>، ولكن فعل المصدر المبيِّن للنوع والعدد يجوز حذفه لدليل حالي أو مقالي، كأن يقال: ألم تهن المقصر؟ فنقول: بلى إهانة بالغة أو إهانات متعددة،

١ - قرأ بها أبو معمر المنقري وابن يعمر، انظر: الخطيب، معجم القراءات، ج ١٠، ص ٢٦٧.

٢ - الزمخشري، الكشاف، ج ٤، ص ٦٨٨.

٣ - السمين الحلبي، ج ١٠، ص ٦٥٤.

٤ - انظر: الأنصاري، أوضح المسالك، ج ٢، ص ١٨١/ وانظر: الغلابي، ج ٣، ص ٣٢.

٥ - الأنصاري، مغني اللبيب، ص ٧٩٣/ وانظر: السامرائي، ج ٢، ص ١٦٥.

وكقولك لمن تراه ينوي السفر: سفرًا قاصدًا، ولمن قدم: قدومًا مباركًا، ولمن عاد من حج: حجًا مبرورًا، ونحو ذلك.<sup>(١)</sup>

ومن توجيهات القطب للمفعول المطلق ما ورد في قوله تعالى: ﴿وَالْعِدِيَّةِ ضَبْحًا﴾ [العاديات: ١] إذ نكر لـ(ضَبْحًا) عدة توجيهات هي:

١- مفعول مطلق لجملة محذوفة وقعت حالًا.

٢- مفعول مطلق لحال مفردة محذوفة.

٣- مفعول مطلق للعاديات.

ورجح القطب في إعراب (ضَبْحًا) أنها مفعول مطلق لحال مفردة محذوفة، أي: ضابحات ضبْحًا، وجعله أولى من قول الزجاج بأنه مفعول مطلق لحال محذوفة جملة، وعلل ذلك بأن الأصل في الحال الإفراد، وأنه ينبغي تقليل المحذوف ما أمكن<sup>(٢)</sup>، وهذا ما أشار إليه النحاة، يقول ابن هشام في بيان مقدار المقدّر: "ينبغي تقليله ما أمكن، لتقل مخالفة الأصل"<sup>(٣)</sup>، ويقول الزركشي: "إذا دار الأمر بين قلّة محذوف وكثرته كان الحمل على قلته أولى"<sup>(٤)</sup>، وهو ما ذكره السيوطي أيضا<sup>(٥)</sup>.

<sup>١</sup> - الأنصاري، أوضح المسالك، ج ٢، ص ١٨٧. وانظر: السامرائي، ج ٢، ص ١٦٥.

<sup>٢</sup> - أطفيش، داعي العمل، ج ٥، ص ٥٢.

<sup>٣</sup> - الأنصاري، مغني اللبيب، ص ٨٠٢.

<sup>٤</sup> - الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله: البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط ١، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي، وشركاؤه، ١٣٧٦هـ-١٩٥٧م، ج ٣، ص ١٠٤.

<sup>٥</sup> - السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر: معترك الأقران في إعجاز القرآن، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م، ج ١، ص ٢٣٩. وانظر: السيوطي، الإتيان في علوم القرآن، ج ٣، ص ٢٠٠.

وأجاز القطب قول الفراء بأن يكون (ضَبْحًا) مفعولاً مطلقاً لاسم الفاعل العاديات لتضمّنه معنى الضبح، فالعدو يستلزم الضبح الذي هو صوت أنفاس الخيل عند عدوها<sup>(١)</sup>، وممن رجّح ذلك أيضاً الغلابيني<sup>(٢)</sup>.

ولم يوافق القطب البصريين بأن (ضَبْحًا) حال بمعنى ضابحة؛ لأن فيه تأويل المصدر بالوصف، فهو لا يأخذ برأي سيبويه وجمهور النحاة في جعل المصدر النكرة حالاً منصوبة، وهو مؤول بوصف بمشتق، وإن كان في ذلك سلامة من الحذف كما هو في هذه الآية<sup>(٣)</sup>، بل يوافق قول المبرد والأخفش، بأن المصادر الواقعة مواقع الأحوال مفاعيل مطلقة، وكذلك يوافق الكوفيين، غير أنّ الناصب له عندهم الفعل مؤولاً من لفظ المصدر<sup>(٤)</sup>.

وفيما يتعلق بمسألة حذف عامل المفعول المطلق رجّح القطب وهو يوجّه قوله تعالى: ﴿جَزَاءٌ بِمَا

كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الواقعة: ٢٤] جواز حذف عامل المصدر المؤكّد، وصرّح أنه يخالف رأي ابن مالك بمنع الحذف<sup>(٥)</sup>.

---

<sup>١</sup> - أطفيش، داعي العمل، ج ٥، ص ٥٢.

<sup>٢</sup> - الغلابيني، ج ٣، ص ٨٥.

<sup>٣</sup> - سيبويه، ج ١، ص ٣٧٠ / وانظر: الأنصاري، أوضح المسالك، ج ٢، ص ٢٥٨ / وانظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ج ٢، ص ٣٢٨ / وانظر:

الغلابيني، ج ٣، ص ٨٥.

<sup>٤</sup> - الأنصاري، المرجع نفسه، ج ٢، ص ٢٥٨.

<sup>٥</sup> - أطفيش، المرجع نفسه، ج ١، ص ٢٧٠.

ورأي ابن مالك<sup>(١)</sup> هُوَ رأي جمهور النحاة، فابن هشام يذكر في حذف عامل المصدر أن من شروطه ألا يكون مؤكّداً، وأشار أن أول من ذكر ذلك الأخفش وتبعه الفارسي وابن جني، وتبعهم ابن مالك الذي بيّن أنه لا يجوز حذف عامل كضربتُ ضرباً؛ لأن المقصود به تقوية عامله وتقرير معناه، والحذف منافٍ لذلك.<sup>(٢)</sup>

لكن ابن الناظم ردّ حجة ابن مالك، فقال: "وإن أراد أن المصدر المؤكّد قد يقصد به التقوية والتقرير، وقد يقصد به مجرد التقرير فمُسلّم، ولكن لا نُسلّم أنّ الحذف منافٍ لذلك القصد؛ لأنه إذا جاز أن يقرّر معنى العامل المذكور بتوكيده بالمصدر، فلأنّ يجوز أن يقرّر معنى العامل المحذوف لدلالة قرينة عليه أحق وأولى"<sup>(٣)</sup>.

ونقل الأزهري اتفاق النحاة على جواز حذف عامل المصدر غير المؤكّد - وهُو المبيّن للنوع أو العدد - لدليل مقالتي أو حالي، أما المصدر المؤكّد فلا يحذف عامله،<sup>(٤)</sup> ومن النحاة المعاصرين من ذهب إلى ذلك، كالغلابيني<sup>(٥)</sup> وعباس حسن<sup>(٦)</sup> والسامرائي<sup>(٧)</sup>.

---

<sup>١</sup> - ابن مالك، شرح الكافية، ج ٢، ص ٦٥٧.

<sup>٢</sup> - الأنصاري، مغني اللبيب، ص ٧٩٤/ وانظر: الأنصاري، أوضح المسالك، ج ٢، ص ١٨٧.

<sup>٣</sup> - ابن الناظم، بدر الدين محمد بن جمال الدين: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م، ص ١٩٣.

<sup>٤</sup> - الأزهري، شرح التصريح، ج ١، ص ٤٩٨/ وانظر: الأشموني، ج ١، ص ٤٧٦-٤٧٧.

<sup>٥</sup> - الغلابيني، ج ٣، ص ٣٧-٣٨.

<sup>٦</sup> - حسن، ج ٢، ص ٢١٩.

<sup>٧</sup> - السامرائي، ج ٢، ص ١٦٥.

والكلام نفسه يقال في قوله تعالى: ﴿جَزَاءٌ مِّن رَّبِّكَ عَطَاءٌ حِسَابًا﴾ [النبأ: ٣٦] إذ أكد القطب أن

(جَزَاءً) مفعول مطلق لمحذوف، وَرَجَّحَ أَنْ تقدير الفعل يكون بالبناء للمفعول، أي: جُزُوا بذلك جزاءً،<sup>(١)</sup> لا

كما قال الزجاج بأن التقدير: جزاهم بذلك جزاء؛<sup>(٢)</sup> لأن ذكر (مِن رَّبِّكَ) لا يناسب ذلك.<sup>(٣)</sup>

ورأى القطب أن هذا أولى من القول بأن الجزاء منصوب بقوله تعالى: ﴿إِنَّ لِّلْمُتَّقِينَ مَفَازًا﴾ [النبأ:

٣١] كأنه قال: جازى المتقين بمغاز، وهو قول قال به الزمخشري<sup>(٤)</sup> واختاره أبو حيان الأندلسي<sup>(٥)</sup> والسمين

الحلبي<sup>(٦)</sup>.

ومن المسائل التي ناقشها القطب في باب المفعول المطلق ما ورد في قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَنبَتُكُمْ

مِّنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾ [نوح: ١٧] إذ وَجَّهَ القطب (نَبَاتًا) بعدة توجيهات وهي:

١- أنه اسم عين وأقيم مقام المصدر، وهو الإنبات ك(ضربته سوطاً).

٢- أنه اسم مصدر، والأصل: إنباتا، فحذفت الهمزة ك(عطاء وإعطاء).

٣- أنه اسم مصدر ل(أُنْبِتَ)، ولا حاجة إلى الحذف.

<sup>١</sup> - أطفيش، داعي العمل، ج ٤، ص ٤٥.

<sup>٢</sup> - انظر: الزجاج، ج ٥، ص ٢٧٥، وفيه: جزاهم بذلك جزاء.

<sup>٣</sup> - أطفيش، المرجع نفسه، ج ٤، ص ٤٥.

<sup>٤</sup> - الزمخشري، الكشاف، ج ٤، ص ٦٩٠.

<sup>٥</sup> - الأندلسي، البحر المحيط، ج ١٠، ص ٣٨٩.

<sup>٦</sup> - السمين الحلبي، ج ١٠، ص ٦٦٣.

ورجّح القطب القول الثالث، وفسّر ذلك بأنّ (إنباتا) يمكن أن تكون أيضاً مصدرًا للفعل الثلاثي المحذوف، أي: فَنَبَّتُمْ نَبَاتًا عَجِيبًا، وهو فعل لهم في الوصف الاصطلاحي، فجاء على طريقة فعل المخلوق الظاهر الذي يمكن التعجب منه، فإنّ كون النبات عجيبيًا كاملاً أمر مشاهد مُحسّ بخلاف الإنبات، وإنما يشاهد فعل المخلوق لا فعل الخالق؛ لأن فعل المخلوق بالعلاج، فقيام القائم مشاهد، وإكرام المكرم مشاهد، وما أشبه ذلك مما يحس بحاسّة من الحواس<sup>(١)</sup>.

والرأي الذي رجّحه القطب يمكن أن نلمسه في ما ذكره سيبويه في كتابه، إذ جعل (نَبَاتًا) و(إِنْبَاتًا) من فَعْلَيْنِ في معنى واحد أو يرجعان إلى معنى واحد إذا ذكرت أحدهما جاز أن تأتي بمصدر الآخر فتجعله في موضع مصدره، ومنه قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾<sup>(٢)</sup>.

ويذكر السامرائي أنه لو قيل (إنباتا) لما زاد على المعنى، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَنْبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا﴾ [آل

عمران: ٣٧] على معنى أنها قَبِلَتْ الإنبات فَنَبَّتْ نَبَاتًا حَسَنًا، فجعل لها قبولًا واستجابة للإنبات<sup>(٣)</sup>.

#### ٤- المفعول لأجله:

ويسمى أيضا المفعول له وهو المصدر المفهم علّة المشارك لعامله في الوقت والفاعل، نحو: جَدَّ

شكرًا، ف(شكرًا) مصدر وهو مفهم للتعليل<sup>(٤)</sup>.

<sup>١</sup> - أطفيش، داعي العمل، ج ٣، ص ٢٠٠-٢٠١.

<sup>٢</sup> - السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله: شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدي وعلي سيد علي، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت،

٢٠٠٨م، ج ٤، ص ٤٥٧.

<sup>٣</sup> - السامرائي، ج ٢، ص ١٦٤.

<sup>٤</sup> - ابن عقيل، ج ٢، ص ١٨٦.

ويشترط لانتصاب المصدر على أنه مفعول لأجله ما يلي:

١- أن يكون مصدرًا، فلا يجوز عند الجمهور: جئتكَ السمن والعسل.

٢- أن يكون قلبياً كالرغبة، فلا يجوز: جئتكَ قراءة للعلم.

٣- وكونه علة: عرضا كان كَرغبة، أو غير عرض، نحو: قعد عن الحرب جبناً.

٤- أن يتحد بالمعلل به وقتًا، فلا يجوز: تأهبت السفر.

٥- أن يتحد بالمعلل به فاعلاً، فلا يجوز: جئتكَ محبتك إياي.<sup>(١)</sup>

ومن مواضع المفعول لأجله التي وجَّهها القطب قول الله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُوا أَمْرَهُ وَكَرِهُوا نَهْيَهُ وَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِى سَبِيلِ

وَأَبْتِغَاءَ مَرْضَاتِي﴾ [الممتحنة: ١] إِذْ وَجَّهَ الْقُطْبُ (جِهَادًا) بِتَوْجِيهِينِ هُمَا:

١- أنه مفعول لأجله.

٢- أنه حال.

ورجَّح القطب القول الأول، ورأى عدم وجود الداعي إلى القول بأنه حال بتقدير مجاهدين أو ذوي

جهاد، وكذا القول في (ابتغاء)؛ لأنه معطوف عليه، وَعَلَّلَ الْقُطْبُ رَأْيَهُ أَنَّ الْجِهَادَ وَابْتِغَاءَ مَرْضَاةِ اللَّهِ قَدْ

يُوجَدَانِ مَعَ الْخُرُوجِ، وَقَدْ يُوَجَّدُ الْخُرُوجُ بِدُونِهِمَا،<sup>(٢)</sup> لَا كَمَا قِيلَ: إِنَّ الْفَائِدَةَ فِي ابْتِغَاءِ الْمَرْضَاةِ فَقَطْ؛ لِأَنَّ

الْخُرُوجُ قَدْ يَكُونُ لَهُ وَقَدْ لَا يَكُونُ لَهُ.<sup>(٣)</sup>

<sup>١</sup> - الأنصاري، أوضح المسالك، ج ٢، ص ١٩٧.

<sup>٢</sup> - أطفيش، داعي العمل، ج ٢، ص ١٦٩.

<sup>٣</sup> - المرجع نفسه، ج ٢، ص ١٦٩.

وهذا الرأي الذي ذهب إليه القطب سبق إليه الزجاج<sup>(١)</sup> وذكر الطبري المعنى نفسه، فقال: "إن كنتم خرجتم من دياركم، فهاجرت منها إلى مهاجرتكم للجهاد في طريقي الذي شرعته لكم، وديني الذي أمرتكم به، والتماس مرضاتي"<sup>(٢)</sup>، وهذا ما اختاره أيضا من النحاة المعاصرين ابن عاشور<sup>(٣)</sup>، وهناك بعض النحاة من أجاز الوجهين كأبي حيان الأندلسي<sup>(٤)</sup> والسمين الحلبي<sup>(٥)</sup>.

## ٥- المستثنى:

الاستثناء هو صرف اللفظ عن عُمومه بإخراج المستثنى من أن يتناوله الأول، وذلك نحو: قام القوم إلا زيدا، فهو إخراج ما بعد "إلا" أو إحدى أخواتها من أدوات الاستثناء، من حكم ما قبله، والمخرج يُسمى (مستثنى)، والمخرج منه (مُستثنى منه)، وحقيقة الاستثناء أنه تخصيصُ صفةٍ عامّةٍ، فكلُّ استثناء تخصيصٌ، وليس كلُّ تخصيصٍ استثناءً.<sup>(٦)</sup>

وينقسم المُستثنى إلى قسمين هما:

١- الاستثناء التام: هو ما نكر فيه المستثنى منه، وهو على قسمين:

---

<sup>١</sup> - الزجاج، ج ٥، ص ١٥٦.

<sup>٢</sup> - الطبري، ج ٢٢، ص ٥٥٨.

<sup>٣</sup> - ابن عاشور، ج ٢٨، ص ١٣٧.

<sup>٤</sup> - الأندلسي، البحر المحيط، ج ١٠، ص ١٥٣.

<sup>٥</sup> - السمين الحلبي، ج ١٠، ص ٣٠٠.

<sup>٦</sup> - ابن يعيش، ج ٢، ص ١٩١/ وانظر: الغلابيني، ج ٣، ص ١٢٧.

أ. الاستثناء المتصل: وهو ما كان المستثنى فيه بعضًا من المستثنى منه، نحو: (سافر الرجال إلا سعيدًا)، ف(سعيد) مستثنى متصل؛ لأنه بعض الرجال، و(نجح الممتحنون إلا خالدًا) ف(خالد) مستثنى متصل؛ لأنه بعض الممتحنين.

ب. الاستثناء المنقطع: وهو ما كان فيه المستثنى ليس بعضًا من المستثنى منه، كقوله تعالى:

﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴿٧٣﴾ إِلَّا إِبْلِيسَ ﴿ص: ٧٣-٧٤﴾﴾، فإبليس ليس من

الملائكة، بل هو من الجن.<sup>(١)</sup>

٢- الاستثناء المفرغ:

وهو ما لم يذكر فيه المستثنى منه، كقوله تعالى: وهو المسبوق بنفي، أو نهي، أو استفهام نحو قوله

تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا إِلَّا أَسْطِيرُ الْأَوَّلِينَ ﴿٢٥﴾﴾ [الأنعام: ٢٥] وقوله تعالى: ﴿هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ ﴿٣﴾﴾

[الأنبياء: ٣] وأكثر النحاة أنه لا يكون في الإيجاب إلا بقريظة أو دليل، فالأغلب عدم التفريغ في

الموجب.<sup>(٢)</sup>

<sup>١</sup> - السامرائي، ج ٢، ص ٢٤٦.

<sup>٢</sup> - انظر: الإسترأبادي، ج ٢، ص ١٠٠/ وانظر: السامرائي، ج ٢، ص ٢٤٨.

ومن توجيهات القطب في باب المستثنى ما ورد في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنِّي لَا أَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا

رَشْدًا ﴿٢١﴾ قُلْ إِنِّي لَنْ يُجِيرَنِي مِنَ اللَّهِ أَحَدٌ وَلَنْ أَجِدَ مِنْ دُونِهِ مُلْتَحَدًا ﴿٢٢﴾ إِلَّا بَلَاغًا مِنَ اللَّهِ

وَرِسَالَةً ﴿٢٣﴾ [الجن: ٢١-٢٣] فقد وَجَّهَ (بَلَاغًا) بعدة توجيهات:

١- أنه مستثنى، وفيه توجيهات:

أ- أن الاستثناء متصل، و(بَلَاغًا) مستثنى من (رَشْدًا) إن كان الرشد بمعنى الإرشاد، أو

كان معناه على حاله، والبلاغ يُفسَّر بالكيفية الحاصلة من التبليغ.

ب- أن الاستثناء منقطع، إن بقي (رَشْدًا) على حاله بمعنى الصلاح، وجُعِلَ (بَلَاغًا) بمعنى

التبليغ.

ج- أن الاستثناء منقطع، و(بَلَاغًا) مستثنى من ملتحدًا.

٢- أنه بدل من (مُلْتَحَدًا).

٣- أنه منصوب على المفعولية على أن الكلام شرطًا وليس استثناءً، و(إلا) هي (إن) الشرطية

و(لا) النافية، وفعل الشرط محذوف.

ورجَّح القطب القول بأن (بَلَاغًا) مستثنى، مجيزًا أن يكون الاستثناء متصلًا ومنقطعًا بناء على سلامة

المعنى في كلا الوجهين، فكون الرشد بمعنى الإرشاد، أو الرشد بمعنى الصلاح والبلاغ هو الكيفية

الحاصلة من التبليغ، فالاستثناء متصل، و(بِلاَغًا) مستثنى من (رَشَدًا)،<sup>(١)</sup> وهذا هُوَ قول الفراء<sup>(٢)</sup> وكون الرِّشْد بمعنى الصلاح، والبلاغ بمعنى التبليغ؛ والتبليغ بسبب الصلاح، فالاستثناء حينئذٍ منقطع، و(بِلاَغًا) مستثنى من (رَشَدًا)، وأجاز القطب أن يكون (بِلاَغًا) مستثنى من (مُلْتَحَدًا)، وَعَلَّلَ ذلك بقوله: "لأن التبليغ أو البلوغ ولو كان ملجأً له ينجو به وهُوَ ملتحذ لكن يشمل الملتحد؛ لأن<sup>(٣)</sup> قُنْدٌ ب(دُونِهِ)"<sup>(٤)</sup>، ثم قال: "والتبليغ أو البلوغ لم يُقَيَّد به قيد لكونه من الله"<sup>(٥)</sup>.

أما قول الزجاج بأن (بِلاَغًا) بدل من (مُلْتَحَدًا) والتقدير: "لن أجد منْ دونه ملجأً ينجيني إلا أن أبلغ عن الله"<sup>(٦)</sup>، فاستبعده القطب، وَعَلَّلَ أن المانع من ذلك أن الاستثناء منقطع، فيتعين الاستثناء، وليس البديل، ولو تقدّم النفي، وذلك نحو: (ما قام القوم إلا بعيرًا) بالنصب لا غير، ويبيّن أن "البلاغ المقيد بأنه من الله غير الملتحد المقيد بأنه من غيره، فلا يكون بعضًا منه فضلًا أن يكون بدل بعض"<sup>(٧)</sup>، وممن وافق الزجاج في قوله السمين الحلبي.<sup>(٨)</sup>

---

١ - أطفيش، داعي العمل، ج٣، ص٢٥٤-٢٥٥.

٢ - الفراء، ج٣، ص١٩٥.

٣ - هكذا وردت في الأصل، ولعله سبق قلم، ويبدو أن الصواب (لأنه).

٤ - أطفيش، المرجع نفسه، ج٣، ص٢٥٥.

٥ - المرجع نفسه، ج٣، ص٢٥٥.

٦ - ونص الزجاج: "المعنى ولن أجد من دونه منجى إلا بلاغاً أي لا ينجيني إلا أن أبلغ عن الله ما أرسلتُ به". انظر: الزجاج، ج٥، ص٢٣٧.

٧ - أطفيش، المرجع نفسه، ج٣، ص٢٥٥.

٨ - السمين الحلبي، ج١٠، ص٥٠١.

أما القول بأن (بَلَاغًا) منصوب على المفعولية، على أن الكلام شرط فأبطله القطب، ودليله هُوَ عطف (رِسَالَاتِهِ) على (بَلَاغًا)، إذ لا يصحّ أن يقال: (أَلَّا أَبْلَغَ بِلَاغًا وَرِسَالًا)، ولا: (أَنْ أَفْعَلَ بِلَاغًا وَرِسَالَاتِهِ)،<sup>(١)</sup> لكنّ هناك مَنْ يرى بأنَّ عطف (رِسَالَاتِهِ) هو على لفظ الجلالة، فهي مجرورة مثله<sup>(٢)</sup>.

وحسّن الفراء القول بالشرطية، والتقدير عنده: قل إني لن يجيرني من الله أحد إن لم أبلغ رسالته، فيكون نصب البلاغ من إضمار فعل من الجزاء، كقولك للرجل: إلا قيامًا فقعودًا، وإلا عطاءً فردًا جميلًا، أي: أَلَّا تفعل إلا عطاءً فردًا جميلًا، فتكون (لا) منفصلة من (إن)،<sup>(٣)</sup> وهُوَ ما أجازَه الطبري،<sup>(٤)</sup> وذكره الزمخشري،<sup>(٥)</sup> وأبو حيّان الأندلسي،<sup>(٦)</sup> أما السمين الحلبي فضعّف هذا القول من وجهين، أحدهما: أن حذف الشرط دون أدواته قليل جدًّا، والثاني: أن فيه حذف الجزأين معًا أي الشرط والجزاء.<sup>(٧)</sup>

<sup>١</sup> - أطفيش، داعي العمل، ج ٣، ص ٢٥٥-٢٥٦.

<sup>٢</sup> - انظر: الأندلسي، البحر المحيط، ج ١٠، ص ٣٠٣. وانظر: السمين الحلبي، ج ١٠، ص ٥٠٣.

<sup>٣</sup> - الفراء، ج ٣، ص ١٩٥.

<sup>٤</sup> - الطبري، ج ٢٣، ص ٣٤٩.

<sup>٥</sup> - الزمخشري، الكشاف، ج ٤، ص ٦٣٢.

<sup>٦</sup> - الأندلسي، المرجع نفسه، ج ١٠، ص ٣٠٣.

<sup>٧</sup> - السمين الحلبي، ج ١٠، ص ٥٠٢.

وفي قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَقُومُ الرُّوحُ وَالْمَلَائِكَةُ صَفًّا لَا يَتَكَلَّمُونَ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ وَقَالَ

صَوَابًا﴾ [النبا: ٣٨] رَجَّحَ القُطْبُ أَنَّ الاستثناء متصل، وَأَنَّ المستثنى منه مذكور وَهُوَ الواو فِي (يَتَكَلَّمُونَ)

والنفي سابق، و(مَنْ) بدل من الواو،<sup>(١)</sup> وهذا ما سبق إلى ترجيحه السمين الحلبي.<sup>(٢)</sup>

واستبعد القُطْبُ القول بأن الاستثناء مفرغ على أن (مَنْ) هُوَ المشفوع فيه؛ ويمنع ذلك أن الفعل

(يَتَكَلَّمُ) لا يتعدى لمفعول به، وعلى هذا لا تكون (مَنْ) مفعولاً له، واستبعد أيضا القول بأن (مَنْ) بدل

من مجرور محذوف، ورأى أن في ذلك تكلفاً.<sup>(٣)</sup>

وَوَجَّهَ القُطْبُ قوله تعالى: ﴿حَتَّى تُوْمِنُوا بِاللَّهِ وَحَدَهُ، إِلَّا قَوْلَ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ لَأَسْتَغْفِرَنَّ

لَكَ﴾ [الممتحنة: ٤] فذكر لهذا الاستثناء عدة توجيهات هي:

١- أنه استثناء من المضاف المحذوف قبل (إِبْرَاهِيمَ) متصل.

٢- أنه استثناء من (أُسُوَّةٌ) في قوله قبل: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسُوَّةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الممتحنة: ٤] وهو متصل.

٣- أنه استثناء من هَجْرَ إِبْرَاهِيمَ وَمَنْ مَعَهُ قَوْمَهُ وَالتَّبَرُّؤَ مِنْهُمْ، وَهُوَ متصل.

٤- أنه استثناء منقطع، والتقدير: اقتدوا به لكن الاستغفار للمشارك مختص به، أي بإبراهيم.

<sup>١</sup> - أطفيش، داعي العمل، ج٤، ص٥٢.

<sup>٢</sup> - السمين الحلبي، ج١٠، ص٦٦٥.

<sup>٣</sup> - أطفيش، المرجع نفسه، ج٤، ص٥٢.

ورجّح القطب القول الأول، وذكر أنه قول ابن الأنباري،<sup>(١)</sup> والتقدير: (لقد كانت لكم أسوة حسنة في أقوال إبراهيم، أو في سيرته كلّها قولاً أو فعلاً أو اعتقاداً، إلا قوله لأبيه المشرك: لأستغفرن لك، فلا تكون لكم فيه أسوة حسنة)،<sup>(٢)</sup> وذكر هذا المعنى الفراء،<sup>(٣)</sup> ورجّح أبو حيان الأندلسي هذا الرأي، وتقديره: (في مقالات إبراهيم ومحاوراته لقومه إلا قول إبراهيم لأبيه لأستغفرن لك فليس فيه أسوة حسنة)<sup>(٤)</sup>.

وأجاز القطب أن يكون المستثنى منه هُوَ (أسوة) إن كان بمعنى مفعول، أي ما يقتدى به، فيصح الاستثناء منه لو قيل لكم: (في إبراهيم أسوته إلا قوله منها لأستغفرن لك)، ومعنى أسوته في هذه العبارة لو كانت ما يقتدى منه به،<sup>(٥)</sup> وقد ذكر هذا المعنى الطبري<sup>(٦)</sup> والعكبري،<sup>(٧)</sup> واختاره الزمخشري،<sup>(٨)</sup> ورجّحه السمين الحلبي وجعل (قول إبراهيم) من جملة الأسوة، وفي ذلك عدم حاجة إلى تقدير مضاف، ولا يُخرج الاستثناء من الاتصال -الذي هُوَ أصله- إلى الانقطاع<sup>(٩)</sup>.

---

<sup>١</sup> - أطفيش، داعي العمل، ج ٢، ص ١٧٧/ وانظر: ابن الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم: إيضاح الوقف والابتداء، تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، د.ط، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٣٩٠هـ-١٩٧١م، ج ٢، ص ٩٣٣.

<sup>٢</sup> - أطفيش، المرجع نفسه، ج ٢، ص ١٧٧.

<sup>٣</sup> - الفراء، ج ٣، ص ١٤٩.

<sup>٤</sup> - الأندلسي، البحر المحيط، ج ١٠، ص ١٥٥.

<sup>٥</sup> - أطفيش، المرجع نفسه، ج ٢، ص ١٧٨.

<sup>٦</sup> - الطبري، ج ٢٢، ص ٥٦٧.

<sup>٧</sup> - العكبري، التبيان، ج ٢، ص ١٢١٨.

<sup>٨</sup> - الزمخشري، الكشاف، ج ٤، ص ٥١٤.

<sup>٩</sup> - السمين الحلبي، ج ١٠، ص ٣٠٥.

أما القول الثالث فاحتمله القطب، وَوَجَّهه بوضع (إِبْرَاهِيمَ) موضع الضمير في قوله: (إِلَّا قَوْلَ إِبْرَاهِيمَ)، وحذف المضاف وما يعمل فيه في قوله: (فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ)، وأما القول الرابع فلم يَنْفِه القطب، مَبِينًا أَنَّ استغفار إبراهيم لأبيه بالدعاء له بالتوفيق إلى التوحيد، وليس الدعاء له مع بقائه على الشرك. (١)

ومن توجيهات القطب للاستثناء ما ورد في قوله تعالى: ﴿فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٤٤﴾ إِلَّا الَّذِينَ

ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ ﴿٤٥﴾﴾ [الانشقاق: ٢٤-٢٥] فرجَّح أَنَّ الاستثناء متصل، وأن

المراد: إلا من تاب منهم، وذكر القطب أن هذا مذهب الأكثر، (٢) وما ذكره القطب هو ما اختاره

الطبري أيضا. (٣)

كما بيَّن القطب أَنَّ مَنْ قال بالانقطاع رأى أن المراد المؤمنون عموما دون تقييد بالتوبة، وهذا

ما اختاره الزمخشري (٤) وأبو حيان الأندلسي، (٥) أمَّا العكبري فأجاز الوجهين، (٦) وكذا السمين الحلبي،

لكنه قيَّد الجواز في حال كون الجملة (لَهُمْ أَجْرٌ) مستأنفة أو حالية، أما لو كانت خبرًا للاسم الموصول

١ - أطفيش، داعي العمل، ج٢، ص١٧٧-١٧٨.

٢ - المرجع نفسه، ج٤، ص٢٢٥.

٣ - الطبري، ج٢٤، ص٢٥٨.

٤ - الزمخشري، الكشاف، ج٤، ص٧٢٨.

٥ - الأندلسي، البحر المحيط، ج١٠، ص٤٤٠.

٦ - العكبري، التبيان، ج٢، ص١٢٧٩.

فلا يكون الاستثناء في باب المفردات، بل يكون منقطعاً، والتقدير: لكن الذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم أجر<sup>(١)</sup>.

أما الاستثناء في قوله تعالى: ﴿فَذَكَرْنَاكَ إِنَّمَا أَنْتَ مُذَكَّرٌ ﴿٢١﴾ لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيِّرٍ ﴿٢٢﴾ إِلَّا مَنْ تَوَلَّى

وَكَفَرَ ﴿٢٣﴾﴾ [الغاشية: ٢١-٢٣] فوجَّه القُطب بما يأتي:

١- أنه استثناء منقطع، أي: لكن مَنْ تَوَلَّى وَكَفَرَ.

٢- أنه استثناء متصل، وفيه توجيهان:

أ- أن الاستثناء تام، والمستثنى منه هاء (عَلَيْهِمْ).

ب- أن الاستثناء مفرغ، والتقدير: نَكَّرُ إِلَّا مَنْ تَوَلَّى .

ورجَّح القُطب أن الاستثناء منقطع، واستدلَّ على انقطاعه بقراءة (أَلَا مَنْ تَوَلَّى) بفتح الهمزة وتخفيف

اللام<sup>(٢)</sup>، وهي (أَلَا) التي للتنبيه، كما ذكر القُطب أنَّ علامة الاستثناء المنقطع جواز أن تحلَّ (لكن)

مكان (إلا)، أو صلوح (أن) بعد (إلا)، أي: لكن مَنْ تَوَلَّى، أو إلا أن مَنْ تَوَلَّى.<sup>(٣)</sup>

<sup>١</sup> - السمين الحلبي، ج ١٠، ص ٧٤١.

<sup>٢</sup> - قرأ بها ابن عباس وزيد بن علي وقتادة وأبو مجلز وزيد بن أسلم وعمرو بن العاص وأنس بن مالك وسعيد بن جبیر، انظر: الخطيب، معجم القراءات، ج ١٠، ص ٤٠٧-٤٠٨.

<sup>٣</sup> - أطفيش، داعي العمل، ج ٤، ص ٣٠٧.

أما القول بأن الاستثناء متصل، على أن المستثنى منه هاء (عَلَيْهِمْ) فلم يقبله القطب، معللاً أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يُسلط عليهم حين نزلت الآية، وإن قيل إن التسليط للاستقبال أو ثبت حين نزول الآية أن له التسليط مستقبلاً، إلا أن في ذلك تكلفاً، وسياق الكلام للحال لا للاستقبال.<sup>(١)</sup>

واستبعد القطب أيضاً القول بأن المستثنى منه محذوف من الفعل (دَكَرَ)؛ لأن فيه تفريراً في الإثبات، ولا داعي له، وهو يصحّ عنده إن كان المفعول مذكوراً.<sup>(٢)</sup>

والفراء يجيز الاتصال كون الاستثناء من محذوف، ويجيز الانقطاع، على أن امتحان المنقطع بأن يصلح معه (إنّ) لا (لكن)،<sup>(٣)</sup> ووافقه على ذلك الطبري،<sup>(٤)</sup> والزمخشري<sup>(٥)</sup>، وأما العكبري فاختار وجه الانقطاع،<sup>(٦)</sup> وأما أبو حيان الأندلسي فأجاز وجهي الاتصال والانقطاع.<sup>(٧)</sup>

---

<sup>١</sup> - أطفيش، داعي العمل، ج٤، ص ٣٠٧-٣٠٨.

<sup>٢</sup> - المرجع نفسه، ج٤، ص ٣٠٨.

<sup>٣</sup> - الفراء، ج٣، ص ٢٥٨-٢٥٩.

<sup>٤</sup> - الطبري، ج٢٤، ص ٣٤٢.

<sup>٥</sup> - الزمخشري، الكشاف، ج٤، ص ٧٤٥.

<sup>٦</sup> - العكبري، التبيان، ج٢، ص ١٢٤٨.

<sup>٧</sup> - الأندلسي، البحر المحيط، ج١٠، ص ٤٦٥-٤٦٦.

## ٦ - التمييز:

التمييز هو اسم نكرة، بمعنى (مِنْ)، مبيِّن لإبهام اسم أو نسبة.<sup>(١)</sup> ومن النحاة من يرى بجواز أن يكون معرفة، إلا أن التنكير هو الغالب، وهو الأصل وقد يرد معرفة في تعبيرات قليلة.<sup>(٢)</sup>

والناصب لمبيِّن الاسم هو ذلك الاسم المبهم نحو قوله تعالى: ﴿أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ [يوسف: ٤]،

والناصب لمبيِّن النسبة المسند من فعل أو شبهه، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَشْتَعَلَ الرَّأْسَ شَيْبًا﴾ [مريم:

٤].<sup>(٣)</sup>

والتمييز قسمان هما:

١- المبيِّن إجمال الذات: هو الواقع بعد المقادير، وهي الممسوحات والمكيلات والموزونات، أي بعد

المقادير وشبهها، وبعد الأعداد، وبعدها هو فرع له، تقول: (اشترت أقةً عسلًا) و (زرعت فدانًا

شعيرًا) و (اشترت صاعًا حنطةً).<sup>(٤)</sup>

---

<sup>١</sup> - الأنصاري، أوضح المسالك، ج ٢، ص ٢٩٥.

<sup>٢</sup> - ابن عقيل، ج ١، ص ١٨٣/ وانظر: السامرائي، ج ٢، ص ٣١٢.

<sup>٣</sup> - الأنصاري، المرجع نفسه، ج ٢، ص ٢٩٨-٣٠٠.

<sup>٤</sup> - ابن عقيل، ج ٢، ص ٢٨٧/ وانظر: السامرائي، ج ٢، ص ٣١٥.

٢- المبين إجمال النسبة: وهو المسوق لبيان ما تعلق به العامل من فاعل أو مفعول، وهو يبين

إجمال نسبة شيء إلى شيء، وذلك نحو (طاب زيد نفساً)، ف(نفساً) بين نسبة الطيب إلى زيد،

فليس زيد مبهماً، وإنما (طاب زيد) هو المبهم فهو مميّز بالنفس.<sup>(١)</sup>

وتمييز النسبة غالباً ما يكون محوّلًا عن فاعل، أو عن مفعول، ومن أغراض ذلك هو قصد الاتساع

والشمول والمبالغة، ففي قوله تعالى: ﴿وَأَشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريم: ٤]، الأصل: اشتعل شيبُ الرأس.<sup>(٢)</sup>

ومن توجيهات القطب في باب التمييز ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَأَنَا لَمَسْنَا السَّمَاءَ فَوَجَدْنَاهَا مُلْتَأَةً

حَرَسًا شَدِيدًا وَشُهَابًا﴾ [الجن: ٨] إذ ذكر لـ(حَرَسًا) توجيهين هما:

١- أنه منصوب على التمييز.

٢- أنه منصوب على نزع الباء، أي مُلْتَأَتْ بِحَرَسٍ.

ورجّح القطب القول الأول، على أن (حَرَسًا) تمييز منصوب، ورجّح أنه غير محوّل عن شيء،<sup>(٣)</sup>

ومعلوم أن تمييز النسبة قد يكون غير محول إلا بتأويل لا داعي له، نحو: امتلأ الإناء ماءً، إذ لا يقال:

امتلاً الماء<sup>(٤)</sup>.

<sup>١</sup> - ابن عقيل، ج ٢، ص ٢٨٧/ وانظر: السامرائي، ج ٢، ص ٣٢٦.

<sup>٢</sup> - السامرائي، ج ٢، ص ٣١٧.

<sup>٣</sup> - أطفيش، داعي العمل، ج ٣، ص ٢٣٧.

<sup>٤</sup> - حسن، ج ٢، ص ٤٢٦.

لذلك ذكر القطب أنّ (حَرَسًا) إنّ قيل أنه تمييز محوّل فإنه يحوّل عن الفاعل على القلب، فيكون الأصل: مَلَأَهَا الحَرَسُ؛<sup>(١)</sup> لأنه لا يستقيم أن يقال: ملئت حرسُ السماء، فلا بد من القلب في التقدير، ثم ذكر القطب أن ذلك أولى من كونه منصوبًا على نزع الباء، ولم يجد الباحث -فيما اطلع عليه- من النحاة والمفسرين من أعرب (حَرَسًا) مفعولًا به على نزع الباء، كما أنّ الفعل (ملأ) استوفى مفعوله في الأصل، وهو (السَّمَاء)، فكيف يقال بأنّ (حَرَسًا) مفعولًا به ثانٍ له وهو لا ينصب إلا مفعولًا واحدًا.

ومن توجيهات القطب في هذا الباب ما ورد في قوله تعالى: ﴿بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا

بِأَيِّ اللَّهِ ج ﴿[الجمعة: ٥] إذ رَجَّحَ القطب أنّ التمييز محذوف أي: بئسَ وصفًا أو كلامًا أو مثلاً، والفاعل

المفسّر به هو (مَثَلُ)، والمخصوص بالذم محذوف، فيكون التقدير: مَثَلُ القومِ الذين كَذَّبُوا بآياتِ اللَّهِ مَثَلٌ هؤلاءِ الذينَ مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الحِمَارِ.<sup>(٢)</sup>

وأجاز القطب وجهًا آخر، وهو أنّ المخصوص بالذم هو (الذين) على أن يكون مرفوع المحل، لكن يقدّر له مضاف، فيكون التقدير: بئسَ مَثَلُ القومِ مَثَلُ الذين، واستبعد القول بأنّ فاعل (بئسَ) ضمير مستتر، وأنّ التمييز الذي يفسّره محذوف<sup>(٣)</sup>، وهذا ما قاله الزمخشري، إذ التقدير عنده: بئسَ مَثَلًا مَثَلُ القومِ<sup>(٤)</sup>، وعلّل القطب عدم جواز هذا القول بأنّ شرط ذلك يكرّر التمييز حتى يصحّ التفسير به لا حذفه،<sup>(٥)</sup>

<sup>١</sup> - أطفيش، داعي العمل، ج ٣، ص ٢٣٨.

<sup>٢</sup> - المرجع نفسه، ج ٢، ص ٢٦٠.

<sup>٣</sup> - المرجع نفسه، ج ٢، ص ٢٦٠.

<sup>٤</sup> - الزمخشري، الكشاف، ج ٤، ص ٥٣٠.

<sup>٥</sup> - أطفيش، المرجع نفسه، ج ٢، ص ٢٦٠.

موافقاً ما نصَّ عليه سيبويه بأن الإضمار لازم له التفسير حتى يبيّنه،<sup>(١)</sup> وهو قول أبي حيّان الأندلسي الذي ذكر ذلك، مبيّناً بأنّ حذف التمييز يجوز إذا قُصِدَ إبقاء الإبهام، أو كان الكلام يدل عليه،<sup>(٢)</sup> وبما أن الفاعل محذوف على هذا القول فلا يجوز حذف ما يفسّره ويبيّنه كما ذكر ذلك السمين الحلبي،<sup>(٣)</sup> وأكّده من النحاة المعاصرين الغلابيني، إذ ذكر أن التمييز في باب (نعمَ ونُسّ) لا يجوز حذفه إذا كان الفاعل ضميراً يعود عليه، إلا ما ندر.<sup>(٤)</sup>

أما مسألة حذف الفاعل فإن البصريين لا يجيزونه إلا في ثلاث حالات ليس هذا منها، على خلاف الكوفيين.<sup>(٥)</sup>

وسبق القطب في القول بالوجهين الجائزين العكبري<sup>(٦)</sup> وأبو حيّان الأندلسي،<sup>(٧)</sup> أما السمين الحلبي فرجّح القول الثاني، وأجاز القول الأول.<sup>(٨)</sup>

---

<sup>١</sup> - سيبويه، ج ٢، ص ١٧٦. وانظر: الأندلسي، البحر المحيط، ج ١٠، ص ١٧٣. وانظر: السمين الحلبي، ج ١٠، ص ٣٢٨.

<sup>٢</sup> - الأندلسي، ارتشاف الضرب، ج ٤، ص ١٦٣٦.

<sup>٣</sup> - السمين الحلبي، ج ١٠، ص ٣٢٨.

<sup>٤</sup> - الغلابيني، ج ١، ص ٨٤.

<sup>٥</sup> - الأندلسي، ارتشاف الضرب، ج ٣، ص ١٣٢٤. وانظر: السمين الحلبي، ج ١٠، ص ٣٢٧.

<sup>٦</sup> - العكبري، التبيان، ج ٢، ص ١٢٢٢.

<sup>٧</sup> - الأندلسي، البحر المحيط، ج ١٠، ص ١٧٣.

<sup>٨</sup> - السمين الحلبي، ج ١٠، ص ٣٢٧.

## ٧- الظرف أو المفعول فيه:

الظرف أو المفعول فيه هو ما ضُمِّنَ معنى (في) باطراد: من اسم وقت، أو اسم مكان، أو اسم عرضت دلالاته على أحدهما، أو جار مجراه.<sup>(١)</sup> والظرف قسمان:

١- ظرفُ الزمان: ما يدلُّ على وقتٍ وقع فيه الحدثُ نحو: سافرتُ ليلًا.

٢- ظرفُ المكان: ما يدلُّ على مكانٍ وقع فيه الحدثُ، نحو: وقفتُ تحتَ عَلمِ العلم.<sup>(٢)</sup>

وإذا لم يضمَّن الظرف معنى (في) فإنه لا يسمى ظرفًا ويكون كسائر الأسماء، يعرب بحسب موقعه في الجملة، فيكون مبتدأ وخبرًا، نحو: (يومُ الجمعة يومٌ مبارك)، أو فاعلاً، نحو: (جاء يومُ الجمعة)، أو مفعولاً به، نحو: (بنيت الدار) و(شهدت يومَ الجمل)، أو مجرورًا نحو: (سرت في يوم الجمعة) و(جلست في الدار).<sup>(٣)</sup>

أما عاملُ الظرف أو متعلِّقه فيكون فعلًا أو شبهه، وهو إما ظاهرٌ، وإما مُقدَّرٌ جوازًا إن كان كونه خاصًا، ودلَّ عليه دليلٌ، وإما مقدَّرٌ وجوبًا إن كان كونه عامًا، أو كان مسموعًا بالحذف فلا يذكر، أو كان الظرف منصوبًا على الاشتغال.<sup>(٤)</sup>

<sup>١</sup> - الأنصاري، أوضح المسالك، ج ٢، ص ٢٠٤.

<sup>٢</sup> - الغلابيني، ج ٣، ص ٤٨.

<sup>٣</sup> - ابن عقيل، ج ٢، ص ١٩١.

<sup>٤</sup> - انظر: المرجع نفسه، ج ٢، ص ١٩٢-١٩٣. وانظر: الغلابيني، ج ٣، ص ٥٢-٥٣.

وفي هذا السياق وَجَّهَ القطب الظرف (يَوْمَ) في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِنَفْسٍ

شَيْئًا﴾ [الانفطار: ١٩]، فذكر له عدة توجيهات هي:

١- أنه ظرف مبني في محل رفع أو نصب.

٢- أنه ظرف معرب منصوب لمحذوف.

٣- أنه منصوب على الظرفية.

ورجَّحَ القطب القول الأول،<sup>(١)</sup> مبيِّناً مَيْلَهُ إلى رأي الكوفيين والزجاج في هذه المسألة، وهو أن الظرف (يَوْمَ) إذا أُضيفَ إلى جملة ساغ بناؤه، فَفُتِحَ (يَوْمَ) بناء لا إعراب، وفي هذه الآية هُوَ في محل رفع على أنه بدل من (يَوْمَ الدِّينِ) في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمَ الدِّينِ﴾ [الانفطار: ١٧]، أو خبر لمحذوف، أي: هُوَ يَوْمَ لَا تَمْلِكُ...<sup>(٢)</sup>، وأجاز القطب أن يكون (يَوْمَ) في محل نصب لفعل محذوف، أي: أعني بيوم الدين يَوْمَ لَا تَمْلِكُ أو اذكر يوم لا تملك.<sup>(٣)</sup>

ولم يُنْفِ القطب قول الخليل وسيبويه ومن تبعهم من البصريين بأن الظرف المعرب لا يبنى إذا أُضيفَ لجملة، إلا إن كانت فعلية فعلها ماضٍ أو مضارع مبني أو مجزوم بـ(لم)،<sup>(٤)</sup> لكنه علق تعليقا يُظهِر مَيْلَهُ إلى رأي الكوفيين، فقال: "وظاهر الكلام إذا لم تَصِرْ إلى الحذف هُوَ قول الكوفيين والزجاج،

١ - أطفيش، داعي العمل، ج ٤، ص ١٧٠.

٢ - انظر: الفراء، ج ٣، ص ٢٤٤-٢٤٥. وانظر: الزجاج، ج ٥، ص ٢٩٦. وانظر: السيوطي، همع الهوامع، ج ٢، ص ٢٣٣.

٣ - أطفيش، المرجع نفسه، ج ٤، ص ١٧٠.

٤ - انظر: سيبويه، ج ٣، ص ١١٧-١١٨. وانظر: الأندلسي، البحر المحيط، ج ١٠، ص ٤٢٣. وانظر: السيوطي، همع الهوامع، ج ٢، ص ٢٣٣.

والأصل عدم الحذف، ولا يقوّي الإعراب بالنصب: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْقَارِعَةُ ﴿٣﴾ يَوْمَ يَكُونُ النَّاسُ﴾ و

﴿يَسْأَلُونَ أَيَّانَ يَوْمِ الدِّينِ ﴿١٢﴾ يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُقْتَنُونَ﴾ كما قيل؛ لأنّ فيهما ما في هذه الآية".<sup>(١)</sup>

واستبعد القطب القول بأن (يَوْمَ) في الآية منصوب على الظرفية بفعل المداينة دلّ عليه لفظ (الدِّين)

أي يُدَانُونَ يَوْمَ لا تَمْلِكُ بمعنى يُجَاوِزُونَ، وأشار إلى أنه لا يفيد ما يفيد غيره، وأنّ المعنى في الآية ليس

على الظرفية،<sup>(٢)</sup> وهذا القول حكاه الزمخشري<sup>(٣)</sup> وأبو حيان الأندلسي.<sup>(٤)</sup>

ويمكن أن نلمس ميل القطب إلى رأي الكوفيين في هذه المسألة في مواضع أخرى من تفسيره، منها

تعليقه على قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَكُونُ السَّمَاءُ كَالْمُهْلِ﴾ [المعارج: ٨]<sup>(٥)</sup>، وقوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ

لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [المطففين: ٦].<sup>(٦)</sup>

---

<sup>١</sup> - أطفيش، داعي العمل، ج٤، ص ١٧٠.

<sup>٢</sup> - المرجع نفسه، ج٤، ص ١٧٠.

<sup>٣</sup> - الزمخشري، الكشاف، ص ٤١٧.

<sup>٤</sup> - الأندلسي، البحر المحيط، ج ١٠، ص ٤٢٣.

<sup>٥</sup> - أطفيش، المرجع نفسه، ج ٣، ص ١٦٧.

<sup>٦</sup> - المرجع نفسه، ج ٤، ص ١٨١.

## ٨ - خبر ليس:

وَجَّهَ الْقَطْبَ (لَاتٍ) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص: ٣] فِي قِرَاءَةِ نَسْبِ (حِينَ) وَهِيَ قِرَاءَةُ الْجُمْهُورِ<sup>(١)</sup> رَجَّحَ الْقَطْبَ إِعْرَابَ سَبْيُوِيهِ<sup>(٢)</sup> وَغَيْرِهِ<sup>(٣)</sup> وَهُوَ أَنَّ (لَاتٍ) هِيَ (لَا) وَتَاءُ زَيْدَتْ عَلَيْهَا، وَهِيَ عَامِلَةٌ عَمَلُ لَيْسَ، وَاسْمُهَا مَحْذُوفٌ، وَخَبْرُهَا مَذْكُورٌ وَهُوَ (حِينَ)، وَالتَّقْدِيرُ: وَلَاتَ الْحِينُ حِينَ مَنَاصٍ.<sup>(٤)</sup>

أَمَّا فِي قِرَاءَةِ رَفْعِ (حِينَ)<sup>(٥)</sup> عَلَى أَنَّهُ اسْمٌ (لَا) حُذِفَ خَبْرُهَا، أَي: وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ لَهُمْ، أَوْ أَنَّهُ نَائِبٌ فَاعِلٌ لِمَحْذُوفٍ، أَي: لَا يُوجَدُ لَهُمْ حِينَ مَنَاصٍ، أَوْ أَنَّهُ مَبْتَدَأٌ حُذِفَ خَبْرُهُ بِنَاءٍ عَلَى إِبْطَالِ عَمَلِ لَاتٍ، أَي: وَلَا حِينَ مَنَاصٍ لَهُمْ، فَجَمِيعُ هَذِهِ الْأَوْجُهَ ضَعَّفَ الْقَطْبُ إِعْرَابَهَا سِوَاءَ عَلَى إِعْمَالِ لَاتٍ عَمَلُ لَيْسَ، أَوْ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ بِإِبْطَالِ عَمَلِهَا؛ لِأَنَّ شَرْطَ ذَلِكَ تَكَرُّرُ لَا الْعَامِلَةَ عَمَلُ لَيْسَ وَالْمَهْمَلَةَ الْدَاخِلَةَ عَلَى الْمَبْتَدَأِ،<sup>(٦)</sup> أَمَّا الزَّجَاجُ فَعَلَّقَ عَلَى هَذِهِ الْقِرَاءَةِ بِأَنَّ الرَّفْعَ جَيِّدًا،<sup>(٧)</sup> كَمَا نَقَلَ أَبُو حَيَّانَ الْأَنْدَلُسِيُّ عَنِ أَبِي

<sup>١</sup> - انظر: الخطيب، معجم القراءات، ج ٨، ص ٧٦.

<sup>٢</sup> - سبوييه، ج ١، ص ٥٧-٥٨.

<sup>٣</sup> - الزجاج، ج ٤، ص ٣٢٠.

<sup>٤</sup> - أطفيش، داعي العمل، ج ١، ص ١٠١.

<sup>٥</sup> - قرأ بها الضحاك وأبو المتوكل والجحدري وابن يعمر وعيسى بن عمر وأبو السمال، انظر: الخطيب، معجم القراءات، ج ٨، ص ٧٦-٧٧.

<sup>٦</sup> - أطفيش، المرجع نفسه، ج ١، ص ١٠١.

<sup>٧</sup> - الزجاج، ج ٤، ص ٣٢٠.

الفضل الرازي في لوامحه تخريجه هذه القراءة معلّقا عليها بقوله: "وقد يجوز أن يكون لذلك معنى لا أعرفه".<sup>(١)</sup>

وردّ القطب قراءة جر (حين)<sup>(٢)</sup> على أنّ (لات) تجرّ الأزمان كما تجرّ (لولا) الضمائر المتصلة ك(لولاك ولولاه)، أو على أنّ الكسر بناء لكون الأصل: حين مناصبهم، فحذف الضمير المضاف إليه المبني، فكأنه حذف (مناص) لما بين المتضايقيين من الاتصال، وكأنه أضيف (الحين) إلى المبني فيئني<sup>(٣)</sup>، وحكم القطب على ذلك بالتكلف، والدليل أن إضافة (حين) إلى معرب وهو (مناص) ينافي ذلك،<sup>(٤)</sup> وكون (لات) يُجرّ بها فإنه وجه أجازة الفراء، وذكر له شواهد، ومنه قول الشاعر:

طلبوا صلحنا ولات أوانٍ فأجبنا أن ليس حين بقاء<sup>(٥)</sup>

وخرج الأخفش (ولات أوان) على إضمار (حين)، أي ولا حين أوان، حذف (حين) وأبقى (أوان) على جرّه،<sup>(٦)</sup> أما الزجاج فذكر أنّ المعنى (ليس حين أواننا)، فلما حذف المضاف بني على الوقف ثم

<sup>١</sup> - الأندلسي، البحر المحيط، ج٩، ص١٣٧.

<sup>٢</sup> - قرأ بها عيسى بن عمر، انظر: الخطيب، معجم القراءات، ج٨، ص٧٦.

<sup>٣</sup> - أطفيش، داعي العمل، ج١، ص١٠١.

<sup>٤</sup> - المرجع نفسه، ج١، ص١٠١.

<sup>٥</sup> - الفراء، ج٢، ص٣٩٨/ والبيت لأبي زبيد الطائي، انظر: الطائي، أبو زبيد حرملة بن المنذر: شعر أبي زبيد الطائي، جمع وتحقيق: نوري

حمودي القيسي، د.ط، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٦٧م، ص٣٠.

<sup>٦</sup> - الأندلسي، المرجع نفسه، ج٩، ص١٣٧.

كُسر لالتقاء الساكنين، وذكر أن الكسر شاذّ شبيه عند البصريين، ولم يروِ سيبويه والخليل الكسر، والذي عليه العمل النصب والرفع.<sup>(١)</sup>

وأجاز الزمخشري هذا التوجيه في قراءة الجر، وجعل (حين) زماناً قُطِع منه المضاف إليه، وعُوِّض منه التتوين، والأصل في الشاهد: ولات أوان صلح<sup>(٢)</sup>، أما أبو حيان الأندلسي فقبل هذه القراءة، لكنه خالف الزمخشري في هذا التوجيه وذكر أن البيت الذي استشهد به نادر في جر ما بعد (لات)، وتخريج الجر عنده هُوَ على إضمار (من) والأصل: ولات من حين مناصٍ، فحذفت (من) وبقي عملها، ويكون موضع (من حين مناصٍ) الرفع على أنه اسم (لات) بمعنى ليس، كما تقول: ليس من رجل قائماً، والخبر محذوف، وهذا على قول سيبويه، أو على أنه مبتدأ والخبر محذوف، على قول الأخفش.<sup>(٣)</sup>

والذي يظهر أن ردّ القطب لقراءة الجر بناء على التوجيه الذي ساقه وهو أن (لات) حرف جر، في حين أن توجيه أبي حيان وهو إبقاء عمل (لات) عمل (ليس) وإضمار حرف الجر له ما يقويه من القياس كما أشير إلى ذلك سلفاً.

---

<sup>١</sup> - الزجاج، ج٤، ص ٣٢١.

<sup>٢</sup> - الزمخشري، الكشاف، ج٤، ص ٧١-٧٢.

<sup>٣</sup> - الأندلسي، البحر المحيط، ج٩، ص ١٣٧.

ومن النحاة المعاصرين من ناقش هذه المسألة، الغلاييني الذي أجاز رفع المذكور على أنه اسم (لات) والمحدوف خبرها، وقال: "غير أنّ هذا الوجه قليل جداً"<sup>(١)</sup>، وكذلك عباس حسن، إذ قال عن المحدوف في جملة لات: "والغالب أنه الاسم"<sup>(٢)</sup>.

#### ٩- خبر ما العاملة عمل ليس:

تعمل (ما) عمل (ليس) في لغة أهل الحجاز، وهي تشبههما في أن كلاً منهما يدخل على المبتدأ والخبر، وأنها لنفي الحال، ومن أوجه الشبه بينهما دخول الباء في خبرها كما تدخل في خبر ليس.<sup>(٣)</sup> ويذهب بعض النحاة إلى جعل (ما) النافية ك(ليس) مختصة بالحال، والصحيح أنها ك(ليس)؛ لأنها تنفي الحال والاستقبال، كقوله تعالى: ﴿وَمَا هُمْ بِمُخْرِجِينَ مِنَ النَّارِ﴾ [البقرة: ١٦٧]، وقوله تعالى

﴿وَمَا هُمْ عَنْهَا بِغَائِبِينَ﴾ [الانفطار: ١٦]، وهي في ذلك للاستقبال.<sup>(٤)</sup>

---

<sup>١</sup> - الغلاييني، ج ٢، ص ٢٩٥.

<sup>٢</sup> - حسن، ج ١، ص ٦٠٥.

<sup>٣</sup> - السامرائي، ج ١، ص ٢٥٢.

<sup>٤</sup> - المرجع نفسه، ج ١، ص ٢٥٢.

وفي هذا الباب ناقش القطب قراءة رفع (أُمَّهَاتِهِمْ)<sup>(١)</sup> على لغة تميم في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ

يُظْهِرُونَ مِنْكُمْ مَنْ نَسَاءِهِمْ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾ [المجادلة: ٢]، وَوَجَّهَهَا أَنْ النفي كالاستفهام، وكما لا يغير

الاستفهام الكلام لا تغيره (ما)، وأن هذا ما عليه سيوييه، وهو أقيس عنده.<sup>(٢)</sup>

أما السمين الحلبي فوجه قراءة الرفع على اللغة التميمية بأنها هي القياس؛ لعدم اختصاص

الحرف؛ لأن الحرف المختص عادة بالأسماء نحو (إِنَّ)، أو بالأفعال نحو (لن)، هو الذي يعمل، أما

(ما) فلا تختص، فالقياس ألا تعمل<sup>(٣)</sup>، لكن القطب ردّ هذا القياس، ورجّح أنّ النصب أقيس؛ لأنّ الذي

أخرج (ما) عن حكم الاستفهام نفي الحال بها ك(ليس) الخارجة عن حكمه.<sup>(٤)</sup>

## ١٠ - التوابع المنصوبة :

### أ - النعت :

هو التابع الذي يكمل متبوعه، بدلالته على معنى فيه، أو فيما يتعلق به<sup>(٥)</sup>، أو هو ما يذكر بعد

اسم ليبين بعض أحواله أو أحوال ما يتعلق به.<sup>(٦)</sup>

<sup>١</sup> - قرأ بها المفضل بن محمد بن يعلى الضبي عن عاصم بن أبي النجود، وأبو معمر والسلمي، انظر: الخطيب، معجم القراءات، ج٩، ص٣٦٢.

<sup>٢</sup> - أطفيش، داعي العمل، ج٢، ص٢٠.

<sup>٣</sup> - السمين الحلبي، ج١٠، ص٢٦٢-٢٦٣.

<sup>٤</sup> - أطفيش، المرجع نفسه، ج٢، ص٢٠.

<sup>٥</sup> - ابن هشام، أوضح المسالك، ج٣، ص٢٧٠.

<sup>٦</sup> - الغلابيني، ج٣، ص٢٢١-٢٢٢.

وينقسم النعت إلى:

١- النعت الحقيقي: وهو ما يُبينُ صفةً من صفاتِ متبوعه، نحو: جاءَ خالدُ الأديبُ.

٢- النعت السببي: وهو ما يُبينُ صفةً من صفاتِ ما له تعلقٌ بمتبوعه وارتباطٌ به، نحو: جاءَ

الرجلُ الحسنُ خطُّه.

والنعتُ يجبُ أن يتبعَ منوعتهُ في الإعرابِ والإفرادِ والتثنيةِ والجمعِ والتذكيرِ والتأنيثِ والتعريفِ

والتنكيرِ، إلا إذا كان النعتُ سببياً غيرَ مُحمَّلٍ لضميرِ المنعوتِ، فيتبعُه حينئذٍ وجوباً في الإعرابِ

والتعريفِ والتنكيرِ فقط. (١)

وقد يأتي النعت مفرداً أو جملة، وقد يكون شبه جملة وذلك إذا جاء الظرف أو الجار والمجرور

في موضع النعت. (٢)

ويجوز حذف النعت وإبقاء المنعوت إذا علم ذلك، كقوله تعالى: ﴿يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ

غَصْباً﴾ [الكهف: ٧٩]. (٣)

وفائدة النعت التفرقة بين المشتركين في الاسم، وكذلك يفيد التوضيح إن كان الموصوف معرفة،

والتخصيص إن كان نكرة. (٤)

---

<sup>١</sup> - الغلاييني، ج٣، ص ٢٢٤.

<sup>٢</sup> - المرجع نفسه، ج٣، ص ٢٢٦-٢٢٧.

<sup>٣</sup> - السامرائي، ج٣، ص ٢٠٢.

<sup>٤</sup> - الغلاييني، ج٣، ص ٢٢٢.

وفي هذا الباب يوجّه القطب قوله تعالى: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَنِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا﴾ [الحاقة: ٧]

فذكر لـ(حُسُومًا) عدة توجيهات هي:

١- أنها جمع (حاسِم) نعت لـ(سَبْع) و(ثَمَانِيَةَ) أو حال منهما.

٢- أنها مصدر، وهو نعت أو حال للمبالغة، أو يُعَدَّر لها مضاف، أي: ذوات حُوم، أو يؤوَّل بالوصف.

٣- أنها مصدر على أنها مفعول لأجله.

ورجَّح القطب أنّ (حُسُومًا) نعت لـ(سَبْع) و(ثَمَانِيَةَ) أو حال منهما لإضافتهما، سواء كانت جمعًا

لـ(حاسِم) أو مصدرًا على جواز ذلك كالتشكُّور والكُفُور والفُعُود.<sup>(١)</sup>

ورأى القطب أنه لا حاجة في حال كون (حُسُومًا) مصدرًا إلى القول بتقدير مضاف، أو بتأويله بالوصف؛ وذلك لإمكان جعله وصفًا، وكذا الحال في القول بأنه مفعول مطلق لحال أو نعت أي حاسِماتٍ حُسومًا، إذ رأى أنه قول يُغني عنه جعل (حُسُومًا) جمع (حاسِم)، أو يُغني عنه إن كان مصدرًا أن يكون مفعولًا لأجله.<sup>(٢)</sup>

وذكر القطب في توجيهه لهذه الآية أنّ المراد بالحُسُوم أي متتابعات<sup>(٣)</sup>، وهو قول رجَّحه الطبري

وذكر أنه إجماع الحُجّة من أهل التأويل بأن المعنى متتابعة، ونقل عن بعض أهل العربية أن معنى

<sup>١</sup> - أطفيش، داعي العمل، ج ٣، ص ١٢٣-١٢٤.

<sup>٢</sup> - المرجع نفسه، ج ٣، ص ١٢٣-١٢٤.

<sup>٣</sup> - المرجع نفسه، ج ٣، ص ١٢٣-١٢٤.

الحُسُوم التَّبَاع، إذا تتابع الشيء فلم ينقطع أوله عن آخره،<sup>(١)</sup> وهذا المعنى الذي قاله الفراء،<sup>(٢)</sup> كما أجاز القطب أن معنى الحسم القطع بالاستئصال؛ ولذلك أجاز إعراب (حُسُومًا) على المصدر،<sup>(٣)</sup> وهو اختيار الزجاج، إذ جعله مفعولاً مطلقاً والمعنى (تحسّمهم حُسُومًا)،<sup>(٤)</sup> واختاره العكبري وذكر أنه مصدر بمعنى (قطعاً لهم)،<sup>(٥)</sup> أما الزمخشري فأجاز المعنيين،<sup>(٦)</sup> وتبعه في ذلك أبو حيان الأندلسي<sup>(٧)</sup> والسمين الحلبي<sup>(٨)</sup>، وممن ذكر هذه المسألة من النحاة المعاصرين عباس حسن الذي بيّن أن معنى (حُسُومًا) متتابعة، وهذا ما يؤكد اختياره أنها نعت لا مصدر.<sup>(٩)</sup>

## ب- التوكيد:

سبق الكلام عن التوكيد تعريفاً وأنواعاً وفائدة، وذلك في باب التوابع المرفوعة، أما التوكيد

المنصوب فمن المسائل التي وردت فيه في تفسير القطب، إعراب الضمير (هُوَ) في قوله تعالى: ﴿تَجِدُوهُ

عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا﴾ [المزمل: ٢٠] فنكر القطب له توجيهين هما:

<sup>١</sup> - الطبري، ج ٢٣، ص ٢١٤.

<sup>٢</sup> - الفراء، ج ٣، ص ١٨٠.

<sup>٣</sup> - أطفيش، داعي العمل، ج ٣، ص ١٢٣-١٢٤.

<sup>٤</sup> - الزجاج، ج ٥، ص ٢١٤.

<sup>٥</sup> - العكبري، التبيان، ج ٢، ص ٢٣٦.

<sup>٦</sup> - الزمخشري، الكشاف، ج ٤، ص ٥٩٩.

<sup>٧</sup> - الأندلسي، البحر المحيط، ج ١٠، ص ٢٥٥.

<sup>٨</sup> - السمين الحلبي، ج ١٠، ص ٤٢٤.

<sup>٩</sup> - حسن، ج ٤، ص ٥٢٦.

١- أنه في محل نصب توكيد.

٢- أنه ضمير فصل.

ورجّح القطب أن (هُوَ) توكيد للهاء في (تَجِدُوهُ)، نافية القول بأنه ضمير فصل، معللاً ذلك أنّ معنى (تَجِدُوهُ) تصادفوه وتلقوه، وبذلك تكون (حَيَّرًا) حالاً،<sup>(١)</sup> فهو يرى أن الفعل (وَجَدَ) في الآية هو على أصله في الأمور الحسية بمعنى لقيه؛ لذلك فهو ينصب مفعولاً واحداً وهو الهاء، وعليه فالضمير المنفصل يكون توكيداً له في محل نصب.

لكن القطب يحتمل أن يكون معنى (تَجِدُوهُ) أي تعلموه علم يقين بالمشاهدة يوم القيامة، فهو على المعنى القلبي بمعنى (علم)،<sup>(٢)</sup> وهذا ما ينكره النحاة؛ لأن من وَجَدَ الشيء على حقيقته فقد علمه،<sup>(٣)</sup> وعلى ذلك يكون الضمير (هُوَ) ضمير فصل، وهو لا محل له عند جمهور البصريين، أما جمهور الكوفيين فيجعلون له محلاً،<sup>(٤)</sup> و(حَيَّرًا) مفعولاً به ثانٍ، وهو إن كان نكرة لكنه في حكم المعرفة؛ لأنه على تقدير (مِنْ) التفضيلية،<sup>(٥)</sup> وأكَّدَ الزمخشري ذلك بأن (أَفْعَلُ مِنْ) أشبه في امتناعه من حرف التعريف المعرفة.<sup>(٦)</sup>

<sup>١</sup> - أطفيش، داعي العمل، ج٣، ص٢٩٨-٢٩٩.

<sup>٢</sup> - المرجع نفسه، ج٣، ص٢٩٨-٢٩٩.

<sup>٣</sup> - الأزهرى، شرح التصريح، ج١، ص٣٥٩.

<sup>٤</sup> - الأنصاري، معني اللبيب، ص٦٤٥.

<sup>٥</sup> - أطفيش، المرجع نفسه، ج٣، ص٢٩٨-٢٩٩.

<sup>٦</sup> - الزمخشري، الكشاف، ج٤، ص٦٤٤.

وجمهور النحاة يشترطون في ضمير الفصل أن يقع بين المبتدأ والخبر أو ما أصله مبتدأ وخبر، كما يشترطون أن يكون الأول معرفة، والثاني معرفة أو كالمعرفة في أنه لا يقبل (أل)<sup>(١)</sup>، وهذا ما تحقق في الآية، ف(خَيْرًا) هنا أصله الخبر كما ذكر ذلك القطب<sup>(٢)</sup>، وضمير الفصل وقع بعد معرفة وهي الهاء في (تَجِدُوهُ) التي أصلها مبتدأ.

أما الزجاج والزمخشري فلم يذكر إلا أن (هُوَ) ضمير فصل،<sup>(٣)</sup> وأما العكبري فأجاز الوجهين،<sup>(٤)</sup> وأما السمين الحلبي فاختر رأي الزمخشري وقال: "هذا هُوَ المشهور"،<sup>(٥)</sup> وممن اختار القول بضمير الفصل في الآية السامرائي<sup>(٦)</sup> وعباس حسن.<sup>(٧)</sup>

## ج - العطف:

العطف نوعان هما:

١- عطف بيان: وهو "التابع المُشبه للصفة في توضيح متبوعه؛ إن كان معرفة؛ وتخصيصه إن

كان نكرة".<sup>(٨)</sup>

---

١ - الأنصاري، مغني اللبيب، ص ٦٤٢. وانظر: السامرائي، ج ١، ص ٤٧.

٢ - أطفيش، داعي العمل، ج ٣، ص ٢٩٨-٢٩٩.

٣ - الزجاج، ج ٥، ص ٢٤٤. وانظر: الزمخشري، الكشاف، ج ٤، ص ٦٤٤.

٤ - العكبري، التبيان، ج ٢، ص ١٢٤٨.

٥ - السمين الحلبي، ج ١٠، ص ٥٣١-٥٣٢.

٦ - السامرائي، ج ١، ص ٤٧.

٧ - حسن، ج ١، ص ٢٤٦/ وانظر: ج ٣، ص ٥٢٩.

٨ - الأنصاري، أوضح المسالك، ج ٣، ص ٣١٠.

٢- عطف نسق: وهو تابع يتوسط بينه وبين متبوعه أحد أحرف العطف.<sup>(١)</sup>

ومن حروف العطف الواو، التي تكون للجمع بين المعطوف والمعطوف عليه في الحُكم والإعراب جمعًا مطلقًا، وهي لا تفيد ترتيبًا ولا تعقيبًا، نحو: (مررت بزيد وعمرو) فيجوز أن يكون المبدوء به في المرور عمرو، ويجوز أن يكون زيدًا، ويجوز أن يكون المرور وَقَعَ عليهما في حالة واحدة، فهذه ثلاثة احتمالات عقلية.<sup>(٢)</sup>

ومن مواضع العطف التي وَجَّهَهَا القُطب ما ورد في فواتح سورة الشمس في قوله تعالى:

﴿وَالشَّمْسُ وَضُحَاهَا ﴿١﴾ وَالْقَمَرِ إِذَا تَلَّهَا ﴿٢﴾ وَالنَّهَارِ إِذَا جَلَّهَا ﴿٣﴾ وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَاهَا ﴿٤﴾ وَالسَّمَاءَ

وَمَا بَنَاهَا ﴿٥﴾ وَالْأَرْضِ وَمَا طَحَّهَا ﴿٦﴾ وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا ﴿٧﴾ [الشمس: ١-٧] فَبَيَّنَّ أَنَّ الله تعالى أقسم

بسبعة أشياء: الأول بواو القسم، وما بعده بواسطة العطف على المقسم به، فالواوات غير الأولى جُرَّ ما

بعدهن لعطفهن على مدخول الأولى (الشمس)، والواو الأولى نابت عن باء القسم النائبة عن الفعل (أُقْسِمُ)

فمدخولها مجرور ومحله النصب؛ لأن مفعول (أُقْسِمُ) المقدر تُوصَلُ إليه بالجار، والمعطوفات بعده أيضًا

في محل نصب.<sup>(٣)</sup>

<sup>١</sup> - انظر: الأنصاري، أوضح المسالك، ج٣، ص٣١٧.

<sup>٢</sup> - سيويه، ج١، ص٤٣٨. / وانظر: السامرائي، ج٣، ص٢١٦.

<sup>٣</sup> - أطفيش، داعي العمل، ج٤، ص٣٧٣-٣٧٤.

هذا ما اختاره القطب، لكنه استدرِك أن العطف على محل نصب لا يصحّ عند البصريين؛ لأن

هذا المحل لا يظهر في الفصيح، ولا عمل لعاطف في ذلك.<sup>(١)</sup>

ورأى القطب سبق إليه الزمخشري في واوات العطف بأنها تنصب بها وتجر فتقع في العطف

على عاملين في نحو قولك: مررتُ أمس بزيد، واليوم بعمرٍو، ودَكَرَ أَنَّ الواو قائمة مقام الفعل، والباء

سادة مسدّها، والواوات العواطف نوابغ عن هذه، فهن عوامل عن الفعل والجار جميعاً، كما تقول: ضَرَبَ

زيدٌ عمراً وبكرٌ خالدًا، فترفع بالواو وتنصب؛ لقيامها مقام ضرب الذي هو عاملهما.<sup>(٢)</sup>

وخالف الأندلسي هذا التوجيه، ورأى بأن العمل للعامل في المعطوف عليه، أما حرف العطف

فلا يكون عاملاً لقيامه مقام العامل، وليس عنده ما في الآية من العطف على عاملين وإنما هو من

باب عطف اسمين مجرور ومنصوب على اسمين مجرور ومنصوب، فحرف العطف لم يَنْبُ مناب

عاملين،<sup>(٣)</sup> أما السمين الحلبي فانتصر لرأي الزمخشري.<sup>(٤)</sup>

## د - البديل:

سبق الكلام عن البديل من حيث تعريفه وأنواعه وفائدته وبعض أحكامه، وذلك في باب التوابع

المرفوعة،

<sup>١</sup> - أطفيش، داعي العمل، ج ٤، ص ٣٧٣-٣٧٤.

<sup>٢</sup> - الزمخشري، الكشاف، ج ٤، ص ٧٥٩-٧٦٠.

<sup>٣</sup> - الأندلسي، البحر المحيط، ج ١٠، ص ٤٨٧.

<sup>٤</sup> - السمين الحلبي، ج ١١، ص ١٧.

أما البديل المنصوب فمن المسائل التي وردت فيه في تفسير القطب ما ورد في قوله تعالى: ﴿قَدْ أَنْزَلَ

اللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا ﴿١٠﴾ رَسُولًا يَتْلُوا عَلَيْكُمْ آيَاتِ اللَّهِ مُبَيِّنَاتٍ لِيُخْرِجَ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنَ

الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ ﴿١١﴾ [الطلاق: ١٠-١١] إذ ذكر القطب لـ(رَسُولًا) عدة توجيهات بناء على تفسير (ذِكْرًا)

وهي:

١- أن (ذِكْرًا) بمعنى الرسول، وذكر فيه قولين هما:

أ- أن المراد به الرسول محمد صلى الله عليه وسلم، فيكون (رَسُولًا) بدلا منه بمعناه؛ لكثرة ذِكْرِهِ.

ب- أن المراد به جبريل عليه السلام، فيكون (رَسُولًا) بدلا منه بمعناه؛ لكثرة ذِكْرِهِ.

٢- أن (ذِكْرًا) بمعنى القرآن، فيكون إعراب (رَسُولًا) على ثلاثة أقوال:

أ- أنه مفعول لنعيت (ذِكْرًا) محذوف، أي ذِكْرًا أُرسِلَ به رَسُولًا.

ب- أنه مفعول لـ(ذِكْرًا) على إعمال المصدر، كنصب (يَتِيمًا) بـ(إِطْعَامًا) في آيات سورة البلد.

ت- أنه بمعنى رسالة فيكون بدلا من (ذِكْرًا) .

ورجّح القطب أن (رَسُولًا) بدل من (ذِكْرًا)، على أن المراد بالذكر هو الرسول صلى الله عليه وسلم،

أي ذاكرا أو ذا ذكر؛ لأنه يذكر الله عز وجل، ويقرأ القرآن ويبلغه، أو مبالغة كأنه نفس الذكر لكثرة ذكر

الله، أو بمعنى مذکور، أو مبالغة لكثرة ذكر الله إياه، أو الذكر بمعنى الشرف.<sup>(١)</sup>

<sup>١</sup> - أطفيش، داعي العمل، ج ٢، ص ٣٦٧-٣٦٨.

واختار الطبري أن معنى الذكر هُوَ القرآن، و(رَسُولًا) منصوب على المفعولية لمحذوف، والمراد به الرسول محمد صلى الله عليه وسلم؛ لأن الرسول ترجمة عن الذكر وهُوَ مردود عليه على البيان عنه، والتأويل: نَكَرًا من الله لكم يَذَكِّرُكُمْ به، وَيُنَبِّهُكُمْ على حَظِّكُمْ من الإيمان بالله، والعمل بطاعته، رسولًا يتلو عليكم آيات الله.<sup>(١)</sup>

وهذا ما رجّحه الزجاج، إذ جعل أجود الأقوال أن يكون (قَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا) دليلًا على إضمار (أرسل رَسُولًا يتلو عليكم)، أي أن (رَسُولًا) عنده مفعول به لفعل محذوف.<sup>(٢)</sup>

يتبين مما سبق أن الخلاف في هذه المسألة مبني على الخلاف في معنى الذكر في الآية، فإن قيل بأن الذكر بمعنى الرسول، فإن (رَسُولًا) تكون حينئذ بدلًا، وإن أريد بالذكر أي القرآن، فإن إعراب (رَسُولًا) يحتمل البدلية أو النعتية أو المفعولية.

وفي ختام هذا الفصل نخلص من مناقشتنا لتوجيه القطب للأسماء بأهم آرائه وترجيحاته في هذا الباب، وهي كما يأتي:

---

<sup>١</sup> - الطبري، ج ٢٣، ص ٧٦.

<sup>٢</sup> - الزجاج، ج ٥، ص ١٨٨.

- ١- رأى القطب أنّ الأصل في عود الضمائر أنها تعود إلى سابق، فلا تكون ضمير شأن إلا بدليل، وأنها تعود إلى المنكور، فلا يكون عائدها محذوفاً أو مؤوّلاً إلا إن كانت الدلالة أقرب إلى ذلك، وأنها تعود إلى الأقرب ذكراً، فلا يكون عودها إلى الأبعد إلا بدليل.
- ٢- أيّد القطب رأي الكوفيين بعدم وجوب إبراز الضمير إذا جرى على غير مَنْ هو له، وذلك إنْ أُمِنَ اللَّبَسُ.
- ٣- ذهب القطب إلى أنّ الاسم الموصول (مَنْ) لا يقع على غير مَنْ يعقل إلا منزلاً منزله أو مجامعاً له بشمول أو اقتران.
- ٤- خالف القطب البصريين في عدم جواز حذف الموصول وبقاء صلته مطلقاً، ووافق الكوفيين في جواز ذلك بشرط ذكر موصول مثله بصلة تناسب صلته.
- ٥- رأى القطب بأن (إذا) الشرطية إذا جاءت بعد القسم، فإن دلالتها تكون حالية لا للمستقبل كما يقول النحاة.
- ٦- أيّد القطب جمهور النحاة بأن (إذا) الشرطية لا تخرج إلى المفعولية كما زعم ذلك ابن مالك.
- ٧- خالف القطب جمهور النحاة في إعراب (ما) الاستفهامية وما بعدها.
- ٨- وافق القطب النحاة في جواز تعدد الأخبار لمبتدأ واحد، سواء اقترن بعاطف أم لم يقترن.
- ٩- أيّد القطب رأي النحاة في شرط النعت بأن يكون معلوم الانتساب إلى الموصوف عند السامع قبل نعتة له.
- ١٠- ذهب القطب مذهب الكوفيين في جواز بناء ظرف الزمان المضاف للجملته، ولو كانت فعلية فعلها معرب.
- ١١- أيّد القطب قول النحاة بأن الاسم الواقع بعد (إذا) الشرطية لا يرفعه رافع إلا الفعل.

- ١٢- لم يخرج القطب عن قول النحاة في مسألة التوكيد اللفظي للحروف، بأنه لا يجتمع توكيد أكثر من لفظين، فيجتمع ثلاثة ألفاظ فقط أولها المؤكّد.
- ١٣- خالف القطب ما ذهب إليه النحاة في البديل المضمّن معنى الاستفهام، فلم يوجب إعادة الاستفهام باقتران الهمزة بالبديل من متضمّن الاستفهام.
- ١٤- ذهب القطب إلى ما أقرّه النحاة في أنّ ما صيغ من المصدر من أسماء المكان، شرط نصبه قياساً أن يكون عامله من لفظه.
- ١٥- رأى القطب بأن الأصل في الحال الإفراد، وأيد رأي سيبويه والفارسي في جواز مجيء الحال من المضاف مطلقاً بلا شرط.
- ١٦- خالف القطب قول سيبويه والجمهور في جعل المصدر منصوباً حالاً مؤولة بمشتق مما يدل على نوع عامله.
- ١٧- خالف القطب مذهب النحاة في منع حذف عامل المصدر المؤكّد، فجعل ذلك جائزاً.
- ١٨- أيد القطب رأي النحاة في أنّ الفاعل إذا كان ضميراً مستتراً، فيجب ذكر التمييز الذي يفسّره، لا حذفه.

## الفصل الثاني: التوجيه النحوي للأفعال

الفعل كما يعرفه الأنباري هو: "كُلُّ لَفْظَةٍ دَلَّتْ عَلَى مَعْنَى تَحْتَهَا مَقْتَرَنَ بِزَمَانٍ مَحْصَلٌ"<sup>(١)</sup>، ويعرفه الزمخشري بأنه "ما دلّ على اقتران حدث بزمان"<sup>(٢)</sup>.

ومن خصائص الفعل صحة دخول (قد)، وحرفي الاستقبال، والجوازم، ولحوق المتصل البارز من الضمائر، وتاء التأنيث الساكنة، نحو قولك: قد فعل، وقد يفعل، وسيفعل، وسوف يفعل ولم يفعل، وفعلت، ويفعلن، وافعلي، وفعلت.<sup>(٣)</sup>

والفعل يتحدد نوعه حسب زمانه، وأزمنة الفعل كما ذكر ابن يعيش كحركات الفلّك، فمنها حركة مضت، ومنها حركة لم تأت بعد، ومنها حركة تفصل بين الماضية والآتية؛ فكذا الأفعال منها ما هو ماض، ومنها مستقبل، ومنها حاضر.<sup>(٤)</sup>

والفعل باعتبار معناه ينقسم إلى متعدٍ ولازم، والفعل المتعدي منه ما يتعدى إلى مفعول به واحد، ومنه ما يتعدى إلى مفعولين، ومنه ما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل.<sup>(٥)</sup>

<sup>١</sup> - الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد: أسرار العربية، ط١، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م، ص٣٩.

<sup>٢</sup> - الزمخشري، المفصل، ص٣١٩.

<sup>٣</sup> - المرجع نفسه، ص٣١٩.

<sup>٤</sup> - ابن يعيش، ج٧، ص٩.

<sup>٥</sup> - انظر: ابن عقيل، ج٢، ص١٤٥-١٤٨.

وتعدّ أفعال القلوب مما يتعدى إلى مفعولين، ومنها (رأى) اليقينية التي بمعنى (عَلِمَ واعتقد)، وليست بمعنى البصرية التي تنصب مفعولاً واحداً، ومثلها (رأى) الحلمية، التي مصدرها "الرؤيا" المنامية، والفعل (دَرَى) وغيرها من الأفعال، وسمّيت بأفعال القلوب؛ لأن معانيها قائمة بالقلب، والإدراك بالحس الباطن.<sup>(١)</sup>

ومن أساليب العرب في الفعل أنها إذا أوقعت فعل شيء على نفسه قد كُنِيَ فِيهِ عَنِ الاسم قالوا في الأفعال التامة غير ما يقولون في الناقصة، فيقال للرجل: قتلْت نفسك، وأحسنْت إلى نفسك، ولا يقولون: قَتَلْتكَ ولا أحسنْت إليك، أما إذا كان الفعل ناقصاً- مثل حسبْت وظننْت ورأيتُ- قالوا: (أظنُّني خارجاً، وأحسبني خارجاً، ومتى تراك خارجاً؟) ولم يقولوا: متى ترى نفسك، ولا متى تظنّ نفسك؛ ومنه قوله تعالى: (إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُفٍ) (إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُفٍ) ولم يقل: رأى نفسه.<sup>(٢)</sup>

### المبحث الأول: الفعل الماضي:

الفعل الماضي هو الدال على اقتران حدث بزمان قبل زمانك،<sup>(٣)</sup> ويُعرّف أيضا بأنه ما دلّ على معنى في نفسه مقترن بالزمان الماضي كجاء واجتهد وتعلّم.<sup>(٤)</sup> وعلامته أن يقبل تاء التانيث الساكنة، مثل "كتبْت" أو تاء الضمير، مثل: كتبْت، كتبْتِ، كتبْتما، كتبْتُم، كتبْتُنَّ، كتبْتُنَّ.<sup>(٥)</sup>

<sup>١</sup> - الغلابيني، ج ١، ص ٣٦-٣٧.

<sup>٢</sup> - الفراء، ج ١، ص ٣٣٣.

<sup>٣</sup> - ابن يعيش، ج ٧، ص ٩.

<sup>٤</sup> - الغلابيني، ج ١، ص ٣٣.

<sup>٥</sup> - المرجع نفسه، ج ١، ص ٣٣.

ومن توجيهات القطب للفعل الماضي توجيهه للفعل (أوجي) الوارد في قوله تعالى: ﴿قُلْ أُوحِيَ

إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ الْجِنِّ فَقَالُوا إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا عَجَبًا﴾ [الجن: ١] وذلك في سياق حديثه عن كسر

همزة (أَنَّ) (١) في قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا كَمَا ظَنَنْتُمْ أَن لَّن يَبْعَثَ اللَّهُ أَحَدًا﴾ [الجن: ٧] فنذكر أنَّ

القول بكسر الهمز بناء على تضمّن (أوجي) معنى (قيل) هو قول ضعيف، وعلل ذلك أنه لم يؤوّل أولاً

بل بقي على معناه؛ ولذا فتحت همزة (أَنَّهُ اسْتَمَعَ)، (٢) لكن القطب احتمل أنه يُقدّر لـ (وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا) الفعل

(أوجي) على معنى (قيل)، أو يُقدّر: وقيل لي إِنَّهُمْ ظَنُّوا...، أو أوجي إليّ هذا الكلام أَنَّهُمْ ظَنُّوا... (٣)

ويذكر الزجاج في توجيهه لقراءتي فتح (إن) وكسرها أنَّ النحويين يختارون أنَّ ما كان محمولاً

على (أوجي) من الكلام يصدر بـ(أنه) بالفتح، وما كان من قول الجن يصدر بـ(إنه) بالكسر عطفًا على

قوله تعالى: ﴿فَقَالُوا إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا عَجَبًا﴾ [الجن: ١] (٤)، وهذا يدلّ على أنَّ الوحي عندهم لا يتضمّن

معنى القول، ونقل هذا القول الطبري، مرجحًا القراءة بالفتح فيما كان وحيًا، والكسر فيما كان من قول

الجن؛ لأنّ ذلك أفصحها في العربيّة، وأبينها في المعنى، (٥) وهذا ما اختاره العكبري، إذ ذكر أنَّ ما كان

معطوفًا على أَنَّهُ اسْتَمَعَ فَهُوَ مَفْتُوحٌ لَا غَيْرَ؛ لِأَنَّهَا مَصْدَرِيَّةٌ، وَمَوْضِعُهَا رَفْعٌ بِالْوَحْيِ؛ وَمَا كَانَ مَعْطُوفًا

١ - قراءة كسر الهمزة قرأ بها ابن كثير ونافع وأبو بكر عن عاصم وأبو عمرو وأبو جعفر ويعقوب، وأما قراءة فتحها فقرأ بها ابن عامر وحمزة والكسائي وخلف وحفص عن عاصم وعلقمة ويحيى والأعمش والسلمي والحسن، انظر: الخطيب: معجم القراءات، ج ١٠، ص ١٢١.

٢ - أظفيش، داعي العمل، ج ٣، ص ٢٣٦.

٣ - المرجع نفسه، ج ٣، ص ٢٣٦.

٤ - الزجاج، ج ٥، ص ٢٣٣-٢٣٤.

٥ - الطبري، ج ٢٣، ص ٣١٩-٣٢٠.

عَلَى (إِنَّا سَمِعْنَا) فَهُوَ مَكْسُورٌ؛ لِأَنَّهُ حُكِيَ بَعْدَ الْقَوْلِ؛ وَمَا صَحَّ أَنْ يَكُونَ مَعْطُوفًا عَلَى الْهَاءِ فِي (بِهِ) كَانَ عَلَى قَوْلِ الْكُوفِيِّينَ عَلَى تَقْدِيرِ الْعَطْفِ؛ وَلَا يُجِيزُهُ الْبَصْرِيُّونَ؛ لِأَنَّ حَرْفَ الْجَزْمِ يَلْزَمُ إِعَادَتَهُ عِنْدَهُمْ هُنَا<sup>(١)</sup>، وكذلك الزمخشري ذهب إلى ذلك، إذ قال: "فما كان من الوحي فُتِحَ، وما كان من قول الجن كُسِرَ"<sup>(٢)</sup>.

كما ذكر السمين الحلبي أنه لا خلاف في فتح (أَنَّ) في قوله تعالى: (قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ...)، ولا خلاف في كسرها فيما وقع حكاية بالقول<sup>(٣)</sup>، ما يدل على أَنَّ (أُوحِيَ) لا يتضمن معنى القول عنده.

ويظهر أَنَّ القطب مراده أَنَّ (أُوحِيَ) في سياق الآية ليس متضمناً معنى القول؛ ولذا انفقت كل القراءات على فتح ما بعدها، وَقِيلَ أَنْ يُقَدَّرَ فعل مثله متضمّن معنى القول،<sup>(٤)</sup> وهذا ما ذكره النحاة بأن الفعل (أُوحِيَ) فيه معنى العلم والقول معاً، ومنهم الرضي الذي جعل هذا الفعل من جملة الأفعال التي فيها معنى القول والعلم معاً، كالأفعال (أَمَرَ) و(نَزَلَ) و(نَادَى).<sup>(٥)</sup>

---

<sup>١</sup> - العكبري، التبيان، ج ٢، ص ١٢٤٣.

<sup>٢</sup> - الزمخشري، الكشاف، ج ٤، ص ٦٢٢.

<sup>٣</sup> - السمين الحلبي، ج ١٠، ص ٤٨١.

<sup>٤</sup> - أطفيش، داعي العمل، ج ٣، ص ٢٣٦.

<sup>٥</sup> - الإستراباذي، ج ٤، ص ٣٦.

وممن تناول هذه المسألة من النحاة المعاصرين، الغلابيني الذي ذكر هذه الآية: (قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ... ) شاهدًا على وجوب فتح همزة (أَنَّ)، إذ يجب أن يؤوَّل مع ما بعدها بمصدر في موضع نائب الفاعل. (١)

ووجَّهَ القطب الفعل (رأى) في قوله تعالى: ﴿أَنْ رَأَاهُ اسْتَغْنَى﴾ [العلق: ٧] فذكر له توجيهين

هما:

١- أن الرؤية في الفعل علمية.

٢- أن الرؤية فيه بصرية.

ورجَّحَ القطب الوجه الأول، مبينًا أن المعنى من قوله تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَّاظٍ﴾ أن

رَأَاهُ اسْتَغْنَى ﴿ [العلق: ٦-٧] أي: (ليطغى لعلمه نفسه استغنى)، ف(رأى) هو في باب (عَلِمَ وَظَنَّ) من

أفعال القلوب. (٢)

أما من أجاز أن تكون الرؤية المقصودة في الآية بصرية، مستشهدًا بقول عائشة: (لقد رأيتنا مع

رسول الله صلى الله عليه وسلم وما لنا طعام إلا الأسودان) (٣)، فردَّ القطب أنه لا مانع من أن تكون

١ - الغلابيني، ج ٢، ص ٣١٦.

٢ - أطفيش، داعي العمل، ج ٤، ص ٤٧٩.

٣ - رواه أحمد، ونص حديث عائشة -رضي الله عنها- من حديث طويل: "إِنْ كَانَ لِيَمْرُؤٌ عَلَى آلِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الشَّهْرُ، مَا يُوقَدُ فِي بَيْتِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ نَارٍ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ اللَّحِيمُ، وَمَا هُوَ إِلَّا الْأَسْوَدَانِ: الْمَاءُ وَالْتَّمْرُ". ابن حنبل، الإمام أحمد: مسند الإمام

أحمد، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، ط ١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م، ج ٤١، ص ٢٨٥.

الرؤية المقصودة في كلام عائشة -رضي الله عنها- علمية، فكل ما يُبصر ويُعلم فهو بصري وعلمي، والأسودان ولو كان مما يُبصر لكن ثبوتهما ليس بصرياً بل علمياً، إلا أنه لما ترتب على معاينتهما جعله بصرياً.<sup>(١)</sup>

واستدل القطب على رأيه بأن الفعل في الآية عمل في ضميرين لمسمى واحد، وهما الضمير المستتر العائد، وضمير الهاء المذكور، وذكر أن ذلك يجوز في باب (علم وظن) من أفعال القلوب، وكذلك الأفعال (عدم) و(فقد) و(رأى) الحلمية.<sup>(٢)</sup>

والنحاة سبقوا القطب في إقرارهم بأن الرؤية هنا بمعنى العلم، ولو كانت بمعنى الإبصار لامتنع في فعلها الجمع بين الضميرين<sup>(٣)</sup>، وذكر أبو حيان الأندلسي أن (رأى) هنا من رؤية القلب، فيجوز أن يتحد فيها الضميران متصلين<sup>(٤)</sup>، وأمّا السمين الحلبي فبين أن المسألة فيها خلاف، ويظهر أنه يميل إلى أن (رأى) البصرية تعطي حكم العلمية، ومنه قول عائشة -رضي الله عنه- المذكور آنفاً.<sup>(٥)</sup>

وذكر السيوطي أن ما ألحق بأفعال هذا الباب (رأى) البصرية والحلمية بكثرة، و(عدم) و(فقد) و(وجد) بقلّة، ونقل عن الفراء أن (عدمتي) و(فقدتتي) و(وجدتتي) على سبيل المجاز لا الحقيقة.<sup>(٦)</sup>

<sup>١</sup> - أطفيش، داعي العمل، ج ٤، ص ٤٨٠.

<sup>٢</sup> - المرجع نفسه، ج ٤، ص ٤٧٩.

<sup>٣</sup> - انظر: العكبري، التبيان، ج ٢، ص ١٢٩٥/ وانظر: الزمخشري، الكشاف، ج ٤، ص ٧٧٧.

<sup>٤</sup> - الأندلسي، البحر المحيط، ج ١٠، ص ٥٠٨.

<sup>٥</sup> - السمين الحلبي، ج ١١، ص ٥٧.

<sup>٦</sup> - انظر: السيوطي، همع الهوامع، ج ١، ص ٥٦٢ - ٥٦٣/ وانظر: السامرائي، ج ٢، ص ٦.

أما الدليل الذي ساقه القطب وهو عمل بعض الأفعال في ضميرين لمسمى واحد، فيؤيده ما حكاه النحاة في اجتماع ضميرَي الفاعل والمفعول في أفعال القلوب، ومنها الفعل (رأى)، يقول ابن يعيش معلقاً على المثال (رآه عظيماً): "يريد إذا كان المفعول الأول والفاعل المضمَر في رأى"<sup>(١)</sup>، ثم ذكر أن العرب أجرت (عدمت) و(فقدت) مُجرى (ظننت) ونحوه إذا كان في معنى العلم، وأنَّ هذا ما حكاه الفراء.<sup>(٢)</sup>

ومما سبق يتبين أن القطب لم يخرج عن قول جمهور النحاة في أن (رأى) هنا هي الرؤية القلبية أو العلمية؛ ولذا اجتمع في الفعل ضميران متصلان، وهذا ما لا يجوز إلا في الأفعال القلبية في باب (ظن) وأخواتها.

وكذلك وَجَّهَ القطب الفعل (رأى) في قوله تعالى: ﴿أَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ عَلَى الْهُدَىٰ﴾ [العلق:

١١]، فنذكر فيه قولين هما:

١- أن الرؤية علمية.

٢- أن الرؤية بصرية.

وَرَجَّحَ القطب أن الرؤية في هذه الآية علمية، كالرؤية التي قبلها في قوله تعالى: ﴿أَرَأَيْتَ الَّذِي

يَنهَىٰ﴾ [العلق: ٩]، والرؤية التي بعدها في قوله تعالى: ﴿أَرَأَيْتَ إِنْ كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰ﴾ [العلق: ١٣].<sup>(٣)</sup>

<sup>١</sup> - ابن يعيش، ج٧، ص١٥٣.

<sup>٢</sup> - المرجع نفسه، ج٧، ص١٥٤.

<sup>٣</sup> - أطفيش، داعي العمل، ج٤، ص٤٨٥.

ونفى القطب القول بأن الرؤية في (أرأيت) الثانية - أي في الآية: (أَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ عَلَى الْهُدَىٰ) -

رؤية بصرية، ولعل القائلين بجعل الرؤية بصرية، اعتدوا بما دلّ عليه الاستغناء في قوله تعالى: ﴿أَنْ

رَأَاهُ اسْتَغْنَىٰ﴾ [العلق: ٧] أي: استغنى بماله عن الله أو عن العباد، كما أشار إلى ذلك القطب في

تفسيره للآية،<sup>(١)</sup> بيد أن القطب ردّ هذا الزعم أي الزعم بأن المرئي هنا هو الاستغناء نفسه، واحتجّ بأن

الاستغناء قلبي لا عيني ولو كان سببه مرئياً بالعين وهو المال، ثم إنّ الخطاب في (أرأيت) الأولى والثانية

والثالثة كلّها للنبي صلى الله عليه وسلم، أو لكل من يصلح، أما جعل الوسطى لغيره، فإن في ذلك خروجاً

للكلام عن التّظّم والحسن.<sup>(٢)</sup>

وجمهور المفسرين والنحاة - فيما اطّلع عليه الباحث - لم يشيروا إلى القول بأن الرؤية الثانية

بصرية، بل ذكروا أن (أرأيت) من الرؤية القلبية؛ لذا نجدهم يجعلون لكلّ مفعولين، فأما (أرأيت) الأولى

فمفعولها الأول (الذي)، ومفعولها الثاني محذوف، وهو جملة استفهامية، كالجمله الواقعة بعد (أرأيت)

الثالثة، وهي قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ اللَّهَ يَرَىٰ﴾ [العلق: ١٤]، فهي المفعول الثاني لـ(أرأيت) الثالثة

على أن مفعولها الأول محذوف، وهو ضمير يعود على (الذي ينهى)، وقيل ضمير يعود على (عبداً)،

وأما (أرأيت) الثانية فلم يُذكر لها مفعول أول ولا ثانٍ، حُذِفَ الأول لدلالة مفعول (أرأيت) الأولى عليه،

وهو (الذي ينهى) أو (عبداً)، وحُذِفَ الثاني لدلالة مفعول (أرأيت) الثالثة عليه.<sup>(٣)</sup>

<sup>١</sup> - أطفيش، داعي العمل، ج ٤، ص ٤٨٠.

<sup>٢</sup> - المرجع نفسه، ج ٤، ص ٤٨٥.

<sup>٣</sup> - انظر: الأندلسي، البحر المحيط، ج ١٠، ص ٥١٠ / وانظر: السمين الحلبي، ج ١١، ص ٥٩ / وانظر: درويش، ج ١٠، ص ٥٣١.

وذهب الزمخشري إلى أن جملة الشرط (إِنْ كَانَ عَلَى الْهُدَى) هي في موضع مفعول (أرأيت)

الأولى، والموصول هو المفعول الآخر، على أن (أرأيت الثانية) زائدة مكررة للتوكيد.<sup>(١)</sup>

وقد ذكر القطب هذا القول، لكنه رَجَّحَ أَنَّ مفعول (أرأيت) لا يكون إلا جملة استفهامية أو

قسمية<sup>(٢)</sup>، وهذا هو مذهب النحاة وفي مقدمتهم سيبويه، إذ ذكر أن الاستفهام صار في موضع المفعول

الثاني لـ(أرأيت)<sup>(٣)</sup>، وذكر بعض النحاة جواز أن يكون مفعولها الثاني جملة قسمية ومنهم أبو حيان

الأندلسي<sup>(٤)</sup>، ونقل عنه ذلك بعض المفسرين.<sup>(٥)</sup>

لذا يتبين مما سبق أن الرؤية المقصودة في قوله تعالى: ﴿أَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ عَلَى الْهُدَى﴾ [العلق]:

[١١] هي الرؤية العلمية أو القلبية لا الرؤية البصرية، كالرؤية التي وردت قبلها، والتي وردت بعدها، وهذا

ما أخذ به القطب، وهو ما يميل إليه الباحث؛ لأن سياق الآيات وبلاغة الكلام يقتضيان أن تكون الرؤية

معنوية قلبية لا حسية تجاه الذي إن كان على الهدى، وتأمل حاله وأوصافه.

ووجَّه القطب الفعل (أدرى) في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَ﴾ [نار حامية] [القارعة]:

[١٠-١١]، فذكر في تعديته قولين هما:

<sup>١</sup> - الزمخشري، الكشاف، ج٤، ص ٧٧٨.

<sup>٢</sup> - أطفيش، داعي العمل، ج٤، ص ٤٨٦.

<sup>٣</sup> - سيبويه، ج١، ص ٢٣٩ - ٢٤٠.

<sup>٤</sup> - الأندلسي، البحر المحيط، ج٤، ص ٥٠٩.

<sup>٥</sup> - انظر: العمادي، ج٩، ص ١٧٩/ وانظر: البروسوي، إسماعيل حقي بن مصطفى: روح البيان، د.ط، دار الفكر، بيروت، د.ت، ج ١٠،

ص ٤٧٥.

١- أنه متعدٍ لثلاثة مفاعيل.

٢- أنه متعدٍ لمفعول واحد.

وَرَجَّحَ القُطْبُ أَنَّ هَذَا الفِعْلَ مُتَعَدِّ لثَلَاثَةِ مَفَاعِيلٍ، فمفعوله الأول الكاف، ومفعوله الثاني والثالث سَدَّ مَسَدَهُمَا جُمْلَةً (مَا هِيَ)، رَأْدًا القَوْلَ بِأَنَّ (أَدْرَى) مُتَعَدِّ لِمَفْعُولٍ وَاحِدٍ وَهُوَ الكَافُ، عَلى أَنَّ جُمْلَةَ (مَا هِيَ) فِي مَحَلِّ نَصْبٍ عَلى نَزْعِ الخَافِضِ -بِتَقْدِيرِ مَعْنَى البَاءِ- أَوْ مَحَلِّ جَرٍّ، وَأَنَّ القِيَاسَ عَلى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا أَدْرِيكُمْ بِهِ﴾ [يونس: ١٦] لَا يَصِحُّ، فَالفِعْلُ لَمْ يَدْخُلْ عَلى جُمْلَةٍ كَمَا هُوَ فِي مَوْضِعِ سُورَةِ القَارِعَةِ.<sup>(١)</sup>

وكذا الحال في موضع سورة الحاقة في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْحَاقَّةُ﴾ [الحاقة: ٣]

ذَكَرَ القُطْبُ أَنَّ جُمْلَةَ (مَا الْحَاقَّةُ) سَدَّتْ مَسَدَ المَفْعُولِ الثَّانِي والثَّالِثِ، وَأَنَّ الفِعْلَ عَلَّقَهُ الاستِفْهَامُ<sup>(٢)</sup>، ثُمَّ قَالَ: "وَإِنَّمَا لَمْ أَقُلْ فِي قَوْلِهِ: (مَا الْحَاقَّةُ) إِنَّهُ عَلى تَقْدِيرِ البَاءِ؛ لِأَنَّ حُرُوفَ الجَرِّ لَا يُعَلَّقُ عَنْهَا، فَتَسْقُطُ، وَلِأَنَّهَا لَا تَدْخُلُ عَلى الجُمْلِ".<sup>(٣)</sup>

والقطب في ذلك لم يخرج عن إعراب النحاة في أن كلاً من الجملتين (مَا هِيَ) والجُمْلَةَ (مَا الْحَاقَّةُ) سَدَّ مَسَدَ مَفْعُولِي (أَدْرَاكَ) الثَّانِي والثَّالِثِ، وَأَنَّ الكَافَ هُوَ مَفْعُولُهُ الأَوَّلُ، وَأَنَّ الفِعْلَ مُعَلَّقٌ عَنِ العَمَلِ بِجُمْلَةِ الاستِفْهَامِ الَّتِي وَقَعَتْ بَعْدَهُ.

<sup>١</sup> - أطفيش، داعي العمل، ج ٥، ص ٨٠.

<sup>٢</sup> - المرجع نفسه، ج ٣، ص ١١٩.

<sup>٣</sup> - المرجع نفسه، ج ٣، ص ١١٩.

لكنّ القطب- كما سلف- لا يرى أنّ إعراب الجملة الاستفهامية في محل نصب على نزع الباء، وهو بهذا يخالف عددًا من النحاة في هذا الإعراب، فهم يرون أنّ الجملة بعد (أدرك) في موضع نصب على إسقاط الخافض<sup>(١)</sup>، فالسمين الحلبي مثلًا ذكر أنّ (أدري) يتعدى لاثنتين، الأولى بنفسه، والثاني: بالباء، واستشهد بقوله تعالى: (وَلَا أَدْرِيكُمْ بِهِ) [يونس: ١٦].<sup>(٢)</sup>

ويؤكد ذلك السيوطي بقوله: "فإن كان الفعل مما يتعدى بحرف الجر فالجملة في موضع نصب بإسقاطه، نحو: (فَكَرَّتْ أَهَذَا صَاحِحٌ أَمْ لَا؟) وجعل ابن مالك منه: ﴿فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا﴾ [الكهف: ١٩] أي إلى".<sup>(٣)</sup>

فيتبين أنّ القطب لم يختلف عن النحاة في إعراب الجملة بعد (أدري)، ولكنّ محلّ الخلاف في توجيه هذا الإعراب، أيقال: إن الجملة وقعت في محل نصب على نزع الباء أم لا يقال ذلك، فالقطب يرى أنه لا يقال إنّ النصب وقع بعد إسقاط الباء؛ لأن الأصل أنّ الباء لا تدخل على الجمل، وإنما تدخل على الأسماء، وعليه فإن رأي القطب أبلغ حجة في نظر الباحث.

### المبحث الثاني: الفعل المضارع:

عني علماء العربية بدراسة الفعل المضارع عناية كبيرة، وذلك من حيث دلالاته الزمنية، ووظائفه الإعرابية، فهو وحده المعرب من الأفعال، فيشغل وظيفة الرفع والنصب والجزم، وقد يكون مبنياً في

<sup>١</sup> - انظر: الأندلسي، البحر المحيط، ج ١٠، ص ٢٥٤/ وانظر: السمين الحلبي، ج ١٠، ص ٤٢٣/ وانظر: درويش، ج ١٠، ص ١٨٩.

<sup>٢</sup> - السمين الحلبي، ج ١٠، ص ٤٢٣.

<sup>٣</sup> - السيوطي، همع الهوامع، ج ١، ص ٥٦٠.

حالات معينة، وأدناه المسائل التي ناقشها القطب في تفسيره، المتعلقة بالفعل المضارع من حيث دلالاته الزمنية، ورفعها، وجزمها، وذلك على النحو الآتي:

### أولاً: الدلالة الزمنية للفعل المضارع:

يستعمل الفعل المضارع للدلالة على معناه، وهو وقوع الحدث في الحال، أو في الاستقبال،

وهذا هو الأصل نحو: (أدرس كل يوم) و (أنا أقوم بواجبي).<sup>(١)</sup>

والفعل المضارع عند سيبويه وجمهور النحاة مشترك بين الحال والمستقبل<sup>(٢)</sup>، وقد يدل على الاستمرار التجديدي في الأحداث التي تتكرر باستمرار<sup>(٣)</sup>، وقد يأتي الفعل المضارع ليبدل على الماضي في التركيب النحوي، وذلك في حالات متعددة، منها اقترانه ب(لم) و(لما) وغيرها من المواضع.<sup>(٤)</sup>

وغاية جعل الفعل المضارع ليبدل على الماضي كما يقول ابن هشام: "أنهم يعبرون عن الماضي والآتي كما يعبرون عن الشيء الحاضر؛ قصدًا لإحضاره في الذهن حتى كأنه مشاهد حالة الإخبار ... ومثله: ﴿وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيحَ فَتَثِيرُ سَحَابًا﴾ [فاطر: ٩]، قصد بقوله سبحانه وتعالى: (فتثير) إحضار

<sup>١</sup> - السامرائي، ج ٣، ص ٣٣٣.

<sup>٢</sup> - انظر: المبرد، ج ٢، ص ٠٢/ وانظر: السيوطي، همع الهوامع، ج ١، ص ٣٦.

<sup>٣</sup> - السامرائي، ج ٣، ص ٣٣٢.

<sup>٤</sup> - انظر: السيوطي، همع الهوامع، ج ٣، ص ٣٢٧.

تلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة من إثارة السحاب تبدو أولاً قِطْعًا، ثم تتضامّ منقلبة بين أطوار، حتى تصير ركامًا<sup>(١)</sup>.

ومن توجيهات القطب للفعل المضارع الفعل (يُسَبِّحُ) الذي ورد في مستهل سورة الجمعة في قوله

تعالى: ﴿يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [الجمعة: ١] فقد

ذكر القطب في دلالة هذا الفعل توجيهين هما:

١- أن دلالاته على الحال والاستقبال.

٢- أن دلالاته على التجدد والاستمرار، فيشمل الماضي والحال والاستقبال.

وَرَجَّحَ القطب الوجه الثاني على أن الفعل المضارع (يُسَبِّحُ) دالّ على الماضي والحال والاستقبال،

أي أنه دالّ على التجدد والاستمرار<sup>(٢)</sup>.

ثم بيّن القطب أنّ هذا أولى من القول أنّ (سَبَّحَ) التي وردت في السورة التي قبلها هي للماضي،

و(يُسَبِّحُ) التي وردت في هذه السورة بصيغة المضارع هي لما يأتي<sup>(٣)</sup>، على أنه أوضح أنّ (سَبَّحَ) بلفظ

الماضي هي لزيادة بيان زمان التسبيح الماضي، ويجوز أن تُجَعَلَ بمعنى انطبع على التسبيح بالدلالة

والانقياد، فيكون الماضي أيضا للاستمرار بهذا التأويل كالمضارع<sup>(٤)</sup>.

<sup>١</sup> - الأنصاري، مغني اللبيب، ص ٩٠٦.

<sup>٢</sup> - أطفيش، داعي العمل، ج ٢، ص ٢٤٨.

<sup>٣</sup> - انظر: المرجع نفسه ج ٢، ص ٢٤٨/ وانظر: ج ٢، ص ٢١٦.

<sup>٤</sup> - المرجع نفسه، ج ١، ص ٣٦٠.

أما الدلالة الزمنية للفعل المضارع فإن رأي الجمهور أن المضارع وضع للدلالة على الحال والاستقبال في أصل الوضع، وأما انتقاله للدلالة على الزمن الماضي فهو من باب المجاز؛ لتحقيق دلالة بلاغية تتمثل في الاستمرارية والتجدد والديمومة والتكرار.<sup>(١)</sup>

وقد ذكر ابن عطية أن فائدة سَوْق المستقبل في معنى الماضي الإعلام بأن الأمر مستمر<sup>(٢)</sup>، وهذا ما أشار إليه سيبويه، فذكر أنّ (نفعل) قد تقع في موضع (فعلنا) في بعض المواضع، ثم قال: "واعلم أن (أسير) بمنزلة (سرت) إذا أردت بالسير معنى (سرت)"<sup>(٣)</sup>، وكذلك صرح بمعنى الاستمرار والديمومة في المضارع أبو حيان الأندلسي.<sup>(٤)</sup>

أما ما أشار إليه القطب في دلالة صيغة الماضي للتسبيح قبل هذه السورة- أي سورة الجمعة- ثم ذكر أول هذه بصيغة المضارع، بأن (سَبَّحَ) له فيما مضى، و(يُسَبِّحُ) له فيما يأتي، فهذا المعنى أشار إليه بعض النحاة، فالسيرا في ذكر وهو يعلّق على كلام سيبويه في وقوع المضارع في موضع الماضي، بأن ذلك "إنما يستعمل إذا كان الفاعل قد عُرف منه ذلك الفعل خُلُقًا وطبعًا، ولا يُنكر منه في الماضي والاستقبال، ولا يكون لفعل فعله مرة من الدهر"<sup>(٥)</sup>، ثم ذكر أنّ من ذلك قول جرير:

---

<sup>١</sup> - الأكوغ، خالد بن أحمد: تداخل أزمنة الفعل، جامعة الطائف، الطائف، مج ٣، ١٢ع، ١٤٣٦هـ/٢٠١٥م، ص ٢٦٠.

<sup>٢</sup> - ابن عطية، ج ١، ص ١٧٩.

<sup>٣</sup> - سيبويه، ج ٣، ص ٢٤.

<sup>٤</sup> - الأندلسي، البحر المحيط، ص ٢٩٩.

<sup>٥</sup> - السيرا في، ج ٣، ص ٢١٧.

قالت جعادهُ ما لجسمك شاحبًا ولقد يكونُ على الشبابِ نضيرا<sup>(١)</sup>

ثم قال معقِّبًا على قول جرير: "وسمعناه: (ولقد كان)، وكونه على الشبابِ نضيرا، فعل مستدام لا يقصد به إلى فعلة واحدة، بل يكون أبدا على الشبابِ نضيرا، فهذا حكمه دائما"<sup>(٢)</sup>، وهذه إشارة واضحة منه إلى معنى شمول المضارع للزمن الماضي والحال والاستقبال لا سيما في الفعل المعتاد المتكرر، وهو يتطابق مع فعل التسبيح، فالله تعالى يُسَبِّحُ له كل شيء وفي كل الأزمنة.

كما ذكر الزمخشري أن لذلك نكتة بلاغية، وهي إفادة بقاء أثر الشيء زمانًا بعد زمان، كما تقول: (أنعم عليّ فلان عام كذا، فأروح وأغدو شاكرًا له)، ولو قلت: (فرحنتُ وغدوتُ)، لم يقع ذلك الموقع.<sup>(٣)</sup>

وفي هذا الجانب وَجَّهَ القطب قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ مَتَى هَذَا الْوَعْدُ إِنْ كُنْتُمْ

صَادِقِينَ﴾ [الملك: ٢٥] فذكر للفعل (يقولون) ثلاثة أوجه هي:

١- أن المضارع للتجدد الاستمراري.

٢- أن المضارع بمعنى (قالوا).

٣- أن المضارع بمعنى الاستقبال.

<sup>١</sup> - البيت لجرير، انظر: الخطفي، جرير بن عطية: ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب، تحقيق: نعمان محمد أمين طه، ط٣، دار المعارف،

القاهرة، ١٩٨٦م، ج١، ص٢٢٧.

<sup>٢</sup> - السيرافي، ج٣، ص٢١٨.

<sup>٣</sup> - الزمخشري، الكشاف، ج٣، ص١٦٨.

وَرَجَّحَ القُطْبُ أَنَّ (يقولون) دلالاته التجدد والاستمرار، إذ كانوا يقولون ذلك ولا يتركونه، وجعل هذا أولى من القول بأن المضارع يفيد الماضي، ثم ذكر قولاً بأن الله تعالى أخبر أنهم سيقولون ذلك قبل قولهم حقيقة، فهو إنباء من الله لما يحصل منهم من القول، أي أنّ المضارع هنا دالٌّ على الاستقبال.<sup>(١)</sup>

فالقُطْبُ يرى أن الفعل (يقولون) هنا دالٌّ على أصل وضعه وهو الحال والاستقبال، وفي ذلك تصوير لحال المشركين ودأبهم وعاداتهم في مواجهة دعوة الرسول صلى الله عليه وسلم لهم إلى الإيمان باليوم الآخر، فيقابلونها بهذا القول إنكاراً واستهزاءً بالبعث والحشر؛ لذلك نجد أن هذه الآية بنصّها وردت -وبصيغة (ويقولون) بالفعل المضارع- عدة مرات في القرآن الكريم.<sup>(٢)</sup>

لكن بالنظر إلى ما ذكره السيرافي من أنّ المضارع قد يستعمل لدلالة الماضي إذا كان الفاعل معتاداً لهذا الفعل في الماضي والحال والاستقبال<sup>(٣)</sup>، فإنّ الفعل (يقولون) يظهر أنه في هذا المعنى؛ لأنّ دأب المشركين الإنكار والاستهزاء بقضية البعث والجزاء حتى قبل بعثة النبي صلى الله عليه وسلم، وقد ذكر القُطْبُ أنّ هؤلاء المنكرين قد يفهمون أدلّة هذا الوعد كخلق الإنسان بعد إذ لم يكن، وقد يسمعون من أهل الكتاب، فهم ما بين مكذب وشاكّ، وعالم منكر<sup>(٤)</sup>، وبناء على ذلك يمكن القول بأنّ الفعل

---

<sup>١</sup> - أطفيش، داعي العمل، ج ٣، ص ٦٥.

<sup>٢</sup> - وردت هذه الآية بنصّها في ست سور، هي: يونس [الآية: ٤٨]، والأنبياء [الآية: ٣٨]، والنمل [الآية: ٧١]، وسبأ [الآية: ٢٩]، ويس [الآية: ٤٨]، والمُلْك [الآية: ٢٥].

<sup>٣</sup> - انظر: السيرافي، ج ٣، ص ٢١٧.

<sup>٤</sup> - أطفيش، المرجع نفسه، ج ٣، ص ٦٥.

(يقولون) فيه دلالة المضي والحال والاستقبال، إذ حصل منهم هذا القول فيما مضى، وفي حال مواجهة دعوة الرسول صلى الله عليه وسلم وبعدها، أي داوموا عليه في الاستقبال كذلك.

ومما وجهه القطب في هذا الباب ما ورد في قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ

الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنْفَكِينَ حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ﴾ [البينة: ١]، فذكر للدلالة الزمنية للفعل (تَأْتِيَهُمْ) وجهين هما:

١- أن المضارع بمعنى الماضي.

٢- أنه بمعنى الحال.

٣- أنه بمعنى الاستقبال.

ورجَّح القطب أن المضارع المنصوب متعين للاستقبال، نافيةً أنه للحال، وراذلاً القول بأن المضارع

هنا بمعنى الماضي، ودليل ذلك تقدّم (لَمْ) في قوله: (لَمْ يَكُنِ...)، إلا أن القطب ذكر أن ذلك محتمل إذا ادّعي أن الله تعالى نَزَلَ الآية منزلة ما نزل قبل إتيان البينة، وذلك كالمضارع الذي أخرج إلى الماضي

في قوله تعالى: ﴿وَاتَّبِعُوا مَا نَزَّلْنَا الشَّيْطَانُ﴾ [البقرة: ١٠٢]، أي: مَا نَزَّلْنَا، أو يمكن أن يقال: نَزَّلَ الماضي منزلة الحاضر فعبر عنه بـ(تتلو)<sup>(١)</sup>.

١ - أطفيش، داعي العمل، ج ٥، ص ٩.

وَرَجَّحَ الطَّبْرِيُّ أَنَّ الْمَعْنَى: "لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين مفترقين في أمر محمد، حتى تأتيهم البينة، وهي إرسال الله إياه رسولا إلى خلقه"<sup>(١)</sup>، وقال في موضع آخر: "حتى يأتيهم بيان أمر محمد أنه رسول الله، ببعثه الله إياه إليهم"<sup>(٢)</sup>، ويبدو أنه يرى أن المضارع للاستقبال لا للمضي. أما الزمخشري فذكر أن المعنى أنهم متشبثون بدينهم لا يتركونه إلا عند مجيء البينة<sup>(٣)</sup>، ويبدو أن تفسيره هذا فيه إشعار بأن المضارع للحال أو الاستقبال، أما أبو حيان الأندلسي فاختار أن المضارع فيه دلالة المضي، ويتبين ذلك في قوله: "لم يكونوا منفكين عن ما هم عليه حتى جاءهم الرسول يتلو عليهم..."<sup>(٤)</sup> وقال أيضا: "إلى أن أتتْهم البينة"<sup>(٥)</sup>.

والظاهر أن ممكن الخلاف في الدلالة الزمنية للفعل المضارع (تَأْتِيَهُمْ) هو ما أشار إليه القُطْب، وهو أن الآية هل هي منزلة منزلة ما نزل قبل إتيان البينة أو بعده؟<sup>(٦)</sup> ففي الحالة الأولى يكون الفعل (تَأْتِيَهُمْ) فيه دلالة المضي، وفي الحالة الثانية يكون الفعل للحال أو الاستقبال.

والذي يميل إليه الباحث أن الفعل المضارع فيه دلالة المضي، إذ السياق ابتداء بالزمن الماضي (لَمْ يَكُنْ)، وأما مجيء (تَأْتِيَهُمْ) بالمضارع فهو لغرض بلاغي وهو التجدد والاستمرارية، فإتيان البينة يشمل المضي، على أن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين أتتْهم البينة، وهي مستمرة في إتيانها،

<sup>١</sup> - الطبري، ج ٢٤، ص ٥٥٢.

<sup>٢</sup> - المرجع نفسه، ج ٢٤، ص ٥٥٢.

<sup>٣</sup> - الزمخشري، الكشاف، ج ٤، ص ٧٨٢.

<sup>٤</sup> - الأندلسي، البحر المحيط، ج ١٠، ص ٥١٨.

<sup>٥</sup> - المرجع نفسه، ج ١٠، ص ٥١٨.

<sup>٦</sup> - أطفيش، داعي العمل، ج ٥، ص ٩.

أي إتيان الآيات والحقائق والحجج التي يتلوها الرسول صلى الله عليه وسلم من الصحف المطهرة عليهم في الحال وفي الاستقبال.

### ثانياً: الفعل المضارع المرفوع:

يُرفع الفعل المضارع إذا تجرّد من عوامل النصب والجزم، "واختلف في رافعه، فذهب قوم إلى أنه ارتفع لوقوعه موقع الاسم، ف(يضرب) في قولك: (زيد يضرب) واقع موقع ضارب، فارتفع لذلك، وقيل ارتفع لتجرده من الناصب والجازم" <sup>١</sup> فالتجرد هو عامل الرفع فيه، وهو عامل معنوي، كما أن العامل في نصبه وجزمه هو عامل لفظي؛ لأنه ملفوظ. <sup>(٢)</sup>

وقد يأتي الفعل المضارع المرفوع ساكن الآخر، وذلك من باب إجراء الوصل مجرى الوقف، وهذه ظاهرة من ظواهر العربية عمومًا، واختصت بها بعض لهجاتها، وذكر ابن جني أن العرب أجرت كثيرًا من ألفاظها في الوصل على حد ما تكون عليه في الوقف، وأشار أن أكثر ما يجيء ذلك في ضرورة الشعر <sup>(٣)</sup>، كما وردت أيضًا في عدد من القراءات القرآنية، وفي مواضع قليلة من منشور العرب <sup>(٤)</sup>، وباختلاف أحكام الوقف اختلفت مظاهر هذه الظاهرة وتعددت صورها، ومنها التسكين. <sup>(٥)</sup>

---

<sup>١</sup> - ابن عقيل، ج ٤، ص ٣.

<sup>٢</sup> - انظر: الغلابيني، ج ٢، ص ١٦٧.

<sup>٣</sup> - ابن جني، أبو الفتح عثمان: المنصف، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، ط ١، دار إحياء التراث القديم، (د.ب)، ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م، ص ١٠.

<sup>٤</sup> - المنصوري، رياض رحيم: مظاهر إجراء الوصل مجرى الوقف في العربية، مجلة دواة، جامعة بابل، العراق، مج ٦، ع ٢٣، ١٤٤١هـ - ٢٠٢٠م، ص ٨٤.

<sup>٥</sup> - المرجع نفسه، ص ٨٤.

وفي قوله تعالى: ﴿أَلَمْ نُهْلِكِ الْأَوَّلِينَ ﴿١٦﴾ ثُمَّ نَتَّبِعُهُمُ الْآخِرِينَ ﴿١٧﴾﴾ [المرسلات: ١٦-١٧] وَجَّه

القطبُ قراءة (نُتَبِّعُهُمْ) بالجزم<sup>(١)</sup> بتوجيهين هما:

١- أن الجزم عطف على مدخول (لم)، فهو مضارع مجزوم.

٢- أن الإسكان تخفيف لا جزم، فهو مضارع مرفوع.

وَرَجَّحَ القطب الوجه الثاني، إذ رأى أن إسكان العين تخفيف من توالي الحركات وليس من باب

جزم المضارع، فهو غير معطوف على مجزوم (لَمْ) بل على الهمزة.<sup>(٢)</sup>

أما القول بأن (نُتَبِّعُهُمْ) مجزوم عطفاً على (نُهْلِكُ) الذي هو مدخول (لَمْ)، على أن (الأوَّلِينَ) قوم

نوح وعاد وشمود، و(الآخِرِينَ) هم من بعد هؤلاء ممن أهلك قبل بعثة الرسول صلى الله عليه وسلم، فإن

القطب رأى أن هذا الاختلاف بين القراءتين يؤدي إلى تعارض في المعنى المراد، والأصل غير ذلك.<sup>(٣)</sup>

والنحاة تجاه هذه القراءة- أي قراءة إسكان العين- على مذاهب في توجيهها، فمنهم من احتمل

الوجهين، أي أن يكون (نُتَبِّعُهُمْ) مجزوماً عطفاً على (نُهْلِكُ)، أو أن يكون من باب تسكين المرفوع تخفيفاً،

ومن هؤلاء النحاة، العكبري<sup>(٤)</sup> وأبو حيان الأندلسي<sup>(٥)</sup> السمين الحلبي.<sup>(٦)</sup>

١- قرأ بها الأعرج والعباس عن أبي عمرو، وأبو حيوة، انظر: الخطيب، معجم القراءات، ج ١٠، ص ٢٤١.

٢- أطفيش، داعي العمل، ج ٣، ص ٤٥٣.

٣- المرجع نفسه، ج ٣، ص ٤٥٢-٤٥٣.

٤- العكبري، التبيان، ج ٢، ص ١٢٦٤.

٥- الأندلسي، البحر المحيط، ج ١٠، ص ٣٧٦.

٦- السمين الحلبي، ج ١٠، ص ٦٣٥.

وفريق آخر من النحاة اقتصر في توجيه هذه القراءة على العطف، أي عطف (تُنْبِغُهُمْ) على (نُهْلِكُ)، وممن اختار ذلك الزجاج<sup>(١)</sup> والزمخشري<sup>(٢)</sup>.

والذي يميل إليه الباحث أنّ التوجيهين يحتملها المعنى في قراءة سكون العين، سواء القول برفع الفعل أو على جعله مجزوماً، أما كونه مرفوعاً فعلى تقدير مبتدأ قبله، أي: (ثم نحن نُنْبِغُهُمُ الْآخِرِينَ) على أن يكون من باب تسكين المرفوع تخفيفاً، وحينئذ تكون الجملة مستأنفة، وأما وجه الجزم فعلى عطفه على (أَلَمْ نُهْلِكْ) وحينئذ يكون المقصود بـ(الْآخِرِينَ) قوم شعيب ولوط وموسى، وبـ(الْأُولَى) قوم نوح وعاد وثمود، وهو ما ذكره السمين الحلبي<sup>(٣)</sup>، فهذه كلها معانٍ يحتملها السياق ومراد الله تعالى.

كما يؤيد الباحث جواز القول بالعطف على مجزوم، فيكون معنى (الْآخِرِينَ) إما أنه الأقوام التي تبعت الأولين ممن أهلكوا قبل بعثة النبي صلى الله عليه وسلم، أي آخر من أهلك، وإما أن يكون معنى (الْآخِرِينَ) شاملاً لمن سيهلك فيما بعد، فيكون المعنى: (ثم أتبعناهم الآخرين في الوعد بالإهلاك) كما ذكر ذلك العكبري<sup>(٤)</sup>.

---

<sup>١</sup> - الزجاج، ج ٥، ص ٢٦٧.

<sup>٢</sup> - الزمخشري، الكشاف، ج ٤، ص ٦٧٩.

<sup>٣</sup> - انظر: السمين الحلبي، ج ١٠، ص ٦٣٤-٦٣٥.

<sup>٤</sup> - العكبري، التبيان، ج ٢، ص ١٢٦٤.

### ثالثاً: الفعل المضارع المجزوم:

يُجْزَمُ الفعل المضارع بعد أدوات ظاهرة، وهي: لم، ولمّا، ولام الأمر، ولا الناهية، وبعد أدوات

الشرط، وقد يُجْزَمُ بغير أداة ظاهرة، نحو: ﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [إبراهيم: ٣١]،

وهو الذي يسمّيه النحاة جواب الطلب، وشرطه أن يكون من باب الجزاء، فينجزم فيه الفعل إذا كان

جواباً لأمر، أو نهْي، أو استفهام، أو تمنٍّ، أو عرض، ومثال ما انجزم بالأمر قولك: (ائْتِنِي آتِكَ) وما

انجزم بالنهي قولك: (لا تَفْعَلْ يَكُنْ خَيْرًا لَكَ) فالمعنى كما يقول النحاة: (إِنْ تَأْتِنِي آتِكَ)، و(إِنْ لا تَفْعَلْ

يَكُنْ خَيْرًا لَكَ).<sup>(١)</sup>

فهذا الأسلوب كما هو ظاهر أسلوب شرطي، فيه جزاء مترتب على ما قبله، ومرتببط به ارتباط الجزاء

بالشرط، فإذا تَخَلَّفَ معنى الشرط لا يصح جزمه وذلك واضح في النهي كما سيأتي تفصيل ذلك<sup>(٢)</sup>.

ووجه القطب قراءة جزم (تَسْتَكْثِرُ)<sup>(٣)</sup> في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمُنُّنَّ سَتَكْثِرُ﴾ [المدثر: ٦] فنذكر في

إسكان الراء عدة توجيهات وهي:

١- أن الفعل مرفوع، ولكن أجري الوصل مُجْرَى الوقف لمناسبة الفواصل.

٢- أن الفعل مجزوم، على أنه بدل من (تَمُنُّنُ).

<sup>١</sup> - سيبويه، ج٣، ص٩٣/ وانظر: السامرائي، ج٤، ص١٢.

<sup>٢</sup> - انظر: الزمخشري: المفضّل، ص٣٣٤/ وانظر: السامرائي، ج٤، ص١٣.

<sup>٣</sup> - وهي قراءة شاذة قرأ بها الحسن وابن أبي عبيدة، انظر: ابن خالويه، الحسين بن أحمد: كتاب القراءات الشاذة، عني بنشره وتصحيحه: برجستراسر، ط١، المطبعة الرحمانية، مصر، ١٩٣٤م، ص١٦٤/ وانظر: الخطيب، معجم القراءات، ج١٠، ص١٥٩.

٣- أن الفعل مجزوم، على أنه جواب للنهي.

وأجاز القطب الوجهين الأولين، فالفعل (تَسْتَكْثِرُ) في قراءة إسكان الرء يجوز أن يكون مرفوعًا لكنه أُجْرِي مُجْرَى الوقف؛ لمناسبة الفواصل فإنها سواكن وصلًا ووقفًا، وهي (فَأَنْذِرْ، فَكَيْبِرْ، فَطَهِّرْ، فَاهْجُرْ) أو أُسْكِنْتَ الرء في (تَسْتَكْثِرُ) لكثرة الحركات من الثاء وما بعدها،<sup>(١)</sup> وهذا ما أجازهُ الزمخشري<sup>(٢)</sup>، ولكن استبعده أبو حيان الأندلسي والسمين الحلبي؛ لأنهما يريان ما هو أرجح وهو البدل.<sup>(٣)</sup>

أما الوجه الثاني الذي أجازهُ القطب فهو أنَّ الفعل (تَسْتَكْثِرُ) مجزوم على أنه بدل إضراب من (تَمُنُّنْ) وانتقال، أو بدل اشتمال، إذ الاستكثار من لوازم المنِّ وملائماته، وهذا القول أجازهُ العكبري<sup>(٤)</sup> والزمخشري<sup>(٥)</sup>، وَرَجَّحَهُ كل من أبي حيان الأندلسي والسمين الحلبي.<sup>(٦)</sup>

ورد القطب توجيه الجزم بأن الفعل واقع في جواب النهي، وَعَلَّلَ أَنَّ ذلك يستوجب أن يُقَدَّرَ (لا) النافية و(إن) الشرطية فيكون التقدير: (وَلَا تَمُنُّنْ إِنْ لَا تَمُنُّنْ تَسْتَكْثِرُ) وهو ممَّا لا يصح، كما أنه يؤدي إلى فساد المعنى؛ لأنَّ مَن لَا يَمُنُّ لَا يَسْتَكْثِرُ.<sup>(٧)</sup>

<sup>١</sup> - أطفيش، داعي العمل، ج٣، ص ٣١٢.

<sup>٢</sup> - الزمخشري، الكشف، ج٤، ص٦٤٦.

<sup>٣</sup> - انظر: الأندلسي، البحر المحيط، ج١٠، ص٣٢٧/ وانظر: السمين الحلبي، ج١٠، ص٥٣٨.

<sup>٤</sup> - العكبري، التبيان، ج٢، ص١٢٤٩.

<sup>٥</sup> - الزمخشري، المرجع نفسه، ج٤، ص٦٤٦.

<sup>٦</sup> - انظر: الأندلسي، المرجع نفسه، ج١٠، ص٣٢٧/ وانظر: السمين الحلبي، ج١٠، ص٥٣٨.

<sup>٧</sup> - أطفيش، المرجع نفسه، ج٣، ص ٣١٢.

بيد أنّ القطب أشار إلى أنّ الكسائي أجاز الجزم في جواب النهي بدون ذلك الشرط، وهو تقدير (لا)

النافية و(إنّ) الشرطية، فيَقَدَّر الشرط مثبتًا، والتقدير: (لَا تَمْنُنْ إِنْ تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ).<sup>(١)</sup>

وممن قال بجزم (تَسْتَكْثِرُ) على الجواب، العكبري، إذ قال: "والتقدير: في جعله جوابًا: إنك إن لا

تَمْنُنْ بعملك أو بعطيتك تزدّد من الثواب؛ لسلامة ذلك عن الإبطال بالمنّ على ما قال تعالى: ﴿لَا تُبْطَلُوا

صَدَقْتُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى﴾ [البقرة: ٢٦٤].<sup>(٢)</sup>

ونكر النحاة أن الجزم بعد النهي شرطه العام أن يكون الفعل معلقًا على الأول، فيُقصد به الجزاء

كما هو في جواب الطلب، وأضاف أكثر النحويين إلى هذا الشرط العام، شرطًا خاصًا لصحة الجزم في

جواب النهي، وهو وقوع (لا) بعد (إنّ) الشرطية المقدّرة، دون أن يقع فساد في المعنى.<sup>(٣)</sup>

أما إذا تخلّف معنى الشرط فلا يصح جزم الفعل الواقع جوابًا، فمثلًا يصحّ الجزم في قولك: (لا تدنّ

من الأسد تسلّم) بدليل صحة المعنى بإحلال (إنّ) الشرطية و(لا) النافية محلّ لا الناهية أي: (إنّ لا

تدنّ من الأسد تسلّم)، لكن لا يصحّ الجزم على هذه القاعدة في قولك: (لا تدنّ من الأسد يأكلك) بدليل

فساد المعنى بإحلال (إنّ) الشرطية و(لا) النافية محلّ لا الناهية، فلا يصحّ القول: (إنّ لا تدنّ من الأسد

يأكلك).<sup>(٤)</sup>

<sup>١</sup> - أطفيش، داعي العمل، ج ٣، ص ٣١٢.

<sup>٢</sup> - العكبري، التبيان، ج ٢، ص ١٢٤٩.

<sup>٣</sup> - ابن عقيل، ج ٤، ص ١٨.

<sup>٤</sup> - انظر: ابن يعيش، ج ٧، ص ٨٥-٨٦. / وانظر: ابن عقيل، ج ٤، ص ١٨. / وانظر: السامرائي، ج ٤، ص ١٥.

أما الكسائي - فكما ذكر القطب - لا يشترط تقدير (لا) النافية ضمن جملة الشرط المقدرة، بل يُقدَّر التقدير المناسب للمعنى، إذ المعوّل عليه في جزم الجواب هو المعنى، فيصحّ المعنى بالجزم عنده في كلتا الحالتين، ففي المثال الأول يصحّ المعنى بتقدير (لا) النافية في جملة الشرط المقدرة، أي: (إن لا تدنّ من الأسد تسلّم) وبعدم تقديرها في المثال الثاني، أي: (إن تدنّ من الأسد يأكلك)؛ لأنه واضح فيه قصد المتكلم.<sup>(١)</sup>

ونسب هذا المذهب إلى الكوفيين<sup>(٢)</sup>، وقال السهيلي بجوازه، وذكر بأن له نظائر وشواهد وخرجه على ما ذهب إليه الكسائي، أو على إضمار فعل يدل عليه النهي، أو أن يكون منجزاً على نهى آخر،<sup>(٣)</sup> وقال الجرمي: "يجوز على رداءة"<sup>(٤)</sup>، أما الأخفش فجوّز الجزم لا على أنه جواب، بل حملاً على اللفظ الأول؛ لأنه مجزوم.<sup>(٥)</sup>

وبناء على قول الجمهور فإنّ المعنى المراد هو الذي يحدد الحكم في جواز جزم (تَسْتَكْتَر) من عدمه على أنه جواب للنهي، فالقطب ذكر أنّ المعنى: (لا تُعْطِ غيرك عاداً لما تعطيه كثيراً، أو طالباً للكثير منهم الزائد على ما أعطيت)<sup>(٦)</sup>، وعليه فإنّ المعنى لا يصحّ إن ضُمّنت الجملة معنى الشرط على أنّ

---

<sup>١</sup> - ابن عقيل، ج ٤، ص ١٩.

<sup>٢</sup> - الأندلسي: ارتشاف الضرب، ج ٣، ص ١٦٨٥.

<sup>٣</sup> - السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله: أمالي السهيلي في النحو واللغة والحديث والفقهاء، تحقيق: محمد إبراهيم البناء، د.ط، مطبعة السعادة، مصر، د.ت، ص ٨٥-٨٦.

<sup>٤</sup> - الأندلسي، المرجع نفسه، ج ٣، ص ١٦٨٥.

<sup>٥</sup> - المرجع نفسه، ج ٣، ص ١٦٨٥.

<sup>٦</sup> - أطفيش، داعي العمل، ج ٣، ص ٣٠٩.

(تَسْتَكْثِرُ) جواب للنهي، فيفسد المعنى بتقدير القول: (إِنْ لَا تُعْطِ غَيْرَكَ تَعُدُّ كَثِيرًا) على ما ذكره القطب في مراد الآية.

أما رأي الكسائي وغيره ممن لا يشترط إحلال (إِنْ) الشرطية مع (لَا) النافية محل (لَا الناهية) فإنهم يعربون مثل (تَسْتَكْثِرُ) إعرابًا آخر، فيقولون عنه بأنه مجزوم في جواب الطلب مباشرة، ولكن على اعتبار أن المعنى هو: (لَا تَمُنُّنُ)، فيترتب على عدم المنّ أنك تطلب من الله كثرة النعم وزيادة الثواب، فالاستكثار بهذا المعنى ليس معيبًا ولا منهيًا عنه<sup>(١)</sup>، ويجيزون كذلك أن يكون (تَسْتَكْثِرُ) مجزومًا على أنه بدل من (تَمُنُّنُ) فمعنى (لَا تَمُنُّنُ تَسْتَكْثِرُ) أي: لا تَسْتَكْثِرُ ما أنعمت به.<sup>(٢)</sup>

وهناك من النحاة المعاصرين من رَجَّحَ الرأي بإحلال (إِنْ) الشرطية مع (لَا) النافية محل لا الناهية، ومنهم عباس حسن، إذ ذكر بأن ذلك أجدر بالاقْتِصَارِ عليه؛ لأنه أكثر ورودًا في فصيح الكلام، وأوضح معنى، وأبعد من اللبس والخفاء.<sup>(٣)</sup>

أما الغلابيني فلم يصحِّح بردَّ قراءة الجزم عموماً، ولكن صرَّحَ أَنَّ الفعل (تَسْتَكْثِرُ) يُجَزَمُ على أنه جواب، وذكر أنه لا يُجَزَمُ إلا إذا قصد الجزاء، وجزاء الشرط مُسَبَّبٌ عن الشرط، فإن لم يقصد ذلك وجب الرفع، إذ ليس فيها معنى الجزاء، ولا يصح عنده ما ذكره الكسائي من تقدير شرط مثبت، أي: (لَا تَمُنُّنُ إِنْ تَمُنُّنُ تَسْتَكْثِرُ).<sup>(٤)</sup>

<sup>١</sup> - انظر: حسن، ج ٤، ص ٣٩٣-٣٩٤.

<sup>٢</sup> - المرجع نفسه، ج ٤، ص ٣٩٣-٣٩٤.

<sup>٣</sup> - المرجع نفسه، ج ٤، ص ٣٩٣-٣٩٤.

<sup>٤</sup> - الغلابيني، ج ٢، ص ١٩٩.

لذا يتبين أنّ القطب لم يخرج عن قول جمهور النحاة في ردّه لتوجيه قراءة جزم (تَسْتَكْثِر) على أنها جواب للنهي، لكنه أجاز القول بالرفع على أنّ إسكان الراء لإجراء الوصل مُجرى الوقف، والقول بالجزم على أنه بدل.

والذي يميل إليه الباحث هو ما ذكره الجمهور في مسألة جزم الفعل الواقع في جواب النهي، وهو شرط إحلال (إن) الشرطية مع (لا) النافية محل لا الناهية؛ لأن هذا الرأي أبعد عن اللبس في المعنى، وتكلف التأويل فيه.

ومن توجيهات القطب في باب الفعل المضارع المجزوم ما ورد في قوله تعالى: ﴿فَلَمْ يَجِدُوا لَهُمْ

مِّن دُونِ اللَّهِ أَنْصَارًا﴾ [نوح: ٢٥] إذ ذكر في معنى (وَجَدَ) توجيهين هما:

١- أنّ الفعل (وَجَدَ) بمعنى (صَادَفَ أو لَقِيَ).

٢- أنه بمعنى (عَلِم).

ورجّح القطب أن معنى الفعل (يَجِدُوا) أي يصادفون ويَلْقَوْنَ، وعلى ذلك يكون له مفعول واحد؛ معللاً بأن الفعل (يَجِدُ) عَمِلَ في ضميرين هما الواو في (يَجِدُوا) ويمثّل محلّ الرفع، والهاء في (لَهُمْ) ويمثّل محلّ النصب، مبيّناً أنّ ذلك مقيس عنده لكثرتة في القرآن، وهو أنّ الفعل إذا عَمِلَ في ضميرين أحدهما بواسطة الجار فهو متعدّد لواحد، أما إن تَوَصَّلَ إليهما بنفسه فهو متعدّد لمفعولين؛ لأنه يقاس في باب أفعال القلوب<sup>(١)</sup>.

١ - أطفيش، داعي العمل، ج٣، ص ٢١١.

وبهذا التوجيه فإن القطب يُرجع معنى (وَجَدَ) إلى أصله الذي يكون في الأمور الحسية، أي بمعنى (لَقِيَ)، وليس بالمعنى القلبي والعلم الاعتقادي الذي يجعله متعدّيًا لمفعولين، وعلى ذلك يكون (أَنْصَارًا) هُوَ مفعول (يَجِدُوا).

وفي ختام هذا الفصل نخلص من مناقشتنا لتوجيه القطب للأفعال بأهم آرائه وترجيحاته في هذا الباب، وهي كما يلي:

١- اعتنى القطب بتوجيه الفعل الماضي، مناقشًا المعنى الذي يتضمنه، فيحمل الفعل الماضي على المعنى المراد منه بدلالة السياق عليه.

٢- اعتنى القطب بتوجيه الفعل المضارع، فناقش فيه الدلالة الزمنية من حيث دلالاته على التجدد والاستمرار، وناقش حالاته الإعرابية رفعًا ونصبًا وجرًا.

٣- أيّد القطب رأي النحاة بأن الفعل إذا تأخر عن مفعوله لم يَقُ العمل فيه.

٤- أيّد القطب قول النحاة في عمل بعض الأفعال في ضميرين لمسمّى واحد، ومنها الفعل (رأى).

٥- ذهب القطب مذهب سيبويه بأنّ مفعول (أَرَأَيْتَ) لا يكون إلا جملة استفهامية أو قَسَمِيَّة.

٦- رأى القطب أن النصب بنزع الباء لا يكون في الجمل بل المفردات في الأصل.

## الفصل الثالث: التوجيه النحوي للحروف

الحرف لغة: الطَّرْف، وحرف كل شيء: طرفه وشَفِيرُهُ وَحَدُّهُ.<sup>(١)</sup>

واصطلاحاً: الحرف كلمة تدل على معنى في غيرها فقط.<sup>(٢)</sup>

وينقسم الحرف إلى ثلاثة أقسام هي:

١- قسم مختص بالاسم، كحروف الجر، وحروف النداء.

٢- قسم مختص بالفعل، ك(قد)، و(لم).

٣- وقسم مشترك بينهما، ك(هل) و(بل).<sup>(٣)</sup>

ودرج بعض النحاة في كتبهم إلى دراسة الحروف حسب بنائها اللفظي، فقسموها إلى حروف

أحادية وثنائية وثلاثية ورباعية، وهذا ما ستعتمده الدراسة في عرض التوجيهات النحوية للحروف في

تفسير القطب في هذا الفصل.

---

<sup>١</sup> - الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حمّاد: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط٤، دار العلم للملايين،

بيروت، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م، ج٤، ص١٣٤٢. مادة (حرف).

<sup>٢</sup> - المرادي، ص٢٠.

<sup>٣</sup> - المرجع نفسه، ص٢٥.

## المبحث الأول: الحروف الأحادية:

### ١- همزة الاستفهام:

تُعَدُّ الهمزة أصل أدوات الاستفهام، ولأصالتها استأثرت بتمام التصدير، وهي حرف مشترك يدخل على الأسماء والأفعال، وهي إما لطلب التصديق، نحو: أزيد قائم؟ وإما لطلب التصور، نحو: أزيد عندك أم عمرو؟ وتساويها (هل) في طلب التصديق الموجب فقط.<sup>(١)</sup>

والأصل في الهمزة الاستفهام، ولكنها قد ترد لمعانٍ بلاغية أخرى، بحسب المقام، ومن هذه المعاني الإنكار، وهو ينقسم إلى قسمين:

١- الإنكار الإبطالي: وهو إنكار على من ادعى وقوع الشيء، والحق أنه غير واقع، وذلك كقوله

تعالى: ﴿أَفَأَصْفَكُمْ رَبُّكُمْ بِالْبَنِينَ وَالنَّحْدِ مِنَ الْمَلَائِكَةِ إِنَّا جَعَلْنَا﴾ [الإسراء: ٤٠].

٢- الإنكار التوبيخي: ويقتضي أنّ المخاطب فعلاً فعلاً يستلزم توبيخه عليه وتقريعه، فالأمر

واقع فيه، ومنه قوله تعالى: ﴿اتَّعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ﴾ [الصفات: ٩٥].

<sup>١</sup> - المرادي، ص ٣٠-٣١.

ومن أحكام الهمزة جواز حذفها إذا دلّ عليها دليل، كتقدّمها على (أم) كقول عمر بن أبي ربيعة:

فوالله ما أدري وإن كنت داريا      بسبع رميئتُ الجمر أم بثمان<sup>(١)</sup>

أو إذا دلّ السياق عليها، كقوله تعالى: ﴿قَالُوا إِنْ لَنَا لِأَجْرٍ إِنْ كُنَّا نَحْنُ الْغَالِبِينَ ﴿١١٣﴾﴾ قَالَ نَعَمْ وَإِنَّكُمْ لَمِنَ

المقربين ﴿[الأعراف: ١١٣-١١٤].<sup>(٢)</sup>

ومن توجيهات القطب لهمزة الاستفهام ما ورد في قوله تعالى: ﴿وَكَانُوا يَقُولُونَ أَإِذَا مِتْنَا وَكُنَّا

تُرَابًا وَعِظْمًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ ﴿[الواقعة: ٤٧]﴾، فذكر لهمزة الاستفهام في (أئنّا) توجيهين هما:

١- أنّ همزة الاستفهام لتأكيد الإنكار.

٢- أنّها لإنكار التأكيد.

<sup>١</sup> - البيت لعمر بن أبي ربيعة، وورد برواية أخرى وهي:

فوالله ما أدري، وإني لحاسب      بسبع رميئتُ الجمر أم بثمان

انظر: أبو ربيعة، عمر: ديوان عمر بن أبي ربيعة، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: فايز محمد، ط٢، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤١٦هـ-

١٩٩٦م، ص ٣٦٢.

<sup>٢</sup> - انظر: الأنصاري، مغني اللبيب، ص ١٩-٢٠. / وانظر: السامرائي، ج٤، ص ٢٣٧.

ورَجَّحَ القطب أنّ همزة الاستفهام الإنكاري هي لإنكار التأكيد الذي أفادته (إِنَّ) في (أَيُّنًا) فهي ليست مما بعد (إِنَّ)، أي كالتي دخلت على (إِذَا) في (أَيُّنًا)، بل هذه الهمزة- أي همزة (أَيُّنًا)- هي إنكار لجملة (أَيُّنًا لَمَبْعُوثُونَ).<sup>(١)</sup>

كما نفى القطب أن تكون همزة (أَيُّنًا) مثل التي تكون مع العاطف المدعى أنها مما عطفه العاطف، كالمهمزة مع الفاء في قوله تعالى: (أَفَلَا تَعْقِلُونَ)، فهذه الأخيرة تكون من جملة المعطوف، ولكن تقدّمت العاطف؛ لكامل تصدرها.<sup>(٢)</sup>

واحتجّ القطب لرأيه بكون الهمزة لإنكار التوكيد أنّ الشرع جاء بإثبات البعث وتأكيدده، فالكفار أنكروا بالهمزة ثبوته وتأكيدده، كأنهم قالوا: كيف نُبعث وكيف يصحّ! وكيف يتحقق؟! وكيف يتقوى؟!<sup>(٣)</sup>

ومعلوم أنّ الجملة قبل دخول الهمزة هي جملة خبرية لا إنشائية، وهي مؤكّدة بـ(إِنَّ) التوكيدية، فدخلت عليها همزة الاستفهام التي تفيد الإنكار، ولا خلاف بين النحاة والمفسرين في كون الهمزة في هذا الموضع لإفادة إنكار البعث، ومن معاني الإنكار لهمزة الاستفهام هو الإنكار التوبيخي الذي يقتضي أن يكون ما بعد الهمزة واقعا، وأن فاعله ملوم<sup>(٤)</sup>، وهذا ما ينطبق على قولهم: (أَيُّنًا لَمَبْعُوثُونَ)، وأما تقدّم همزة الاستفهام على (أَيُّنًا) فلا نّ لها تمام التصدير.<sup>(٥)</sup>

<sup>١</sup> - أطفيش، داعي العمل، ج ١، ص ٣٠١.

<sup>٢</sup> - المرجع نفسه، ج ١، ص ٣٠٠.

<sup>٣</sup> - المرجع نفسه، ج ١، ص ٣٠١.

<sup>٤</sup> - الأنصاري، مغني اللبيب، ص ٢٥.

<sup>٥</sup> - المرجع نفسه، ص ٢١.

لكن الخلاف الذي عرضه القطب هو في العلاقة بين الإنكار الذي أفادته الهمزة، والتوكيد الذي أفادته (إِنَّ)، فهل يقال: إِنَّ الهمزة هنا لتأكيد الإنكار على حسب أَنَّ قولهم (إِنَّا لَمَبْعُوثُونَ) هو للإنكار المكتسب من همزة الاستفهام في (أَيُّذَا) ثم دخلت الهمزة لتأكيد هذا الإنكار؟ أو ينظر إلى الجملة على أصلها الخبري فهي لا تحمل معنى الإنكار وإنما معنى التوكيد، ثم دخلت عليها همزة الاستفهام لإنكار هذا التوكيد.<sup>(١)</sup>

فالقطب يرى هذا الوجه الثاني، مخالفاً عدداً من المفسرين والنحاة الذين رأوا أَنَّ الجملة في صورتها الخبرية تحمل معنى الإنكار أصلاً، وما دخول همزة الاستفهام الإنكارية إلا لتأكيد ذلك الإنكار الموجود في الجملة، ومن هؤلاء المفسرين العمادي، إذ قال معلقاً على (أَيُّذَا) التي وردت في قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا أَيُّذَا ضَلَلْنَا فِي الْأَرْضِ أَأَنَّا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [السجدة: ١٠]: "والهمزة لتذكير الإنكار السابق وتأكيد، وقرئ (إِنَّا) على الخبر، وأياً ما كان فالمعنى على تأكيد الإنكار لا إنكار التأكيد كما هو المتبادر من تقدّم الهمزة على (إِنَّ) فإنّها مؤخّرة عنها في الاعتبار"<sup>(٢)</sup>، ونقل ذلك أيضاً الألوسي في تفسيره.<sup>(٣)</sup>

والذي يظهر للباحث أَنَّ الجملة ابتداءً فيها إنكار؛ بسبب همزة (أَيُّذَا) التي أفادت الإنكار، فقولهم (أَيُّذَا لَمَبْعُوثُونَ) هو على سبيل تأكيد الإنكار الموجود سابقاً، وقراءة نافع (إِنَّا لَمَبْعُوثُونَ) بالإخبار<sup>(٤)</sup> من غير

<sup>١</sup> - أطفيش، داعي العمل، ج ١، ص ٣٠١-٣٠٢.

<sup>٢</sup> - العمادي، ج ٧، ص ٨٢.

<sup>٣</sup> - الألوسي، ج ١١، ص ١٢٣.

<sup>٤</sup> - وهي أيضاً قراءة أبي جعفر والكساني ويعقوب، انظر: الخطيب، معجم القراءات، ج ٩، ص ٣٠٢.

همزة استفهام تدلّ على أن الإنكار أفادته همزة (أدًا)، وهذا دليل على أن همزة الاستفهام في قراءة (أئنًا) هي لتأكيد الإنكار وليس العكس.

وفيما يتعلق بتقدير همزة الاستفهام أو بحذفها وجّه القطب قوله تعالى: ﴿الْمَكْرُ التَّكَاثُرُ﴾ [التكاثر]:

[١]، فذكر لتقدير همزة الاستفهام وجهين هما:

١- أن الآية للإخبار ولا تقدير لهمزة الاستفهام.

٢- أن الأصل (أَلْهَأَكُم) بتقدير همزة الاستفهام.

ورجّح القطب الوجه الأول، وذكر أن همزة (أَلْهَأَكُم) للتعدية، وأن الآية للإخبار، نافيًا القول باحتمال الاستفهام في الآية، وأن الأصل (أَلْهَأَكُم) بهمزة الاستفهام التوبيخي، واحتجّ على ذلك بأنه لا دليل على الحذف، وأن الأصل عدمه.<sup>(١)</sup>

ولم يقبل القطب القياس على قوله تعالى: ﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦] على قراءة تقدير همزة الاستفهام<sup>(٢)</sup>،

وبين أن حذف هذه الهمزة دليله قراءة الجمهور: ﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾، كما لم يقبل قراءة (أَلْهَأَكُم) بهمزتين، وذكر بأنها قراءة شاذة ولا تكاد تُعرف.<sup>(٣)</sup>

<sup>١</sup> - أطفيش، داعي العمل، ج٥، ص٨١/ وهذه قراءة شاذة مروية عن الكسائي، أوردها ابن خالويه في شواذ القراءات، انظر: ابن خالويه، كتاب القراءات الشاذة، ص١٧٨.

<sup>٢</sup> - قرأ بها الزهري وابن محيصن، انظر: الخطيب، معجم القراءات، ج١، ص٣٧.

<sup>٣</sup> - أطفيش، داعي العمل، ج٥، ص٨١-٨٢/ وقراءة الهمزتين قرأ بها أبو بكر الصديق وابن عباس والشعبي وأبو العالية وابن أبي عتبة والكسائي في رواية، وأبو عمران الجوني، انظر: الخطيب، معجم القراءات، ج١٠، ص٥٦١.

والقطب في ذلك خالف عددًا من المفسرين والنحاة، ومنهم الزمخشري، الذي قَبِلَ هذه القراءة -أي قراءة (أَلْهَأَكُم) - ونسبها لابن عباس، على أَنَّ الاستفهام للتقرير،<sup>(١)</sup> أما أبو حَيَّان الأندلسي فَوَجَّهَ هذه القراءة، وذكر أَنَّها مروية عن أبي بكر الصديق وابن عباس وغيرهم، وأن معنى الاستفهام التوبيخ والتقرير على قبح فعلهم<sup>(٢)</sup>، وكذا السمين الحلبي ذكر قراءة الاستفهام، مبيِّنًا أنه للتقرير والإنكار.<sup>(٣)</sup>

ويظهر أَنَّ القطب في مسألة حذف همزة الاستفهام يذهب إلى رأي فريق من النحاة بجواز حذفها إذا دَلَّ عليها دليل، ومنهم الأخفش<sup>(٤)</sup> الزمخشري<sup>(٥)</sup> وابن خالويه<sup>(٦)</sup>، ووافقهم من النحاة المعاصرين السامرائي<sup>(٧)</sup>، والغلابيني الذي أشار إلى جواز حذف همزة الاستفهام إذا أُمن اختلاط الإخبار بالاستخبار.<sup>(٨)</sup>

والذي يميل إليه الباحث أَنَّ همزة الاستفهام لا تحذف إلا بدليل لفظي أو معنوي، فإذا انعدم الدليل فلا تقدير للهمزة حينئذ؛ لأن الكلام مسوق للإخبار أصلاً، ولا ينصرف إلى دلالة الاستخبار بهمزة محذوفة إلا بدليل من السياق.

---

<sup>١</sup> - الزمخشري، الكشاف، ج ٤، ص ٧٩٢.

<sup>٢</sup> - الأندلسي، البحر المحيط، ج ١٠، ص ٥٣٦.

<sup>٣</sup> - السمين الحلبي، ج ١١، ص ٩٨.

<sup>٤</sup> - الأنصاري، مغني اللبيب، ص ٢٠.

<sup>٥</sup> - انظر مثلاً: الزمخشري، المرجع نفسه، ج ٤، ص ١٠٣.

<sup>٦</sup> - ابن خالويه، الحسين بن أحمد: ليس في كلام العرب، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط ٢، د.ن، مكة المكرمة، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م، ص ٣٥٠.

<sup>٧</sup> - السامرائي، ج ٤، ص ٢٣٧.

<sup>٨</sup> - الغلابيني، ج ٢، ص ١٤٥.

ومما يندرج في هذا الباب ما ورد في قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ هَذَا الَّذِي كُنْتُمْ بِهِ تَدَّعُونَ﴾ [الملك:

٢٧]، فاستبعد القطب ما ذكر بعضهم بأن ثمة استفهاماً مقدراً حذفت همزته، أي: أهذا الذي كنتم به تدعون؟<sup>(١)</sup>، والقول بتقدير الاستفهام في الآية- فيما اطلع عليه الباحث- لم يذكره جمهور المفسرين والنحاة، وتوجيه ذلك أنه لا دليل على حذف الهمزة، وأن الأصل ذُكِرَ الهمزة، وحذفها لا يكون إلا بدليل، كما أشير إلى مثل ذلك في المسألة السابقة.

## ٢- الباء :

الباء حرف يختص بالأسماء ويلازمها في عمل الجر، وهي تنقسم إلى نوعين: زائدة وغير زائدة، أما غير الزائدة، فقد ذكر النحويون لها معاني متعددة، بلغت ثلاثة عشر معنى، ويُعد الإلصاق أول هذه المعاني وأصلها، حتى أن سيبويه لم يذكر لها غير هذا المعنى.<sup>(٢)</sup>

ومن المعاني التي تأتي عليها الباء: التعدية، والاستعانة، والسببية، والمصاحبة، والظرفية، والتبعية، والقسم، وغيرها.<sup>(٣)</sup>

وفي هذا الباب وجَّه القطب قوله تعالى: ﴿فَضْرِبَ بَيْنَهُمُ بُسُورًا لَّهُمْ بَابٌ﴾ [الحديد: ١٣] فذكر

للباء في كلمة (بُسُورٍ) توجيهين هما:

<sup>١</sup> - أطفيش، داعي العمل، ج ٣، ص ٦٧.

<sup>٢</sup> - المرادي، ص ٣٦/ وانظر: سيبويه، ج ٤، ص ٢١٧.

<sup>٣</sup> - الأنصاري، مغني اللبيب، ص ١٣٧-١٤٤.

١- أنّ الباء أصلية.

٢- أنّها زائدة.

وَرَجَّحَ القُطْبَ الوجه الأول، مبيِّنًا أنّ الباء هنا أصلية، وأما كون الضرب فعلًا متعديًا، فالقطب يرى أنه فعل يستعمل كاللازم، كما تقول: (أَكَلْتُ بالتمر)، بمعنى: (أَوْقَعْتُ الأكلَ به)، فكذا يقال في (ضَرَبَ)، أو ضَمِنَ فعل الضرب معنى (حُجِرَ) أو (قُطِعَ)، أي: (حُجِرَ بينهم أو قُطِعَ بينهم بسور).<sup>(١)</sup>

ونفى القطب أن تكون الباء زائدة مَعْلَلًا أنّ هذا ليس من محل زيادتها كما قيل.<sup>(٢)</sup> والقول بزيادة الباء في هذا الموضع ذكره العكبري<sup>(٣)</sup>، واختاره مكي، إذ بيّن أنّ (سُورٍ) في موضع رفع نائب فاعل.<sup>(٤)</sup>

والقطب في هذه المسألة يؤيد مذهب البصريين في أنّ لكل حرف من حروف الجر معنى واحدًا يؤدّيه على سبيل الحقيقة، فإذا أدى الحرف إلى معنى آخر فإن ذلك يكون بطريق المجاز أو بتضمين العمل معنى عامل آخر يتعدى بهذا الحرف، فذلك أولى من القول بأنّ الحرف زائد.<sup>(٥)</sup>

أما مذهب الكوفيين فهو أنّ الحرف لا يُقصر على معنى واحد، فإذا اشتهر استعماله في معنى شاعت دلالاته عليه فيفهمها السامع بلا لبس ولا غموض، كان هذا المعنى حقيقياً بالنسبة للحرف، دون مجاز أو تضمين للعامل معنى آخر يتعلق به الحرف.<sup>(٦)</sup>

<sup>١</sup> - أطفيش، داعي العمل، ج١، ص٤٠٠.

<sup>٢</sup> - المرجع نفسه، ج١، ص٤٠٠.

<sup>٣</sup> - العكبري، التبيان، ج٢، ص١٢٠٨.

<sup>٤</sup> - القيسي، ج٢، ص٧١٨.

<sup>٥</sup> - الأنصاري، أوضح المسالك، ج٣، ص١٨.

<sup>٦</sup> - المرجع نفسه، ج٣، ص١٨.

والذي يميل إليه الباحث ما ذكره القطب من أصالة الباء، على أنّ الضرب يُضَمَّن معنى فعل تتعلق به الباء كالفعل (حُجِرَ أو قُطِعَ)، وجَعَلَ الباء على معناها وتضمنين الفعل بما يناسبها أولى من القول بأنها زائدة.

ومن توجيهات القطب لحرف الباء توجيهه لقوله تعالى ﴿فَسَبِّحْهُ وَيُبْصِرْ﴾ بِأَيِّكُمْ الْمُفْتُونَ

﴿القلم: ٥-٦﴾، فذكر لها توجيهين هما:

١- أنّ الباء بمعنى (في).

٢- أنّها زائدة.

وَرَجَّحَ القطب أنّ الباء بمعنى (في)، وذكر أنّ المعنى فيه عدة احتمالات هي:

أ- أنّ (المفتون) بمعنى المفعول، إذ المعنى: (فيك أو فيهم المفتون) أو (في أي الفريقين مفتون).

ب- أنّ (المفتون) مصدر بمعنى الفتنة، وذلك كالمعقول بمعنى العقل، والمجلود بمعنى الجلد،

والمعقود بمعنى العقد، والميسور بمعنى اليسر، ونسب القطب هذا القول إلى الحسن والضحاك

والمبرد، وذكر أنّه مروي عن ابن عباس.

ج- أنّ (المفتون) بمعنى الشيطان؛ لأن الجنون به، أي: (في أيكم شيطان أخلّ بعقله؟).<sup>(١)</sup>

<sup>١</sup> - أطفيش، داعي العمل، ج٣، ص ٨١-٨٢.

وهناك فريق من المفسرين والنحاة سبقوا القطب إلى هذا الرأي، وهو أنّ الباء بمعنى (في)، ومنهم

الفراء<sup>(١)</sup> والطبري<sup>(٢)</sup> والزرّاج<sup>(٣)</sup> وأبو حيّان الأندلسي<sup>(٤)</sup>.

بيد أنّ القطب لم يستبعد أن تكون الباء مزيدة للتأكيد، على أنّ المفتون اسم مفعول، أي: (مَنْ

فُتِنَ بالجنون أو مَنْ صُرِفَ عن الصواب)، مخالفاً بعض النحاة كالزرّاج الذي استبعد القول بزيادة الباء،

إذ قال معلّقاً على الباء في الآية: "لا يجوز أن تكون لغواً، وليس هذا جائزاً في العربية في قول أحد من

أهلها"<sup>(٥)</sup>، وكذا أبو حيّان الأندلسي ردّ هذا الوجه على أنّ (أَيُّكُمْ) في (بِأَيِّكُمْ) مبتدأ، والباء زائدة، وذكر أنّ

ذلك مما لا ينبغي الحمل عليه.<sup>(٦)</sup>

والذي يميل إليه الباحث هو قول الجمهور بأنّ الباء بمعنى (في)، وجواز أوجه المعنى في

(المفتون)، أما القول بزيادة الباء للتأكيد، فمع جواز هذا الاحتمال، إلا أنّ الأولى عدم الحمل عليه؛ لأنّ

ذلك قليل في العربية، كما أشار إلى ذلك النحاة<sup>(٧)</sup>.

---

<sup>١</sup> - الفراء، ج ٣، ص ١٧٣.

<sup>٢</sup> - الطبري، ج ٢٣، ص ١٥٤.

<sup>٣</sup> - الزجاج، ج ٥، ص ٢٠٥.

<sup>٤</sup> - الأندلسي، التذييل والتكميل، ج ١١، ص ٢٠٤.

<sup>٥</sup> - الزجاج، ج ٥، ص ٢٠٥.

<sup>٦</sup> - الأندلسي، المرجع نفسه، ج ١١، ص ٢٠٤.

<sup>٧</sup> - انظر: المرجع نفسه، ج ١١، ص ٢٠٤.

وفي هذا الباب وَجَّهَ القُطْبَ أَيْضًا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَالْمَغْرِبُ صَبْحًا﴾ فَأَثَرُنَ بِهِ نَقَعًا [العاديات]:

٣-٤]، فذكر للباء في (به) وَجْهَيْنِ هما:

١- أنها بمعنى (في).

٢- أنها على أصلها.

وَرَجَّحَ القُطْبَ الوجه الأول، مبيِّنًا أَنَّ الباء بمعنى (في)، وَأَنَّ معنى (به): (فيه)، أي: (في الصبح)، وَعَلَّلَ ذلك بأنَّ الصبح هو المذكور بلفظه، وهو أقرب مذكور، فهو الأنسب لضمير الهاء، وهذا ما يحتمُّ عنده أن تكون الباء بمعنى (في).<sup>(١)</sup>

وجمهور المفسرين والنحاة على أَنَّ الباء في (به) بمعنى (في)، بيد أنَّ الخلاف وقع بينهم في عَوْد الهاء، فمنهم من اختار ما ذهب إليه القُطْبُ، وهو عَوْد الهاء إلى الزمان أو الصبح المذكور، ومنهم الزمخشري<sup>(٢)</sup>، وأبو حيان الأندلسي<sup>(٣)</sup>، وهو ما أجازَه ابن عاشور<sup>(٤)</sup>، وفريق آخر اختار عَوْد الهاء إلى غير مذكور وهو مكان عَوْد العاديات، كالطبري<sup>(٥)</sup> والزجاج<sup>(٦)</sup> والعكبري<sup>(٧)</sup> والسمين الحلبي<sup>(٨)</sup>.

١ - أطفيش، داعي العمل، ج ٥، ص ٥٤.

٢ - الزمخشري، الكشاف، ج ٤، ص ٧٨٧.

٣ - الأندلسي، البحر المحيط، ج ١٠، ص ٥٢٩.

٤ - ابن عاشور، ج ٣٠، ص ٥٠١.

٥ - الطبري، ج ٢٤، ص ٥٠٨.

٦ - الزجاج، ج ٥، ص ٣٥٣.

٧ - العكبري، التبيان، ج ٢، ص ١٣٠٠.

٨ - السمين الحلبي، ج ١١، ص ٨٥.

أما الوجه الثاني بأنّ الباء على أصلها فقد حكاها القطب عن الكسائي، إلى أنّ الهاء عائد إلى العُدُوّ  
المعلوم من بعض العاديات، وقد أجاز هذا الوجه ابن عاشور في تفسيره، وذكر أنّ الباء بمعنى السببية،  
أي: (فَأَنْتَرَنَ بِسَبَبِ الْعُدُوِّ نَقْعًا).<sup>(١)</sup>

واستبعد القطب هذا الوجه، معللاً بأنّ فيه عَوْد الضمير إلى ما يُعْلَم من المذكور البعيد مع وجود  
عَوْدِهِ إلى القريب المذكور، ثم إنّ مجيء الباء بمعنى (في) لا ضعف فيه، لكثرتِه واطْرَادِهِ.<sup>(٢)</sup>

والذي يراه الباحث بأنّ سياق الآيات يحتمل الوجهين، إذ يصحّ أن تكون الباء ظرفية أو سببية، ولو  
كان القول بالظرفية هو مذهب أكثر المفسّرين والنحاة، إلا أنّ كونها سببية سائغ في معنى الآية وسياقها  
يحتمله، كما أشار إلى ذلك بعض المفسرين.<sup>(٣)</sup>

ومن توجيهات القطب للباء أيضاً ما ورد في قوله تعالى: ﴿لَنْسَفَعَا بِالنَّاصِيَةِ﴾ [العلق: ١٥]، فنذكر

لها توجيهين هما:

١- أنّ الباء زائدة.

٢- أنّها للإلصاق.

---

<sup>١</sup> - ابن عاشور، ج ٣٠، ص ٥٠١.

<sup>٢</sup> - أطفيش، داعي العمل، ج ٥، ص ٥٤-٥٥.

<sup>٣</sup> - انظر: ابن عاشور، ج ٣٠، ص ٥٠١.

وَرَجَّحَ القُطْبَ الوجهَ الثاني، مبيِّنًا أَنَّ الباءَ لِلإِصْطِقِ على تفسير أَنَّ السَّفْعَ بِالنَّاصِيَةِ بمعنى الأخذ بها والإمساك بها، والسحب بها عنفًا إلى النار.<sup>(١)</sup>

وَصَرَّحَ القُطْبُ أَنَّ ذلكَ أَوْلَى من القولِ بِأَنَّ الباءَ زائدة على أَنَّ معنى السَّفْعِ بِالنَّاصِيَةِ هو لطم وجهه - أي وجه أبي جهل -، أو إذلاله، أو وَسْمُه على أنفه - وقيل: إِنَّ هذا الوَسْمُ هو طعن ابن مسعود إياه بالرمح في منخره - كما هو في قصة قَتْلِ عبد الله بن مسعود أبا جهل يوم بدر -، أو بمعنى تسويد وجهه، وغيرها مما نقله من الأقوال في تفسير الآية.<sup>(٢)</sup>

وجمهور المفسرين والنحاة أوردوا معاني الآية التي ساقها القُطْبُ دون تصريح بمعنى الباء، وفي ذلك إشارة على جواز احتمال المعنيين عندهم، فيجوز أن تكون الباء على ذلك إما زائدة وإما للإصطاق.<sup>(٣)</sup> وقد أحسن ابن عاشور في جمعه بين المعنيين، وبَيَّنَّ أَنَّ الباءَ زائدة لتأكيد اللصوق<sup>(٤)</sup>، وهو رأي يميل إليه الباحث؛ لما فيه من توفيق بين المعاني المحتملة في الآية.

وَوَجَّهَ القُطْبُ الباءَ في قوله تعالى: ﴿الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ﴾ [الرحمن: ٥]، فذكر لها وجهين

هما:

#### ١- أنها للمصاحبة.

<sup>١</sup> - أطفيش، داعي العمل، ج ٤، ص ٤٩٣ / وانظر: ج ٤، ص ٤٩٠.

<sup>٢</sup> - أطفيش، المرجع نفسه، ج ٤، ص ٤٩٢-٤٩٣.

<sup>٣</sup> - انظر: الفراء، ج ٣، ص ٢٨٤-٢٨٥ / وانظر: الزجاج، ج ٥، ص ٣٥٣ / وانظر: الطبري، ج ٢٤، ص ٥٨٠ / وانظر: الأندلسي، البحر المحيط،

ج ١٠، ص ٥١١.

<sup>٤</sup> - ابن عاشور، ج ٣٠، ص ٤٥٠.

٢- أنّها للاستعانة.

وَرَجَّحَ القطب الوجه الأول، مبيّنًا أنّ الباء للمصاحبة، وهي متعلقة بخبر محذوف جوازا؛ لأنه كون خاص، وتقدير الكلام: (يجريان أو مقرونان بحسبان)، ومعنى (بِحُسْبَانٍ) أي: مقدّر في بروجهما ومنازلهما وما يتفرّع عليهما.<sup>(١)</sup>

وهذا القول الذي رجّحه القطب هو قول الجمهور من المفسرين والنحاة، كالزجاج<sup>(٢)</sup> والطبري<sup>(٣)</sup> وأبي حيان الأندلسي<sup>(٤)</sup> والسمين الحلبي<sup>(٥)</sup>، الذين ساقوا هذا المعنى، وهو أنّ (بِحُسْبَانٍ) يجريان بحساب وتقدير، وهذه إشارة إلى أنّ الباء عندهم للمصاحبة لا للاستعانة.

أما القول بأنّ الباء للاستعانة فلم يُجزئه القطب إلا على طريق المجاز؛ لأنه لا اختيار للشمس والقمر، ولا إرادة، وهذا ما صرّح به بعض المفسرين، كابن عاشور الذي ذكر أنّ الباء للملابسة، أي بملابسة حسبان، أي لحساب الناس مواقع سيرهما، وذكر أنّ إسناد هذه الملابسة إلى الشمس والقمر مجازي عقلي.<sup>(٦)</sup>

ويتبين مما سبق بأنّ القطب لم يخرج عن قول الجمهور في كون الباء للمصاحبة، مع احتمال معناه الاستعانة على سبيل المجاز.

<sup>١</sup> - أطفيش، داعي العمل، ج ١، ص ١١٥.

<sup>٢</sup> - الزجاج، ج ٥، ص ٩٥.

<sup>٣</sup> - الطبري، ج ٢٢، ص ١٧٣.

<sup>٤</sup> - الأندلسي، البحر المحيط، ج ١٠، ص ٥٥.

<sup>٥</sup> - السمين الحلبي، ج ١٠، ص ١٥٤.

<sup>٦</sup> - ابن عاشور، ج ٢٧، ص ٢٣٤.

وَوَجَّهَ الْقُطْبَ الْبَاءَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ [العلق: ١]، فذكر لها عدة أوجه

هي:

١- أن الباء للمصاحبة.

٢- أنها للاستعانة.

٣- أنها للتعديّة.

٤- أنها سببية.

٥- أنها زائدة.

وَرَجَّحَ الْقُطْبُ أَنَّ الْبَاءَ لِلتَّعْدِيَةِ، عَلَى تَقْدِيرِ: (أَقْرَأْ مُبْتَدَأً أَوْ مُفْتَتِحًا بِاسْمِ رَبِّكَ)<sup>(١)</sup>، وَأَجَازَ الْقُطْبُ أَنْ

تَكُونَ الْبَاءُ لِلْمَصَاحِبَةِ أَوْ لِلِاسْتِعَانَةِ تَتَعَلَّقُ بِمَحذُوفٍ حَالٍ، أَي: (مَلْتَبَسًا بِاسْمِ رَبِّكَ بُدِيٌّ لِتَحْصُلِ الْبِرْكَه

لِكَ، أَوْ مُفْتَتِحًا أَوْ مُبْتَدَأً).<sup>(٢)</sup>

كَمَا أَجَازَ الْقُطْبُ أَنَّ الْبَاءَ لِلْسَّبْبِيَةِ، فَيَكُونُ (اسْمٌ زَائِدًا، أَي: (أَقْرَأْ لِرَبِّكَ)، أَوْ بِمَعْنَى الْمَسْمَى، وَالْإِضَافَةِ

لِلْبَيَانِ، أَي: (الْمَسْمَى هُوَ رَبِّكَ).<sup>(٣)</sup>

<sup>١</sup> - أطفيش، داعي العمل، ج٤، ص٤٦٨.

<sup>٢</sup> - المرجع نفسه، ج٤، ص٤٦٨-٤٦٩.

<sup>٣</sup> - المرجع نفسه، ج٤، ص٤٦٩.

أما القول بأنّ الباء زائدة فالقطب نفاه، ونفى أنّ (اسم) مفعول لفعل محذوف تقديره (انكر)؛ لأنه ليس المراد (اقرأ اسم ربك)، بل المراد: (اقرأ القرآن الموحى)؛ ولأنه لا يقال له: (اقرأ اللفظ الواحد)، ولو كان جائزاً، فهو غير متبادر.<sup>(١)</sup>

وممن سبق القطب في كون الباء للتعدية الزمخشري، الذي اختار أن يكون المعنى: (بحساب معلوم وتقدير سويّ تجريان في بروجهما ومنازلهما)<sup>(٢)</sup>، وأما معنى الاستعانة في الباء فرجّحه أبو حيّان الأندلسي<sup>(٣)</sup>، وهو ما اختاره ناظر الجيش<sup>(٤)</sup>، وأما معنى المصاحبة في الباء فرجّحه ابن عاشور، وأجاز أن تكون للاستعانة أو أن تكون بمعنى (على).<sup>(٥)</sup>

والقول الذي نفاه القطب بأنّ الباء زائدة هو قول ذكره بعض النحاة كالأنباري<sup>(٦)</sup>، والعكبري<sup>(٧)</sup>، الذي ذكر أنّ المعنى: (اقرأ اسم ربك)، وأجاز كلّ منهما أن تكون الباء للتعدية.

---

<sup>١</sup> - أطفيش، داعي العمل، ج ٤، ص ٤٦٩.

<sup>٢</sup> - الزمخشري، الكشف، ج ٤، ص ٤٤٣.

<sup>٣</sup> - الأندلسي، البحر المحيط، ج ١٠، ص ٥٥-٥٦.

<sup>٤</sup> - ناظر الجيش، ج ٦، ص ٢٩٥٣.

<sup>٥</sup> - ابن عاشور، ج ٣٠، ص ٤٣٦.

<sup>٦</sup> - الأنباري، الإنصاف، ج ١، ص ٢٣٠.

<sup>٧</sup> - العكبري، التبيان، ج ٢، ص ١٢٩٥.

### ٣-السين:

السين حرف يكون للتنفيس، وهو مختص بالمضارع، ويخلصه للاستقبال، نحو قوله تعالى: ﴿كَلَّا

سَيَعْلَمُونَ﴾ [النبأ: ٤].

وقد ترد السين بمعنى التقريب، وذلك كما قال الشاعر:

فإني لستُ خاذلكم، ولكن سأسعى الآن إذ بلغت أنها<sup>(١)</sup>

فدخلت السين على الفعل المقرون بـ(الآن)؛ لأنه أراد معنى التقريب، ولم يُرد بـ(الآن) الزمن الحاضر حقيقة.<sup>(٢)</sup>

ومن توجيهات القطب للسين ما ورد في قوله تعالى: ﴿كَلَّا سَيَعْلَمُونَ﴾ ثمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ﴿٤﴾

﴿[النبأ: ٤-٥]، فذكر لها توجيهين هما:

١- أنها للوعيد.

٢- أنها للتقريب.

<sup>١</sup> - البيت لعنترة، وينسب أيضا للربيع بن زياد العبيسي، انظر: عنتره: ديوان عنتره، تحقيق ودراسة: محمد سعيد مولوي، د.ط، المكتب الإسلامي، دمشق، ١٩٦٤م، ص ٢٨٩-٢٩٠/ وانظر: الأعلام، أبو الحجاج يوسف بن سليمان: أشعار الشعراء الستة الجاهليين، د.ط، دن، دب، د.ت، ص ٨٤.

<sup>٢</sup> - المرادي، ص ٥٩.

وَرَجَّحَ القُطْبَ الوجه الأول، نافيًا القول بأنَّ السين للتقريب،<sup>(١)</sup> وهو قول ذكره بعض المفسرين كأبي العباس ابن عجيبة الذي صرَّح أنَّ السين للتقريب والتأكيد.<sup>(٢)</sup>

ولم يجد الباحث -فيما اطلع عليه- من المفسرين والنحاة من أشار إلى كون السين للوعيد، وإنما ذكروا أنها للاستقبال دون نكر لمعنى الوعيد فيها، لكنَّ معنى الوعيد الذي أشار إليه القطب يمكن أن نتلمَّسه في حرف (كَلَّا) الذي سبق السين، فهو حرف ردِّ وزجرٍ يفيد الوعيد، كما أشار إلى ذلك بعض المفسرين.<sup>(٣)</sup>

ويرى الباحث أنَّ معنى الوعيد الذي قصده القطب هو موجود في الآية بسبب (كَلَّا)، فالسين تبقى على معناها العام وهو الاستقبال، فإن قيل بأنَّها للوعيد فما ذلك إلا لأنَّها اكتسبت هذا المعنى من حرف (كلا) الذي سبقها، لا سيما أنَّ الآية جاءت في سياق التهديد والوعيد، ثم كرَّرها الله تعالى تأكيدًا لهذا التهديد والوعيد بقوله: (ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ).

---

<sup>١</sup> - أطفيش، داعي العمل، ج٤، ص١٢.

<sup>٢</sup> - ابن عجيبة، أبو العباس أحمد بن محمد: البحر المديد في تفسير القرآن المجيد، تحقيق: أحمد عبد الله القرشي رسلان، دط، الناشر: حسن عباس زكي، القاهرة، ١٤١٩ هـ، ج٧، ص٢١٥.

<sup>٣</sup> - انظر: الرازي، ج٣١، ص٧ / وانظر: الخفاجي، شهاب الدين أحمد بن محمد: حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي، دط، دار صادر، بيروت، دت، ج٨، ص٣٠١-٣٠١.

#### ٤ - الفاء :

الفاء حرف يأتي على ثلاثة أوجه:

١- أن تكون عاطفة: وتفيد ثلاثة أمور، وهي: الترتيب، والتعقيب، والسببية<sup>(١)</sup>.

٢- أن تكون رابطة لجواب الشرط.

٣- أن تكون زائدة، بحيث يكون دخولها في الكلام كخروجها<sup>(٢)</sup>.

واختلف النحاة في جواز معنى الاستئناف في الفاء، فمنهم من منعه<sup>(٣)</sup>، وهو الذي ذهب إليه القطب

كما سيرد ذلك.

ومن توجيهات القطب لحرف الفاء ما ورد في قوله تعالى: ﴿فَذُوقُوا فَلَنْ نَزِيدَكُمْ إِلَّا عَذَابًا﴾ [النبأ:

٣٠]، فوجّه الفاء في (فَلَنْ) بتوجيهين هما:

١- أنها عاطفة للترتيب.

٢- أنها عاطفة تفيد السببية.

وَرَجَّحَ القطب الوجه الأول، مبيناً أنّ الفاء في (فَلَنْ نَزِيدَكُمْ) عاطفة تفيد الترتيب وليس السببية؛ وذلك

لأن الذوق ليس لزيادة العذاب<sup>(٤)</sup>.

---

<sup>١</sup> - الأنصاري، مغني اللبيب، ص ٢١٣-٢١٥.

<sup>٢</sup> - المرجع نفسه، ص ٢١٧-٢١٩.

<sup>٣</sup> - انظر: المرجع نفسه، ص ٢٢٣.

<sup>٤</sup> - أطفيش، داعي العمل، ج ٤، ص ٤١.

وممن ذهب إلى رأي القطب في كون الفاء للترتيب ابنُ عاشور، الذي ذكر أنَّ الفاء تفرّيع على (فَدُوْقُوا) لزيادة تنكيدهم وتحسيرهم، وهذه إشارة إلى أنَّ الفاء ليست سببية عنده.<sup>(١)</sup>

لكن هناك من النحاة المعاصرين من ذكر أنَّ الفاء عاطفة تفيد السببية، وتوجيه رأيهم - فيما يظهر للباحث- أنَّ زيادة العذاب الواردة في قوله تعالى: ﴿فَلَنْ نَّزِيدَ كُرْمًا إِلَّا عَذَابًا﴾ [النبا: ٣٠] هي مسبب لما قبل (فدوقوا)، أي لعدم رجائهم حساب الله، وتكذيبهم بآياته، فالفاء على هذا ليست للترتيب أو التفرّيع، وإنما للسببية<sup>(٢)</sup>.

والذي يميل إليه الباحث أنَّ الفاء هي عاطفة تفيد الترتيب والتفرّيع لقوله: (فَدُوْقُوا)، أما القول بسببية الفاء على أنَّ ما بعدها مسبب لما قبل (فَدُوْقُوا) ففيه تكلف في التأويل لا يحتمله سياق الآيات.

ووجّه القطب قوله تعالى: ﴿فَكَذَّبُوهُ فَعَقَرُوهَا فَدمدم عليهم ربهم بذنبيهم﴾ [الشمس: ١٤]، فنكر

للفاء في (فَعَقَرُوهَا) توجيهين هما:

١- أنَّها عاطفة تفيد الترتيب.

٢- أنَّها عاطفة تفيد السببية.

---

<sup>١</sup> - ابن عاشور، ج ٣٠، ص ٤٢.

<sup>٢</sup> - الخطيب، التفصيل، ج ١٥، ص ٢٧.

وَرَجَّحَ القُطْبَ الوِجْهَ الأوَّلَ، مَبِينًا أَنَّ الفَاءَ فِي (فَعَقَرُوهَا) لِمَجْرَدِ العُطْفِ فِي التَّرْتِيبِ، نَافِيًا القَوْلَ بِأَنَّهَا تَفِيدُ السَّبَبِيَّةَ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ البَاءَ فِي (بَدَّنِيهِمْ) أَفَادَتِ السَّبَبِيَّةَ، أَي سَبَبَ الدَّمْدَمَةِ هُوَ ذَنْبُهُمُ الَّذِي هُوَ التَّكْذِيبُ وَالعَقْرُ. (١)

وَلَمْ يَسْتَبْعِدِ القُطْبُ أَنَّ تَكُونَ الفَاءَ مَفِيدَةً لِسَبَبِيَّةٍ، عَلَى أَنَّ البَاءَ فِي (بَدَّنِيهِمْ) مُؤَكِّدَةٌ لِهَذِهِ السَّبَبِيَّةِ، فَالذَّمَمَةُ مَسْبُوبَةٌ عَنِ العَقْرِ. (٢)

وَمِمَّنْ أَيْدَى القُطْبِ، نَاطِرَ الجَيْشِ، الَّذِي قَالَ: "لَيْسَ المَعْنَى عَلَى أَنَّهُمْ عَقَرُوا وَكذَّبُوا بَعْدَ العَقْرِ، بَلِ المَعْنَى: فَكَذَّبُوهُ فِي أَنَّهَا آيَةٌ، وَحَمَلَهُمُ التَّكْذِيبَ بِكُونِهَا آيَةً عَلَى عَقْرِهَا" (٣)، وَهَذَا المَعْنَى يُوَكِّدُ أَنَّ الفَاءَ عِنْدَهُ هِيَ لِلتَّرْتِيبِ لَا لِسَبَبِيَّةٍ.

وَقَرَّرَ ابْنُ عَاشُورٍ أَنَّ الفَاءَ مَعْطُوفَةٌ عَلَى (فَكَذَّبُوهُ)، وَذَكَرَ أَنَّ المَعْنَى: (أَي فِيمَا أُنذِرُهُمْ بِهِ فَعَقَرُوهَا بِالتَّكْذِيبِ المَذْكُورِ أَوَّلَ مَرَّةٍ غَيْرِ التَّكْذِيبِ المَذْكُورِ ثَانِيًا)، وَفِي ذَلِكَ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الفَاءَ عِنْدَهُ لِلتَّرْتِيبِ لَا لِسَبَبِيَّةٍ، (٤) وَمِمَّنْ أَعْرَبَ الفَاءَ بِهَذَا الإِعْرَابِ مِنَ النُّحَاةِ المَعَاصِرِينَ مَحْيِي الدِّينِ دُرُوشِ. (٥)

وَلَا يَظْهَرُ لِلبَّاحِثِ أَنَّ الفَاءَ فِي (فَعَقَرُوهَا) مَفِيدَةٌ لِسَبَبِيَّةٍ، فَلَيْسَ عَقْرُهُمُ لِلنَّاقَةِ هُوَ سَبَبُ تَكْذِيبِهِمْ، وَإِنَّمَا هُوَ إِحْدَى صُورِ هَذَا التَّكْذِيبِ، فَهُوَ مِنْ بَابِ ذِكْرِ الخَاصِّ بَعْدَ العَامِ.

١ - أَطْفِيش، دَاعِي العَمَلِ، ج ٤، ص ٣٨٥.

٢ - المَرْجِعُ نَفْسُهُ، ج ٤، ص ٣٨٥.

٣ - نَاطِرَ الجَيْشِ، ج ٧، ص ٣٤٤٣.

٤ - ابْنُ عَاشُورٍ، ج ٣٠، ص ٣٧٣.

٥ - دُرُوشِ، ج ١٠، ص ٤٩٨.

ومن توجيهات القطب للفاء ما ورد في قوله تعالى: ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾ [المرسلات:

٣٦]، فنذكر لها توجيهين هما:

١- أنها عاطفة.

٢- أنها سببية.

وَرَجَّحَ القُطْبُ أَنَّ الفَاءَ فِي (فَيَعْتَذِرُونَ) هِيَ لِمَجْرَدِ العُطْفِ وَالتَّرْتِيبِ، لَا لِلسَّبْبِيَّةِ، إِذْ لَا عِذْرَ لَهُمْ أَدْنَى لَهُمْ فِي الِاعْتِذَارِ أَمْ لَمْ يُؤْذَنَ.<sup>(١)</sup>

ونذكر القطب أنه لو كانت الفاء للسببية لُنصِبَ الفعل بعدها بحذف نونه، ولَجُعِلَ الاعتذار مسبباً عن الإذن، كأنه قيل: (لو أذن لهم لاعتذروا)، وهو ما ليس مراداً.<sup>(٢)</sup>

وممن سبق القطب في كون الفاء عاطفة لا سببية، الزمخشري<sup>(٣)</sup>، وأبو حيان الأندلسي<sup>(٤)</sup>، وهناك فريق من المفسرين والنحاة من أجاز الوجهين، كالطبري<sup>(٥)</sup> وابن مالك<sup>(٦)</sup>، الذي ذكر جواز سببية الفاء وبناء ما بعد الفاء على مبتدأ محذوف.

<sup>١</sup> - أطفيش، داعي العمل، ج٣، ص٤٦٦.

<sup>٢</sup> - المرجع نفسه، ج٣، ص٤٦٦.

<sup>٣</sup> - الزمخشري، الكشاف، ج٤، ص٦٨٢.

<sup>٤</sup> - الأندلسي، البحر المحيط، ج١٠، ص٣٧٩.

<sup>٥</sup> - الطبري، ج٢٣، ص٦١٠.

<sup>٦</sup> - ابن مالك، شرح التسهيل، ج٤، ص٣١.

وهناك من النحاة من أجاز أن تكون الفاء استئنافية، على أن يكون ما بعدها مبتدأ مقدراً، فالمعنى:  
(فَهُمْ يَعْتَذِرُونَ) ومنهم العكبري<sup>(١)</sup> والسمين الحلبي<sup>(٢)</sup>، وتبعهم في ذلك من النحاة المعاصرين الغلاييني<sup>(٣)</sup>،  
والسامرائي<sup>(٤)</sup>.

والذي يظهر في سياق الآيات من قوله تعالى: ﴿هَذَا يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ﴾ (٣٥) وَلَا يُؤذَنُ لَهُمْ  
فَيَعْتَذِرُونَ ﴿ [المرسلات: ٣٥-٣٦] أن الموصوفين بذلك - وهم الأشقياء - لا ينطقون في ذلك اليوم،  
ولا يؤذن لهم بالنطق، أما اعتذارهم فليس بسبب عدم الإذن بالنطق، وإنما هو محاولة منهم لسوق الأعدار؛  
ليجدوا لهم مخلصاً، فالفاء لا تكون سببية، لكن بعض النحاة ذكر أنها قد تحتل السبب وإن كانت  
استئنافية، والتعبير بالرفع في الفعل قد يكون تعبيراً احتمالياً، أي قد يحتل أحيانا السببية، وقد يحتل  
غيرها، أما النصب فهو تعبير قطعي في الدلالة على السبب، ويشبه ذلك قولهم: (أقبل محمدٌ وخالدٌ) فإنه  
بالرفع يحتل المصاحبة وغيرها، وبالنصب يكون نصّاً في المعية.<sup>(٥)</sup>

<sup>١</sup> - العكبري، التبيان، ج ٢، ص ١٢٦٥.

<sup>٢</sup> - السمين الحلبي، ج ١٠، ص ٦٤٣-٦٤٤.

<sup>٣</sup> - الغلاييني، ج ٢، ص ١٧٧.

<sup>٤</sup> - السامرائي، ج ٣، ص ٣٨١.

<sup>٥</sup> - انظر: السامرائي، ج ٣، ص ٣٨١-٣٨٢.

وَوَجَّهَ الْقُطْبَ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَعِفُهُ لَهُ وَ لَهُ أَجْرٌ

كَرِيمٌ﴾ [الحديد: ١١]، فذكر للفاء في قراءة رفع (يُضَاعِفُهُ)<sup>(١)</sup> وَجَهَيْنِ هُما:

١- أَنَّهَا عَاطِفَةٌ.

٢- أَنَّهَا اسْتِثْنَائِيَّةٌ.

وَرَجَّحَ الْقُطْبُ أَنَّ الْفَاءَ لِعَطْفِ الْفِعْلِ (يُضَاعِفُهُ) عَلَى (يُقْرِضُ)، مَصْرَحًا بِعَدَمِ تَسْلِيمِهِ جَوَازَ الْاسْتِثْنَاءِ

فِي الْفَاءِ<sup>(٢)</sup>.

وَبَيَّنَ الْقُطْبُ أَنَّ الْفِعْلَ (يُضَاعِفُهُ) عَطَفَ عَلَى جُمْلَةِ الصَّلَاةِ (يُقْرِضُ) فَهُوَ صِلَةٌ، وَإِنْ كَانَ فِي ذَلِكَ

جَرِيَانِ الصَّلَاةِ عَلَى غَيْرِ مَا هِيَ لَهُ، مَعَ أَنَّهُ لَمْ يُبْرَزِ الضَّمِيرُ، وَيُقَالُ: (فَيُضَاعِفُهُ هُوَ لَهُ) عَلَى أَنَّ (هُوَ)

فَاعِلٌ، إِلَّا أَنَّ الصَّحِيحَ عِنْدَ الْقُطْبِ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْكُوفِيُّونَ، وَهُوَ أَنَّهُ لَا يَجِبُ إِبْرَازُ الضَّمِيرِ إِذَا لَمْ يَكُنْ

هُنَاكَ لَبْسٌ<sup>(٣)</sup>.

١ - وهي قراءة نافع وأبي عمرو وحزمة والكسائي وخلف، انظر: الخطيب، معجم القراءات، ج ٩، ص ٣٣٢.

٢ - أطفيش، داعي العمل، ج ١، ص ٣٩١.

٣ - المرجع نفسه، ج ١، ص ٣٩١.

وأما القول بأن الغاء عاطفة فاختره الفراء<sup>(١)</sup> وابن السراج<sup>(٢)</sup>، وَرَجَّحَهُ كَلَّ مِنْ أَبِي حَيَّانِ الْأَنْدَلِسِيِّ

والسمين الحلبي في سياق مشابه، وهو موضع سورة البقرة في قوله تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ

قَرْضًا حَسَنًا فَيُضْعِفُهُ لَهُ وَأُضْعَافًا كَثِيرَةً وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْصِطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [البقرة: ٢٤٥].<sup>(٣)</sup>

وهناك من المفسرين والنحاة من أجاز وجهي العطف والاستئناف، ومنهم الزجاج<sup>(٤)</sup> والعكبري

الذي ذكر جواز العطف على (يُقْرِضُ)، أو على الاستئناف، وتقدير مبتدأ، أي: (فَاللَّهُ يُضَاعِفُهُ).<sup>(٥)</sup>

أما ما يتعلق بإبراز الضمير للفعل (يُضَاعِفُ) المعطوف على الصلة، فهو مما وقع فيه الخلاف

بين النحاة، فذهب النحاة البصريون إلى أن الضمير إذا جرى على غير مَنْ هو له وجب إبرازه سواءً أُمِنَ

اللبس، نحو قولهم: (زَيْدٌ هُنْدُ ضَارِبُهَا هُوَ)، أم لم يُؤْمَنَ اللَّبْسُ، نحو قولهم: (زَيْدٌ عَمْرُو ضَارِبُهُ هُوَ)،

فيجب عندهم إبراز الضمير في الموضعين. أما الكوفيون فقالوا إنَّ أُمِنَ اللَّبْسُ فلا يجب إبراز الضمير،

كما هو في المثال الأول، وفي حالة عدم أُمِنَ اللَّبْسُ فيجب عندهم إبراز الضمير، كما هو في المثال

الثاني.<sup>(٦)</sup>

<sup>١</sup> - الفراء، ج ٣، ص ١٣٢.

<sup>٢</sup> - ابن السراج، ج ٢، ص ١٧٩.

<sup>٣</sup> - انظر: الأندلسي، البحر المحيط، ج ٢، ص ٥٦٦ / وانظر: السمين الحلبي، ج ٢، ص ٥٠٩.

<sup>٤</sup> - الزجاج، ج ٥، ص ١٢٣.

<sup>٥</sup> - العكبري، التبيان، ج ١، ص ١٩٤.

<sup>٦</sup> - ابن عقيل، ج ١، ص ٢٠٧-٢٠٨.

ومن توجيهات القطب للفاء في قوله تعالى: ﴿بَلْ يُرِيدُ الْإِنْسَانُ لِيَفْجُرَ أَمَامَهُ﴾ يسئل أيان

يَوْمُ الْقِيَامَةِ ﴿فَإِذَا بَرِقَ الْبَصَرُ﴾ [القيامة: ٥-٧]، فساق لها توجيهين هما:

١- أنها للسببية.

٢- أنها للترتيب الاتصالي.

ورجَّح القطب أن فاء (فإذا) للسببية، مبيِّناً أن قوله تعالى فيما بعد: ﴿إِنَّ الْمَفْرُ﴾ [القيامة:

١٠] مؤذن بالهلاك، وهو مسبب عن إنكار يوم القيامة، نافياً أن تكون الفاء للترتيب الاتصالي؛ لأن

سؤالهم في الدنيا، أما قوله: (أَيُّ الْمَفْرُ) فهو يوم البعث أو وقت الموت.<sup>(١)</sup>

لكن القطب أجاز أن يكون في الفاء معنى الترتيب الذكرى<sup>(٢)</sup>، وهو ما أشار إليه ابن عاشور -كما

يظهر- بأنَّ الفاء لتفريع الجواب عن السؤال في قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُ أَيَّانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ﴾ [القيامة: ٦].<sup>(٣)</sup>

أما القول بالسببية فلم يجد الباحث -فيما اطلع عليه- من ذكره، بل ذكر بعض النحاة المعاصرين

بأنَّ الفاء استئنافية، ومنهم محيي الدين درويش<sup>(٤)</sup> وغيره.<sup>(٥)</sup>

<sup>١</sup> - أطفيش، داعي العمل، ج ٣، ص ٣٦٦.

<sup>٢</sup> - المرجع نفسه، ج ٣، ص ٣٦٦.

<sup>٣</sup> - ابن عاشور، ج ٢٩، ص ٣٤٤.

<sup>٤</sup> - درويش، ج ١٠، ص ٢٩٨.

<sup>٥</sup> - الخطيب، التفصيل، ج ١٥، ص ٣٦٢.

والذي يميل إليه الباحث أنّ الفاء هي للترتيب الذكري، فبعد بيان حال الإنسان في الدنيا وسؤاله عن يوم القيامة سؤال المستبعد والمستهزئ، يبيّن الله له حاله في الآخرة بعد وقوع أهوالها من بروق البصر، وحسّف القمر، وجمع الشمس والقمر، فيسأل سؤال الموقن بامتناع وجود مكان يكون مفراً ومفرغاً له مما ينتظره من عذاب.

ووجّه القطب قوله تعالى: ﴿وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى﴾ [الأعلى: ١٥]، فذكر للفاء في (فَصَلَّى) وجهين

هما:

١- أنّها عاطفة.

٢- أنّها سببية.

ورجّح القطب أنّ الفاء سببية، وهو أنسب عنده من كونها عاطفة؛ وذلك انطلاقاً من المعنى الذي اختاره، فأما إن كان (فَصَلَّى) هو تفصيل لذكر اسم ربّه، فالمراد بذكر اسم ربّه الصلاة، وعليه فالفاء لعطف مَفَصَّل. (١)

وأما إن كان كلّ غير الآخر، بمعنى أنه دَكَرَ الله في قلبه أو بلسانه معاً كذكر عظمته، وأمره بالعبادة، وبعثه والوقوف بين يديه، فأعقب ذلك بالصلاة مطلقاً فرضاً ونفلاً، وعليه فالفاء ليس تفصيلاً بل سببية. (٢)

١ - أطفيش، داعي العمل، ج ٤، ص ٢٨٠.

٢ - المرجع نفسه، ج ٤، ص ٢٨٠.

وممن ذكر الوجهين في توجيه معنى الآية، ابن عاشور، لكنه لم يرَ في الفاء سببية، وإنما هي تفرع في كلا المعنيين؛ لأن (الذكر) بمعنييه -أي الذكر اللساني والذكر القلبي- يبعث الذاكر على تعظيم الله تعالى، والتقرب إليه بالصلاة التي هي خضوع وثناء.<sup>(١)</sup>

والذي يراه الباحث بأنّ الفاء عاطفة للتفصيل لا للسببية؛ وذلك لأن الصلاة هي جزء لا ينفصل عن ذكر اسم الله تعالى، فهي من باب عطف الخاص على العام.

ووجّه القطب قوله تعالى: ﴿فَلَا يَخَافُ عُقْبَاهَا﴾ [الشمس: ١٥]، فذكر للفاء وجهين هما:

١- أنّها للتعليل.

٢- أنّها سببية.

ورجّح القطب أنّ الفاء هنا للتعليل، مبيّناً أنّ المعنى أي: (لأنه لا يخاف عقباها)، فهي ليست عنده للسببية؛ لأن انتفاء الخوف لا يكون مسبباً عن التسوية المذكورة قبل في قوله تعالى: ﴿فَدَمَدَمَ عَلَيْهِمْ رَبُّهُمْ بِذُنُوبِهِمْ فَسَوَّاهَا﴾ [الشمس: ١٤].<sup>(٢)</sup>

وذكر الفراء أنّ معنى الآية: أي: (لا يخاف أن ترجع وتعقب بعد إهلاكه)، وعلى هذا المعنى فالفاء

سببية عنده<sup>(٣)</sup>، أما العكبري والسمن الحلي فذكرا أنّ الفاء هنا تقتضي التعقيب.<sup>(٤)</sup>

<sup>١</sup> - ابن عاشور، ج ٣٠، ص ٢٨٨.

<sup>٢</sup> - أطفيش، داعي العمل، ج ٤، ص ٣٨٦.

<sup>٣</sup> - الفراء، ج ٣، ص ٢٧٠.

<sup>٤</sup> - انظر: العكبري، التبيان، ج ٢، ص ١٢٩٠. وانظر: السمن الحلي، ج ١١، ص ٢٥.

وممن يؤيد رأي القطب من المفسرين والنحاة المعاصرين ابن عاشور الذي ذكر أنّ الفاء هنا للتفريع، أي: "تفريع العلم بانتقاء خوف الله منهم، مع قوتهم ليرتدع بهذا العلم أمثالهم من المشركين"<sup>(١)</sup>، فيما أعرب بعض النحاة هذه الفاء بأنها للنسق.<sup>(٢)</sup>

والذي يراه الباحث أنّ الفاء في سياق الآية فيها معنى التعليل أو التفسير، فإله تعالى أنزل عقوبته على قوم ثمود بذنوبهم وسوى الذممة عليهم؛ لأنه لا يخاف عقبي ثمود أو عقبي الذممة، أما قول السببية فيبعد فيما يظهر؛ إذ لا يستقيم القول بأنّ سبب إهلاكهم هو عدم خوف الله منهم.

ومن توجيهات القطب لفاء العاطفة ما ورد في قوله تعالى: ﴿أَمِنْتُمْ مِّنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمْ الْأَرْضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورٌ﴾ [الملك: ١٦]، فذكر للفاء وجهين هما:

١- أنّها عاطفة.

٢- أنّها زائدة.

ورجّح القطب أنّ الفاء في (فَإِذَا) عاطفة لا زائدة، بمعنى عطف مؤر الأرض على خسفها.<sup>(٣)</sup>

وممن ناقش هذه المسألة من المفسرين والنحاة المعاصرين ابن عاشور، إذ وجّه الفاء في هذه الآية بتوجيه آخر، وهو أنّها تفريع على الخسف المتوقع المهّدّد به أن تمور الأرض، فهو تفريع الأثر على

<sup>١</sup> - ابن عاشور، ج ٣٩، ص ٣٧٦.

<sup>٢</sup> - الخطيب، التفصيل، ج ١٥، ص ٢٩٩.

<sup>٣</sup> - أطفيش، داعي العمل، ج ٣، ص ٥١.

المؤثر؛ لأن الحَسْفَ يُحْدِثُ المَوْرَ،<sup>(١)</sup> وفي كلامه إشارة إلى معنى السببية، وهو معنى مستساغ قد لا ينافي قول القطب؛ لأن الفاء العاطفة قد تفيد معنى السببية.

ولم يجد الباحث -في حدود ما اطلع عليه- من المفسرين والنحاة المتقدمين من أعرب هذه الفاء زائدة، بل أعربوها عاطفة، كما هو عند جماعة من النحاة المعاصرين.<sup>(٢)</sup>

ومما وجَّهه القطب في الفاء ما ورد في قوله تعالى: ﴿قُمْ فَأَنْذِرْ﴾<sup>(٣)</sup> وَرَبِّكَ فَكَبِّرْ<sup>(٤)</sup> وَثِيَابَكَ

فَطَهِّرْ<sup>(٥)</sup> وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ<sup>(٦)</sup> [المدثر: ٢-٥]، فأورد لهذه الفاءات ثلاثة توجيهات هي:

١. أنها في جواب شرط محذوف.

٢. أنها زائدة.

٣. أنها عاطفة على محذوف.

ورَجَّحَ القطب أنَّ الفاءات الثلاث هي في جواب شرط محذوف، والمعنى: أي: (أوقع الإنذار أو أنذر

الناس أو قومك وأما رَبِّكَ فَكَبِّرْ...<sup>(٣)</sup>).

ولم يستبعد القطب القول الذي نسبه لابن جني بأنَّ الفاء زائدة، كما يقال: زيدًا فأكرم، وعمْرًا فاشكر،

وتقديره: أكرم زيدًا، واشكر عمْرًا.

<sup>١</sup> - ابن عاشور، ج ٢٩، ص ٣٤.

<sup>٢</sup> - انظر: درويش، ج ١٠، ص ١٥٤/ وانظر: الخطيب، التفصيل، ج ١٥، ص ٣١/ وانظر: صالح، ج ١٢، ص ٩٨.

<sup>٣</sup> - أطفيش، داعي العمل، ج ٣، ص ٣٠٥.

واستبعد القطب القول بأن هذه الفاءات عاطفة على محذوف، أي: (ونزّه ربك فكبره، ونقّ ثيابك فطهرها، واعرف الرجز فاهجر)؛ وعَلَّ أنّ في ذلك حذفين في كل موضع، والأولى عدم ذلك.<sup>(١)</sup>

وممن سبق القطب في كون هذه الفاءات واقعة في جواب الشرط، الزجاج،<sup>(٢)</sup> وأبو حيان الأندلسي،<sup>(٣)</sup> والسمين الحلبي،<sup>(٤)</sup> ووافقهم في ذلك ابن عاشور.<sup>(٥)</sup>

أما السامرائي فردّ هذا القول، مرجحاً ما ذهب إليه ابن جني وهو أنّ الفاء زائدة، فقال معلقاً: "والحق أنّا لا نشم رائحة للشرط هنا، بل هو زيادة في التأكيد والتخصيص، فقَدَّم المفعول للتخصيص، وجاء بالفاء زيادة في التوكيد، ونحوه قوله تعالى: ﴿بَلِ اللَّهِ فَاعْبُدْ وَكُنْ مِنَ الشَّاكِرِينَ﴾ [الزمر: ٦٦]، وقوله: ﴿وَإِيَّاهُ فَارْهَبُونَ﴾ [البقرة: ٤٠]، فجاء بالفاء زيادة في التوكيد".<sup>(٦)</sup>

## ٥ - اللام:

تعد اللام حرفاً كثير المعاني والأقسام، إذ دُكر لها نحواً من أربعين معنى، وقد قَسَمَهَا بعض النحاة إلى قسمين هما:

<sup>١</sup> - أطفيش، داعي العمل، ج ٣، ص ٣٠٥.

<sup>٢</sup> - الزجاج، ج ٥، ص ٢٤٠.

<sup>٣</sup> - الأندلسي، البحر المحيط، ج ١٠، ص ٣٢٥.

<sup>٤</sup> - السمين الحلبي، ج ١٠، ص ٥٣٤.

<sup>٥</sup> - ابن عاشور، ج ٢٩، ص ٢٩٦.

<sup>٦</sup> - السامرائي، ج ٤، ص ١١٠.

١- اللام العاملة: وهي على قسمين: الجارة، واللازمة، وزاد الكوفيون قسماً ثالثاً: وهي الناصبة للفعل.

٢- اللام غير العاملة: وهي خمسة أقسام: لام الابتداء، واللام الفارقة، ولام الجواب، واللام الموطئة،

ولام التعريف.<sup>(١)</sup>

أما اللام الجارة فلها معانٍ كثيرة، ومنها: التي بمعنى شبه الملك، والتي تفيد التعليل، والتي تفيد

القسم، والتي تكون بمعنى (إلى) أو المأل، أو بمعنى (من)، وغيرها من المعاني.<sup>(٢)</sup>

ومن توجيهات القطب للام ما ورد في قوله تعالى: ﴿إِذَا أُلْقُوا فِيهَا سَمِعُوا لَهَا شَهِيقًا وَهِيَ

تُفُورُ﴾ [الملك: ٧]، فذكر لها توجيهين هما:

١. أنها بمعنى (من).

٢. أنها على أصل معناها.

ورجَّح القطب أنّ اللام على معناها، على أن يكون (لها) حالاً من (شهيقاً) ولو كان نكرة؛ لتقدم

الحال عنها، وهو كقوله تعالى: ﴿سَمِعُوا لَهَا نَعِيْطًا وَرَفِيْرًا﴾ [الفرقان: ١٢].<sup>(٣)</sup>

وأجاز القطب أن تكون اللام بمعنى (من) إذا كان (لها) متعلقة بالفعل (سَمِعُوا)، فيكون المعنى:

(سَمِعُوا مِنْ جَهَنَّمَ شَهِيقًا).<sup>(٤)</sup>

---

<sup>١</sup> - المرادي، ص ٩٥.

<sup>٢</sup> - المرجع نفسه، ص ٩٦-١٠٢.

<sup>٣</sup> - أطفيش، داعي العمل، ج ٣، ص ٣٢.

<sup>٤</sup> - المرجع نفسه، ج ٣، ص ٣٢.

وجمهور المفسرين والنحاة أشاروا إلى أنّ الهاء عائدة إلى (جَهَنَّمَ)، فتكون اللام بذلك على أصل معناها، ومنهم الطبري<sup>(١)</sup> وأبو حيان الأندلسي<sup>(٢)</sup> والسمين الحلبي<sup>(٣)</sup> ووافقهم في ذلك ابن عاشور الذي صرّح بأن أصل اللام أن تكون شبه المَلِك. <sup>(٤)</sup>

وما يراه الباحث هو ما ذهب إليه القطب، وهو بقاء اللام على أصل معناها؛ لأنها متّسقة مع المعنى المتبادر والأقرب إلى الذهن، وهو صوت جَهَنَّمَ، وأما لو كانت اللام بمعنى (مِنْ) لتعدّدت التأويلات، كما وقع ذلك عند بعض المفسرين الذين تكلفوا في عَوْد الضمير، فوجّهوا عود الهاء إلى الكفار المتقدمين فيها قبلهم، أو عَوّدها إلى أنفسهم؛ ولذلك ردّ القطب هذين التوجيهين في عَوْد الهاء.

ومما وجّهه القطب في اللام ما ورد في قوله تعالى: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ [البينة: ٥]، فنذكر لها عدة توجيهات هي:

١. أنّها للتعليل.

٢. أنّها حرف مصدر ناصب.

٣. أنّها زائدة بتقدير الباء.

٤. أنّها بمعنى الباء.

---

<sup>١</sup> - الطبري، ج ٢٣، ص ١٢٣.

<sup>٢</sup> - الأندلسي، البحر المحيط، ج ١٠، ص ٢٢٣.

<sup>٣</sup> - السمين الحلبي، ج ١٠، ص ٣٨٢.

<sup>٤</sup> - ابن عاشور، ج ٢٩، ص ٢٣.

وَرَجَّحَ القُطْبَ الوجهَ الأول، مبيِّنًا أنَّ المعنى: (أي: ما أُمِرُوا بما أُمِرُوا به من فِعْلٍ وَتَرَكَ إِلَّا ليعبدوا الله به)، وذكر أنَّ هذا الوجه أَوْلَى من قول الفراء بأنَّ اللام حرف مصدر ناصب مثل (أَنَّ)،<sup>(١)</sup> وممن سبق القطب في القول بأنَّ اللام للتعليل، الزمخشري الذي بيَّن أنَّ المعنى (أي: لأجل أن يعبدوا).<sup>(٢)</sup>

أما القول بأنَّ اللام زائدة بتقدير الباء، أو أنَّها بمعنى الباء، فيعضدهما قراءة ابن مسعود: (وما أُمِرُوا إِلَّا أَنْ يعبدوا)<sup>(٣)</sup>، فالقطب ذكرهما دون أن يعقب عليهما، لكنَّ بعض النحاة المعاصرين لم يستسيغوا هذين الوجهين، معلِّلين أنَّ هذا التوهم في معنى اللام حصل بسبب هذه القراءة الشاذة المنسوبة لابن مسعود، التي سَوَّغَت هذين التوجيهين، وجعلتهما واردَيْن عند بعض النحاة.<sup>(٤)</sup>

والذي يراه الباحث وهو أن اللام للتعليل، فهو الأقرب إلى سلامة المعنى دون تكلف في التأويل، فإله تعالى لم يأمرهم إِلَّا ليعبدوه، أما تقدير الباء فإنه وإن كان مناسباً للفعل (أَمَرَ)، لكن تقدير ذلك يكون قبل (إلا) أي: (ما أُمِرُوا بما أُمِرُوا به إِلَّا ليعبدوا الله) أو (ما أُمِرُوا بشيء إِلَّا ليعبدوا الله)، فالأولى أنَّ اللام للتعليل، وهو أولى أيضًا من جعلها بمعنى (أَنَّ)؛ لأنَّ في ذلك خروجًا عن أصل معناها الذي يستقيم معه سياق الآية والمعنى المراد.

ومن توجيهات القطب للام ما ورد في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُضَارُّوهُنَّ لِضَعْفِهِنَّ﴾ [الطلاق]:

[٦] فنذكر لها توجيهين هما:

<sup>١</sup> - أطفيش، داعي العمل، ج ٥، ص ١٥٠/ وانظر: الفراء، ج ٣، ص ٢٨٢.

<sup>٢</sup> - الزمخشري، الكشاف، ج ٤، ص ٧٨٢.

<sup>٣</sup> - انظر: الخطيب، معجم القراءات، ج ١٠، ص ٥٢٥.

<sup>٤</sup> - درويش، ج ١٠، ص ٥٤٣.

١ . أنّها للتعليل.

٢ . أنّها للمآل.

ورَجَّحَ القطب الوجه الثاني، مبيّنًا بأنّ الأولى أن تكون اللام للمآل، وفَسَّرَ ذلك بأنّ مآل المضارّة مطلقًا هو التضييق الملجئ إلى الخروج، فهذا المعنى عنده أولى من القول بأنّ المضارّة قد تكون للتضييق عليهنّ ليخرجن، بمعنى أنّ المضارّة تكون لأجل التضييق، أي أنّ اللام على هذا التوجيه للتعليل.<sup>(١)</sup>

ولم يجد الباحث -فيما اطلع عليه- من كتب المفسرين والنحاة من جعل اللام للمآل، بل ذهبوا إلى أنّها للتعليل، أي تعليل الإضرار بالتضييق عليهن، ومنهم الزمخشري<sup>(٢)</sup> وأبو حيّان الأندلسي<sup>(٣)</sup>، وتبعهم في ذلك ابن عاشور<sup>(٤)</sup>، ومحيي الدين درويش<sup>(٥)</sup>، وغيرهم من النحاة المعاصرين.<sup>(٦)</sup>

ومن توجيهات القطب للآم ما ورد في قوله تعالى: ﴿بَلْ يُرِيدُ الْإِنْسَانُ لِيَفْجُرَ أَمَامَهُ﴾ [القيامة: ٥]،

فذكر للآم وجهين هما:

١ . أنّها للتعليل.

٢ . أنّها زائدة.

---

<sup>١</sup> - أطفيش، داعي العمل، ج٢، ص٣٦٠.

<sup>٢</sup> - الزمخشري، الكشاف، ج٤، ص٥٥٩.

<sup>٣</sup> - الأندلسي، البحر المحيط، ج١٠، ص٢٠٢.

<sup>٤</sup> - ابن عاشور، ج٢٨، ص٣٢٧.

<sup>٥</sup> - درويش، ج١٠، ص١٢٤.

<sup>٦</sup> - الخطيب، التفصيل، ج١٤، ص٢٦٤.

وَرَجَّحَ القُطْبَ الوجه الأول، مبيِّنًا أَنَّ اللامَ للتعليل، مع إضمار (أَنَّ) المصدرية بعدها، ومفعول الفعل (يُرِيد) محذوف، على أَنَّ التقدير: (بَلْ يُرِيدُ الإنسانُ الحياةَ).<sup>(١)</sup>

واستبعد القطب أن تكون اللام زائدة؛ وَعَلَّ أَنْ (أَنَّ) تُضَمَّرَ بعد لام التعليل لا بعد اللام الزائدة على الصحيح.<sup>(٢)</sup>

وممن سبق القطب في القول بذلك أبو حيان الأندلسي<sup>(٣)</sup>، الذي اختار التعليل في (لِيَفْجُرَ)، ووافقه في ذلك من المفسرين والنحاة المعاصرين ابن عاشور.<sup>(٤)</sup>

## ٦- الواو:

الواو حرف ينقسم إلى قسمين: الواو العاملة، وغير العاملة، ومن أنواع الواو غير العاملة ما يأتي:

١- الواو العاطفة: وهي لمطلق الجمع، فلا تدل على ترتيب ولا معية إلا بقرينة خارجية.<sup>(٥)</sup>

٢- واو الاستئناف: وهي الواو التي يكون بعدها جملة غير متعلّقة بما قبلها في المعنى، ولا مشاركة

له في الإعراب، ومن النحاة من يجعل واو الاستئناف وواو الابتداء شيئاً واحداً، ومنهم من يفرق

بينهما، فيجعل واو الابتداء هي الواو الحالية الداخلة على الجملة الاسمية.<sup>(٦)</sup>

<sup>١</sup> - أطفيش، داعي العمل، ج٣، ص٣٦٤.

<sup>٢</sup> - المرجع نفسه، ج٣، ص٣٦٤.

<sup>٣</sup> - الأندلسي، البحر المحيط، ج١٠، ص٣٤٥.

<sup>٤</sup> - ابن عاشور، ج٢٩، ص٣٤٢.

<sup>٥</sup> - الأزهرى، خالد بن عبد الله: موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، ط١، دار الدقاق للنشر والتوزيع، دمشق، ١٤٤٢هـ-٢٠٢١م، ص٢٧٧.

<sup>٦</sup> - الأنصاري، مغني اللبيب، ص٤٧٠-٤٧١.

ويرى بعض النحاة أنّ واو الاستئناف هي واو عطف، وليست قسمًا آخر منفصلاً عنها، فالظاهر عندهم أنّها الواو التي تعطف الجمل التي لا محل لها من الإعراب، فهي لمجرد الربط، وإنما سميت استئنافية؛ لئلا يُتَوَهَّم أنّ ما بعدها من المفردات، معطوف على ما قبلها.<sup>(١)</sup>

وتتنوع أنواع المعطوفات بهذه الواو بين أن يكون المعطوف عليه مذكورًا في الكلام، أو محذوفًا، أو يكون من باب عطف الجمل أو عطف قصة على قصة، وهذا الأخير هو ما يعتمد عليه القطب؛ ليتجنب موانع العطف التي من أهمّها اختلاف جملتي المعطوف والمعطوف عليه من جهة الخبر والإنشاء.<sup>(٢)</sup>

٣- الواو الحالية: وهي الواو الداخلة على الجملة الحالية سواء كانت اسمية أو فعلية<sup>(٣)</sup>، ويقدرها سيوييه والأقدمون بـ(إذ).<sup>(٤)</sup>

ومن توجيهات القطب للواو ما ورد في قوله تعالى: ﴿لِيَعْلَمَ أَنَّ قَدْ أَبْلَغُوا رَسُولَ رَبِّهِمْ وَأَحَاطَ بِمَا لَدَيْهِمْ وَأَحْصَى كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا﴾ [الجن: ٢٨] فنكر للواو في (وأحاط) وجهين هما:

١. أنّها الحالية.

٢. أنّها عاطفة.

---

<sup>١</sup> - المرادي، ص ١٦٣.

<sup>٢</sup> - الرمحي، أحمد بن محمد: واو الاستئناف عند قطب الأئمة دراسة نحوية، مجلة كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة السلطان قابوس، سلطنة عمان، مج ١٣، ع ٣، أغسطس ٢٠٢٢م، ص ١٥.

<sup>٣</sup> - المرادي، ص ١٦٤.

<sup>٤</sup> - السيوطي، همع الهوامع، ج ٢، ص ٣٢٦.

وَرَجَّحَ القُطْبَ أَنَّ الواوَ هنا حالية، على أَنَّ صاحبَ الحالِ هو الضميرُ في الفعلِ (يَعْلَمُ) العائدُ إلى لفظِ الجلالةِ (اللهِ)، فالمعنى: (ليَعْلَمَ اللهُ وهو محيطٌ بهم أَنَّهُم قَدْ أبلغوا رسالاتِ رَبِّهِم).<sup>(١)</sup>

أما القولُ بأنَّ الواوَ عاطفةٌ فنذكرُ القُطْبَ بأنَّه لا حاجةٌ إلى تقديرٍ محذوفٍ عَطِفتُ عليه الجملة، على أَنَّ التقديرَ: (أَي عِلْمِ ذَلِكَ وَأَحَاطَ بِمَا لَدَيْهِم).<sup>(٢)</sup>

وتنوعت آراءُ النحاةِ في الحكمِ على هذه الواوِ، فمنهم من جعلها عاطفةً كأبي حنَّانِ الأندلسي، الذي اختار وجهَ العطفِ، وجعلَ الفعلَ (لِيَعْلَمَ) مضمناً معنى (عِلْمِ)، فصارَ المعنى: (قد عِلِمَ ذَلِكَ، فعطف (وَأَحَاطَ) على هذا الضميرِ المقدَّرِ)،<sup>(٣)</sup> وقد وافقه على ذلك من النحاةِ المعاصرينَ محيي الدين درويش.<sup>(٤)</sup>

أما ابنُ عاشورِ فوافقَ رأيَ القُطْبِ في أَنَّ الواوَ للحالِ، وأجازَ بأن تكونَ أيضاً اعتراضيةً،<sup>(٥)</sup> وهناك من النحاةِ من أجازَ الوجهينِ في هذه الواوِ، أي العطفَ والحالَ.<sup>(٦)</sup>

والذي يظهرُ للباحثِ أَنَّ الواوَ في سياقِ الآيةِ الحالية لا عاطفةٌ، فالقولُ بالعطفِ محوَّجٌ إلى التقديرِ، والأصلُ عدمُ التقديرِ في حالِ سلامةِ المعنى وتتحققُ المقصودُ.

<sup>١</sup> - أطفيش، داعي العمل، ج٣، ص٢٦٨.

<sup>٢</sup> - المرجع نفسه، ج٣، ص٢٦٨.

<sup>٣</sup> - الأندلسي، البحر المحيط، ج١٠، ص٣٠٧-٣٠٨.

<sup>٤</sup> - درويش، ج١٠، ص٢٥٢.

<sup>٥</sup> - ابن عاشور، ج٢٩، ص٢٥١.

<sup>٦</sup> - انظر: الخطيب، التصيل، ج١٥، ص٢٧٤.

ومن توجيهات القطب للواو في قوله تعالى: ﴿أَقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ﴾ [العلق: ٣]، فذكر لواو (وَرَبُّكَ)

توجيهين هما:

١. أنها حالية.

٢. أنها استئنافية.

واختار القطب الوجه الأول، وهو أنّ الواو حالية، على أنّ (أَقْرَأْ) تأكيد لـ(أَقْرَأْ) الأولى الواردة قبل في قوله تعالى: ﴿أَقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ [العلق: ١]، فيكون المعنى بذلك: (اقرأ والله يُعِينُكَ على القراءة ولو أنّك لست بقارئ).<sup>(١)</sup>

ولم يجد الباحث -في حدود ما اطلع عليه- من المفسرين والنحاة من تطرّق إلى إعراب هذه الواو فهي حالية أم استئنافية، خلا بعض النحاة المعاصرين الذين أجازوا الوجهين في هذه الواو<sup>(٢)</sup>، ومنهم من أعربها استئنافية.<sup>(٣)</sup>

والذي يراه الباحث أنّ كلا الوجهين سائغ في معنى الآية، فالمعنى في القول بالحالية يمكن تقديره: (اقرأ وأنت عالم بأنّ ربك الأكرم) أو (اقرأ وأنا قائل لك بأنّ ربك الأكرم)، وأما القول بالاستئناف فالمعنى فيه سائغ على أنّ (رَبُّكَ) مبتدأ، والخبر محذوف اختصاراً، أي: (وربُّكَ الأكرمُ سيجزيك على طاعتك وقراءتك).<sup>(٤)</sup>

<sup>١</sup> - أطفيش، داعي العمل، ج ٤، ص ٤٧٣.

<sup>٢</sup> - الخطيب، التفصيل، ج ١٥، ص ٣٥١.

<sup>٣</sup> - صالح، ج ١٢، ص ٤٧٠.

<sup>٤</sup> - انظر: المرجع نفسه، ج ١٢، ص ٤٧٠.

ومن توجيهات القطب للواو ما ورد في قوله تعالى: ﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَىٰ﴾ [الليل]:

[١٩] فذكر للواو ثلاثة توجيهات هي:

١. أنها عاطفة.

٢. أنها حالية.

٣. أنها استئنافية.

وَرَجَّحَ القُطْبُ أَنَّ الوَاوَ فِي الْآيَةِ عَاطِفَةٌ أَوْ حَالِيَّةٌ، عَلَى أَنَّ الْجُمْلَةَ مَعْطُوفَةٌ عَلَى جُمْلَةٍ (يُؤْتِي) أَوْ جُمْلَةٍ (يَتَزَكَّى) مِنَ الْآيَةِ السَّابِقَةِ: ﴿الَّذِي يُؤْتِي مَالَهُ يَتَزَكَّى﴾، وَأَمَّا كَوْنُهَا حَالِيَّةً فَتَكُونُ الْجُمْلَةُ حَالًا مِنْ ضَمِيرِ (يَتَزَكَّى)، عَلَى أَنَّ الرَّابِطَ هُوَ هَاءُ (عِنْدَهُ)، وَبَيَّنَّ القُطْبُ أَنَّ الْجُمْلَةَ الْمَعْطُوفَةَ عَلَى جُمْلَةِ الصَّلَةِ (يُؤْتِي)، وَكَذَلِكَ جُمْلَةُ الْحَالِ، كِلَاهِمَا يَسْتَحِقُّ وُجُودَ الرَّابِطِ.<sup>(١)</sup>

ثم فسّر القطب رأيه بأنّ صحّة معنى العطف أو الحال هو خروج (إلا) عن معناها الأصلي في قوله تعالى بعد: ﴿إِلَّا أَبْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الْأَعْلَى﴾ [الليل: ٢٠]؛ ولأنّ المراد من (تَعَمَّةٌ تُجَزَى) في إبتائه ماله، مبيّناً أنّ ذلك أولى من القول بأنّ الواو استئنافية؛ معيّلاً بأنّ سياق الكلام هو لبيان موجب التجنّب عن النار لا مطلق المدح، وتقرير هذا البيان في العطف والحال أنسب من تقريره بالاستئناف.<sup>(٢)</sup>

<sup>١</sup> - أطفيش، داعي العمل، ج٤، ص٤٠٨.

<sup>٢</sup> - المرجع نفسه، ج٤، ص٤٠٨-٤٠٩.

ولم يجد الباحث -فيما اطلع عليه- من المفسرين والنحاة من صرّح بمعنى الواو في الآية، خلا بعض النحاة المعاصرين، فمنهم من أعربها عاطفة<sup>(١)</sup>، ومنهم من أعربها حالية وأجاز أن تكون استئنافية.<sup>(٢)</sup>

وَوَجَّهَ الْقُطْبُ الْوَاوُ فِي (وَإِذْ) الْوَارِدَةَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذْ قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ يَبْنِي إِسْرَائِيلَ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ﴾ [الصف: ٦] فنذكر لها وجهين هما:

١. أنها عاطفة.

٢. أنها استئنافية.

وَرَجَّحَ الْقُطْبُ أَنَّ الْوَاوَ هُنَا عَاطِفَةٌ، عَلَى أَنَّ (وَإِذْ) مَعْطُوفَةٌ عَلَى (إِذْ) السَّابِقَةَ الْوَارِدَةَ فِي الْآيَةِ قَبْلَهَا، وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ يَتَقَوْمٌ لِمَ تُؤْذُونَنِي وَقَدْ تَعَلَّمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ﴾ [الصف: ٥]، وَبَيَّنَّ أَنَّ هَذَا مَعْنٍ عَنِ جَعْلِ الْوَاوِ لِلِاسْتِنْفَافِ، عَلَى أَنَّ التَّقْدِيرَ: (الذِّكْرُ إِذَا)، أَوْ (الذِّكْرُ الْحَادِثُ)، وَاحْتِجَّ لِرَأْيِهِ أَنَّ مَعْنَى هَذَا الْمَقْدَّرِ لَا يَخْلُو مِنَ الْعَطْفِ مَعَ عَدَمِ التَّقْدِيرِ، وَالْأَصْلُ عَدَمُ التَّقْدِيرِ.<sup>(٣)</sup>

وَذَكَرَ بَعْضُ الْمَفْسُرِينَ وَالنُّحَاةِ أَنَّ هَذِهِ الْوَاوُ فِي مَعْنَى الْاسْتِنْفَافِ، وَمِنْهُمْ الطَّبْرِيُّ الَّذِي ذَكَرَ أَنَّ الْمَعْنَى (وَإِذْ ذَكَرَ أَيْضًا يَا مُحَمَّدُ إِذْ قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ لِقَوْمِهِ...)<sup>(٤)</sup>، وَتَبَعَهُ فِي ذَلِكَ بَعْضُ النُّحَاةِ الْمَعَاصِرِينَ.<sup>(٥)</sup>

<sup>١</sup> - انظر مثلا: درويش، ج ١٠، ص ٥٠٤/ وانظر: صالح، ج ١٢، ص ٤٥٦.

<sup>٢</sup> - الخطيب، التفصيل، ج ١٤، ص ٣١٥.

<sup>٣</sup> - أطفيش، داعي العمل، ج ٢، ص ٢٢٦.

<sup>٤</sup> - الطبري، ج ٢٢، ص ٦١٣.

<sup>٥</sup> - انظر: درويش، ج ١٠، ص ٧٩/ وانظر: صالح، ج ٣، ص ٣٩.

وذكر بعضهم الوجهين للواو، كابن عاشور الذي أجاز أن تكون الواو عاطفة على سابقتها كما قال بذلك القطب، وأن تكون استثنائية، على أن الكلام انقل به من قصة موسى إلى قصة عيسى عليه السلام؛ للتعريض بقوم آذوا النبي صلى الله عليه وسلم بالقول أو العصيان أو نحو ذلك، فيكون الكلام موجّهاً إلى المنافقين.<sup>(١)</sup>

والذي يظهر للباحث أن المعنى يحتمل الوجهين في هذه الواو، فعلى رأي القطب بأن الواو لا تأتي على معنى الاستئناف فهي عطف قصة على قصة، وليست استئنافاً، وعلى الرأي الآخر فهي للاستئناف، أي أن الكلام بعدها ابتدئ بمعنى جديد، كما هو ظاهر من سياق الآيات.

ومما وجّهه القطب في الواو ما ورد في قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا إِذَا بَلَغَتِ الْحُلُقُومَ ﴿٨٣﴾ وَأَنْتُمْ حِينِيذٍ

تَنْظُرُونَ ﴿٨٤﴾ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْكُمْ وَلَكِنْ لَا تُبْصِرُونَ ﴿٨٥﴾﴾ [الواقعة: ٨٣-٨٥]، فذكر لواو (وَنَحْنُ)

وجهين هما:

١. أنها حالية أو عاطفة.

٢. أنها استثنائية.

---

<sup>١</sup> - ابن عاشور، ج ٢٨، ص ١٧٧.

وَرَجَّحَ الْقَطْبَ أَنَّ الْوَائِ إِذَا تَكُونُ حَالِيَةً، عَلَى أَنَّ الْجُمْلَةَ حَالٌ مِنَ الْوَائِ (تَنْظُرُونَ)، أَوْ (تَرْجِعُونَ) الْمَقْدَّرَ، وَإِذَا تَكُونُ عَاطِفَةً، عَلَى أَنَّ الْجُمْلَةَ عَاطِفٌ إِخْبَارٌ عَلَى إِثْنَاءٍ، أَيَّ عَلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَنْتُمْ حِينِيذٍ تَنْظُرُونَ﴾ [الواقعة: ٨٤].<sup>(١)</sup>

ونفى القطب أن تكون الواو للاستئناف، مَعْلًا أَنَّ "واو الاستئناف إن كانت حرف معنى فما هذا المعنى، ولا يكون الاستئناف معناها؛ لأن قولك للاستئناف بيان محلها إلا لمعناها".<sup>(٢)</sup>

ثم فسّر القطب رأيه - وهو عدم مجيء الواو بمعنى الاستئناف - بأن الأصل في الواو العطف، فلا يسوغ أن تكون علامة لضعف أصلها، ولو كانت للاستئناف لضعف أن تأتي أول الكلام من دون أن يسبقها شيء، وهذا غير موجود في كلام العرب، وقال معلقًا في هذه المسألة: "وما واو الاستئناف إلا واو عطف إذا استعمل الوصل في مقام الفصل وذلك لحكمة، ولولا قولهم في الأعراب: الواو في جملة كذا للاستئناف والجملة لا محل لها، لتأولت كلامهم بأنهم أرادوا بالاستئناف الوصل في مقام الفصل، لكنهم يقولون ذلك ولو كان الجملة السابقة لها محل".<sup>(٣)</sup>

يتبين أن القطب يخالف رأي جمهور النحاة في مجيء الواو بمعنى الاستئناف، فقد جعلوا للاستئناف معنى خاصًا تؤديه الواو غير العطف،<sup>(٤)</sup> فهو يرى أن الاستئناف ليس معنى نحويًا، بل هو بيان لموقع

<sup>١</sup> - أطفيش، داعي العمل، ج ١، ص ٣٤٨.

<sup>٢</sup> - المرجع نفسه، ج ١، ص ٣٤٨.

<sup>٣</sup> - المرجع نفسه، ج ١، ص ٣٤٨-٣٤٩.

<sup>٤</sup> - انظر: الأنصاري، مغني اللبيب، ص ٤٧٠. وانظر: أبو الفداء، عماد الدين إسماعيل بن علي: الكُنَّاش في فني النحو والصرف، تحقيق رياض بن حسن الخوام، دط، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠٠٠م، ج ٢، ص ٢٤٥. وانظر: السامرائي، ج ٣، ص ٤٦.

الجملة، ويقصد به الابتداء بمعنى جديد غير متصل بما قبله، فعلى هذا لا يقال بأن الواو حرف استئناف؛ وذلك لإمكان تضمّنها معنى من المعاني النحوية وهي العطف أو الحال أو المعية، ومما احتجّ به لرأيه أنّ القول بواو للاستئناف دليل على جواز ابتداء الكلام بها كما يُبتدأ بلام الابتداء و(ألا) الاستفتاحية، وهذا مما لا يجوز في العربية.<sup>(١)</sup>

ومما يؤكّد رأي القطب في هذه المسألة آراء النحاة المتقدّمين في حمل الواو على العطف إن لم تكن للحالية أو المعية، فجعلوا العطف معنى متأصلاً في الواو<sup>(٢)</sup>؛ وهو ما يتوافق كذلك مع أسس اللسانيات النصية المعاصرة التي تعدّ العطف بالواو من أهم أدوات التماسك في النص؛ نظراً لتوسّعها في الدلالة على مطلق الجمع.<sup>(٣)</sup>

ويظهر للباحث أنّ القطب في هذه القضية يفرّق بين مسألة الوصل الذي يذكره البلاغيون وبين مسألة العطف الذي هو باب من أبواب النحو، فما يعدّه النحويون استئنافاً في معنى الواو التي خرجت عن باب العطف، فإن القطب يجعلها من باب الوصل لا من باب كونها حرف استئناف، وهو حكم بلاغي أكثر من كونه نحويّاً؛ لأن الواو الوصلية إن لم تؤدّ معنى العطف الصريح، فإنه لا مانع من أن يكون فيها معنى الاستئناف الذي يفصل في المعنى بين ما بعدها وما قبلها، لكنها تكون وصلاً بينهما لفظاً.

<sup>١</sup> - انظر: الرمحي، واو الاستئناف عند قطب الأئمة، ص ٩.

<sup>٢</sup> - انظر مثلاً: الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد: الحجة للقراء السبعة، تحقيق: بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي، ط ٢، دار المأمون للتراث، دمشق، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م، ج ٢، ص ٤٠٠. وانظر: الرمحي، المرجع نفسه، ص ١٢.

<sup>٣</sup> - انظر: هدي، مريم: أدوات التماسك النصي عند عبد القاهر الجرجاني، مجلة المعيار، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، مج ٢٦، ع ٦٤، ٢٠٢٢م، ص ٥٤٠-٥٤١.

## المبحث الثاني: الحروف الثنائية:

### ١- أن:

هي حرف يأتي على أربعة أوجه:

١- أن تكون حرفاً مصدرياً تُؤوّل مع صلتها بالمصدر، وتدخّل على الجملة الفعلية، وهي تدخّل على

الفعل المضارع فتصرفه إلى الاستقبال غالباً، كما تدخّل على الماضي والمضارع.<sup>(١)</sup>

٢- أن تكون مفسّرة لمضمون جملة قبلها، فتكون بمنزلة (أي) التفسيرية، كما قال الله تعالى:

﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ اصْنَعِ الْفُلَّ﴾ [المؤمنون: ٢٧].

٣- أن تكون زائدة لتقوية المعنى وتوكيده، كما قال الله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ﴾ [يوسف:

٩٦].

٤- أن تكون مخففة من الثقلية، كقوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضِيٌّ﴾ [المزمل: ٢٠].<sup>(٢)</sup>

ومن توجيهات القطب لـ(أن) ما ورد في قوله تعالى: ﴿أَلَا تَطَّغَوْا فِي الْمِيزَانِ﴾ [الرحمن: ٨] فنكر لها

وجهين هما:

١. أنها مصدرية.

<sup>١</sup> - انظر: الأزهرى، موصل الطلاب، ص ٢٣٢/ وانظر: السامرائى، ج ٣، ص ١٥٤.

<sup>٢</sup> - الأزهرى، المرجع نفسه، ص ٢٣٣-٢٤١.

٢. أنها مفسرة.

وأجاز القطب الوجهين، على أن (أن) مصدرية، و(لا) نافية، والفعل منصوب، أو أن (أن) مفسرة و(لا) ناهية والفعل مجزوم.<sup>(١)</sup>

ثم سَوَّغَ القطب كون (أن) مفسرة بتقديم معنى القول دون حروفه في الجملة، وهو الفعل (وَضَعَ) في قوله: ﴿وَوَضَعَ الْمِيزَانَ﴾، ففي هذا الفعل معنى القول، واستدلَّ القطب على هذا الوجه بقراءة بعضهم: (لَا تَطْعُوا)<sup>(٢)</sup> بـ(لَا) الناهية وإسقاط (أن) حكاية بـ(وَضَعَ)؛ لتضمَّن معنى (قَالَ)، أو على تقدير القول، أي: (وَوَضَعَ الْمِيزَانَ) قائلة: لا تطغوا في الميزان.<sup>(٣)</sup>

وممن رَجَّحَ القول في كَوْن (أن) تفسيرية، الفراء<sup>(٤)</sup> وبعض النحاة المعاصرين<sup>(٥)</sup>، لكن بعض النحاة لم يُجِيزُوا أن تكون (أن) مفسرة كأبي حيان الأندلسي، الذي علَّل ذلك بأنه إن قيل بأنها تفسيرية فقد فات أحد شرطيهما، وهو أن يسبقها جملة فيها معنى القول<sup>(٦)</sup>، بيد أن بعض النحاة كالسمين الحلبي وغيره من النحاة المعاصرين ردوا على هذا الزعم بأن معنى القول مقدر، فيسوغ أن تكون (أن) تفسيرية.<sup>(٧)</sup>

١ - أطفيش، داعي العمل، ج ١، ص ١٢٥.

٢ - قرأ بها عبد الله بن مسعود، انظر: الخطيب، معجم القراءات، ج ٩، ص ٢٤٩.

٣ - أطفيش، المرجع نفسه، ج ١، ص ١٢٥.

٤ - الفراء، ج ٣، ص ١١٣.

٥ - انظر: صالح، ج ١١، ص ٣٢٥.

٦ - الأندلسي، البحر المحيط، ج ١٠، ص ٥٦.

٧ - انظر: السمين الحلبي، ج ١٠، ص ١٥٦/ وانظر: درويش، ج ٩، ص ٣٩٧.

وقد أحسن ابن عاشور في تفسير جواز الوجهين والجمع بين الرأيين، فقال: "يجوز أن تكون تفسيرية؛ لأن فعل (وَضَعَ الْمِيزَانَ) فيه معنى أمر الناس بالعدل، وفي الأمر معنى القول، فكان النهي عن إضافة العدل في أكثر المعاملات تفسيراً لذلك"<sup>(١)</sup>، ثم قال: "ويجوز أن تكون (أَنْ) مصدرية بتقدير لام الجَرِّ مَحْدُوفَةٌ قَبْلَهَا. وَالتَّقْدِيرُ: لِنَلَا تَطْعَمُوا فِي الْمِيزَانِ، وَعَلَى كِلَا الْإِحْتِمَالَيْنِ يُرَادُ بِالْمِيزَانِ مَا يَشْمَلُ الْعَدْلَ وَيَشْمَلُ مَا بِهِ تَقْدِيرُ الْأَشْيَاءِ الْمَوْزُونَةِ وَنَحْوَهَا فِي الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ، أَيُّ مِنْ فَوَائِدِ تَنْزِيلِ الْأَمْرِ بِالْعَدْلِ أَنْ تَجْتَنِبُوا الطُّغْيَانَ فِي إِقَامَةِ الْوُزْنِ فِي الْمُعَامَلَةِ، وَتَكُونُ (لَا) نَافِيَةً، وَفِعْلُ (تَطْعَمُوا) مَنْصُوبًا بِ(أَنْ) الْمَصْدَرِيَّةِ"<sup>(٢)</sup>.

## ٢- إن:

هي حرف له أربعة أوجه:

- ١- أن تكون شرطية فتجزم فعلين، كقوله تعالى: ﴿إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [الأنفال: ٣٨].
- ٢- أن تكون نافية، وتدخل على الجملة الاسمية، كقوله تعالى: ﴿إِنْ الْكُفْرُونَ إِلَّا فِي

غُرُورٍ﴾ [الملك: ٢٠]

<sup>١</sup> - ابن عاشور، ج ٢٧، ص ٢٣٨.

<sup>٢</sup> - المرجع نفسه، ج ٢٧، ص ٢٣٨.

٣- أن تكون مخففة من الثقيلة، وتدخل على الجملة الاسمية، كقوله تعالى ﴿وَإِنْ كَلَّا لَمَّا

لِيُوفِيَهُمْ﴾ [هود: ١١١] في قراءة بعضهم<sup>(١)</sup>، وتدخل على الفعلية، كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ

لَكَبِيرَةً﴾ [البقرة: ١٤٣].

٤- أن تكون زائدة، وتكثر زيادتها بعد (ما) النافية، كقول الشاعر:

فَمَا إِنْ طَبْنَا جُبْنَ وَلَكِنْ مَنَائِنَا وَدَوْلَةَ أَحْرِينَا<sup>(٢)</sup>

ومن النحاة من زاد على هذه المعاني معاني أخرى، وهي أن تكون (إِنْ) بمعنى (قد)، قاله قطرب،

ومن شواهد ذلك قوله تعالى: ﴿فَذَكِّرْ إِنْ نَفَعَتِ الذِّكْرَى﴾ [الأعلى: ٩]، وأن تكون بمعنى (إذ)، قاله

الكوفيون، وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [المائدة: ٥٧].<sup>(٣)</sup>

ومن توجيهات القطب لـ(إِنْ) ما ورد في قوله تعالى: ﴿فَذَكِّرْ إِنْ نَفَعَتِ الذِّكْرَى﴾ [الأعلى: ٩] فذكر

لـ(إِنْ) عدّة توجيهات هي:

١. أنها بمعناها الشرطي.

١ - قرأ بها ابن كثير ونافع وأبو بكر عن عاصم وابن محيصن، انظر: الخطيب، معجم القراءات، ج ٤، ص ١٤٧.

٢ - الأنصاري، مغني اللبيب، ٣٣-٣٨. / والبيت لغزوة بن مسنك المرادي، انظر: البغدادي، عبد القادر بن عمر: خزانة الأدب ولب لباب لسان

العرب، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، ط ٤، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م، ج ٤، ص ١١٥.

٣ - الأنصاري، المرجع نفسه، ص ٣٩.

٢. أنها بمعنى (قَدْ) التحقيقية.

٣. أنها بمعنى (إِذْ) الظرفية أو التعليلية.

٤. أنها بمعنى (ما) المصدرية الظرفية.

وَرَجَّحَ القُطْبُ الوجه الأول، مبيِّناً أنَّ المعنى: (إِنْ نَفَعْتَ الذِّكْرَى فِي بَعْضِ فَذَكَرَ الكَلَّ طَمَعًا فِي نَفْعِهَا، وَأَنَّ الذِّكْرَى مَا دَامَتْ نَافِعَةً فِي أَبِي بَكْرٍ وَنَحْوِهِ، فَذَكَرَ غَيْرَهُمْ؛ طَمَعًا فِي التَّأْثِيرِ)، فهذا بعث وحصُّ على التذكير، وكأنَّ الله تعالى يقول لنبيه: (قد أوضحتُ لك الطريق إن كنت تسير ولا إشكال في هذا ولا تكلف).<sup>(١)</sup>

وجعل القطب هذا المعنى أولى من القول بجعل (إِنْ) بمعنى (قد) التحقيقية كما قال بذلك الفراء والنحاس والجرجاني والزهرابي، وأولى أيضًا من جعلها بمعنى (إِذْ) الظرفية أو التعليلية، أو بمعنى (ما) المصدرية الظرفية، معلِّلاً بأنَّ ذلك خلاف الظاهر، ولو اتفق في ثبوت نفع التذكير.<sup>(٢)</sup>

كما بيَّن القطب أنَّ المعنى الشرطي لـ(إِنْ) أولى من "أن يقال: ذكّر الإنسان إن نفعت فيه الذكرى الأولى؛ لأن من لا يعلم أتفعله أو رجا نفعها فيه لا يشملها الكلام ولا الذكرى الأولى، والفرض أن يشملهما بل ويشمل من لا يرجو؛ لأنه بُعث مبلِّغًا".<sup>(٣)</sup>

<sup>١</sup> - أطفيش، داعي العمل، ج ٤، ص ٢٧٤.

<sup>٢</sup> - المرجع نفسه، ج ٤، ص ٢٧٤.

<sup>٣</sup> - المرجع نفسه، ج ٤، ص ٢٧٤.

ثم ذكر أن ذلك أولى من أن يقال: (ذَكَرَ الإنسان إن رجوت فيه النفع)؛ معللاً أن ذلك يحتاج إلى تأويل (إن نَفَعْتَ) بـ(إن رجوت النفع)؛ لأن فيه تأويلاً بلا داعٍ، ولأن الأصل تعميم الدعوى، إذ قد لا يرجو النفع من أحد وهو ممن ينتفع بها.

وجمهور النحاة والمفسرين ذكروا بأن (إن) في هذه الآية هي بمعناها الشرطي، ومنهم الزمخشري الذي وجّه اشتراط النفع إما أنه لإلزام الحجة بتكرير التذكير، وإما أن يكون ظاهره شرطاً، ومعناه نمّ للمذكّرين، واستبعاد لتأثير الذكرى فيهم<sup>(١)</sup>، وأبو حيان الأندلسي، الذي رجّح بأنّها شرطية<sup>(٢)</sup>، وهو ما اختاره السمين الحلبي<sup>(٣)</sup>، ووافقهم في ذلك ابن عاشور، مبيّناً أنّ الشرط في هذه الآية مستعمل في التشكيك، وأن اجتلاب حرف (إن) يقتضي احتمال عدم وقوع الشرط أو ندرة وقوعه<sup>(٤)</sup>، واختار هذا الوجه أيضاً من النحاة المعاصرين محيي الدين درويش<sup>(٥)</sup>.

---

<sup>١</sup> - الزمخشري، الكشاف، ج ٤، ٢٣٩.

<sup>٢</sup> - الأندلسي، البحر المحيط، ج ١٠، ص ٤٥٧-٤٥٨.

<sup>٣</sup> - السمين الحلبي، ج ١٠، ص ٧٦٣.

<sup>٤</sup> - ابن عاشور، ج ٣٠، ص ٢٨٤-٢٨٥.

<sup>٥</sup> - درويش، ج ١٠، ص ٤٥١.

أما القول بأنَّ (إن) بمعنى (قد) فنذكره بعض النحاة ومنهم قطرب<sup>(١)</sup>، والجرجاني<sup>(٢)</sup>، كما ذكره ابن خالويه لكنه استبعده.<sup>(٣)</sup>

وأما القول بأنَّ (إن) بمعنى (ما) فلم يجد الباحث -فيما اطلع عليه- من ذَكَرَ بأنَّ (إن) تأتي بمعنى (ما) المصدرية كما أشار إلى ذلك القطب.

والذي يظهر للباحث أنَّ (إن) باقية على معناها الشرطي، مع وجود حذف في الكلام يُفهم من سياق الآيات، فالمعنى المحتمل: (فَذَكَرَ إِنْ نَفَعَتِ الذِّكْرَى وَإِنْ لَمْ تَنْفَعِ)، ويعضد ذلك ما ذُكِرَ بَعْدُ في قوله تعالى: ﴿سَيَذَكِّرُ مَنْ يَخْشَى ۗ وَيَتَجَنَّبُهَا الْأَشْقَى﴾ [الأعلى: ١٠-١١]، فالذكرى تنفع مَنْ يَخْشَى، ولا تنفع الأشقى.

### ٣-أل:

يقسم النحاة (أل) التعريفية إلى قسمين هما:

١- أل العهدية: وهي تدخل على واحد من أفراد الجنس بعينه، وهي إما أن تكون للعهد الذكري بأن

ينقدم لمصحوبها ذكر في اللفظ، كقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَيْكُمْ رَسُولًا شَاهِدًا عَلَيْكُمْ كَمَا

<sup>١</sup> - الحارثي، سيف بن منصور: استنباطات الشيخ عبد الرحمن السعدي من القرآن الكريم عرض ودراسة، ط١، دار قناديل العلم للنشر والتوزيع - دار ابن حزم، الرياض، ١٤٣٧ هـ-٢٠١٦ م، ص ٨٥٤.

<sup>٢</sup> - الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن: درج الدرر في تفسير الآي والسور، تحقيق: وليد بن أحمد بن صالح الحسين وآخرون، ط١، مجلة الحكمة، بريطانيا، ١٤٢٩ هـ-٢٠٠٨ م، ج٢، ص ٧٠٤.

<sup>٣</sup> - انظر: الأندلسي، البحر المحيط، ج١٠، ص ٤٥٧/. وانظر: درويش، ج١٠، ص ٤٥٢.

أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ﴿١٥﴾ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ ﴿١٦﴾ [المزمل: ١٥-١٦]، وإما أن تكون

للعهد الذهني بأن يتقدم لمصحبها علم المخاطب به، ومنه قوله تعالى: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ

الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: ١٨]، وإما أن تكون للعهد الحضوري بأن يكون

مصحبها حاضراً مشاهداً أو محسوساً، كقوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة:

٣].<sup>(١)</sup>

٢- (أل) الجنسية: وهي التي تدخل على الجنس، ولا يراد بها واحد معين من أفراد الجنس كما في

العهدية، وهي إما أن تكون للاستغراق التي تفيد استغراق جميع أفراد الجنس، وهي التي تخلفها

(كل) حقيقة، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٨]، أي كل إنسان

بلا استثناء، وإما أن تكون لتعريف الحقيقة وهي التي لا تخلفها (كل)، وذلك نحو قوله تعالى:

﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾ [الأنبياء: ٣٠]، أي من حقيقة الماء، وليس المقصود

استغراق الماء كله في خلق الأحياء.<sup>(٢)</sup>

ومن توجيهات القطب لـ(أل) ما ورد في قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾ [الشعراء: ٥-٦] فذكر لها توجيهين هما:

يُسْرًا ﴿[الشرح: ٥-٦] فذكر لها توجيهين هما:

<sup>١</sup> - انظر: السامرائي، ج ١، ص ١١٤-١١٥.

<sup>٢</sup> - المرجع نفسه، ج ١، ص ١١٥-١١٦.

١. أنّها للحقيقة.

٢. أنّها للعهد.

واختار القطب أن تكون (أل) في العسرَيْن للحقيقة لا للعهد، وذكر أنّ التقدير: (أي: لك يسر الدنيا  
ولك يسر الآخرة، وما عليك إلا ما أصابك من عسر الدنيا).<sup>(١)</sup>

ويظهر من كلام القطب أنّ المراد في الآية جنس العسر الذي يعلمه كل أحد، وليس العسر المعهود  
الذي كان فيه النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه.

وممن خالف هذا الرأي، الطبري الذي فسّر العسر بأنه هو الشدة التي كان فيها النبي صلى الله عليه  
وسلم من جهاد، ما يدل على أنّ (أل) عنده للعهد، وقد وافقه في ذلك ابن عاشور، وصرح أنّ التعريف  
في العسر تعريف العهد، أي: (العسر الذي عهدته وعلمته).<sup>(٢)</sup>

وهناك من المفسرين والنحاة من أجاز الوجهين في (أل)، ومنهم الزمخشري<sup>(٣)</sup>، والسمين الحلبي<sup>(٤)</sup>،  
ووافقهما في ذلك من النحاة المعاصرين محيي الدين درويش.<sup>(٥)</sup>

والذي يميل إليه الباحث هو أنّ (أل) للعهد لا للجنس؛ وذلك لأن هاتين الآيتين وردتا في سياق  
خطاب الله تعالى للنبي صلى الله عليه وسلم وتذكيره بنعم الله عليه، وتبشيره بطلول اليسر عليه، ويدل

---

<sup>١</sup> - أطفيش، داعي العمل، ج ٤، ص ٤٥.

<sup>٢</sup> - الطبري، ج ٣٠، ص ٤١٣.

<sup>٣</sup> - الزمخشري، الكشاف، ج ٤، ص ٧٧١.

<sup>٤</sup> - السمين الحلبي، ج ١١، ص ٤٧.

<sup>٥</sup> - درويش، ج ١٠، ص ٥١٧.

لذلك أن هذه السورة نزلت بعدما عَيَّرَ المشركون المسلمين بالفقر والحاجة وضيق الحال، فالعسر في الآيات معهود لما هم فيه- أي النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه- وهذا ما أشار إليه بعض المفسرين.<sup>(١)</sup>

ومن توجيهات القطب لـ(أل) ما جاء في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ ﴿١٣﴾ وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي

جَحِيمٍ ﴿١٤﴾ [الانفطار: ١٣-١٤]، فذكر لـ(أل) في كلمتي (الأبرار) و(الفجار) توجيهين هما:

١- أنها للاستغراق.

٢- أنها للعهد.

وَرَجَّحَ القطب أن (أل) للاستغراق في الموضعين، مبيِّناً أن (الفجار) هم أصحاب الكبائر المصرون

عليها سواء كانوا مشركين أو فاسقين، مضعفاً القول بأن تكون (أل) للعهد الذكري في قوله قبل: ﴿كَلَّا

بَلْ تُكذِّبُونَ بِالَّذِينَ ﴿٩﴾ [الانفطار: ٩] فيكون المراد بـ(الفجار) المكذبين بالدين وهم المشركون؛ معللاً بأن

المتقدم غير اسم، بل اسم مع فعل، وهما (تُكذِّبُونَ)، أي الفعل وواو الجماعة، ولأن المتقدم بلفظ الكذب

وهذا بلفظ الفجور؛ ولأن المتقدم ورد في صيغة الخطاب، وهذا ورد بصيغة الغائب، ولأن (أل) في (الأبرار)

ليست للعهد بل للاستغراق، وبيّن القطب أن الأولى في المقابلة بين لفظين بتضاد معناهما -أي الأبرار

والفجار- أن يتقفا في العموم والخصوص.<sup>(٢)</sup>

<sup>١</sup> - انظر: الأندلسي، البحر المحيط، ج ١٠، ص ٥٠١.

<sup>٢</sup> - أطفيش، داعي العمل، ج ٤، ص ١٦٨.

ولم يجد الباحث -فيما اطلع عليه- من المفسرين والنحاة من تطرق إلى هذه المسألة، إلا ما ذكره ابن عاشور في المراد بـ(الفُجَّارَ)، إذ رأى أن المراد بهم هنا المشركون، ولعله يفهم من ذلك أنه يرجح أن تكون (أل) للعهد الذكري للمكذبين الذين ذكروا قبل في الآية: ﴿كَلَّا بَلْ تُكذِّبُونَ بِالَّذِينَ﴾<sup>(١)</sup>.

ووجه القطب قوله تعالى: ﴿إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَاهُ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ [الإنسان]:

[٢]، فذكر لـ(أل) في (الإنسان) توجيهين هما:

١- أنها للجنس.

٢- أنها للعهد.

ورجَّح القطب أن (أل) في (الإنسان) هي للجنس أي بني آدم، وليست للعهد على أن المراد آدم؛

معللاً أن آدم خُلِقَ من تراب لا من نطفة.<sup>(٢)</sup>

ثم ساق القطب قولاً آخر وهو أن (أل) هنا للعهد، والمعهود الجنس في قوله تعالى قبل: ﴿هَلْ أَتَى

عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَّذْكُورًا﴾ [الإنسان: ١]، أي أن الإنسان المذكور في هذه

الآية -أي الآية الأولى- للجنس وليست للعهد، أما الإنسان المذكور في الآية الثانية -التي هي موضوع

المسألة- فهو للعهد على هذا القول.<sup>(٣)</sup>

<sup>١</sup> - ابن عاشور، ج ٣٠، ص ١٨٢.

<sup>٢</sup> - أطفيش، داعي العمل، ج ٣، ص ٣٩٤.

<sup>٣</sup> - المرجع نفسه، ج ٣، ص ٣٩٤.

ويظهر أن هذا الخلاف راجع إلى تفسير معنى (الإنسان) في الآية الأولى، فإذا كان المقصود به آدم عليه السلام على أنّ (أل) للعهد، فتكون (أل) للإنسان في الآية الثانية للجنس وليست للعهد؛ لأنّ آدم من تراب لا من نطفة.

وإذا كان المراد بالإنسان في الموضع الأول جنس بني آدم، فتكون (أل) فيه للجنس، وتكون الثانية للعهد، والمعهود الجنس، وممن اختار هذا المعنى ابن عادل، إذ قال: "الإنسان في الموضعين واحد، وعلى هذا فيكون نظم الآية أحسن".<sup>(١)</sup>

وذكر ابن عادل القول بأن المراد بالإنسان الأول هو آدم عليه السلام، وأن هذا قول مروى عن ابن عباس وقال به بعض التابعين<sup>(٢)</sup>، وهذا ما اختاره الطبري<sup>(٣)</sup>، وفي تفسيرهم للإنسان إشارة إلى أنّ (أل) في الأولى للعهد والثانية للجنس.

لكن بعض المفسرين والنحاة اختاروا ما ذهب إليه القطب، ورأوا أنّ المراد بالإنسان الأول جنس بني آدم، والثاني كذلك، فعلى ذلك تكون (أل) الأولى والثانية كلاهما للجنس.<sup>(٤)</sup>

٤- أم:

هو حرف يكون على ضربين:

---

<sup>١</sup> - ابن عادل، ج ٢٠، ص ٥.

<sup>٢</sup> - المرجع نفسه، ج ٢٠، ص ٥.

<sup>٣</sup> - الطبري، ج ٢٣، ص ٥٣٠.

<sup>٤</sup> - انظر: الأندلسي، البحر المحيط، ج ١٠، ص ٣٥٨/ وانظر: ابن عاشور، ج ٢٩، ص ٣٧٣.

١- أم المتصلة، وهي المعادلة لهزمة التسوية، نحو قوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ

تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة: ٦]، أو لهزمة الاستفهام، التي يُطَلَبُ بها وب(أَمْ) ما يُطَلَبُ بـ(أَي)، نحو: (أقام

زيدٌ أَمْ قعد؟) وقد تُحذفُ الهزمة، للعلم بها. (١)

٢- أم المنقطعة: وهي التي لا يكون قبلها إحدى الهمزتين، وتقع بين جملتين مستقلتين، وتفيد

الإضراب عن الكلام الأول، ومعناها في الغالب (بل) والهمزة الاستفهامية نحو: (أهذا القادم

محمد أم خالد؟) أي (بل هو خالد؟). (٢)

ومن توجيهات القطب لـ(أَمْ) ما ورد في قوله تعالى: ﴿ءَأَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ أَمْ نَحْنُ الْخَالِقُونَ﴾ [الواقعة:

٥٩]، فنكر لها توجيهين هما:

١. أن (أَمْ) متصلة.

٢. أنها منقطعة.

واختار القطب أن تكون (أَمْ) في الآية متصلة، وبَيَّنَّ أن الصحيح جواز عطف الجملة بها، ولا سيما

جملة الخبر فيها، أو الفعل فيها نفس ما في الأولى، فالخبر في الأولى والثانية معا بلفظ الخلق، أي أن

الأصل: (أنتم تخلقونه أم نحن)، بعطف (نحن) على واو الجماعة في الفعل، فجاء بلفظ (نحن) مبتدأ

مخبراً عنه بـ(الخالقون) بطريق التأكيد. (٣)

١ - المرادي، ص ٢٠٤-٢٠٥.

٢ - انظر: المرجع نفسه، ص ٢٠٥/. وانظر: السامرائي، ج ٣، ص ٢٤٧.

٣ - أطفيش، داعي العمل، ج ١، ص ٣١٣.

ثم وَجَّهَ القطب القول الآخر بأنَّ (أَمْ) منقطعة، على أن الاستفهام في (أأنتم) للإنكار، أي: (بل نحن الخالقون) أو (بل نحن الخالقون)، بهمزة التقرير بعد (بل).<sup>(١)</sup>

وتنوعت آراء النحاة في الحكم على (أَمْ) في هذه الآية، فاختار أبو حيان الأندلسي أن تكون (أَمْ) منقطعة، فنُقِّدَر بمعنى (بل)، أي: (بل نحن الخالقون)، لكنه أجاز أن تكون (أَمْ) معادلة للهمزة أي متصلة، على أن ما جاء من الخبر بعد (نحن) جيء به على سبيل التوكيد.<sup>(٢)</sup>

أما السمين الحلبي فأجاز الوجهين، مرجحًا ما ذكره القطب في أن (أَمْ) متصلة، وأن وقوع الجملة بعدها؛ لأن الخبر بعد (نحن) أُتِيَ به على سبيل التوكيد.<sup>(٣)</sup>

وممن أجاز الوجهين ابن عاشور، معقبًا على إعادة الخبر بعد (نحن) بأن ذلك زيادة في تقرير إسناد الخلق إلى الله في المعنى، وللإيفاء بالفاصلة القرآنية وامتداد نفس الوقف<sup>(٤)</sup>، واختار بعض النحاة المعاصرين أن تكون (أَمْ) منقطعة؛ معللين قولهم بأنه وقع بعدها جملة، أما (أَمْ) المتصلة فهي تعطف المفردات.<sup>(٥)</sup>

<sup>١</sup> - أطفيش، داعي العمل، ج ١، ص ٣١٣.

<sup>٢</sup> - الأندلسي، البحر المحيط، ج ١٠، ص ٨٨.

<sup>٣</sup> - السمين الحلبي، ج ١٠، ص ٢١٤.

<sup>٤</sup> - ابن عاشور، ج ٢٧، ص ٣١٤.

<sup>٥</sup> - الخطيب، التفصيل، ج ١٤، ص ٢٦٠.

والقطب بهذا التوجيه يوافق ما أقره النحاة في مسألة العطف بـ(أَمْ) المتصلة بين الجمل، فهو مما يجوز عندهم، وأوردوا فيه شواهد سماعية تدل على جواز وقوع (أَمْ) المتصلة بين جملتين ابتدائيتين، ومنها قول الشاعر:

ولستُ أْبالي بعدَ فقدي مالكا أموتي ناءٍ أَمْ هوَ الآنَ واقعٌ<sup>(١)</sup>

وقال ابن مالك معقبا على هذه المسألة: "ولا يمنع كونهما جملتين ابتدائيتين إذا كان معنى الكلام معنى (أَيْ)".<sup>(٢)</sup>

ويرى الباحث جواز أن تكون (أَمْ) متصلة معادلة للهمزة، أو منقطعة على الإضراب، وذلك لجواز المعنيين في الحالتين، فيجوز التقدير: (أنتم تخلقونه أم نحن الخالقون)، ويجوز أيضا: (أنتم تخلقونه بل نحن الخالقون)، ولا خلل يظهر في نظم الآية في كلا المعنيين.

هـ-أو:

حرف عطف، ومذهب الجمهور أنها تُشرك في الإعراب، لا في المعنى؛ لأنك إذا قلت: قام زيد أو عمرو، فالفعل واقع من أحدهما<sup>(٣)</sup>، ولـ(أو) ثمانية معان منها الشك، والإبهام، والتخيير، والإباحة، والإضراب، والتقسيم، والتفصيل، وأن تكون بمعنى الواو، وأن تكون بمعنى (وَلَا) وغيرها.<sup>(٤)</sup>

<sup>١</sup> - البيت لمتّم بن نُؤيرة اليربوعي، انظر: الصفار، ابتسام مرهون: مالك ومتّم ابنا نُؤيرة اليربوعي، (د.ط)، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٦٨م، ص ١٠٥.

<sup>٢</sup> - ابن مالك، شرح الكافية، ج ٣، ص ١٢١٣.

<sup>٣</sup> - المرادي، ص ٢٢٧.

<sup>٤</sup> - المرجع نفسه، ص ٢٢٨-٢٣٠.

أما (أو) التي بمعنى الواو، فمنه قول توبة الخفاجي:

وقد زَعَمَت ليلي بَأني فاجرٌ      لنفسي تُقاها أو عليها فجورُها<sup>(١)</sup>

وذهب إلى هذا القول عدد من النحاة، وهو مذهب جماعة من الكوفيين، ومما استدلّوا به على ذلك

قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ [الصافات: ٤٧] <sup>(٢)</sup>، ورأى بعض النحاة عدم جواز

أن تكون (أو) بمعنى الواو تماما، بل هي لأحد الشيئين أو الأشياء وليست للجمع. <sup>(٣)</sup>

ومن توجيهات القطب لـ(أو) ما ورد في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُطْعَمْنَهُمْ أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾ [الإنسان: ٢٤]،

فذكر لها توجيهين هما:

١. أنها على ظاهرها وعلى بابها.

٢. أنها بمعنى الواو.

ورجّح القطب الوجه الأول، مبيّنا أن (أو) في الآية على ظاهرها، وعلّل ذلك بقوله: "لأن فرض الكلام

في أن يدعوه الداعي الواحد إلى الإثم الذي هو دون الكفر أو إلى الكفر، أو في أن يتاح إليه داعٍ إلى

الإثم أو داعٍ إلى الكفر، وأيهما دعاه فلا يُطِعه وإن اتفقا من واحد، أو اجتمع إليه الاثنان: الآثم والكفور،

<sup>١</sup> - البيت لتوبة بن الحُمَيْر الخفاجي، انظر: الخفاجي، توبة بن الحُمَيْر: ديوان توبة بن الحُمَيْر الخفاجي، تحقيق: خليل إبراهيم العطيّة، د.ط،

مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٣٨٧هـ-١٩٦٨م، ص ٣٧.

<sup>٢</sup> - انظر: المرادي، ص ٢٣٠/ وانظر: السامرائي، ج ٣، ص ٢٥٤.

<sup>٣</sup> - السامرائي، ج ٣، ص ٢٥٤.

فالحكم مأخوذ من ذلك؛ لأن المعنى المنهَى عنه في اجتماعهما هو عين المعنيين المنهَى عنهما على الانفراد".<sup>(١)</sup>

أما القول بأنّ (أو) بمعنى الواو فَوَجَّهه القطب بأنّ فيه حكماً بالكلية، أي لا تطع هذا ولا ذلك، والتقدير: (لا تُطع آثماً ولا كفوراً)، لكنّه أكد أنّ نكر (أو) في ذلك المعنى أظهر من ذكر الواو بدون إعادة (لا)، كما أنّ نكر (أو) بدون (لا) يفيد ما يفيد إعادة (لا) من الكلية؛ معللاً ذلك بقوله: "لأن المعنى أيّ صفة وُجِدَت من الإثم والكفر - إن كائنة ما كانت منهما - فلا تُطع صاحبها، وهذا يعمّ انفراد إحداها أو اجتماعهما، فكأنه قيل: لا تطع آثماً ولا كفوراً"<sup>(٢)</sup>، ثم قال: "ولو قيل: (لا تُطع آثماً وكفوراً) بالواو دون إعادة (لا) احتمل الكل، فَيُتَوَهَّم جواز طاعة أحدهما لولا القرائن".<sup>(٣)</sup>

واستبعد القطب أنّ تكون (أو) بمعنى الواو، على القول بأنّ الآثم والكفور إنسان واحد هو أبو جهل، أي: (لا تُطع متّصفاً بالإثم والكفران)، ونكر أنّ ذلك فيه مخالفة للظاهر بلا دليل في تخصيص النكرة في السلب، وفي جعل (أو) بمعنى الواو.<sup>(٤)</sup>

ونكر سيبويه والمبرد وغيرهم من النحاة هذه الآية في معرض نكر (أو) التي سُبِقَت بنهي أو نفي، ما يدل على أنّ (أو) عندهم بمعناها، لا بمعنى الواو.<sup>(٥)</sup>

<sup>١</sup> - أطفيش، داعي العمل، ج ٣، ص ٤٣٣.

<sup>٢</sup> - المرجع نفسه، ج ٣، ص ٤٣٤.

<sup>٣</sup> - المرجع نفسه، ج ٣، ص ٤٣٤.

<sup>٤</sup> - المرجع نفسه، ج ٣، ص ٤٣٥.

<sup>٥</sup> - انظر: سيبويه، ج ٣، ص ١٨٤ / وانظر: المبرد، ج ١، ص ١١.

وجمهور المفسرين والنحاة ذكروا بأنّ (أو) في هذه الآية على معناها؛ لأنها أبلغ في النهي من الواو، ومنهم الزجاج<sup>(١)</sup> والعكبري<sup>(٢)</sup> وأبو حيان الأندلسي<sup>(٣)</sup>، ووافقهم بعض النحاة المعاصرين كالسامرائي<sup>(٤)</sup> وعباس حسن<sup>(٥)</sup> ومحيي الدين درويش<sup>(٦)</sup>.

## ٦- لا:

(لا) هي حرف يمكن تقسيمه إلى ثلاثة أقسام:

١- لا النافية، وتأتي على خمسة أوجه:

أ- العاملة عمل (إنَّ)، وهي (لا) النافية للجنس.

ب- العاملة عمل ليس.

ج- أن تكون عاطفة.

د- أن تكون جوابا مناقضا ل(نَعَمْ).

ه- أن تكون خالصة للنفي<sup>(٧)</sup>.

---

<sup>١</sup> - الزجاج، ج ٥، ص ٢٦٣.

<sup>٢</sup> - العكبري، التبيان، ج ٢، ص ١٢٦١.

<sup>٣</sup> - الأندلسي، البحر المحيط، ج ١٠، ص ٣٦٩.

<sup>٤</sup> - السامرائي، ج ٣، ص ٢٥١.

<sup>٥</sup> - حسن، ج ٣، ص ٦١١.

<sup>٦</sup> - درويش، ج ١٠، ص ٣٢٦.

<sup>٧</sup> - انظر: المرادي، ص ٢٩٠-٢٩٩/ وانظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ص ٢٣٧-٢٤٤.

٢- لا الناهية: وهي حرف يجزم الفعل المضارع ويخلصه للاستقبال، وتأتي للدعاء؛ ولذلك سماها بعضهم (لا) الطلبية؛ ليشمل النهي وغير النهي.<sup>(١)</sup>

٣- لا الزائدة: هي التي تدخل في الكلام لتقويته وتوكيده، كقوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ إِلَّا تَسْجُدَ إِذْ

أَمَرْتُكَ﴾ [الأعراف: ١٢]، وتأتي على ثلاثة أنواع وهي: أن تكون زائدة من جهة اللفظ، وأن

تكون زائدة لتوكيد النفي، وأن تكون زائدة دخولها كخروجها.<sup>(٢)</sup>

ومن توجيهات القطب للحرف (لا) ما ورد في قوله تعالى: ﴿سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنْسَى﴾ [الأعلى: ٦] فذكر

لها توجيهين هما:

١. أنها نافية.

٢. أنها ناهية.

ورجَّح القطب أن (لا) نافية، مضعفاً القول بأنها ناهية على أن الفعل (تَنْسَى) مجزوم بحذف الألف،

والألف الموجودة هي للفاصلة، كقوله تعالى: ﴿فَأَضَلُّونَا السَّبِيلًا﴾ [الأحزاب: ٦٧].<sup>(٣)</sup>

وعلل القطب ضعف القول بالنهي، ورجحان النفي؛ بأن النهي ليس فيه بشارة وتعظيم حال كما في

النفي، ولأن النفي أنسب بقوله تعالى في سورة القيامة: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ﴾ [القيامة: ١٧] بعد

قوله: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ﴾ [القيامة: ١٦] ثم قال: "فالنهي يناسب أن يأخذ في أسباب الحفظ

<sup>١</sup> - انظر: المرادي، ص ٣٠٠/ وانظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ص ٢٤٦.

<sup>٢</sup> - انظر: المرادي، ص ٣٠٠-٣٠٢/ وانظر: ابن هشام، المرجع نفسه، ص ٢٤٨.

<sup>٣</sup> - أطفيش، داعي العمل، ج ٤، ص ٢٧٠.

كالعجلة به وتحريك اللسان، ولأن النسيان ضروري فيحتاج في صحة النهي عنه إلى مراعاة أسبابه كترك  
الدرس وترك التذكر، فيكون (لا تتس) بمعنى: (لا تترك الدرس والتذكر)، فيكون نهياً بمعنى أمر بالمواظبة  
على ما ينافي النسيان، وذلك كله خلاف الظاهر بلا داع إليه؛ ولأن جعل الألف للفاصلة مزيدةً خلاف  
الأصل؛ ولأنه لو كانت للفاصلة لم تُكتب بصورة ياء؛ ولأنه قد أُميلت، ولا وجه لإمالة ألف الفاصلة<sup>(١)</sup>.  
وذكر المفسرون والنحاة الوجهين في هذه المسألة، فمنهم من أجاز بأنّ (لا) تكون نافية وتكون  
ناهية، ومنهم السيرافي<sup>(٢)</sup> والزمخشري<sup>(٣)</sup> والعكبري<sup>(٤)</sup>، وفريق آخر اختار ما ذكره القطب بأنّ (لا) نافية  
وأن الآية للإخبار لا للنهي، ومنهم الأشموني<sup>(٥)</sup>، ووافقه في ذلك من المفسرين والنحاة المعاصرين ابن  
عاشور<sup>(٦)</sup>.

ويرى الباحث أنّ القول بأنّ (لا) نافية أقوى حجة، ففيه أخذٌ بظاهر العبارة، وبُعدٌ عن التكلف، ولأنّ  
(لا) النافية أنسب لسياق الآيات الأخرى التي وردت في شأن تلقي النبي صلى الله عليه وسلم للقرآن،  
وحفظه في صدره، وأنّ ذلك أمر تكفّل به الله تعالى، وهو أنسب مع نهى الله تعالى نبيّه عن العجلة  
بالقرآن، ووعده له بعدم نسيانه.

<sup>١</sup> - أطفيش، داعي العمل، ج ٤، ص ٢٧٠-٢٧١.

<sup>٢</sup> - السيرافي، ج ١، ص ٢٠٠.

<sup>٣</sup> - الزمخشري، الكشاف، ج ٤، ص ٧٣٨.

<sup>٤</sup> - العكبري، التبيان، ج ٢، ص ١٢٨٣.

<sup>٥</sup> - الأشموني، ج ١، ص ٨٤.

<sup>٦</sup> - ابن عاشور، ج ٣٠، ص ٢٧٩.

وَوَجَّهَ الْقُطْبَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لِكَيْلًا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ﴾ [الحديد: ٢٣] فنذكر

لـ(لا) الثانية وَجَّهَيْنِ هما:

١. أَنَّهَا نَافِيَةٌ.

٢. أَنَّهَا نَاهِيَةٌ.

وَرَجَّحَ الْقُطْبُ الْقَوْلَ بِأَنَّ (لا) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَفْرَحُوا﴾ نَاهِيَةٌ، فَهِيَ لَيْسَتْ كـ(لا) الْأُولَى فِي قَوْلِهِ

تَعَالَى: ﴿لِكَيْلًا تَأْسَوْا﴾ فَهَذِهِ نَافِيَةٌ، أَي: (لعدم أساكم أو لانتهاء أساكم).<sup>(١)</sup>

وَعَلَّقَ الْقُطْبُ عَلَى مَنْ قَالَ بِالْعَطْفِ عَلَى (تَأْسَوْا) وَأَنَّ (لا) الثَّانِيَةَ نَافِيَةٌ، بِأَنَّ الْعَطْفَ هُنَا عَطْفُ

إِنْشَاءٍ عَلَى خَبَرٍ وَهُوَ قَوْلُهُ قَبْلُ: ﴿إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [الحديد: ٢٢] أَوْ عَلَى الْمَحْذُوفِ، أَي:

(أخبرناكم لكيلا تأسوا)، ثُمَّ عُلِّلَ بِقَوْلِهِ: "وذلك لأن الإخبار بإثبات الخبر في اللوح المحفوظ لا يكون سبباً

لترك الفرع به هكذا، ولا لترك فرع البطر، بل المراد بالفرح فرح البطر وهو المنهي عنه، فـ(لا) ناهية،

ويدلّ على أنه فرح بطر وأنه منهي عنه قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ﴾ [الحديد: ٢٣].<sup>(٢)</sup>

وذكر القطب أنّ الظاهر النهي عن الفرع مطلقاً تزهيداً في الدنيا، ودعاءً إلى الإعراض عنها

ولو مع الشكر، كأنه قيل: (لا تميلوا إلى الدنيا حتى تفرحوا بمتاعها، بل افرحوا بدين الله والاستقامة فيه

والكسب منه...).<sup>(٣)</sup>

<sup>١</sup> - أطفيش، داعي العمل، ج ١، ص ٤٣٣.

<sup>٢</sup> - المرجع نفسه، ج ١، ص ٤٣٣-٤٣٤.

<sup>٣</sup> - المرجع نفسه، ج ١، ص ٤٣٣-٤٣٤.

وممن سبق القطب إلى هذا القول الزجاج، إذ بيّن أنّ المعنى: (لا تفرحوا فرحًا شديدًا)<sup>(١)</sup>، أي أنّ (لا) عنده ناهية.

وهناك من المفسرين والنحاة من اختار أن تكون (لا) للنفي عطفًا على (لا) الأولى، ومنهم الزمخشري<sup>(٢)</sup> وأبو حيان الأندلسي<sup>(٣)</sup>، ووافقهم في ذلك ابن عاشور<sup>(٤)</sup> ومحيي الدين درويش<sup>(٥)</sup> وغيرهما من النحاة المعاصرين.<sup>(٦)</sup>

ووجّه القطب الحرف (لا) في قوله تعالى: ﴿لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ [القيامة: ١]، فنذكر لها عدة توجيهات منها:

- ١- أنّها زائدة.
- ٢- أنّها نافية ، وفي معناها عدة وجوه وهي:
  - أ- أنّها للتعظيم.
  - ب- أنّها نافية للقسم.
  - ت- أنّها نافية لإنكارهم البعث.
- ٣- أنّ الأصل (أَلَا أُقْسِمُ) بالاستفهام الإنكاري.

---

<sup>١</sup> - الزجاج، ج ٥، ص ١٢٨.

<sup>٢</sup> - الزمخشري، الكشاف، ج ٤، ص ٤٧٩.

<sup>٣</sup> - الأندلسي، البحر المحيط، ج ١٠، ص ١١٢.

<sup>٤</sup> - ابن عاشور، ج ٢٧، ص ٤١١.

<sup>٥</sup> - درويش، ج ٩، ص ٤٧٢.

<sup>٦</sup> - الخطيب، التفصيل، ج ١٤، ص ٣٢٨.

٤- أن اللام للابتداء، وألفها ألف (أنا) أي: (لأننا أقسمُ).

واختار القطب بأن تكون (لا) زائدة لتأكيد القسم، ف(لا أقسمُ) بمعنى (أقسمُ)، أي أنها إثبات لا نفي، أما الجواب فهو محذوف.<sup>(١)</sup>

ونفى القطب القول بأن تكون (لا) نافية للتعظيم لا لأصل القسم، أي: (لا أعظم يوم القيامة بإقسامي به حق تعظيم)، مبيّنًا بأنه لا دليل يدل على ذلك، وأنه لا يبلغ من عظمة شيء ألا يكفي في تعظيم شيء أدنى تعظيم من الله.<sup>(٢)</sup>

واستبعد القطب القول بأن تكون (لا) نافية لإنكارهم البعث، على أنه مضى إنكارهم وعُهد، ويدل عليه ما بعده، مثل: ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ﴾ [القيامة: ٣] أي: (ليس الأمر كذلك)، وذكر القطب أن ذلك ينافيه قوله في القسم الثاني: ﴿وَلَا أَقْسِمُ بِالنَّفْسِ اللَّوَّامَةِ﴾ [القيامة: ٢]، وإن صحَّ ذلك فإنه يجعل الكلام غير فصيح.<sup>(٣)</sup>

ثم ذكر القطب توجيه القول بأن (لا) نافية للقسم، فقال: "أي: لا أقسم عليكم بذلك اليوم والنفس اللوامة، ولكن أسألكم غير مقسم أتحسبون أننا لا نجمع عظامكم؟! فإن جمع العظام أجلّ من أن يُقسَم عليه بيوم القيامة والنفس، وإن إثبات هذا الجمع أظهر من أن يُحاول بالإقسام بيوم القيامة والنفس اللوامة".<sup>(٤)</sup>

<sup>١</sup> - أطفيش، داعي العمل، ج ٣، ص ٣٥٦.

<sup>٢</sup> - المرجع نفسه، ج ٣، ص ٣٥٧.

<sup>٣</sup> - المرجع نفسه، ج ٣، ص ٣٥٨.

<sup>٤</sup> - المرجع نفسه، ج ٣، ص ٣٥٨.

واستبعد القطب القول بأن الأصل (أَلَا أُقْسِمُ) بالاستفهام الإنكاري، وبيّن أنه لا دليل على هذا، والأصل عدم الحذف، كما استبعد كذلك أن تكون اللام للابتداء وألفها ألف (أنا) أي: (لَأَنَا أُقْسِمُ)، كما قرأ الحسن: (لَأُقْسِمُ) بلام متصل بهمزة، وقدروه: (لَأَنَا أُقْسِمُ)، ثم ذكر القطب تعليقا على هذين الوجهين بأن الأصل عدم الحذف، ولا سيما من الضمير وهو (أنا).<sup>(١)</sup>

واختار بعض المفسرين والنحاة بأن (لا) هنا نافية على أنها ردّ لكلام المكذبين، ومنهم الطبري<sup>(٢)</sup> والفراء<sup>(٣)</sup>، واختار بعضهم بأنها نافية للتعظيم، كالزمخشري<sup>(٤)</sup>، ومنهم من احتمل وجهي الزيادة والنفي كالزجاج<sup>(٥)</sup> والعكبري<sup>(٦)</sup>، أما أبو حيان الأندلسي فرجّح بأن (لا) هي لام أُشْبِعَتْ فتحتها، فتولّدت منها ألف، نافية القول بأن تكون (لا) نافية لردّ كلام الكفار.<sup>(٧)</sup>

ويرى الباحث بأن (لا) زائدة، وهي وإن كانت نافية في الظاهر لكنها في الحقيقة تأكيد للقسم، وهذا من الأساليب التي درج عليها العرب، وذكر السامرائي معلقاً على ذلك بأن هذا "لون من ألوان الأساليب في العربية، تخبر صاحبك عن أمر يجهله أو ينكره، وقد يحتاج إلى قسم لتوكيده، لكنك تقول له: لا داعي لأن أحلف لك على هذا، أو لا أريد أن أحلف لك أن الأمر على هذه الحال، ونحوه مستعمل في

---

١ - أطفيش، داعي العمل، ج٣، ص٣٥٨.

٢ - الطبري، ج٢٣، ص٤٦٧.

٣ - الفراء، ج٣، ص٢٠٧.

٤ - الزمخشري، الكشف، ج٤، ص٦٥٨.

٥ - الزجاج، ج٥، ص٢٥١.

٦ - العكبري، التبيان، ج٢، ص١٢٥٣.

٧ - الأندلسي، البحر المحيط، ج١٠، ص٩١.

الدارجة عندنا نقول: ما أحلف لك أن الأمر كيت وكيت، أو ما أحلف لك بالله، ولن أحلف بالله العظيم أن الأمر على غير ما تظن، أو ما أقول والله إن الأمر كذا وكذا (أي لا أقول والله)، فأنت تخبره بالأمر، وتقول له: لا داعي للحلف بالمعظّمات، على هذا الأمر، فأنت أخبرته ما أردت أن تخبره به، وعظمت له ما أردت أن تعظّمه، مما يستحق أن يُقسّم به، ثم نقول له: إنني لا أريد أن أقسم لك بما هو عظيم على هذا الأمر".<sup>(١)</sup>

ومما يندرج ضمن هذه المسألة ما أورده القطب في توجيهه للحرف (لا) في قوله تعالى: ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِالْحُنُئِ﴾ [التكوير: ١٥]،<sup>(٢)</sup> وفي قوله تعالى: ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِالشَّقِيقِ﴾ [الانشقاق: ١٦].<sup>(٣)</sup>

## ٧- لو:

هو حرف يأتي على خمسة أوجه:

١- أن تكون حرف شرط للماضي، ويقول فيها ابن هشام: "حرف يقتضي امتناع ما يليه، واستلزامه

لتاليه"<sup>(٤)</sup>، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٧٦].

<sup>١</sup> - السامرائي، ج ٤، ص ١٧٤-١٧٥.

<sup>٢</sup> - أطفيش، داعي العمل، ج ٤، ص ١٤٣.

<sup>٣</sup> - المرجع نفسه، ج ٤، ص ٢١٧.

<sup>٤</sup> - الأنصاري، جمال الدين ابن هشام: قواعد الإعراب ونزهة الطلاب، تحقيق الشبراوي بن ابي المعاطي، دار الريادة للنشر والتوزيع، ط١، السعودية، ١٤٤٢هـ-٢٠٢١م، ص ٤٦.

٢- أن تكون حرف شرط في المستقبل مرادفًا ل(إن)، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَلِيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ

تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعْفًا﴾ [النساء: ٩].<sup>(١)</sup>

٣- أن تكون حرفًا مصدريةً مرادفًا ل(أن) المصدرية إلا أنها لا تنصب، وتقع غالبًا بعد الفعل (وَدَّ)

أو (يَوَدُّ).

ووقع الخلاف في هذا الوجه، فمن النحاة من أثبت وقوع (لو) مصدرية، وأكثرهم لا يثبت مجيئها

مصدرية، موجّهين الشواهد القرآنية التي وردت في ذلك، ومنها قوله تعالى: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ

يَعْمُرُ﴾ [البقرة: ٩٦] على تقدير مفعول للفعل (وَدَّ أو يَوَدُّ) وحذف جواب لو الشرطية.<sup>(٢)</sup>

٤- أن تكون حرفًا للتمني: نحو قوله تعالى: ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الشعراء:

١٠٢]،<sup>(٣)</sup> ومن النحاة من لم يثبت هذا القسم، فجعلها شرطية، ومنهم من جعلها مصدرية<sup>(٤)</sup>.

٥- أن تكون للعرض: وهو الطلب بلين ورفق، نحو قولهم: (لو تنزل عندنا فنُصيب خيرًا)<sup>(٥)</sup>.

<sup>١</sup> - الأزهرى، موصل الطلاب، ص ٢٥٢.

<sup>٢</sup> - المرجع نفسه، ص ٢٥٤-٢٥٦.

<sup>٣</sup> - المرجع نفسه، ص ٢٥٤-٢٥٦.

<sup>٤</sup> - ابن هشام، مغني اللبيب، ص ٣٥١-٣٥٢.

<sup>٥</sup> - الأزهرى، المرجع نفسه، ص ٢٦٠.

ومن توجيهات القطب للحرف (لو) ما ورد في قوله تعالى: ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾ [القلم: ٩]، وقوله تعالى: ﴿يَوَدُّ الْمُجْرِمُ لَوْ يَفْتَدِي مِنْ عَذَابِ يَوْمِئِذٍ بِبَنِيهِ﴾ [المعارج: ١١] وقوله تعالى: ﴿وَوَدُّوا لَوْ تَكْفُرُونَ﴾ [المتحنة: ٢]، فذكر لها ثلاثة توجيهات هي:

١. أنها حرف مصدرى.

٢. أنها حرف تمنى.

٣. أنها حرف شرط.

ورجَّح القطب أنّ (لو) في الآيات المذكورة هي حرف مصدرى لا حرف للتمنى، وعَلَّ ذلك بأنّ فعل الودّ في الآيات مغنٍ عن القول بأنّ (لو) للتمنى، وذكر أنّ ذلك أولى من جعل (لو) شرطية محذوفة الجواب، على أنّ مفعول الفعل (ودّ أو يودّ) محذوف.<sup>(١)</sup>

وممن سبق القطب في القول بأنّ (لو) مصدرية، العكبري الذي نفى أن تكون (لو) شرطية، واستدلّ على ذلك بشيئين، أحدهما: أنّ (لو) التي في هذه الآيات يلزمها المستقبل، أما (لو) الشرطية فمعناها في الماضي، وثانيهما: أنّ (يودّ) يتعدّى إلى مفعول واحد وليس مما يُعلّق عن العمل، فلذلك لزم أن تكون

<sup>١</sup> - انظر: أطفيش، داعي العمل، ج٣، ص٨٤. / وانظر: ج٣، ص١٧٠. / وانظر: ج٢، ص١٧٢.

(لو) بمعنى (أَنَّ) أي مصدرية.<sup>(١)</sup> وهذا القول ينسب كذلك إلى الكوفيين وأبي علي الفارسي،<sup>(٢)</sup> وقال به ابن مالك،<sup>(٣)</sup> وهو ما أجازته المفسرون والنحاة المعاصرون كابن عاشور<sup>(٤)</sup>، واختاره محيي الدين درويش.<sup>(٥)</sup> أما القول بأنَّ (لو) شرطية فذهب إليه بعض المفسرين والنحاة، ومنهم أبو حيان الأندلسي الذي نسب هذا الرأي إلى البصريين، وذكر بأنَّ مذهب الجمهور أنَّ معمول (وَدَّ) محذوف، فالتقدير في الآية الأولى: (أي وُدُّوا إدهانكم) وحُذِفَ لدلالة ما بعده عليه، و(لو) باقية على بابها من كونها شرطية، وجوابها محذوف تقديره: (سَرُّوا بذلك).<sup>(٦)</sup>

وانفرد الزمخشري بالقول بأنَّ (لو) حرف في معنى التمني، دون أن يُلمِحَ إلى معنى المصدرية<sup>(٧)</sup>، فتعقَّبَه ابن مالك بأنَّ (لو) تكون للتمني كقولك: لو تأتيني فتحدثني، كما تقول: ليتك تأتيني فتحدثني، ثم قال: "فإن أراد الزمخشري بالتمني على هذا المعنى فهو صحيح، وإن أراد أنَّ (لو) حرف موضوع للتمني ك(لَيْتَ) فغير صحيح".<sup>(٨)</sup>

---

١ - العكبري، التبيان، ج ١، ص ٩٦.

٢ - السمين الحلبي، ج ٢، ص ١٣.

٣ - ابن مالك، شرح التسهيل، ج ١، ص ٢٣٠.

٤ - ابن عاشور، ج ١، ص ٦١٨.

٥ - درويش، ج ٢، ص ١٠٦.

٦ - الأندلسي، البحر المحيط، ج ١٠، ص ٣٢٨.

٧ - الزمخشري، الكشاف، ج ١، ص ١٦٨.

٨ - ابن مالك، شرح التسهيل، ج ١، ص ٢٣٠.

## ٨- (ما) المصدرية:

(ما) المصدرية حرف على مذهب الجمهور، فلا يعود عليها ضمير من صلتها، وذهب الأخفش والسرّاج وجماعة من الكوفيين إلى أنّها اسم، فتفتقر إلى ضمير من صلتها.<sup>(١)</sup>

وتدخل (ما) المصدرية على الفعل المتصرف في الغالب، ماضيًا كان أو مضارعًا، كقوله تعالى:

﴿لِتُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا تَسْعَىٰ﴾ [طه: ١٥] أي: بسعيها، أما دخولها على الجملة الاسمية ففيه خلاف

بين النحاة، فمنهم من أجازها، ومنهم من منعه.<sup>(٢)</sup>

ومن توجيهات القطب لـ(ما) ما ورد في قوله تعالى: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا﴾ [المزمل:

١٥] فذكر لها توجيهين هما:

١. أنّها مصدرية.

٢. أنّها كافة.

واختار القطب أن تكون (ما) مصدرية، على أنّ المصدر مجرور بالكاف، أي: (إرسالًا ثابتًا كإرسالنا

إلى فرعون)، وذكر أنّ ذلك أولى من جعلها كافة؛ مغللاً أنّ الأصل ألاّ يُكفّ الجارّ عن الجر، ويؤكد

هذا إذا جُعِلت الكاف اسماً بمعنى (مِثْل) مضافاً إلى مصدره، فلا تكون (ما) حينئذ كافة.<sup>(٣)</sup>

<sup>١</sup> - المرادي، ص ٣٣١-٣٣٢.

<sup>٢</sup> - السامرائي، ج ٣، ص ١٥٧.

<sup>٣</sup> - أطفيش، داعي العمل، ج ٣، ص ٢٨٨.

وجمهور المفسرين والنحاة على أنّ (ما) في هذه الآية وما يشبهها مصدرية لا كإفّة، والخلاف الذي عندهم هو في إعراب الكاف، فمنهم من قال بأنّها اسم بمعنى (مثل)، ومنهم من قال بأنّ الكاف جازة، وفي كلا الحالتين تكون (ما) مصدرية، إذ ينسبك منها مع الفعل بعدها مصدر مجرور بكاف التشبيه، والتقدير: (كإرسالنا)، وقد ذكر هذا المعنى الطبري،<sup>(١)</sup> واختار هذا الإعراب العكبري،<sup>(٢)</sup> وأبو حيان الأندلسي.<sup>(٣)</sup>

وأياً كان نوع الكاف، اسماً أو حرفاً، فإنّها ما دامت تفيد التشبيه، فإنّ (ما) التي بعدها لا تكون إلا مصدرية، أما (ما) الكاف فتقع بعد الكاف التي لا تفيد التشبيه، ودليل ذلك قوله تعالى: ﴿قَالُوا يَمُوسَىٰ أَجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ﴾ [الأعراف: ١٣٨] وقوله صلى الله عليه وسلم: "صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي"<sup>(٤)</sup>، فهنا لا تكون (ما) إلا كإفّة، وإن قيل بأنّها مصدرية فلا يكون الكلام صحيحاً، إذ لو قيل: (صَلُّوا رؤيتكم صلاتي) لم يكن مطابقاً للمعنى المقصود.<sup>(٥)</sup>

<sup>١</sup> - الطبري، ج ٢٣، ص ٣٨٦.

<sup>٢</sup> - العكبري، التبيان، ج ١، ص ١٢٨.

<sup>٣</sup> - الأندلسي، البحر المحيط، ج ١، ص ١١٠.

<sup>٤</sup> - رواه البخاري، انظر: البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل: صحيح البخاري، تحقيق: مصطفى ديب البغا، ط ٥، دار ابن كثير، دمشق،

١٤١٤هـ-١٩٩٣م، ج ٦، ص ٢٦٤٧.

<sup>٥</sup> - انظر: السامرائي، ج ٣، ص ٩٧.

(مِنْ) هو حرف جرّ يكون زائداً، ويكون غير زائد، فأما زيادتها فتكون إذا تقدّمتها نفي أو نهي أو

استفهام، ويكون مجرورها نكرة، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾ [الأعراف: ٥٩].<sup>(١)</sup>

وأما (مِنْ) غير الزائدة فلها معانٍ عديدة، منها التبعية، نحو قوله تعالى: ﴿مَنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ

اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٥٣] وعلامتها جواز الاستغناء عنها بـ(بعض)، ومجيئها للتبعية كثير، ومن معانيها

أيضاً بيان الجنس، ومجيئها بهذا المعنى مشهور، وقال به قوم من المتقدمين والمتأخرين، وكثيراً ما تقع

بعد (ما) و(مهما)، ومنه قوله تعالى: ﴿مَا نَسَخَ مِنْ آيَةٍ﴾ [البقرة: ١٠٦].<sup>(٢)</sup>

ومن توجيهات القطب للحرف (مِنْ) ما ورد في قوله تعالى: ﴿وَخَلَقَ الْجَانَّ مِنْ مَّارِجٍ مِّنْ

تَّارٍ﴾ [الرحمن: ١٥] فنكر لـ(مِنْ) الثانية توجيهين هما:

١. أنّها للتبعية.

٢. أنّها للبيان.

<sup>١</sup> - انظر: الأنصاري، مغني اللبيب، ص ٤٢٥-٤٢٦. وانظر: الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى: معاني الحروف، تحقيق: عبد الفتاح

إسماعيل شلبي، ط ٢، دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة، السعودية، ١٤٠١هـ-١٩٨١م، ص ٩٧.

<sup>٢</sup> - انظر: الرماني، ص ٩٧. وانظر: المرادي، ص ٣٠٨-٣٠٩. وانظر: الأنصاري، المرجع نفسه، ص ٤٢٠.

وَرَجَّحَ القُطْبَ أَنَّ (مِنْ) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: (مِنْ نَارٍ) هِيَ لِلتَّبْعِيضِ، فَهِيَ أَوْلَى عِنْدَهُ مِنْ كَوْنِهَا لِلبَيَانِ،  
مَنْطَلِقًا مِنْ مَعْنَى (مَارِجٍ) وَهُوَ أَنَّهُ جِزءٌ مَرْكَّبٌ بِنَارٍ وَدِخَانٍ، ثُمَّ قَالَ: "فَإِنَّ الدِّخَانَ بَعْضٌ مِنْ نَارٍ، أَوْ  
كِبَعْضٌ، بَلْ نَارٌ ضَعِيفَةٌ، كَمَا أَنَّ تِلْكَ النَّارَ الْمَخْلُوقَ مِنْهَا بَعْضٌ مِنْ جُمْلَةِ النَّارِ".<sup>(١)</sup>

وَجَعَلَ القُطْبَ ذَلِكَ أَوْلَى مِنْ القَوْلِ بِأَنَّ (مِنْ) بَيَانِيَةٌ عَلَى أَنَّ مَعْنَى (مَارِجٍ) لَهَبٌ صَافٍ، أَوْ جِزءٌ  
صَافٍ، فَالْمُرَادُ حِينَئِذٍ النَّارَ الَّتِي لَمْ يَتَخَلَّلْهَا دِخَانٌ، "بَلْ نَارٌ خَالِصَةٌ مُتَدَاخِلَةٌ، إِنَّمَا يَلِي كُلَّ جِزءٍ مِنْهَا جِزءًا  
آخَرَ مِنْهَا، لَا جِزءٌ مِنْ دِخَانٍ، فَهِيَ مَمْتَرِجَةٌ مُخْتَلَطٌ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ، فَلَمْ يَخْرُجْ لَفْظُ المَرَجِ عَنِ الِاخْتِلَاطِ".<sup>(٢)</sup>  
وَاخْتَلَفَ المَفْسُورُونَ وَالنَّحَاةُ فِي تَفْسِيرِ (مِنْ) هَذِهِ بِنَاءً عَلَى اخْتِلَافِهِمْ فِي تَفْسِيرِ (مَارِجٍ)، فَمِنْهُمْ مَنْ  
جَعَلَهَا لِلبَيَانِ عَلَى أَنَّ (مَارِجٍ) هُوَ اللَّهَبُ الصَّافِي الَّذِي لَا دِخَانَ فِيهِ، وَقَالَ بِذَلِكَ الزَّمْخَشَرِيُّ<sup>(٣)</sup>، وَمِنْهُمْ مَنْ  
جَعَلَ (مَارِجٍ) بَعْضًا مِنَ النَّارِ كَمَا ذَهَبَ إِلَى ذَلِكَ القُطْبِ، وَذَلِكَ كَأَبِي حَيَّانِ الأَنْدَلُسِيِّ<sup>(٤)</sup>، وَمِنْهُمْ مَنْ أَجَازَ  
الْوَجْهَيْنِ وَاحْتَمَلَ المَعْنِيَيْنِ، كَالسَّمِينِ الحَلْبِيِّ<sup>(٥)</sup>، وَتَبِعَهُ فِي ذَلِكَ مِنَ النَّحَاةِ المَعَاصِرِينَ مَحْيِي الدِّينِ  
دُرُوشِ. <sup>(٦)</sup>

<sup>١</sup> - أطفيش، داعي العمل، ج ١، ص ١٤٥.

<sup>٢</sup> - المرجع نفسه، ج ١، ص ١٤٥.

<sup>٣</sup> - الزمخشري، الكشاف، ج ٤، ص ٤٤٥.

<sup>٤</sup> - الأندلسي، البحر المحيط، ج ١٠، ص ٥٩.

<sup>٥</sup> - السمين الحلبي، ج ١٠، ص ١٦١.

<sup>٦</sup> - درويش، ج ٩، ص ٤٠٣.

## المبحث الثالث: الحروف الثلاثية والرباعية:

### ١- إن:

حرف معناه التوكيد، وهو ينصب الاسم ويرفع الخبر، أما حركة همزة (إِنَّ) ففيها ثلاثة أحوال:

١- وجوب الفتح: إذا قُدِّرَتْ هي ومعمولاها بمصدر، كقوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْكَ تَرَى الْأَرْضَ

خُشَعَةً﴾ [فصلت: ٣٩].

٢- وجوب الكسر: وذلك إذا وقعت في أول الكلام، أو في صدر صلة، أو في جواب القسم مع وجود

اللام في خبرها، أو في جملة محكية بالقول، أو في جملة حالية، أو وقوعها بعد فعل من أفعال

القلوب وعُلِّلَ عنها باللام، فإن لم يكن في خبرها اللام فُتِحَتْ.

٣- جواز الأمرين، وذلك بعد (إذا) الفجائية، أو وقعت جواب قسم وليس في خبرها اللام، أو وقعت

بعد فاء الجزاء.<sup>(١)</sup>

ومما وَجَّهَ القُطْبُ في الحرف (إِنَّ) ما جاء في قوله تعالى: ﴿إِنَّ لَكُمْ فِيهِ لَمَا تَخَيَّرُونَ﴾ [القلم:

٣٨] فنذكر في حركة همزة (إِنَّ) وَجْهَيْنِ هما:

١. أَنَّ الأصل فتح همزة (إِنَّ) فَكُسِرَتْ لوجود اللام.

٢. أَنَّ كسرة همزة (إِنَّ) على أصلها؛ لأن الجملة محكية.

<sup>١</sup> - ابن عقيل، ج ١، ص ٣٥٠-٣٦١.

وَرَدَّ الْقَطْبُ الْقَوْلَ بِأَنَّ الْأَصْلَ فَتْحُ هَمْزَةٍ (إِنَّ) وَلَمَّا جَاءَتْ اللَّامُ فِي (لَمَّا) كُسِرَتِ الْهَمْزَةُ، وَعَلَّ بِأَنَّ الْجُمْلَةَ هِيَ مَفْعُولٌ لِلْفِعْلِ (تَدْرُسُونَ) الَّذِي قَبْلَهَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَمْ لَكُمْ كِتَابٌ فِيهِ تَدْرُسُونَ﴾ [القلم:

٣٧]، وَهُوَ فِعْلٌ يَتَضَمَّنُ مَعْنَى الْقَوْلِ، فَكَسْرَةُ هَمْزَةٍ (إِنَّ) دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْجُمْلَةَ مُحْكِيَّةٌ.<sup>(١)</sup>

وَأَشَارَ الْقَطْبُ إِلَى أَنَّ كَسْرَ هَمْزَةٍ (إِنَّ) مَعَ وُجُودِ اللَّامِ فِي خَبَرِهَا، إِنَّمَا ذَلِكَ يَكُونُ فِي فِعْلِ الْقَلْبِ،

فِي إِمَّاخٍ مِنْهُ إِلَى أَنَّ الْفِعْلَ (تَدْرُسُونَ) لَيْسَ مِنْ أَعْمَالِ الْقُلُوبِ حَتَّى يُقَالَ بِذَلِكَ.<sup>(٢)</sup>

وَأَجَازَ عِدَّةٌ مِنَ الْمَفْسِرِينَ وَالنَّحَاةِ الْوَجْهَيْنِ، فَذَكَرُوا أَنَّ الْأَصْلَ هُوَ فَتْحُ هَمْزَةٍ (إِنَّ) أَيَّ أَنَّ الْأَصْلَ:

(تَدْرُسُونَ أَنَّ لَكُمْ فِيهِ مَا تَخَيَّرُونَ)، فَلَمَّا جَاءَتْ اللَّامُ كُسِرَتِ،<sup>(٣)</sup> كَمَا أَجَازَ بَعْضُهُمْ أَنَّ تَكُونَ الْجُمْلَةَ مُحْكِيَّةً،

وَأَنَّ الْفِعْلَ (تَدْرُسُونَ) مَتَضَمَّنٌ مَعْنَى الْقَوْلِ، فَيَكُونُ كَسْرُ هَمْزَةٍ (إِنَّ) عَلَى أَصْلِهِ،<sup>(٤)</sup> وَهَذَا مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ

بَعْضُ النَّحَاةِ الْمَعَاصِرِينَ.<sup>(٥)</sup>

وَهَنَّاكَ مِنَ الْمَفْسِرِينَ وَالنَّحَاةِ مِنْ اخْتَارَ مَا رَجَّحَ الْقَطْبُ عَلَى أَنَّ تَكُونَ الْجُمْلَةَ مُحْكِيَّةً بَتَضَمَّنِ

(تَدْرُسُونَ) مَعْنَى الْقَوْلِ، وَمِنْهُمْ ابْنُ هِشَامٍ<sup>(٦)</sup>، وَهُوَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ بَعْضُ الْمَعَاصِرِينَ كَابْنِ عَاشُورٍ.<sup>(٧)</sup>

<sup>١</sup> - أطفيش، داعي العمل، ج٣، ص١٠٣.

<sup>٢</sup> - المرجع نفسه، ج٣، ص١٠٣.

<sup>٣</sup> - انظر: الزمخشري، الكشاف، ج٤، ص٥٩٢/ وانظر: الأندلسي، البحر المحيط، ج١٠، ص٢٤٥.

<sup>٤</sup> - الزمخشري، المرجع نفسه، ج٤، ص٥٩٢/ وانظر: الأندلسي، المرجع نفسه، ج١٠، ص٢٤٥.

<sup>٥</sup> - صالح، ج١٢، ص١٢٧.

<sup>٦</sup> - الأنصاري، مغني اللبيب، ص٥٤٠.

<sup>٧</sup> - ابن عاشور، ج٢٩، ص٩٤.

واختار محيي الدين درويش الوجه الأول، على أن الأصل هو فتح همزة (إِنَّ)، معللاً أن الفعل

(تَدْرُسُونَ) دَخَلَهُ التعليق؛ والدّرس من أفعال القلوب؛ لتضمّنه معنى الحكم.<sup>(١)</sup>

والذي يظهر أن المسألة متعلّقة بتفسير الفعل (تَدْرُسُونَ)، ففريق يفسّره بأنه متضمّن لمعنى القول،

فيكون كسر همزة (إِنَّ) على أصله، وفريق آخر يفسّره بأنه من أفعال القلوب، وأن الأصل فتح همزة

(إِنَّ) ولكن لما جاءت اللام كسرت، وهذا أحد مواضع كسر همزة (إِنَّ)، كما هو مشهور عند النحاة.<sup>(٢)</sup>

## ٢- أَيْنَ:

حرف يستعمل للسؤال عن المكان سواء أكان استفهاماً حقيقياً، نحو: (أين أخوك؟) أم مجازياً،

وذلك نحو قوله تعالى: ﴿أَيْنَ شُرَكَاءِى الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [القصص: ٧٤]، فإنه لا يراد بها

السؤال عن مكانهم حقيقة، وإنما هو لتبكيّتهم.<sup>(٣)</sup>

ووجّه القطب قوله تعالى: ﴿فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ﴾ [التكوير: ٢٦] فذكر في معنى (أين) والذّهاب رأيين

هما:

١. أن التقدير: (إلى أين تذهبون).

٢. أن المعنى واحد، ولا تقدير لـ(إلى).

<sup>١</sup> - درويش، ج ١٠، ص ١٨٠.

<sup>٢</sup> - انظر: ابن عقيل، ج ١، ص ٣٥٣.

<sup>٣</sup> - السامرائي، ج ٤، ص ٢٥٦.

ورَجَّحَ القطب الرأي الثاني، فبعدما ذكر أنّ معنى الآية: "تميلون عن التصديق بأنّه من الله عز وجل، مع أنه اتضح كالشمس ولا ريب"<sup>(١)</sup>، وذكر أنّ التقدير: (إلى أين) فحذف (إلى)، قال: "والأولى أن يقال: بلا تقدير بـ(إلى)، وإن (ذَهَبَ) يكون بـ(إلى) وبغير (إلى) بمعنى، أي: أين تُوقَع ذهابك؟"<sup>(٢)</sup>.

وممن سبق القطب إلى هذا المعنى، الطبري الذي ذكر أنّ المعنى: (فأين تعدلون عن كتابي وطاعتي)، ثم قال: "ولم يقل: فالإي أين تذهبون، كما يقال: ذهبت الشام، وذهبت السوق"<sup>(٣)</sup>، وهذا ما اختاره أيضا العكبري، مُجِيزًا قولاً آخر وهو التضمين أو الحَمَل على معنى الذهاب، كأنه قال: (أين تؤمنون؟)<sup>(٤)</sup>، لكن السمين الحلبي عَقَّب على ما ذكره العكبري بأنّه "لا حاجة إلى ذلك البتة"<sup>(٥)</sup> مَعْلَلًا بأنّ (أين) ظرف مكان مبهم لا مختص.<sup>(٦)</sup>

وهناك من المفسرين والنحاة من قال بالوجه الأول، ومنهم مكي الذي ذكر بأنّ (أين تذهبون) حقّه أن يكون بـ(إلى)، وَعَلَّلَ بأنّ (ذَهَبَ) لا يتعدّى، وتقديره: (فإلى أين تذهبون) لَكِن حذفت (إلى) كَمَا قَالُوا:

---

<sup>١</sup> - أطفيش، داعي العمل، ج ٤، ص ١٥١.

<sup>٢</sup> - المرجع نفسه، ج ٤، ص ١٥١.

<sup>٣</sup> - الطبري، ج ٢٤، ص ١٧١.

<sup>٤</sup> - العكبري، التبيان، ج ٢، ص ١٢٧٣.

<sup>٥</sup> - السمين الحلبي، ج ١٠، ص ٧٠٧.

<sup>٦</sup> - المرجع نفسه، ج ١٠، ص ٧٠٧.

(ذهبت الشَّام) أي: إلى الشَّام، و(خرجت السُّوق) أي: إلى السُّوق،<sup>(١)</sup> وَلَمْ يَحِكْ سَبِيوِيَهْ مِنْ هَذَا غَيْرِ  
(ذهبت الشَّام) أي: إلى الشَّام، و(دخلت البَيْت) أي إلى البَيْت.<sup>(٢)</sup>

### ٣-لولا:

هو حرف مُهْمَلٌ له عدة معانٍ، هي:

١- أن تكون لامتناع الشيء لوجود غيره، وتدخل على الجملة الاسمية والفعلية، كقوله تعالى: ﴿لَوْلَا

فَضَّلُ اللَّهُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتَهُ لَكُنْتُمْ مِنَ الْخٰسِرِينَ﴾ [البقرة: ٦٤].

٢- أن تكون بمعنى التحضيض والعرض، وتدخل على الأفعال، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿لَوْلَا

يَنْهَاهُمُ الرَّبَّيُّونَ﴾ [المائدة: ٦٣].<sup>(٣)</sup>

٣- أن تكون للتوبيخ والتنديم، وهي تختص بالفعل الماضي، كقوله تعالى: ﴿لَوْلَا جَاءُ وَعَلَيْهِ بِأَرْبَعَةٍ

شُهَدَاءَ﴾ [النور: ١٣].<sup>(٤)</sup>

<sup>١</sup> - القيسي، ج ٢، ص ٨٠٣.

<sup>٢</sup> - المرجع نفسه، ج ٢، ص ٨٠٣.

<sup>٣</sup> - انظر: الرماني، ص ١٢٣/ وانظر: الأنصاري، مغني اللبيب، ص ٢٥٩-٣٦١.

<sup>٤</sup> - الأنصاري، المرجع نفسه، ص ٢٥٩-٣٦١.

ومن توجيهات القطب للحرف (لَوْلَا) ما ورد في قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا إِذَا بَلَغَتِ الْحُلُقُومَ ﴿٨٣﴾ وَأَنْتُمْ حِينِيذٍ تَنْظُرُونَ ﴿٨٤﴾ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْكُمْ وَلَكِنْ لَا تُبْصِرُونَ ﴿٨٥﴾ فَلَوْلَا إِنْ كُنْتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ ﴿٨٦﴾ تَرْجِعُونَهَا إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴿٨٧﴾﴾ [الواقعة: ٨٣-٨٧] فذكر ل(لَوْلَا) الثانية توجيهين هما:

١. أن (لولا) للتحضيض وهي داخلة على قوله: (تَرْجِعُونَهَا) وليس توكيدا ل(لولا) الأولى.

٢. أنها توكيد ل(لولا) الأولى، وقوله: (تَرْجِعُونَهَا) متصل بالأولى.

ورجَّحَ القطب الوجه الأول، مبيناً أن (لولا) الثانية داخلة على قوله (تَرْجِعُونَهَا)، فهو في نية التقديم،

أي: (فَلَوْلَا تَرْجِعُونَهَا إِنْ كُنْتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ) فَقَدَّرَ القطب ل(لولا) الأولى مثل هذا، أي: (لَوْلَا تَرْجِعُونَهَا إِذَا بَلَغَتِ الْحُلُقُومَ).<sup>(١)</sup>

وعدل القطب عن القول بأن (لولا) الثانية للتوكيد؛ وذلك لسببين، هما:

١. طول الفصل بين (لولا) الأولى والداخلة عليه وهو (تَرْجِعُونَهَا).

٢. دخول (لولا) الثانية لفظاً على غير ما دخلت عليه (لولا) الأولى لفظاً.<sup>(٢)</sup>

<sup>١</sup> - أطفيش، داعي العمل، ج ١، ص ٣٤٩.

<sup>٢</sup> - المرجع نفسه، ج ١، ص ٣٤٩.

وجمهور المفسرين والنحاة أعربوا (لولا) الثانية بأنها توكيد لفظي لـ(لولا) الأولى، ومنهم الزمخشري<sup>(١)</sup> وأبو حيان الأندلسي<sup>(٢)</sup> والسمين الحلبي<sup>(٣)</sup>، ووافقهم من المفسرين والنحاة المعاصرين ابن عاشور<sup>(٤)</sup> ومحيي الدين درويش<sup>(٥)</sup> وغيرهما.<sup>(٦)</sup>

وقد أحسن ابن عاشور عندما علل مجيء (لولا) الثانية للتوكيد بسبب طول الفصل، موجّهًا الإشكال الذي أورده القطب بين (لولا) الأولى والداخله عليه، فقال: "وجملة (فَلَوْلَا إِنْ كُنْتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ) وكلمة (فلولا) الثانية تأكيدٌ لفظيٌّ لنظيرها السابق أُعيد لتبني عليه جملة (تَرْجِعُونَهَا) لطول الفصل".<sup>(٧)</sup>

وفي ختام هذا الفصل نخلص من مناقشتنا لتوجيه القطب للحروف بأهم آرائه وترجيحاته في هذا الباب، وهي كما يلي:

---

<sup>١</sup> - الزمخشري، الكشاف، ج٤، ص٤٧٠.

<sup>٢</sup> - الأندلسي، البحر المحيط، ج١٠، ص٩٤.

<sup>٣</sup> - السمين الحلبي، ج١٠، ص٢٢٨.

<sup>٤</sup> - ابن عاشور، ج٢٧، ص٣٤٤.

<sup>٥</sup> - درويش، ج٩، ص٤٤٨.

<sup>٦</sup> - الخطيب، التفصيل، ج١٤، ص٢٧٨.

<sup>٧</sup> - ابن عاشور، ج٢٧، ص٣٤٤.

١- وَجَّهَ القُطْبَ معنَى الحرف بِنَاءِ عَلى المَعْنَى التفسيري لِلآيَةِ أَوْ أَحَدِ أَلْفَاظِهَا، مِثْلَ تَحْدِيدِ

معنى (مِنْ) بِأَنَّهَا لِلتَّبْعِيضِ بِنَاءِ عَلى مَعْنَى لَفْظِ (مَارِجٍ) الوارد في قوله تعالى: ﴿وَخَلَقَ الْجَانَّ

مِنْ مَارِجٍ مِّن نَّارٍ﴾ [الرحمن: ١٥].

٢- اعتمد القُطْبُ في توجيهِه للحرف على الدلالة السياقية له أو المعنى السياقي الذي يدل عليه

الحرف، مثل: الواو لا تكون للاستئناف؛ لأن الاستئناف دلالة موضعية وليست دلالة نحوية.

٣- وافق القُطْبُ قول فريق من النحاة في شرط حذف همزة الاستفهام، وهو أن يدلَّ عليها دليل.

٤- أيَّد القُطْبُ رأي البصريين في أنَّ الحرف له معنى واحد على الحقيقة، ولا يخرج من ذلك إلا

بمجاز أو تضمين.

٥- لم يؤيِّد القُطْبُ القولَ بزيادة الحروف أو ما يسمَّى باللغو، وإنما أوجب أن يكون للحرف الزائد

معنى، ومنه معنى التوكيد.

٦- أيَّد القُطْبُ الرأي المنسوب للكوفيين وغيرهم بمجيء (لو) مصدرية لا شرطية إذا جاءت مع

الفعل (وَدَّ).

٧- رجح القُطْبُ جواز عطف الجملة بـ(أم) خلافاً لمن منع ذلك.

٨- وافق القُطْبُ فريقاً من النحاة على جواز حذف همزة الاستفهام إن دلَّ عليها دليل.

٩- إضافة إلى الآراء والترجيحات السابقة يرد للقُطْبُ في تفسيره توجيهات نحوية للحروف لم

يسبق إليها - حسب اطلاع الباحث - مثل:

أ. انفرد بأن السين تأتي للوعيد بقريظة السياق المتمثلة في حرف (كَلَّا)، وذلك في قوله

تعالى: ﴿كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ﴿٤﴾ ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ﴿٥﴾﴾ [النبا: ٤-٥].

أ. تأويله للفاء في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا بَرِقَ الْبَصْرُ﴾ [القيامة: ٧] بالسببية، وهو ما لم يجده

الباحث عند غير القطب من المفسرين والنحاة.

ب. احتمل معنى السببية في الفاء، وذلك في قوله تعالى: ﴿عَآمِنْتُمْ مِّن فِي السَّمَاءِ أَن

يُخْسِفَ بِكُمْ الْأَرْضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ﴾ [الملك: ١٦].

ج. وَجَّةَ اللام للمأل، في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُضَارُّوهُنَّ لِتُضَيِّقُوا عَلَيْهِنَّ﴾ [الطلاق: ٦].

د. جعل (إن) بمعنى (ما) المصدرية وجهًا محتملاً، وذلك في توجيهه لقوله تعالى: ﴿فَذَكَّرَ

إِنْ نَفَعَتِ الذِّكْرَى﴾ [الأعلى: ٩].

## الفصل الرابع: التوجيه النحوي للجمل وأشباه الجمل

### المبحث الأول: الجمل التي لها محل من الإعراب:

الجملة في النحو إما أن يكون لها محلّ من الإعراب، وإما أن تكون لا محلّ لها، وضابط ذلك أنه إذا صحّ تأويلها بمفردٍ، كان لها محلّ من الإعراب، رفعًا أو نصبًا أو جرًّا أو جزمًا، كالمفرد الذي تُؤوّلُ به، ويكونُ إعرابها كإعرابه.

وإن لم يصحّ تأويلُ الجملة بمفردٍ؛ لأنّها غيرُ واقعةٍ موقّعة، لم يكن لها محلّ من الإعراب، نحو: (جاء الذي كتب)، إذ لا يصحّ أن تقول: (جاء الذي كاتب).<sup>(١)</sup>

أما الجملة التي لها محلّ من الإعراب فإن أُولت بمفردٍ مرفوعٍ، كان محلّها الرفع، نحو: (خالدٌ يعملُ الخيرَ)، فإن التأويل: (خالدٌ عاملٌ للخيرِ)، وإن أُولت بمفردٍ منصوبٍ، كان محلّها النصب، نحو: (كان خالدٌ يعملُ الخيرَ)، فإنّ التأويلَ (كان خالدٌ عاملًا للخيرِ)، وإن أُولت بمفردٍ مجرورٍ، كانت في محلّ جرٍّ، نحو: (مررتُ برجلٍ يعملُ الخيرَ)، فإنّ التأويلَ: (مررتُ برجلٍ عاملٍ للخيرِ).

والجُمْلُ التي لها محلّ من الإعرابِ سبعٌ، وهي:

١- الواقعة خبرًا، ومحلّها الرفع إن كانت خبرًا للمبتدأ، أو الأحرف المشبهة بالفعل، أو (لا) النافية للجنس، والنصبُ إن كانت خبرًا عن الفعلِ الناقصِ.

٢- الواقعة حالًا، ومحلّها النصب.

<sup>١</sup> - الغلابيني، ج٣، ص٢٨٥.

٣- الواقعةُ مفعولاً به، ومحلُّها النصب.

٤- الواقعةُ مضافاً إليها، ومحلُّها الجرُّ.

٥- الواقعةُ جواباً لشرطٍ جازمٍ، إن اقترنت بالفاءِ أو بـ(إذا) الفجائية، ومحلُّها الجزمُ.

٦- الواقعةُ صفةً، ومحلُّها بحسبِ الموصوفِ.

٧- والجملةُ التابعةٌ لجملةٍ لها محلٌّ من الإعراب، ومحلُّها بحسبِ المتبوع. (١)

وفيما يأتي المسائل المتعلقة بالجملة التي لها محلٌّ من الإعراب التي وجَّهها القطب في تفسيره،

مقسَّمة في قسمين: الجملة في محل نصب، والجملة في محل جرّ:

### أولاً: الجملة في محل نصب:

من الجمل التي تكون في محل نصب ما يأتي:

١- الجملة الواقعة حالاً: وتأتي جملة اسمية وجملة فعلية، فالاسمية نحو قوله صلى الله عليه وسلم:

(أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ)، فجملة (وَهُوَ سَاجِدٌ) حالية في محل نصب، والفعلية

نحو قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ وَوَأَبَاهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ﴾ [يوسف: ١٦] فجملة (يَبْكُونَ) واقعة حالاً

في محلّ نصب.

٢- الجملة الواقعة مفعولاً به: وتكون في مواضع:

١ - الغلابيني، ج٣، ص ٢٨٥-٢٨٦.

أ. أن تقع محكيّة بالقول، نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾ [مريم: ٣٠].

ب. أن تقع مفعولاً به ثانياً من باب (ظَنَّ)، نحو: (ظَنَنْتُ زَيْدًا يَفْرَأُ)، أو مفعولاً به ثالثاً من باب (أَعْلَمَ)، نحو: (أَعْلَمْتُ مُحَمَّدًا خَالِدًا يَصَلِّيَ).

ج. أن تقع معلقاً عنها العمل، نحو قوله تعالى: ﴿لَنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا﴾ [الكهف: ١٢].

٣- الجملة الواقعة صفة لمفرد واقع في محل نصب، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلظَّالِمِينَ نَارًا أَحَاطَ بِهِمْ سُرَادِقُهَا﴾ [الكهف: ٢٩].

٤- الجملة التابعة لجملة في محل نصب، نحو قولك: (كانت الشمسُ تبدو وتخفى).<sup>(١)</sup>

وممّا وَجَّهه القطب في الجمل التي في محلّ نصب ما ورد في قوله تعالى: ﴿إِنَّا بَلَوْنَهُمْ كَمَا بَلَوْنَا

أَصْحَابَ الْجَنَّةِ إِذْ أَقْسَمُوا لَيَصْرِمُنَّهَا مُصْبِحِينَ ﴿١٧﴾ وَلَا يَسْتَنْوُونَ ﴿١٨﴾ [القلم: ١٧-١٨]، فذكر في جملة

(وَلَا يَسْتَنْوُونَ) توجيهين هما:

١. أنّها جملة حالية.

٢. أنّها جملة معطوفة على جواب القسم.

<sup>١</sup> - انظر: السالمي، ص ٤٧-٤٨. / وانظر: الغلاييني، ج ٣، ص ٢٨٦.

وَرَجَّحَ الْقُطْبَ أَنَّ جُمْلَةَ (وَلَا يَسْتَنْتُونَ) حَالٌ، وَذَكَرَ أَنَّ الْمَعْنَى، أَي: (لَمْ يَقُولُوا: إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَا قَبْلَ الْقِسْمِ وَلَا بَعْدَهُ)،<sup>(١)</sup> نَافِيًا صَحَّةَ الْقَوْلِ بِأَنَّ الْجُمْلَةَ مَعْطُوفَةٌ عَلَى جَوَابِ الْقِسْمِ وَهُوَ (لَيَصْرِمُنَّهَا).<sup>(٢)</sup>

وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ تَعَدَّدَتْ فِيهَا آرَاءُ الْمَفْسِّرِينَ وَالنَّحَاةِ، فَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَ جُمْلَةَ (وَلَا يَسْتَنْتُونَ) مُسْتَأْنَفَةً، كَالسَّمِينِ الْحَلْبِيِّ الَّذِي اخْتَارَ هَذَا الْإِعْرَابَ، مُضَعِّفًا الْقَوْلَ بِأَنَّ هَذِهِ الْجُمْلَةُ حَالٌ؛ وَمَعْلَلًا ذَلِكَ أَنَّ الْمَضَارِعَ الْمُنْفِيَّ بِ(لَا) كَالْمُثَبَّتِ فِي عَدَمِ دُخُولِ الْوَائِ عَلَيْهِ؛ وَلِأَنَّ إِضْمَارَ مُبْتَدَأِ قَبْلِهِ مُسْتَعْنَى عَنْهُ<sup>(٣)</sup>، وَهَذَا مَا اخْتَارَهُ الْعِمَادِيُّ<sup>(٤)</sup>، وَأَخَذَ بِهِ مِنَ النَّحَاةِ الْمَعَاوِرِينَ مَحْيِي الدِّينِ دُرَيْشٍ.<sup>(٥)</sup>

أَمَّا ابْنُ عَاشُورٍ فَقَدْ وَافَقَ الْقُطْبَ فِي تَوْجِيهِ جُمْلَةَ (وَلَا يَسْتَنْتُونَ) عَلَى أَنَّهَا حَالٌ، مُبَيِّنًا أَنَّ التَّعْبِيرَ بِالْفِعْلِ الْمَضَارِعِ لِاسْتِحْضَارِ حَالَتِهِمُ الْعَجِيبَةَ مِنْ بَخْلِهِمْ عَلَى الْفُقَرَاءِ وَالْأَيْتَامِ.<sup>(٦)</sup>

وَالَّذِي يَمِيلُ إِلَيْهِ الْبَاحِثُ أَنَّ جُمْلَةَ (وَلَا يَسْتَنْتُونَ) أَقْرَبُ مَا يَكُونُ أَنْ تَكُونَ حَالِيَّةً، تَصِفُ حَالَةَ أَصْحَابِ الْجَنَّةِ بَعْدَمَا أَقْسَمُوا عَلَى قَطْعِ الثَّمَارِ كُلِّهَا صَبَاحًا دُونَ تَرْكِ حِصَّةِ الْمَسَاكِينِ كَمَا كَانَ يَتْرَكُهَا أَبُوهُمْ مِنْ قَبْلِ، فَإِنَّ هَذَا التَّوْجِيهَ أَقْرَبُ إِلَى اتِّسَاقِ الْمَعْنَى، وَسَلَامَةِ النِّظْمِ.

---

<sup>١</sup> - أطفيش، داعي العمل، ج ٣، ص ٩٣.

<sup>٢</sup> - المرجع نفسه، ج ٣، ص ٩٣.

<sup>٣</sup> - السمين الحلبي، ج ١٠، ص ٤٠٩.

<sup>٤</sup> - العمادي، ج ٩، ص ١٤.

<sup>٥</sup> - درويش، ج ١٠، ص ١٧٥.

<sup>٦</sup> - ابن عاشور، ج ٢٩، ص ٨١.

ومن توجيهات القطب في هذا الباب ما ورد في قوله تعالى: ﴿فَسْتَبْصِرْ وَتُبْصِرُ وَإِنَّ الْبُصِيرَ لِرَبِّهِمْ كَانُورٌ﴾ بِأَيِّكُمْ

الْمَفْتُونُ ﴿[القلم: ٥-٦] فذكر للجملة (بِأَيِّكُمْ الْمَفْتُونُ) توجيهين هما:

١. أنها استئنافية.

٢. أنها مفعول به.

وَرَجَّحَ القطب أنّ هذه الجملة مفعول به لـ(يُبْصِرُونَ)، ويُقدَّر مثلها لـ(يُبْصِر) أو بالعكس، وجعل ذلك

أولى من القول بأنّ الجملة مستأنفة للاستفهام الإنكاري أو التوبيخ.<sup>(١)</sup>

وجمهور النحاة والمفسرين أعربوا جملة (بِأَيِّكُمْ الْمَفْتُونُ) في محل نصب مفعول لـ(تُبْصِر) أو

(يُبْصِرُونَ)، ومنهم الطبري<sup>(٢)</sup> والزجاج<sup>(٣)</sup> وأبو حيان الأندلسي<sup>(٤)</sup> والسمين والحلي<sup>(٥)</sup>، ووافقهم في هذا

الإعراب من النحاة المعاصرين محيي الدين درويش<sup>(٦)</sup> وغيره<sup>(٧)</sup>، لكن بعضهم اختار وجه الاستئناف في

إعراب هذه الجملة مع جواز كونها مفعولا به.<sup>(٨)</sup>

---

١ - أطفيش، داعي العمل، ج٣، ص٨١.

٢ - الطبري، ج٢٣، ص١٥٤-١٥٥.

٣ - الزجاج، ج٥، ص٢٠٥.

٤ - الأندلسي، البحر المحيط، ج١٠، ص٢٣٧.

٥ - السمين الحلي، ج١٠، ص٤٠٢.

٦ - درويش، ج١٠، ص١٦٥.

٧ - انظر: الخطيب، التصيل، ج١٥، ص٦٦.

٨ - انظر: صالح، ج١٢، ص١١٣.

ويظهر أنّ هذه المسألة ليست من مسائل الخلاف بين المفسرين والنحاة، فالآراء متفقة على أن الجملة (بِأَيِّكُمْ الْمَفْتُونُ) تأتي في محل نصب حال، وحتى القائلون باستثنائيتها أجازوا كونها مفعولاً به.

ومن توجيهات القطب للجملة في محل نصب ما ورد في قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ﴾ [الغاشية: ١٧] فذكر للجملة (كَيْفَ خُلِقَتْ) توجيهين هما:

١. أنّها مفعول لحال محذوف.

٢. أنّها بدل اشتمال من (الإبل).

ورجّح القطب أنّ الجملة (كَيْفَ خُلِقَتْ) مفعول لحال محذوف تقديره: (مُؤُولًا فِيهَا: كَيْفَ خُلِقَتْ)، وَعَلَّ

ذلك بأنّ مضمون جملة (كَيْفَ خُلِقَتْ) موجود قبل نزولها.<sup>(١)</sup>

واستبعد القطب القول بأن تكون هذه الجملة بدل اشتمال من (الإبل)؛ معللاً أنّ الجملة بلا حرف

مصدر لا تُبدل من الاسم.<sup>(٢)</sup>

<sup>١</sup> - أطفيش، داعي العمل، ج ٤، ص ٣٠٢.

<sup>٢</sup> - المرجع نفسه، ج ٤، ص ٣٠٢.

ولم يجد الباحث -فيما اطلع عليه- من المفسرين والنحاة من أعرب هذه الجملة بما ذكره القطب، بل أعربوها بدل اشتمال من (الإِبِلِ)، ومنهم أبو حَيَّان الأندلسي<sup>(١)</sup> والسمين الحلبي<sup>(٢)</sup> وابن هشام<sup>(٣)</sup>، ووافقهما من النحاة المعاصرين محيي الدين درويش<sup>(٤)</sup>.

أما الحُجَّة التي ساقها القطب في عدم جواز إبدال الجملة بالمفرد بلا حرف مصدر، فهو مخالف لما ذهب إليه النحاة، الذين لم يجعلوا لإبدال الجملة من المفرد قيداً أو شرطاً وهو وجود حرف المصدر، بل ذكروا أنَّ الجملة التابعة لمفرد ثلاثة أنواع منها البديل، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿مَا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِنْ قَبْلِكَ إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ﴾ [فصلت: ٤٣] فجملة (إِنَّ) وما بعدها بدلٌ من (ما) وصلتها، وبقوله تعالى: ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلَّا بَشْرٌ مِثْلُكُمْ﴾ [الأنبياء: ٣]، إذ ذكر الزمخشري أنَّ جملة (هَلْ هَذَا إِلَّا بَشْرٌ مِثْلُكُمْ) في موضع نصب بدل من (النَّجْوَى)، وقد ذكر ابن جني في قول الشاعر:

<sup>١</sup> - الأندلسي، البحر المحيط، ج ١٠، ص ٤٦٥.

<sup>٢</sup> - السمين الحلبي، ج ١٠، ص ٧٧٠.

<sup>٣</sup> - الأنصاري، مغني اللبيب، ص ٣٧٣.

<sup>٤</sup> - درويش، ج ١٠، ص ٤٥٩.

إلى الله أشكو بالمدينة حاجةً وبالشام أخرى كيف يلتقيان<sup>(١)</sup>

أنّ جملة الاستفهام (كيف يلتقيان) بدل من (حاجةً) و(أخرى) أي: (إلى الله أشكو حاجتي تعذر التقائهما).<sup>(٢)</sup>

فالقطب بنى رأيه في إعراب جملة (كَيْفَ خُلِقْتُ) على عدم جواز إبدال الجملة من المفرد دون اقترانها بحرف مصدر، فلذلك استبعد أن تكون جملة (كَيْفَ خُلِقْتُ) بدلاً من (الإِبِلِ).

ووجّه القطب قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا﴾ [النازعات: ٤٢] فذكر في إعراب (أَيَّانَ مُرْسَاهَا) توجيهين هما:

١. أنّها جملة محكيّة في محل نصب مفعول.

٢. أنّها بدل من (السَّاعَةِ).

ورجّح القطب الوجه الأول، مبيناً أنّ جملة (أَيَّانَ مُرْسَاهَا) محكيّة بـ(يسألون)؛ معللاً بأنّ هذا الفعل فيه معنى القول، أي: (يقولون في شأن ساعة أَيَّانَ مُرْسَاهَا؟) ، نافية جواز أن تكون جملة (أَيَّانَ مُرْسَاهَا) بدلاً من المجرور بالحرف وهو (السَّاعَةِ).<sup>(٣)</sup>

<sup>١</sup> - هذا البيت يُنسب للفرزدق، ولم يجده الباحث في ديوانه، انظر: الفرزدق، همام بن غالب: ديوان الفرزدق، د.ط، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م. لكن ذكره ابن هشام في شواهد، ونقله العيني وغيره بأنه للفرزدق. انظر: السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر: شرح شواهد المغني، تعليق: أحمد ظافر كوجان، د.ط، لجنة التراث العربي، ١٣٨٦هـ-١٩٦٦م، ج٢، ص٥٥٧. وانظر: العيني، بدر الدين محمود بن أحمد: المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، تحقيق: علي محمد فاخر وآخرون، ط١، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، ١٤٣١هـ-٢٠١٠م، ج٤، ص١٦٨٢. وانظر: البغدادي، ج٥، ص٢٠٨.

<sup>٢</sup> - انظر: الأنصاري، مغني اللبيب، ص٥٥٦.

<sup>٣</sup> - أطفيش، داعي العمل، ج٤، ص١٠٣.

وممن سبق القطب إلى هذا الرأي، العكبري<sup>(١)</sup>، والمنتجب الهمذاني الذي اختار أن محل جملة (أَيَّانَ مُرْسَاهَا) النصب لكونها معمول مدلول السؤال، أي: (يسألونك عنها قائلين: متى إرساؤها؟ أو وقت إرسائها)، مجيزاً القول بالبدلية من (السَّاعَةِ)، والتقدير: (يسألونك عن وقت حلول الساعة).<sup>(٢)</sup>

وهناك عدد من المفسرين والنحاة مَنْ جَعَلَ الجملة بدلاً من الجارِّ والمجرور وهو (عَنِ السَّاعَةِ) كأبي حَيَّان الأندلسي،<sup>(٣)</sup> والسمين والحلبي، الذي ذكر أن الجملة الاستفهامية في محل نصب بعد إسقاط الخافض، والتقدير: (يسألونك أَيَّانَ مُرْسَى الساعة)،<sup>(٤)</sup> وهذا ما اختاره العمادي.<sup>(٥)</sup>

وهناك من المفسرين والنحاة المعاصرين مَنْ أَعْرَب جملة (أَيَّانَ مُرْسَاهَا) بأنها تفسير لسؤال لا محل له من الإعراب، وذلك كابن عاشور<sup>(٦)</sup> ومحيي الدين درويش.<sup>(٧)</sup>

## ثانياً: الجملة في محل جرّ:

ومن الجمل التي تكون في محل جرّ ما يأتي:

---

<sup>١</sup> - العكبري، التبيان، ج ١، ص ٦٠٦.

<sup>٢</sup> - الهمذاني، ج ١٠، ص ١٧٠.

<sup>٣</sup> - الأندلسي، البحر المحيط، ج ٥، ص ٢٣٧.

<sup>٤</sup> - السمين الحلبي، ج ٥، ص ٥٢٩.

<sup>٥</sup> - العمادي، ج ٣، ص ٣٠٠.

<sup>٦</sup> - ابن عاشور، ج ٣٠، ص ٩٥.

<sup>٧</sup> - درويش، ج ١٠، ص ٣٧١.

١- الجملة الواقعة مضافاً إليه: ولا يُضاف إليها إلا ثمانى خصال، وهي: اسم الزمان، و(حَيْثُ)، و(آية) بمعنى علامة، و(لَدُنْ)، و(رَيْثُ)، و(قَوْلُ)، و(قَائِلُ).

ومثال هذه الجملة قوله تعالى: ﴿هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [المائدة: ١١٩].

٢- الجملة الواقعة صفة لمفرد واقع في محل جرّ، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ جَامِعُ النَّاسِ لِيَوْمٍ

لَا رَيْبَ﴾ [آل عمران: ٩].

٣- الجملة التابعة لجملة في محل جرّ، نحو قولك: (لا تعباً برجل لا خير فيه لنفسه وأمته، لا

خير فيه لنفسه وأمته).<sup>(١)</sup>

ومن توجيهات القطب للجملة التي في محل جر ما ورد في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ لَهُمْ طَعَامٌ إِلَّا مِنْ

ضَرِيحٍ ﴿٦﴾ لَا يُسْمِنُ وَلَا يُغْنِي مِنْ جُوعٍ ﴿٧﴾﴾ [الغاشية: ٦-٧]، فذكر لجملة (لَا يُسْمِنُ وَلَا يُغْنِي مِنْ

جُوعٍ) توجيهين هما:

١. أنها نعت ل(ضَرِيحٍ).

٢. أنها نعت ل(طَعَامٍ).

<sup>١</sup> - انظر: السالمي، ص ٤٨-٥٢. / وانظر: الغلابيني، ج ٣، ص ٣٨٦.

وَرَجَّحَ القُطْبَ الوجهَ الأول، مبيِّنًا أنَّ المعنى: (لا يُسَمِّنُ أَكْلُ الصَّرِيحِ ولا يُغْنِيهِ مِنْ جُوعٍ)، على أنَّ الجملة نعت لـ(صَّرِيحٍ).<sup>(١)</sup>

ويبيِّن القُطْبُ أنه لا وجه للقول بأنَّ هذه الجملة نعت لـ(طَعَامٍ)، أي: (ليس لهم طعامٌ لا يُسَمِّنُ ولا يُغْنِي من جوعٍ إلا مِنْ صَّرِيحٍ)، ولكنَّ المعنى هو مِنْ صَّرِيحٍ ليس مِنْ شَأْنِهِ الإِسْمَانِ وإزالة الجوع.<sup>(٢)</sup>

وجمهور المفسِّرين والنحاة لم يعربوا هذه الجملة إلا نعتًا لـ(صَّرِيحٍ)<sup>(٣)</sup>، عدا الزمخشري الذي انفرد بجواز أن تكون جملة (لا يُسَمِّنُ) نعتًا لـ(طَعَامٍ) أو (صَّرِيحٍ)، فالمعنى عنده: "أنَّ طعامهم من شيء ليس من مطاعم الإنس، وإنما هو شوك، والشوك مما ترعاه الإبل وتتولَّع به، وهذا نوع منه، تنفر عنه ولا تقربه، ومنفعتا الغذاء منتفيتان عنه، وهما: إماطة الجوع، وإفادة القوَّة والسمن في البدن. أو أريد: ألا طعام لهم أصلًا؛ لأنَّ الصَّرِيحَ ليس بطعام للبهائم فضلًا عن الإنس؛ لأنَّ الطعام ما أشبع أو أسمن، وهو منهما بمعزل".<sup>(٤)</sup>

وقد ردَّ أبو حيَّان الأندلسي على الزمخشري في قوله بأنَّ الجملة نعت لـ(طعام)، فقال: "وأما رفعه على وصفه لطعامٍ فلا يصحُّ؛ لأنَّ الطَّعامَ منفيٌّ ولا يُسَمِّنُ، منفيٌّ فلا يصحُّ تركيبه، إذ يصير التَّقدير:

<sup>١</sup> - أطفيش، داعي العمل، ج٤، ص٢٩٥.

<sup>٢</sup> - المرجع نفسه، ج٤، ص٢٩٥.

<sup>٣</sup> - انظر: الأندلسي، البحر المحيط، ج١٠، ص٤٦٢. / وانظر: السمين الحلبي، ج١٠، ص٧٦٧. / وانظر: العمادي، ج٥، ص٦٥.

<sup>٤</sup> - الزمخشري، الكشاف، ج٤، ص٧٤٣.

ليس لهم طعام لا يُسَمِّن ولا يُغني من جوعٍ إلا من ضريعٍ، فيصير المعنى: أن لهم طعامًا يسمن ويغني من جوعٍ من غير ضريع".<sup>(١)</sup>

أما المفسرون والنحاة المعاصرون - فيما اطلع الباحث - فذهبوا إلى ما ذكره الجمهور في إعراب هذه الجملة، ومنهم ابن عاشور<sup>(٢)</sup>، ومحيي الدين درويش<sup>(٣)</sup>، لكن بعضهم أجاز الوجه الذي ساقه الزمخشري، وهو جواز أن تكون جملة (لا يُسَمِّن) في محل جر نعت لـ(ضريع).<sup>(٤)</sup>

### المبحث الثاني: الجمل التي لا محل لها من الإعراب:

كما تقدّم في المبحث الأول بأن الجملة إن صحّ تأويلها بمفردٍ، كان لها محلّ من الإعراب، وإن لم يصحّ تأويلها بمفردٍ؛ لأنها غير واقعة موقّعة، لم يكن لها محلّ من الإعراب.

والجمل التي لا محلّ لها من الإعراب تسع، وهي: الجملة الابتدائية، والجملة الاستئنافية، والجملة التعليلية، والجملة الاعتراضية، والجملة الواقعة صلةً للموصول الاسمي، والجملة التفسيرية، والجملة الواقعة جوابًا للقسم، والجملة الواقعة جوابًا لشرطٍ غير جازم، والجملة التابعة لجملة لا محلّ لها من الإعراب.<sup>(٥)</sup>

<sup>١</sup> - الأندلسي، البحر المحيط، ج ١٠، ص ٤٦٢.

<sup>٢</sup> - ابن عاشور، ج ٣٠، ص ٢٩٧.

<sup>٣</sup> - درويش، ج ١٠، ص ٤٥٨.

<sup>٤</sup> - انظر مثلاً: صالح، ج ١٢، ص ٤٢٠.

<sup>٥</sup> - المرجع نفسه، ج ٣، ص ٢٨٧-٢٨٩.

وفيما يأتي المسائل المتعلقة بالجملة التي لا محل لها من الإعراب التي وجهها القطب في تفسيره،

مقسّمة حسب أبوابها:

### أولاً: الجملة الاستئنافية.

الجملة الاستئنافية: هي التي تقع في أثناء الكلام منقطعةً عما قبلها؛ لاستئناف كلامٍ جديدٍ، كقوله

تعالى: ﴿خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ تَعَالَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [النحل: ٣]، وقد تقترن بالفاء أو الواو

الاستئنافيتين<sup>(١)</sup>.

ومن الناحية مَنْ أدرج الجملة الابتدائية في باب الجملة الاستئنافية؛ ولذلك جعلوا الاستئنافية نوعين

هما: المفتوح بها النطق، والأخرى المقطوعة عما قبلها<sup>(٢)</sup>.

ومن توجيهات القطب في هذا الباب ما ورد في قوله تعالى: ﴿يَحْسَبُونَ كُلَّ صَيْحَةٍ عَلَيْهِمْ هُمُ

الْعَدُوُّ فَأَحْذَرُهُمْ﴾ [المنافقون: ٤] فوجه إعراب جملة (هُمُ الْعَدُوُّ) بتوجيهين:

١. أنها مستأنفة.

٢. أنها مفعول ثانٍ لـ (يَحْسَبُونَ).

<sup>١</sup> - الغلابيني، ج٣، ص ٢٨٧-٢٨٩.

<sup>٢</sup> - السالمي، نور الدين عبد الله بن حميد: شرح بلوغ الأمل في المفردات والجملة، ط١، مكتبة خزانة الآثار، سلطنة عمان، ١٤٣٧هـ-٢٠١٦م،

وأكد القطب أنّ جملة (هُمُ الْعَدُوُّ) مستأنفة، نافية القول بأنّها مفعول ثانٍ لـ(يَحْسَبُونَ) على أنّ (عَلَيْهِمْ) متعلق بـ(صَيِّحَةً)، معللاً أنّ الصَّيِّحَةَ ليست عدوّاً من بني آدم، فلا يُخْبَر عليها بقوله: (هُمُ الْعَدُوُّ)، إذ لا يُتَوَهَّم أنّ الصَّيِّحَةَ هي بنو آدم الأعداء.<sup>(١)</sup>

وجمهور النحاة والمفسرين متفقة آراؤهم على أنّ جملة (هُمُ الْعَدُوُّ) مستأنفة، ومنهم أبو حيان الأندلسي،<sup>(٢)</sup> والسمين الحلبي<sup>(٣)</sup>، والعمادي<sup>(٤)</sup>، ووافقهم ابن عاشور الذي بيّن أنّ هذه الجملة هي لذكر حالة من أحوال المنافقين تُهمُّ المسلمين، على أنّ المفعول الثاني لـ(يَحْسَبُونَ) هو متعلق (عَلَيْهِمْ).<sup>(٥)</sup>

غير أنّ الزمخشري انفرد بالقول بجواز أن تكون (هُمُ الْعَدُوُّ) هي المفعول الثاني لـ(يَحْسَبُونَ)، وفَسَّر رأيه بقوله: "ويجوز أن يكون (هُمُ الْعَدُوُّ) المفعول الثاني، كما لو طرحنا الضمير، فإن قلت: فحقّه أن يقال: هي العدو، قلت: منظور فيه إلى الخبر، كما ذكر في هذا ربّي، وأن يُقَدَّر مضاف محذوف على (يَحْسَبُونَ) كلّ أهلِ صَيِّحَةٍ"،<sup>(٦)</sup> وممن تبع الزمخشري في هذا القول من النحاة المعاصرين محيي الدين درويش.<sup>(٧)</sup>

---

<sup>١</sup> - أطفيش، داعي العمل، ج ٢، ص ٢٩٠.

<sup>٢</sup> - الأندلسي، البحر المحيط، ج ١٠، ص ١٨١.

<sup>٣</sup> - السمين الحلبي، ج ١٠، ص ٣٣٩.

<sup>٤</sup> - العمادي، ج ٨، ص ٢٥٢.

<sup>٥</sup> - ابن عاشور، ج ٢٨، ص ٢٤١.

<sup>٦</sup> - الزمخشري، الكشاف، ج ٤، ص ٥٤١.

<sup>٧</sup> - درويش، ج ١٠، ص ٩٨.

وتعقّب بعض النحاة الزمخشريّ في هذا الزعم، ومنهم أبو حيان الأندلسي الذي فنّد تأويل الزمخشري، وذكر أنّ هذا التخرّيج متكلّف بعيد عن الفصاحة<sup>(١)</sup>، والسّمين الحلبي الذي وصف هذا الوجه بأنه بُعدٌ بعيد<sup>(٢)</sup>، كما ذكر العمادي أنّ جعل هذه الجملة مفعولاً ثانياً للحسبان مما لا يساعده النظم الكريم، معللاً أن "الفاء في قوله تعالى: (فَاخْذِرْهُمْ) لترتيب الأمر بالحذر على كونهم أعدى الأعداء"<sup>(٣)</sup>.

ووجّه القطب قوله تعالى: ﴿تَكَادُ تَمَيِّزُ مِنَ الْغَيْظِ كُلَّمَا أُلْقِيَ فِيهَا فَوْجٌ سَأَلَهُمْ خَزَنَتُهَا أَلَمْ يَأْتِكُمْ

نَذِيرٌ﴾ [الملك: ٨] فذكر في توجيهه جملة (كُلَّمَا أُلْقِيَ فِيهَا فَوْجٌ) وجهين هما:

١. أنّها مستأنفة.

٢. أنّها حالية.

ورجّح القطب الوجه الأول، نافياً جواز القول أنّ تكون جملة (كُلَّمَا أُلْقِيَ فِيهَا فَوْجٌ) حالاً من ضمير (تَمَيِّزُ)، على أن يكون التقدير: (تَكَادُ تَمَيِّزُ حَالِ كَوْنِهَا سَأَلَهُمْ خَزَنَتُهَا كُلَّمَا أُلْقُوا فِيهَا).<sup>(٤)</sup>

بيد أنّ عدداً من المفسرين والنحاة من أجاز أن تكون هذه الجملة حالاً، كالسّمين الحلبي الذي جعلها حالاً من ضمير (جَهَنَّمَ)<sup>(٥)</sup>، وكذا العمادي الذي ذكر الوجهين، ووجّه القول بالحالية على المعنى، أي:

<sup>١</sup> - الأندلسي، البحر المحيط، ج ١٠، ص ١٨١.

<sup>٢</sup> - السمين الحلبي، ج ١٠، ص ٣٣٩.

<sup>٣</sup> - العمادي، ج ٨، ص ٢٥٢.

<sup>٤</sup> - أطفيش، داعي العمل، ج ٣، ص ٣٤.

<sup>٥</sup> - السمين الحلبي، ج ١٠، ص ٣٨٣.

(كلما أُلقيَ فيها جماعةٌ من الكفرة سألهمُ حَزَنَتْهَا بطريقِ التوبيخِ والتقريعِ ليزدادوا عذابًا فوقَ عذابِ وحسرةٍ على حسرةٍ".<sup>(١)</sup>)

ووافق ابنُ عاشور القطبَ بأنَّ جملة (كُلَّمَا أُلْقِيَ فِيهَا فَوْجٌ) مستأنفة، فقال بأنها "استئنافٌ بيانيٌّ آثاره وصف النَّار عند إلقاء أهل النَّار فيها، إذ يتساءل السَّماع عن سبب وقوع أهل النَّار فيها، فجاء بيانه بأنَّه تكذيبهم رسلَ الله الذين أرسلوا إليهم".<sup>(٢)</sup>

ويرى الباحثُ بأنَّ القول بالاستئناف في هذه الجملة أوجَه؛ وذلك لتحقق اكتمال المعنى وسلامته من اللبس، أما القول بالحالية فله ما يسوِّغه، على أنَّ تقدير المعنى يكون: (تَكَادُ تَمَيِّزُ حَالِ كَوْنِهَا سَأَلَهُمْ حَزَنَتْهَا) إلا أنَّ ذلك - في نظر الباحث - لا يتبادر إلى الذهن كذلك المعنى المترتب عن الاستئناف.

ومن توجيهات القطب للجملة الاستئنافية ما ورد في قوله تعالى: ﴿سَأْصَلِيهِ سَقَرَ﴾ [المدثر: ٢٦]، إذ وجَّه هذه الجملة بتوجيهين هما:

١. أنَّها بدل.

٢. أنَّها استئنافية.

ورجَّحَ القطب أنَّ هذه الجملة هي في أصلها استئناف، حكمه بيان أنَّ مقام ذلك الشقيِّ في الدركة المسماة (سَقَرَ)، ووصله ذكر مقامه بذكر أخبث كلامه.<sup>(٣)</sup>

<sup>١</sup> - العمادي، ج ٩، ص ٥.

<sup>٢</sup> - ابن عاشور، ج ٢٩، ص ٢٤.

<sup>٣</sup> - أطفيش، داعي العمل، ج ٣، ص ٣٢٥.

وجعل القطب ذلك أولى من القول بأن هذه الجملة بدل إضراب انتقالي، أو بدل كل من بعض أو بدل اشتمال باعتبار الملابس بأن إرهاب الصَّعُود في قوله تعالى: ﴿سَأُرْهِقُهُ صَعُودًا﴾ [المدثر: ١٧]، لأن ذلك إنما يُتصوَّر بإدخال (سَقَر)، وإلغاء اعتبار كون (صَعُود) جزءًا من (سَقَر)، وأولى من القول بأن الجملة بدل مطابق من قوله: (سَأُرْهِقُهُ صَعُودًا) على القول بأن إرهاب الصَّعُود كناية عن شدة العذاب.<sup>(١)</sup>

وجمهور النحاة والمفسرين أعربوا جملة (سَأُضْلِيهِ سَقَر) بدلًا من قوله: (سَأُرْهِقُهُ صَعُودًا)، قال بذلك الزمخشري<sup>(٢)</sup>، وأبو حيان الأندلسي<sup>(٣)</sup>، والسمين الحلبي<sup>(٤)</sup>، ووافقهم من النحاة المعاصرين محيي الدين درويش<sup>(٥)</sup> وغيره.<sup>(٦)</sup>

بيد أن ابن عاشور وافق القطب في القول بأن جملة (سَأُضْلِيهِ سَقَر) مستأنفة استئنافية بيانياً ناشئة عن قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ وَفَكَرَّ وَقَدَّرَ﴾ [المدثر: ١٨]، كما أجاز أن تكون الجملة بدلًا.<sup>(٧)</sup>

<sup>١</sup> - أطفيش، داعي العمل، ج٣، ص ٣٢٥.

<sup>٢</sup> - الزمخشري، الكشاف، ج٤، ص ٦٥٠.

<sup>٣</sup> - الأندلسي، البحر المحيط، ج١٠، ص ٣٣١.

<sup>٤</sup> - السمين الحلبي، ج١٠، ص ٥٤٥.

<sup>٥</sup> - درويش، ج١٠، ص ٢٧٩.

<sup>٦</sup> - الخطيب، التفصيل، ج١٥، ص ٣٢٧.

<sup>٧</sup> - ابن عاشور، ج٢٩، ص ٣١٠-٣١١.

ويظهر أنّ ممكن الخلاف في المسألة راجع إلى الاختلاف في تفسير الآية (سَأْرَهُقُهُ صَعُودًا)، فإن كان المراد بالصَّعُودِ المَشَقَّةُ فالبديل واضح، وإن كان المراد به أنه جبل من نار كما قيل بذلك<sup>(١)</sup>، فيتعذر حينئذ القول بالبديل، وتكون جملة (سَأْضَلِيهِ سَقَر) أقرب إلى الاستئناف.

ومن توجيهات القطب في باب الجملة الاستئنافية ما ورد في قوله تعالى: ﴿عَأْتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمْ السَّمَاءُ

بِنَهَا﴾ [النازعات: ٢٧]، فَوَجَّه جملة (بِنَهَا) بتوجيهين هما:

١. أنّها مستأنفة.

٢. أنّها صلة موصول محذوف.

وَرَجَّح القطب الوجه الأول، مبيّنًا أنّ الجملة فيها تفصيل لكيفية خلقها، فهي مستأنفة، ثم ناقش القول الذي ذكره أبو حاتم والكوفيون، وهو أنّ جملة (بِنَهَا) صلة لنعته محذوف، لإجازتهم حذف الموصول وبقاء صلتها، أي: (والسَّمَاءُ التي بناها)، وذلك كما يقال: الرجل جاءك عاقل؛ أي: الرجل الذي جاءك عاقل.<sup>(٢)</sup>

ثم ذكر القطب أنّ الفراء - وهو من الكوفيين - منع هنا تقدير (الذي)؛ لإيهام أنّ سماءً أخرى لم

يبنيها، وهذا باطل، لكن القطب وَجَّه ما ذكره الفراء بأنّ النعت يكون هنا للمدح.<sup>(٣)</sup>

<sup>١</sup> - انظر: الطبري، ج ٢٣، ص ٤٢٦. وانظر: أطفيش، داعي العمل، ج ٣، ص ٣٢٠.

<sup>٢</sup> - أطفيش، المرجع نفسه، ج ٤، ص ٨٩.

<sup>٣</sup> - المرجع نفسه، ج ٤، ص ٩٠.

ومع ذلك فإن القطب يرى بأن الصحيح أنّ الموصول لا يحذف إلا إن ذكر مثله ودلّ عليه هذا الموصول، فالصحيح عنده أنّ (بِنَاهَا) مستأنفة.<sup>(١)</sup>

ووجّه الاستئناف في جملة (بِنَاهَا) اختاره جمهور المفسرين والنحاة، ومنهم العكبري الذي أعرب هذه الجملة مستأنفة، وأجاز أن تكون حالية<sup>(٢)</sup>، وكذا السمين الحلبي الذي يظهر من كلامه أنّ الجملة مستأنفة عنده،<sup>(٣)</sup> وهو ما انتصر له المنتجب الهمداني الذي ذكر أنه لا وجّه للجملة إلا الاستئناف، كأنه قيل: (كيف خلقها؟ فقيل: بناها)، رادًّا القول بأن جملة (بِنَاهَا) صلة لموصول محذوف؛ معللًا أنّ حذف الموصول وإقامة الصلة مقامه غير جائز عند البصريين، وهذه المسألة ناقشتها الدراسة في باب الاسم الموصول، وبيّنت رأي النحاة فيها.

كما ردّ الهمداني القول بأن هذه الجملة حالية؛ وعلّل ذلك بعدم الفائدة من جهة المعنى عندما نتأمل،<sup>(٤)</sup> وهذا الرأي اختاره بعض المفسرين والنحاة المعاصرين، كابن عاشور<sup>(٥)</sup> وغيره من النحاة.<sup>(٦)</sup>

---

<sup>١</sup> - أطفيش، داعي العمل، ج ٤، ص ٩٠.

<sup>٢</sup> - العكبري، التبيان، ج ٢، ص ١٢٧٠.

<sup>٣</sup> - السمين الحلبي، ج ١٠، ص ٦٧٨.

<sup>٤</sup> - الهمداني، ج ٦، ص ٣٣٥.

<sup>٥</sup> - ابن عاشور، ج ٣٠، ص ٨٤.

<sup>٦</sup> - صالح، ج ١٢، ص ٣٣٥.

أما أن تكون جملة (بِنَاهَا) صلة موصول فقد نقله الزجّاج عن بعض النحويين<sup>(١)</sup>، وصرّح به الشوكاني<sup>(٢)</sup>.

### ثانياً: جملة جواب القسم:

جملة جواب القسم إما أن تكون اسمية وإما أن تكون فعلية<sup>(٣)</sup>، سواء دُكر فعل القسم وحروفه، نحو: أَقْسِمُ بِاللَّهِ لَأَفْعَلَنَّ، أم الحرف وحده، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾ [يس: ٣] الواقعة جواباً بقوله تعالى: ﴿يَسَّ (يَسَّ) وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ﴾ [يس: ١-٢]، أم لم يُذكر معاً، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ لَكُمْ لَمَا تَحْكُمُونَ﴾ [القلم: ٣٩] بعد قوله تعالى ﴿أَمْ لَكُمْ أَيْمَنَ عَلَيْنَا بَلِغَةَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ [القلم: ٣٩].<sup>(٤)</sup>

ومن توجيهات القطب في هذا الباب ما ورد في قوله تعالى: ﴿وَالْفَجْرِ ١ وَلَيَالٍ عَشْرٍ ٢ وَالشَّفْعِ وَالْوَتْرِ ٣ وَاللَّيْلِ إِذَا يَسَّرَ ٤ هَلْ فِي ذَلِكَ قَسَمٌ لِذِي حِجْرٍ ٥﴾ [الفجر: ١-٥] فنذكر في جواب القسم ثلاثة توجيهات:

١. أن جواب القسم هو جملة (هَلْ فِي ذَلِكَ قَسَمٌ لِذِي حِجْرٍ).

<sup>١</sup> - الزجّاج، ج ٥، ص ٢٨٠.

<sup>٢</sup> - الشوكاني، محمد بن علي: فتح القدير، ط ١، دار ابن كثير، دمشق، ١٤١٤ هـ، ج ٥، ص ٤٥٧.

<sup>٣</sup> - السامرائي، ج ٤، ص ١٧٥.

<sup>٤</sup> - السالمي، ص ٦٤-٦٥.

٢. أن جواب القسم هو جملة (إِنَّ رَبَّكَ لَبِالْمِرْصَادِ).

٣. أن جواب القسم محذوف.

ورَجَّحَ القُطْبُ أَنَّ جَوَابَ القِسْمِ فِي هَذِهِ الآيَاتِ مَحْذُوفٌ بَعْدَ جُمْلَةٍ (هَلْ فِي ذَلِكَ قَسَمٌ لِّذِي حِجْرٍ) تَقْدِيرُهُ: لِيُعَذِّبَنَّ كَمَا عَذَّبَ مَنْ قَبْلَهُمْ.<sup>(١)</sup>

وَنَفَى القُطْبُ القَوْلَ بِأَنَّ تَكْوِينَ جُمْلَةٍ (هَلْ فِي ذَلِكَ قَسَمٌ لِّذِي حِجْرٍ) جَوَابًا للقِسْمِ؛ مَعْلَمًا أَنَّ جَوَابَ القِسْمِ لَا يَكُونُ جُمْلَةً اسْتِفْهَامًا، وَذَكَرَ أَنَّ هَذِهِ الجُمْلَةَ مَعْتَرِضَةً، كَمَا ذَكَرَ أَنَّ ذَلِكَ أَوْلَى مِنْ أَنْ يُحْمَلَ الجَوَابَ عَلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: (إِنَّ رَبَّكَ لَبِالْمِرْصَادِ).<sup>(٢)</sup>

وَذَهَبَ أَكْثَرُ المَفْسِرِينَ والنَّحَاةِ -فِيمَا اطَّلَعَ عَلَيْهِ البَاحِثُ- إِلَى أَنَّ جَوَابَ القِسْمِ هُنَا مَحْذُوفٌ، إِلَّا أَنَّهُمْ اخْتَلَفُوا فِي تَقْدِيرِهِ، فَالزَّمْخَشَرِيُّ قَدَّرَهُ بِتَقْدِيرٍ مَشَابِهٍ لِمَا ذَكَرَهُ القُطْبُ، فَقَالَ: "وَالْمُقَسَّمُ عَلَيْهِ مَحْذُوفٌ وَهُوَ (لِيُعَذِّبَنَّ) يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: (أَلَمْ تَرَ) إِلَى قَوْلِهِ: (فَصَبَّ عَلَيْهِمْ رَبُّكَ سَوْطَ عَذَابٍ)"<sup>(٣)</sup>، وَقَدَّرَهُ أَبُو حَيَّانٍ الأَنْدَلُسِيُّ بِمَا دَلَّتْ عَلَيْهِ خَاتِمَةُ سُورَةِ الغَاشِيَةِ، أَي: (لَا يَأْتِيهِمْ إِلَيْنَا وَحِسَابُهُمْ عَلَيْنَا)<sup>(٤)</sup>، وَقَدَّرَهُ السَّمِينُ الحَلَبِيُّ: (لِيُجَارِيَنَّ كُلُّ أَحَدٍ بِمَا عَمِلَ).<sup>(٥)</sup>

<sup>١</sup> - أطفيش، داعي العمل، ج٤، ص٣٢٠.

<sup>٢</sup> - المرجع نفسه، ج٤، ص٣٢٠.

<sup>٣</sup> - الزمخشري، الكشاف، ج٤، ص٧٤٧.

<sup>٤</sup> - الأندلسي، البحر المحيط، ج١٠، ص٤٧١.

<sup>٥</sup> - السمين الحلبي، ج١١، ص٣٧.

أما القول بحذف الجواب فاختره بعض النحاة المعاصرين<sup>(١)</sup>، ومنهم من حكّم على الجواب بالنظر إلى معنى الاستفهام، فإن كان معنى الاستفهام هنا للتخيم والتعظيم للأمور المُقسَم بها، تكون (هَلْ) وما في حيزها جوابًا للقسم، وإن كان معنى الاستفهام التقرير يكون الجواب محذوفًا، قال بذلك محيي الدين درويش.<sup>(٢)</sup>

وفي هذا الباب وَجَّهَ القطب قوله تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾ [الضحى: ٥] فنذكر في

هذه الجملة توجيهين هما:

١. أن الجملة جواب قسم.

٢. أن الجملة ابتدائية.

ورجَّحَ القطب أن الجملة جواب قسم، على أن اللام في (وَلَسَوْفَ) لام جواب القسم، وذكر أن ذلك أولى من القول بأن اللام للابتداء، إما على تقدير المبتدأ، أي: (لَأَنْتَ سَوْفَ يُعْطِيكَ) وإما على تنزيل الجملة الفعلية منزلة الاسم؛ لبدئها بـ(سوف).<sup>(٣)</sup>

---

<sup>١</sup> - انظر مثلا: صالح، ج ١٢، ص ٤٢٦.

<sup>٢</sup> - درويش، ج ١٠، ص ٤٦٨.

<sup>٣</sup> - أطفيش، داعي العمل، ج ٤، ص ٤٢٣.

وممن سبق القطب إلى هذا الرأي السمين الحلبي<sup>(١)</sup>، وأجازه العمادي<sup>(٢)</sup>، ووافقهما من النحاة المعاصرين عباس حسن<sup>(٣)</sup>.

أما القول بأن الجملة ابتدائية فذهب إليه الزمخشري، الذي وجّه أنّ هذه اللام لا تخلو من أن تكون لام قسم أو ابتداء، وذكر أنّ لام القسم لا تدخل على المضارع إلا مع نون التأكيد، فبقي أن تكون لام ابتداء، ولام الابتداء لا تدخل على الجملة من المبتدأ والخبر، فلا بد من تقدير مبتدأ وخبر، وأن يكون أصله: (وَلَأَنْتَ سَوْفَ يُعْطِيكَ)<sup>(٤)</sup>، وقال بذلك أيضا أبو حيان الأندلسي<sup>(٥)</sup>، وممن وافقهما من النحاة المعاصرين محيي الدين درويش الذي نقل رأي الزمخشري<sup>(٦)</sup>.

لكن السمين الحلبي تعقّب دعوى الزمخشري بأنّ اللام لا تدخل على المضارع إلا مع نون التوكيد، قائلاً: "استثنى النحاة منه صورتين، إحداهما: ألا يُفصلَ بينها وبين الفعل حرفُ تنفيسٍ كهذه الآية، كقولك: (وَاللّٰهُ لَسَأُعْطِيكَ)، والثانية: ألا يُفصلَ بينهما بمعمولِ الفعل كقوله تعالى: ﴿لَا إِلٰهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ١٥٨]، وَيَدُلُّ لِمَا قُلْتُهُ مَا قَالَ الْفَارِسِيُّ: (لَيْسَتْ هَذِهِ اللَّامُ هِيَ الَّتِي فِي قَوْلِكَ: إِنَّ

<sup>١</sup> - السمين الحلبي، ج ١١، ص ٣٧.

<sup>٢</sup> - العمادي، ج ٩، ص ١٧٠.

<sup>٣</sup> - حسن، ج ٤، ص ١٧٣.

<sup>٤</sup> - الزمخشري، الكشاف، ج ٤، ص ٧٦٧.

<sup>٥</sup> - الأندلسي، البحر المحيط، ج ١٠، ص ٤٩٧.

<sup>٦</sup> - درويش، ج ١٠، ص ٥١٠.

زيداً لِقَائِمٍ، بل هي التي في قولك: لأَقَوْمَنَّ ونَابَتْ (سوفَ) عن إحدى نونَي التوكيد، فكأنه قال: وَلَيُعْطِيَنَّكَ" (١).

### ثالثاً: الجملة التابعة لجملة لا محل لها من الإعراب:

تقدّمت الإشارة إلى أنّ الجملة التابعة قد تتبع المفرد، وقد تأتي تابعة لجملة أخرى، فتتبعها في حكمها في الإعراب<sup>(٢)</sup>، وذلك في بابي النسق - وهو العطف بالحرف - والبدل، ولا يكون ذلك بالنعته؛ لأن المنعوت لا يكون جملة، ولا بالتوكيد؛ لأنه لا يؤكد بالألفاظ.<sup>(٣)</sup>

ومن توجيهات القطب للجمال المعطوفة ما ورد في قوله تعالى: ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾ [القلم:

٩]، فنذكر في إعراب (يُدْهِنُونَ) توجيهين هما:

١. أنّها معطوفة على (تُدْهِنُ) لا محل لها.

٢. أنّها خبر لمبتدأ محذوف في محل رفع.

وَرَجَّحَ القطب أنّ جملة (فَيُدْهِنُونَ) عطف على جملة (تُدْهِنُ) أي: (وَدُّوا أَنْ تُدْهِنَ لَهُمْ، وَوَدُّوا أَنْ

يُدْهِنُوا لَكَ عَقَبَ إِدْهَانِكَ مجازة لك).<sup>(٤)</sup>

<sup>١</sup> - السمين الحلبي، ج ١١، ص ٣٨.

<sup>٢</sup> - انظر: السالمي، ص ٥٣.

<sup>٣</sup> - الأزهرى، موصل الطلاب، ص ٩٢.

<sup>٤</sup> - أطفيش، داعي العمل، ج ٣، ص ٨٤.

واستبعد القطب القول بأن جملة (فَيَذْهَبُونَ) خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: (فهم يَذْهَبُونَ)؛ وَعَلَّ بأنه إنما يُصار إلى ذلك لو استحقَّ النصب في جواب التمني، فلم ينصب الفعل، فيحتاج إلى تأويله في ذلك، واستحقاق النصب على ذلك غير متعيّن هنا.<sup>(١)</sup>

وممن سبق القطب إلى القول بأن جملة (فَيَذْهَبُونَ) معطوفة على (تَذْهَبُونَ) لا محل لها، العكبري<sup>(٢)</sup>، أما القائلون بأنها خبر لمبتدأ محذوف، فمنهم الزمخشري، إذ قال معلقاً على هذه الجملة: "إِن قلت: لِمَ رُفِعَ (فَيَذْهَبُونَ) ولم ينصب بإضمار (أَنْ) وهو جواب التمني؟ قلت: قد عدل به إلى طريق آخر: وهو أن جُعِلَ خبر مبتدأ محذوف، أي: (فهم يَذْهَبُونَ)، كقوله تعالى: ﴿فَمَنْ يُؤْمِنُ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ﴾ [الجن: ١٣] على معنى: (وَدُّوا لو تَذْهَبُونَ فهم يَذْهَبُونَ حينئذ) أو (وَدُّوا إدهانَكَ فهم الآن يَذْهَبُونَ، لطمعهم في إدهانَكَ)".<sup>(٣)</sup> وممن وافق الزمخشري في هذا القول من المفسرين والنحاة المعاصرين ابن عاشور.<sup>(٤)</sup>

وهناك من النحاة من أجاز الوجهين، ومنهم السمين الحلبي<sup>(٥)</sup>، وتبعه في ذلك من النحاة المعاصرين محيي الدين درويش<sup>(٦)</sup>، وغيره.<sup>(٧)</sup>

<sup>١</sup> - أطفيش، داعي العمل، ج ٣، ص ٨٥.

<sup>٢</sup> - العكبري، التبيان، ج ٢، ص ١٢٣٤.

<sup>٣</sup> - الزمخشري، الكشاف، ج ٤، ص ٥٨٦.

<sup>٤</sup> - ابن عاشور، ج ٢٩، ص ٦٩.

<sup>٥</sup> - السمين الحلبي، ج ١٠، ص ٤٠٢.

<sup>٦</sup> - درويش، ج ١٠، ص ١٧١.

<sup>٧</sup> - صالح، ج ١٢، ص ١١٤.

ويرى الباحث أنّ مكنم الخلاف هو في كون جملة (فَيُدْهِنُونَ) هل هي جواب التمني أو لا؟ فَمَنْ قال بأنّ الجملة جواب للتمني حَكَم على الفاء بالسببية التي لا يكون بعدها الفعل المضارع إلا منصوباً بـ(أَنْ) المضمرة، ولكن بما أنّ القراءة بالرفع وجب تقدير مبتدأ للخبر الذي هو جملة (فَيُدْهِنُونَ)، أما مَنْ قال بأن الجملة ليست جواباً للتمني، وإنما هي معطوفة على (تُدْهِنُ) ، فذهب - كما رَجَّح القطب - إلى أنه لا حاجة إلى تقدير مبتدأ؛ لعدم استحقاق النصب للفعل (يُدْهِنُونَ).

### المبحث الثالث: أشباه الجمل:

شبه الجملة هو الجارّ والمجرور، والظرف، ولا بد من تعلّقهما بفعل أو بما في معناه، وهذا المتعلّق به قد يكون مذكوراً، وقد يكون مقدّراً.

ويكون المتعلّق به مقدّراً أو محذوفاً إذا وقع الجارّ والمجرور أو الظرف، صفةً، أو صلةً، أو خبراً، أو حالاً، ويقدر المتعلّق به بـ(كائن أو استقرّ)، إلا أنّ الواقع صلةً يتعيّن فيه تقدير (استقرّ)؛ لأن الصلة لا تكون إلا جملة.<sup>(١)</sup>

وفيما يأتي المسائل المتعلقة بأشباه الجمل، التي وجّهها القطب في تفسيره، بشقيها: الأول: الجارّ والمجرور وتعلّقه بمذكور أو محذوف، ومسائل موقعه الإعرابي، والثاني: الظرف، ومسائل تعلّقه بمذكور أو محذوف، وذلك على النحو الآتي:

<sup>١</sup> - انظر: الأزهرى، موصل الطلاب، ص ١٧٤.

أولاً: الجارّ والمجرور:

### ١- متعلق بمذكور:

من المسائل التي رَجَّحَ فيها القطب تعلق الجارّ والمجرور بمذكور ما وَجَّهه في قوله تعالى: ﴿إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَاهُ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ [الإنسان: ٢] فذكر القول بأن الأصل في (نَبْتَلِيهِ) هو (لِنَبْتَلِيهِ) بالنصب، فحُذِفَت لام التعليل ورفِع الفعل، ثم ذَكَر لتعلق (لِنَبْتَلِيهِ) وَجْهين هما:

١. أنه متعلق بـ(جَعَلْنَاهُ).

٢. أنه متعلق بـ(خَلَقْنَا).

ورَجَّحَ القطب أنّ الجارّ والمجرور متعلق بـ(خَلَقْنَا)؛ لأن المعنى: (خلقناه للابتلاء لا للعبث)، (١) أما القول بأن اللام متعلقة بـ(جَعَلْنَاهُ) فردّه القطب، على أنّ أصل الجملة: (فجعلناه سميعًا بصيرًا لنَبْتَلِيهِ) فحصل تقديم وتأخير، مبيّنًا أنّ ذلك يقتضي تقدّم معمول المعطوف على العاطف، وهو ممنوع في اختيار الكلام مع إمكان غيره. (٢)

---

١ - أطفيش، داعي العمل، ج٣، ص٣٩٦.

٢ - المرجع نفسه، ج٣، ص٣٩٦.

والقطب خالف بهذا الرأي عددًا من المفسرين والنحاة في كون اللام متعلّقة بـ(خَلَقْنَا)، فالفراء مثلًا أقرّ التقديم والتأخير في الجملة، وذكر أنّ المعنى: (خلقناه، وجعلناه سميعًا بصيرًا لنبئليه)<sup>(١)</sup>، وكذلك الزجاج ذكر أنّ المعنى: (جعلناه كذلك لنختبره)<sup>(٢)</sup>.

والذي يميل إليه الباحث أنّ اللام متعلّقة بـ(خَلَقْنَا)، على أنّ المعنى: (إنا خلقنا الإنسان من نطفة أمشاج لنبئليه فجعلناه سميعًا بصيرًا) دون الحاجة إلى القول بالتقديم والتأخير، فالمعنى يستقيم ويتلاءم مع كون الفاء سببية، أي: (خلقناه لنبئليه، ولأجل ذلك جعلناه سميعًا بصيرًا).

ومن توجيهات القطب في هذا الباب ما ورد في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَرَى الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ يَسْعَى نُورُهُمْ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ﴾ [الحديد: ١٢] فنذكر في (بِأَيْمَانِهِمْ) توجيهين هما:

١. أنّها خبر لمحذوف.

٢. أنّها متعلّقة بالفعل (يَسْعَى).

وَرَجَّحَ القطب أنّ الجارّ والمجرور (بِأَيْمَانِهِمْ) متعلّق بالفعل (يَسْعَى) بواسطة العطف على (بَيْنَ)، مبينًا أنه يجوز عطف الجارّ والمجرور على الظرف ولو منصوبًا،<sup>(٣)</sup> ورأى أنّ ذلك أولى من القول بأنّ (بِأَيْمَانِهِمْ) خبر لمحذوف، أي: (بِأَيْمَانِهِمْ كُنْتُبُ أَعْمَالِهِمْ)<sup>(٤)</sup>.

<sup>١</sup> - الفراء، ج ٣، ص ٢١٤.

<sup>٢</sup> - الزجاج، ج ٥، ص ٢٥٧.

<sup>٣</sup> - أطفيش، داعي العمل، ج ١، ص ٣٩٣-٣٩٤.

<sup>٤</sup> - المرجع نفسه، ج ١، ص ٣٩٣-٣٩٤.

وما ذهب إليه القطب ذكره جمع من المفسرين والنحاة، وهو أن (بِأَيْمَانِهِمْ) معطوفة على الظرف (بَيْنَ)، ففسرُوا (بِأَيْمَانِهِمْ) أي: النور يَسْعَى بِأَيْمَانِهِمْ، ومن هؤلاء أبو حيان الأندلسي<sup>(١)</sup>، والسمين الحلبي<sup>(٢)</sup>، ووافقهم في ذلك من المفسرين والنحاة المعاصرين ابن عاشور<sup>(٣)</sup>، ومحبي الدين درويش<sup>(٤)</sup>، وغيرهما<sup>(٥)</sup>.

أما القول بأن (بِأَيْمَانِهِمْ) متعلقة بخبر لمبتدأ محذوف تقديره (كُتِبُوا) فقد رجَّحه الطبري، واختار ما روي عن الصَّحَّاح، وهو أن المعنى في قوله تعالى: (يَسْعَى نُورُهُمْ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ): "كُتِبُوا، يقول الله: فأما من أوتي كتابه بيمينه، وأما نورهم فهداهم" ثم قال: "وأولى القولين في ذلك بالصواب القول الذي ذكرناه عن الصَّحَّاح، وذلك أنه لو عني بذلك النور الضوء المعروف، لم يخص عنه الخبر بالسعي بين الأيدي والأيمان دون الشَّمائل؛ لأنَّ ضياء المؤمنين الذي يُؤْتُونَهُ في الآخرة يضيء لهم جميع ما حولهم، وفي خصوص الله جلَّ ثناؤه الخبر عن سعيه بين أيديهم وبأيمانهم دون الشَّمائل، ما يدلُّ على أنه معني به غير الضياء، وإن كانوا لا يخلون من الضياء، فتأويل الكلام إذ كان الأمر على ما وصفنا: (وَكَلَّا وَعَدَّ اللَّهُ الْحُسْنَى يَوْمَ تَرَوُنَّ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ يَسْعَى ثَوَابُ إِيْمَانِهِمْ وَعَمَلِهِم الصَّالِحِ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ، وفي أَيْْمَانِهِمْ كُتِبُ أَعْمَالِهِمْ تَنْطَائِرًا)".<sup>(٦)</sup>

<sup>١</sup> - الأندلسي، البحر المحيط، ج ١٠، ص ١٠٥.

<sup>٢</sup> - السمين الحلبي، ج ١٠، ص ٢٤١.

<sup>٣</sup> - ابن عاشور، ج ٢٧، ص ٣٨٠.

<sup>٤</sup> - درويش، ج ٩، ص ٤٦١.

<sup>٥</sup> - صالح، ج ١١، ص ٣٩.

<sup>٦</sup> - الطبري، ج ٢٢، ص ٣٩٨-٣٩٩.

وممن وافق الطبري في هذا الرأي، أي القول بأنّ (بِأَيْمَانِهِمْ) خبر لمحذوف، العمادي الذي قدّر

أنّ المعنى: (وَبِأَيْمَانِهِمْ كُتِبَ أَعْمَالِهِمْ).<sup>(١)</sup>

وفيما يظهر من سياق الآية أنّ الأقرب أن تكون (بِأَيْمَانِهِمْ) عطفاً على الظرف، فالجارّ والمجرور

متعلّق بالفعل (يَسْعَى)، وما يؤكّد ذلك ما ذكره المفسرون والنحاة أنّ الباء تأتي بمعنى (عن)، أي: (عن

جميع جهاتهم)، أو تأتي بمعنى (في)، أي: (في جهة أيمانهم)، وإنما خصّ الأيمان؛ لأنها أشرف

الجهات.<sup>(٢)</sup>

وَوَجَّهَ الْقَطْبُ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿إِلَّا أَصْحَابَ الْيَمِينِ﴾ (٣٩) فِي جَنَّةٍ يَتَسَاءَلُونَ ﴿٤٠﴾ [المدثر: ٣٩-

٤٠] فذكر في الجارّ والمجرور (فِي جَنَّةٍ) عدة توجيهات هي:

١. أنه خبر لمحذوف.

٢. أنه متعلّق بـ(يَتَسَاءَلُونَ) أو بمحذوف حال من فاعله وهو الواو.

٣. أنه متعلّق بمحذوف حال من (أَصْحَابَ الْيَمِينِ).

وَرَجَّحَ الْقَطْبُ الْقَوْلَ بِأَنَّ الْجَارَّ وَالْمَجْرُورَ (فِي جَنَّةٍ) متعلّق بالفعل (يَتَسَاءَلُونَ)، أو بمحذوف حال

من هذه الواو، والمعنى: (يسألُ بعضٌ بعضًا).<sup>(٣)</sup>

<sup>١</sup> - العمادي، ج ٨، ص ٢٠٧.

<sup>٢</sup> - انظر: السمين الحلبي، ج ١٠، ص ٢٤١.

<sup>٣</sup> - أطفيش، داعي العمل، ج ٣، ص ٣٤٨.

وأجاز القطب القول أيضا بأن تكون (في جَنَاتٍ) خبرًا لمبتدأ محذوف، أي: (هم في جناتٍ لا يُكْتَنَهُ وصفُها)، وأنَّ هذه الجملة هي جواب لسؤال محذوف، كأنه قيل: فما بالهم؟ فقيل: هم في جنات. (١)

وردَّ القطب القول بأن يكون الجارَّ والمجرور متعلِّق بمحذوف حال من (أَصْحَابَ الْيَمِينِ)، كما أجاز ذلك العكبري (٢)، وبيَّن عدم صحَّة ذلك؛ معلِّلاً أنه لم يتقدم لها عامل تكون له قيدًا ولا تأكيدًا له أو لصاحبها، مضعِّفًا اعتبار القول بالمعنى: (أستثنيهم حال كونهم في الجنَّة)، فإن قوله: (إلَّا أَصْحَابَ الْيَمِينِ) في معنى ذلك. (٣)

وممن قال بما ذهب إليه القطب من المفسِّرين والنحاة وهو تعلُّق (في جَنَاتٍ) بالفعل (يَتَسَاءَلُونَ)، السمين الحلبي الذي رجَّح هذا القول، وذكر بأنه أظهر عن الحالية من فاعل (يَتَسَاءَلُونَ)، (٤) ووافقه في ذلك من المعاصرين ابن عاشور. (٥)

أما القول بأن الجارَّ والمجرور متعلِّق بخبر لمبتدأ محذوف فقد أجازه أيضا ابن عاشور (٦)، واختاره بعض النحاة المعاصرين أمثال محيي الدين درويش (٧) وغيره. (٨)

---

١ - أطفيش، داعي العمل، ج ٣، ص ٣٤٧.

٢ - العكبري، التبيان، ج ٢، ص ١٢٥١.

٣ - المرجع نفسه، ج ٢، ص ١٢٥١.

٤ - السمين الحلبي، ج ١٠، ص ٥٥٥.

٥ - ابن عاشور، ج ٢٩، ص ٣٢٥.

٦ - المرجع نفسه، ج ٢٩، ص ٣٢٥.

٧ - درويش، ج ١٠، ص ٢٩١.

٨ - صالح، ج ١٢، ص ٢٤٩.

وَوَجَّهَ الْقُطْبَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ﴾ [القلم: ٢] فذكر في تعلق (بِنِعْمَةٍ) ثلاثة

توجيهات هي:

١. أَنَّهَا مَتَعَلِّقَةٌ بِ(مَا) لِتَضَمَّنَهَا مَعْنَى (انْتَفَى).

٢. أَنَّهَا مَتَعَلِّقَةٌ بِمَحذُوفٍ حَالٍ مِنَ الْخَبَرِ.

٣. أَنَّهَا مَتَعَلِّقَةٌ بِ(بِمَجْنُونٍ) عَلَى مَعْنَى: مَتَعَدٍّ أَوْ طَاغٍ.

وَرَجَّحَ الْقُطْبُ الْوَجْهَ الْأَوَّلَ، عَلَى أَنَّ الْبَاءَ فِي (بِنِعْمَةٍ) مَتَعَلِّقَةٌ بِ(مَا) لِتَضَمَّنَهَا مَعْنَى (انْتَفَى)، أَي:

(انْتَفَى بِنِعْمَةِ رَبِّكَ عَنْكَ الْجَنُونَ انْتِفَاءً عَظِيمًا).<sup>(١)</sup> وَأَجَازٌ أَنْ يَتَعَلَّقَ (بِنِعْمَةٍ) بِ(بِمَجْنُونٍ) عَلَى مَعْنَى: (مَتَعَدٍّ

أَوْ طَاغٍ)، أَي: مَا تَعَدَّيْتَ أَوْ مَا طَغَيْتَ بِهَا.<sup>(٢)</sup>

وَمِمَّنْ سَبَقَ الْقُطْبُ إِلَى هَذَا الرَّأْيِ الَّذِي رَجَّحَهُ، الزَّجَّاجُ، وَذَكَرَ أَنَّ الْمَعْنَى: (انْتَفَى عَنْكَ الْجَنُونَ بِنِعْمَةِ

اللَّهِ)<sup>(٣)</sup>، وَهُوَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ ابْنُ الْحَاجِبِ فِي أَمَالِيهِ<sup>(٤)</sup>، وَقَالَ بِهِ مِنَ النُّحَاةِ الْمَعَاصِرِينَ مَحْيِي الدِّينِ

دُرُوشِ.<sup>(٥)</sup>

---

<sup>١</sup> - أطفيش، داعي العمل، ج٣، ص٧٦.

<sup>٢</sup> - المرجع نفسه، ج٣، ص٧٦-٧٧.

<sup>٣</sup> - الزجاج، ج٥، ص٢٠٤.

<sup>٤</sup> - ابن الحاجب، جمال الدين عثمان بن عمر: أمالي ابن الحاجب، تحقيق: فخر صالح سليمان قدارة، دط، دار عمار، الأردن، ١٤٠٩هـ-

١٩٨٩م، ج١، ص٢٤١.

<sup>٥</sup> - درويش، ج١٠، ص١٦٤.

وهناك من المفسرين والنحاة من ذهب إلى أنّ (بِنِعْمَةٍ) متعلّقة بحال من الضمير المستكن في  
ب(بِمَجْنُونٍ)، أي القول الذي ردّه القطب، ومنهم الزمخشري<sup>(١)</sup>، والعمادي<sup>(٢)</sup>، ووافقهما من المفسرين والنحاة  
المعاصرين ابن عاشور<sup>(٣)</sup> وغيره<sup>(٤)</sup>.

وتعقّب ابن الحاجب هذا القول الذي ذكره الزمخشري، وذكر بأنّ ذلك غير مستقيم من وجّهين:  
أحدهما: أنه لا يوصف جنون بأنه من نعمة الله، والآخر: أنه لم يرد نفي جنون مخصوص<sup>(٥)</sup>.

ويظهر أنّ أصل الخلاف في هذه المسألة هو تعلّق الجارّ والمجرور بالحرف، فجمهور النحاة ينعون  
ذلك، ويتفرّع على هذا القول ما ذهب إليه الزمخشري ومن وافقه في هذه المسألة وهو تعلق (بِنِعْمَةٍ)  
بمحذوف حال، لا ب(ما) النافية.

وهناك من النحاة من قال بجواز تعلّق الجارّ والمجرور بالحرف، ويتفرّع على هذا القول ما ذهب  
إليه القطب وهو تعلق (بِنِعْمَةٍ) بحرف النفي (ما)، ومن هؤلاء النحاة أبو علي الفارسي وابن جني وابن  
الحاجب وابن هشام<sup>(٦)</sup>.

---

<sup>١</sup> - الزمخشري، الكشاف، ج ٤، ص ٥٨٤-٥٨٥.

<sup>٢</sup> - العمادي، ج ٩، ص ١١.

<sup>٣</sup> - ابن عاشور، ج ٢٩، ص ٦٢.

<sup>٤</sup> - انظر: صالح، ج ١٢، ص ١١١.

<sup>٥</sup> - ابن الحاجب، الأمالي، ج ١، ص ٢٤١.

<sup>٦</sup> - انظر: الأنصاري، مغني اللبيب، ص ٥٧٣/. وانظر: ابن الحاجب، المرجع نفسه، ج ١، ص ٢٤١.

## ٢- متعلق بمحذوف:

ومن توجيهات القطب في الجارّ والمجرور المتعلق بمحذوف ما ورد في قوله تعالى ﴿إِنَّا أَدْنَانُهَا﴾

إِنْشَاءً ﴿٣٥﴾ فَجَعَلْنَاهُنَّ أَبْكَارًا ﴿٣٦﴾ عُرْبًا أَتْرَابًا ﴿٣٧﴾ لِأَصْحَابِ الْيَمِينِ ﴿الواقعة: ٣٥-٣٨﴾ فذكر في تعلق

(لأَصْحَابِ الْيَمِينِ) عدة توجيهات:

١. أنه متعلق بـ(أَنْشَأْنَاهُنَّ) أو بـ(جَعَلْنَاهُنَّ).

٢. أنه متعلق بال بحال من (أَتْرَابًا) بتضمن معنى مساويات.

٣. أنه متعلق بـ(أَتْرَابًا).

٤. أنه متعلق بمحذوف نعت من (أَتْرَابًا) أو (أَبْكَارًا).

٥. أنه متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف.

وَرَجَّحَ القطب أن (لأَصْحَابِ الْيَمِينِ) متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، على أن التقدير: (هُنَّ

لأَصْحَابِ الْيَمِينِ).<sup>(١)</sup>

وأجاز القطب القول بأنّ الجارّ والمجرور هنا متعلق بـ(أَنْشَأْنَاهُنَّ) أو بـ(جَعَلْنَاهُنَّ) على التنازع، ثم

أورد قولين مفادهما أنّ التعلق هنا إما بـ(أَتْرَابًا) لتضمّنه معنى مساويات، وإما بمحذوف نعت لـ(أَتْرَابًا) أو

لـ(أَبْكَارًا)، أو حال منه.<sup>(٢)</sup>

<sup>١</sup> - أطفيش، داعي العمل، ج ١، ص ٢٨٧.

<sup>٢</sup> - المرجع نفسه، ج ١، ص ٢٨٧.

لكن رأي القطب بتعلق (لأَصْحَابِ) بمحذوف خبر، سبق إليه الفراء الذي قال بهذا الرأي، مقدراً  
المعنى: أي: (هذا لأَصْحَابِ اليمِين).<sup>(١)</sup>

وجمهور المفسرين والنحاة على تعلق (لأَصْحَابِ اليمِينِ) بـ(أَنْشَأْنَاهُنَّ) أو بـ(جَعَلْنَاهُنَّ)، كالطبري<sup>(٢)</sup>  
والعكبري<sup>(٣)</sup> والزمخشري<sup>(٤)</sup> وأبي حيان الأندلسي<sup>(٥)</sup> والسمين الحلبي<sup>(٦)</sup>، ووافقهم في ذلك من المفسرين  
والنحاة المعاصرين ابن عاشور<sup>(٧)</sup> ومحيي الدين درويش<sup>(٨)</sup> وغيرهما.<sup>(٩)</sup>

والذي يظهر أنّ الأوجه التي ذكرها القطب في تعلق (لأَصْحَابِ اليمِينِ) كلّها جائزة؛ لأنّ كلّاً منها  
يعطي معنى سائغاً ومقبولاً ومتبادراً إلى الذهن فيما يخص إنشاء الله للحوور العين اللاتي أعدهن الله تعالى  
لأصحاب اليمِين.

وَوَجَّهَ الْقُطْبُ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ جَهَنَّمَ كَانَتْ مِرْصَادًا ﴿١١﴾ لِلطَّاغِيَتِ مَاءَبًا ﴿١٢﴾﴾ [النبأ: ٢١-٢٢] فنذكر في

تعلق (لِلطَّاغِيَتِ) عدة توجيهات هي:

- 
- ١ - الفراء، ج ٣، ص ١٢٦.
  - ٢ - الطبري، ج ٢٢، ص ٣٢٩.
  - ٣ - العكبري، التبيان، ج ٢، ص ١٢٠٥.
  - ٤ - الزمخشري، الكشاف، ج ٤، ص ٤٦٢.
  - ٥ - الأندلسي، البحر المحيط، ج ١٠، ص ٢٠٨.
  - ٦ - السمين الحلبي، ج ١٠، ص ٢٠٨.
  - ٧ - ابن عاشور، ج ٢٧، ص ٣٠٢.
  - ٨ - درويش، ج ٩، ص ٤٣٢.
  - ٩ - صالح، ج ١١، ص ٣٥٧.

١ . أنه متعلّق بمحذوف حال من (مَآبًا).

٢ . أنه متعلّق بمحذوف نعت من (مرصَادًا).

٣ . أنه متعلّق بـ(مَآبًا).

٤ . أنه متعلّق بالفعل (كانت).

ورجّح القطب أنّ (للطَّاعِينَ) متعلّق بمحذوف حال من (مَآبًا)، وذكر أنّ أصله أن يكون نعته، ولكن لما قُدِّم الجارّ والمجرور للفاصلة ولطريق الاهتمام بذكرهم في مقام نكر جهنم؛ وليُحضِر السامع عَوْدَه لـ(مَآبًا) وعَوْدَه لـ(مِرْصَادًا) كان حالًا.<sup>(١)</sup>

وأجاز القطب القول بتعلّق (للطَّاعِينَ) بمحذوف نعت من (مِرْصَادًا) أو بالفعل (كَانَتْ)، إلا أنه منع جواز تعليقه بـ(مَآبًا) كما قيل بذلك؛ معللاً أنّ الرجوع إلى (جَهَنَّمَ) لا إلى (الطَّاعِينَ).<sup>(٢)</sup>

أما المفسرون والنحاة فأجازوا في تعلّق (للطَّاعِينَ) عدّة أوجه، فالزمخشري أجاز أن يكون التعلّق بمحذوف حال من (مَآبًا)، أو بـ(مَآبًا) نفسها<sup>(٣)</sup>، والسمين الحلبي زاد على هذين الوجهين وجهين آخرين، وهما: أن يكون متعلّقًا بمحذوف الصفة لـ(مِرْصَادًا)، أو متعلّقًا بـ(مِرْصَادًا) نفسها.<sup>(٤)</sup>

<sup>١</sup> - أظفيش، داعي العمل، ج ٤، ص ٢٨.

<sup>٢</sup> - المرجع نفسه، ج ٤، ص ٢٩.

<sup>٣</sup> - الزمخشري، الكشف، ج ٤، ص ٦٨٨.

<sup>٤</sup> - السمين الحلبي، ج ١٠، ص ٦٥٤.

أما المفسرون والنحاة المعاصرون، فمنهم من ذهب إلى أنّ (لِلطَّاعِينَ) متعلّق بـ(مَأَبًا)، كابن عاشور، على أنّ معنى (مَأَبًا) أي مرجع، فهي مرجع للطّاعين<sup>(١)</sup>، أما صاحب (الإعراب المفصل) فاختر القول بتعلّق (لِلطَّاعِينَ) بالفعل (كَانَتْ)<sup>(٢)</sup>، موافقًا بذلك ما أقرّه النحاة في جواز تعلّق الجارّ والمجرور بالفعل الناقص.<sup>(٣)</sup>

وَوَجَّهَ الْقُطْبُ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿أَمْ لَكُمْ أَيْمَانٌ عَلَيْنَا بِلِغَةِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ [القلم: ٣٩]، فذكر في تعلّق

(عَلَيْنَا) توجيهين هما:

١. أنّها متعلّقة بمحذوف نعت لـ(أَيْمَانٌ).

٢. أنّها متعلّقة بـ(لَكُمْ) النائب عن ثابتة.

وَرَجَّحَ الْقُطْبُ الْوَجْهَ الْأَوَّلَ مَبْنًى أَنَّ الْمَعْنَى أَي: (أَيْمَانٌ ثَابِتَةٌ عَلَيْنَا)، فذلك أولى من تعليق (عَلَيْنَا)

بـ(لَكُمْ) النائب عن ثابتة؛ معللاً أنه عامل معنوي لا لفظي، فيضعف عن العمل في المفعول عنه، كما

يضعف عن العمل في المتقدم.<sup>(٤)</sup>

<sup>١</sup> - ابن عاشور، ج ٣٠، ص ٣٦.

<sup>٢</sup> - صالح، ج ١٢، ص ٣١٥.

<sup>٣</sup> - الأنصاري، مغني اللبيب، ص ٥٧٠-٥٧١.

<sup>٤</sup> - أطفيش، داعي العمل، ج ٣، ص ١٠٣.

وأكثر المفسرين والنحاة المتقدمين - حسب اطلاع الباحث - لم يصرحوا في شأن تعلق (عَلَيْنَا)، عدا ما ذكره بعضهم، كالمنتجب الهذاني الذي جعل (عَلَيْنَا) متعلقة بـ(أَيْمَانُ)<sup>(١)</sup>، ومكي الذي انفرد برأي آخر، وهو أنّ (عَلَيْنَا) متعلق بخبر محذوف، والمبتدأ هو (أَيْمَانُ).<sup>(٢)</sup>

أما المفسرون والنحاة المعاصرون - فيما اطلع عليه الباحث - فأراؤهم متفقة على أن تعلق (عَلَيْنَا) لا يكون إلا لنعته محذوف لـ(أَيْمَانُ)، ومنهم ابن عاشور<sup>(٣)</sup> ومحيي الدين درويش<sup>(٤)</sup> وغيرهما من النحاة.<sup>(٥)</sup>

ومن توجيهات القطب لتعلق الجارّ والمجرور بمحذوف ما ورد في قوله تعالى: ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾<sup>(٦)</sup>

عَنِ النَّبِيِّ الْعَظِيمِ ﴿[النبأ: ١-٢]، فذكر في إعراب (عَنِ النَّبِيِّ) ثلاثة توجيهات هي:

١. أنه متعلق بالفعل (يَتَسَاءَلُونَ) المذكور.

٢. أنه متعلق بفعل مقدر تقديره: (يَتَسَاءَلُونَ).

٣. أنه بدل من (ما) الاستفهامية.

واستبعد القطب الوجه الثالث، وهو أنّ (عَنِ النَّبِيِّ) بدل من (ما) الاستفهامية؛ معللاً أنه لو قيل بذلك،

لكان التقدير: (عَنِ النَّبِيِّ الْعَظِيمِ؟) بهمزة الاستفهام.<sup>(٦)</sup>

<sup>١</sup> - الهذاني، ج٦، ص٢٠٠.

<sup>٢</sup> - القيسي، ج٢، ص٧٥١.

<sup>٣</sup> - ابن عاشور، ج٢٩، ص٩٤.

<sup>٤</sup> - درويش، ج١٠، ص١٨٠.

<sup>٥</sup> - صالح، ج١٢، ص١٢٧.

<sup>٦</sup> - أطفيش، داعي العمل، ج٤، ص٩.

وأجاز القطب القول بتعلّق (عَنِ النَّبَأِ) إما بمحذوف، على أَنَّ (عَنِ النَّبَأِ الْعَظِيمِ) جواب، والتقدير: (يَتَسَاءَلُونَ عَنِ النَّبَأِ الْعَظِيمِ)، وهذا الحذف فيه مسارعة إلى البيان ومراعاة لترتيب السؤال، وإما أن يكون التعلّق بالفعل (يَتَسَاءَلُونَ) المذكور في الآية السابقة.<sup>(١)</sup>

وجمهور المفسرين والنحاة على جواز تعلّق (عَنِ النَّبَأِ) بفعل محذوف، تقديره: (يَتَسَاءَلُونَ) أو بالفعل المذكور، ومنهم العكبري<sup>(٢)</sup> وأبو حيّان الأندلسي<sup>(٣)</sup>، والسمين الحلبي<sup>(٤)</sup>، واختار بعض النحاة -كالعكبري ومكي- بأنّ (عَنِ النَّبَأِ) بدل من (ما) الاستفهامية<sup>(٥)</sup>، وأجازه أيضا السمين الحلبي.<sup>(٦)</sup>

وهناك من النحاة من ذهب إلى ما ذكره القطب في استبعاد القول بالبدلية، كالهمداني<sup>(٧)</sup> وابن الأنباري<sup>(٨)</sup>، يقول الهمداني داخضًا هذا القول: "ولا يحسن أن يكون بدلًا من الأول متعلّقًا بهذا الظاهر كما زعم بعضهم، لا بل لا يجوز؛ لأنه لو كان كما زعم لوجب دخول حرف الاستفهام عليه، فيكون: أَعَنِ النَّبَأِ الْعَظِيمِ؟ ألا ترى أنك إذا قلت: بكم ثوبك، أبعشرين أم بثلاثين؟ لا بد لك من إعادة حرف الاستفهام، ولو قلت: بعشرين من غير الهمزة لم يَجُزْ، فأعرفه فإنه موضع، وإذا كان كذلك وجب أن يكون من صلة فعل آخر دل عليه هذا الظاهر، لا من صلة هذا الظاهر على جهة البدل، ف(عن) الأول متصل

١ - أطفيش، داعي العمل، ج ٤، ص ٩.

٢ - العكبري، التبيان، ج ٢، ص ١٢٦٦.

٣ - الأندلسي، البحر المحيط، ج ١٠، ص ٣٨٣.

٤ - السمين الحلبي، ج ١٠، ص ٦٤٨.

٥ - انظر: العكبري، المرجع نفسه، ج ٢، ص ١٢٦٦/ وانظر: القيسي، ج ٢، ص ٧٩٤.

٦ - السمين الحلبي، ج ١٠، ص ٦٤٨.

٧ - الهمداني، ج ٦، ص ٣٢٠.

٨ - انظر: الخطيب، التصليل، ج ١٥، ص ٤٨٤.

بالاستخبار، والثاني متصل بالإخبار، اللهم إلا أن يقول هذا الزاعم: إن الأصل (أَعْنِ النَّبَأُ؟)، إلا أنه استغني عن تكرير الاستفهام بتقدم ما قبله، بشهادة قوله: ﴿أَفَأَيْنَ مَتَّ فَهُمُ الْخَالِدُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٤]، والمعنى: أَفَهُمُ الْخَالِدُونَ؟ فاكْتُفِي بالاستفهام الأول عن الثاني فيكون بدلاً من الأول، والأول هو الوجه وعليه الجُلُّ، إذ الحذف من غير اضطرار على خلاف الأصل".<sup>(١)</sup>

ومما وجهه القطب في تعلق الجار والمجرور بمحذوف ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا أَصْحَابَ النَّارِ إِلَّا مَلَائِكَةً وَمَا جَعَلْنَا عِدَّتَهُمْ إِلَّا فِتْنَةً لِلَّذِينَ كَفَرُوا لِيَسْتَيِّقَنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾ [المدثر: ٣١]، فذكر في إعراب (لِيَسْتَيِّقَنَ) وجهين هما:

١. أنه متعلق بالفعل (جَعَلْنَا).

٢. أنه بدل إضراب من (فِتْنَةً).

ورجَّح القطب أنّ إعراب (لِيَسْتَيِّقَنَ) بدل إضراب من (فِتْنَةً) أي ثابتة، وقال: "أعني العِدَّة لِيَسْتَيِّقَنَ فَإِنَّ أَهْلَ الْكِتَابِ يَسْتَيِّقُونَ بِالْعِدَّةِ سِوَا جَعَلَهُ اللَّهُ فِي الْفِتْنَةِ لِلَّذِينَ كَفَرُوا أَمْ لَمْ يَجْعَلْهُ فِتْنَةً لَهُمْ".<sup>(٢)</sup>

واستبعد القطب القول تعلق (لِيَسْتَيِّقَنَ) بـ(جَعَلْنَا)؛ معللاً أنّ فيه حصر في (فتنة الذين كفروا)، فلا يكون استيقان أهل الكتاب علة له، ولا يزيد في استيقانهم قوة ولا شيئاً، ولا يكون عاقبة مترتبة على الحصر فضلاً عن أن تجعل لام العاقبة.<sup>(٣)</sup>

<sup>١</sup> - الهمداني، ج ٦، ص ٣٢٠.

<sup>٢</sup> - أطفيش، داعي العمل، ج ٣، ص ٣٣٣.

<sup>٣</sup> - المرجع نفسه، ج ٣، ص ٣٣٣.

ولم يجد الباحث -فيما اطلع عليه- من المفسرين والنحاة من ذكر ما ذهب إليه القطب، وهو وجه البدلية، بل ذكروا أنّ (لَيْسْتَيْنِ) متعلّقة إما بالفعل (جَعَلْنَا)، وإما بفعل مُضَمَّرٍ تقديره (فَعَلْنَا)، ومنهم أبو حيان الأندلسي<sup>(١)</sup>، والسمين الحلبي<sup>(٢)</sup>، والمنتجب الهمداني<sup>(٣)</sup>، وهو ما ذكره عدد من المفسرين والنحاة المعاصرين، كابن عاشور<sup>(٤)</sup>، ومحيي الدين درويش<sup>(٥)</sup>.

فالقول بأنّ (لَيْسْتَيْنِ) بدل من (فِتْنَةٌ) يظهر أنه قول انفرد به القطب، لكن ما يُلحَظ في ترجيحه أنه استعمل عبارة (فَعَلَّهُ بدل إضراب)، وكأن في ذلك إشارة إلى أنّ المسألة عنده فيها شيء من التأمّل وإعادة النظر.

وبالرجوع إلى التفسير الثالث للقطب وهو (تيسير التفسير)، وجد الباحث أنّ القطب أعرب (لَيْسْتَيْنِ) بدل اشتمال لا بدل إضراب، ولعله ذهب إلى ذلك بعد إمعان النظر والتمحيص في المسألة، وفي كلا الحالتين فالقطب رجّح البدلية، وهو الوجه الذي لم يجد الباحث له ذكراً عند المفسرين والنحاة كما أشير إلى ذلك<sup>(٦)</sup>.

---

<sup>١</sup> - الأندلسي، البحر المحيط، ج ١٠، ص ٣٣٣.

<sup>٢</sup> - السمين الحلبي، ج ١٠، ص ٥٤٩.

<sup>٣</sup> - الهمداني، ج ٦، ص ٢٦٧.

<sup>٤</sup> - ابن عاشور، ج ٢٩، ص ٣١٥.

<sup>٥</sup> - درويش، ج ١٠، ص ٢٨٠.

<sup>٦</sup> - أطفيش، تيسير التفسير، ج ١٥، ص ٤٠٢.

وَوَجَّهَ الْقُطْبَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ ﴿٢٢﴾ عَلَى الْأَرَائِكِ يَنْظُرُونَ﴾ [المطففين: ٢٢-

٢٣] فذكر في تعلق (عَلَى الْأَرَائِكِ) توجيهين هما:

١- أنه متعلق بالفعل (يَنْظُرُونَ).

٢- أنه متعلق بمحذوف حال من الواو في (يَنْظُرُونَ).

وَرَجَّحَ الْقُطْبَ الْوَجْهَ الثَّانِي، مَبِينًا أَنَّهُ أَوْلَى مِنَ الْقَوْلِ بِأَنَّ (عَلَى الْأَرَائِكِ) متعلق بـ(يَنْظُرُونَ) قُدِّمَ عَلَيْهِ

بطريق الاهتمام<sup>(١)</sup>.

وَفَسَّرَ الْقُطْبَ اخْتِيَارَهُ لِهَذَا الْوَجْهِ بِأَنَّ تَعْلِيْقَ (عَلَى الْأَرَائِكِ) هُوَ بِمَحْذُوفٍ حَالٍ مِنَ الْوَاوِ، أَي: يَنْظُرُونَ

حَالِ كَوْنِهِمْ عَلَيْهَا، ثُمَّ قَالَ: "وَوَجَّهَ التَّعْلِيْقَ بـ(يَنْظُرُونَ) أَنَّهُمْ يَسْتَعْمَلُونَ عَلَيْهَا نَظْرَهُمْ".<sup>(٢)</sup>

وَمِمَّنْ سَبَقَ الْقُطْبَ إِلَى هَذَا الْمَعْنَى، الطَّبْرِيُّ الَّذِي قَالَ مَعْقَبًا عَلَى الْآيَةِ: (عَلَى الْأَرَائِكِ يَنْظُرُونَ):

"عَلَى السَّرْرِ فِي الْحِجَالِ، مِنَ اللَّؤْلُؤِ وَالْيَاقُوتِ، يَنْظُرُونَ إِلَى مَا أَعْطَاهُمُ اللَّهُ مِنَ الْكِرَامَةِ وَالنَّعِيمِ، وَالْحَبْرَةِ

فِي الْجَنَانِ".<sup>(٣)</sup>

١ - أطفيش، داعي العمل، ج ٤، ص ١٩٥.

٢ - المرجع نفسه، ج ٤، ص ١٩٥.

٣ - الطبري، ج ٢٤، ص ٢١٢.

وهناك عدد من المفسرين والنحاة من أجاز الوجهَيْن، ومنهم العكبري<sup>(١)</sup> والسمين الحلبي<sup>(٢)</sup> والمنتجب الهمذاني<sup>(٣)</sup>.

أما المفسرون والنحاة المعاصرون فمنهم من اختار الوجه الأول، وهو تعلق (عَلَى الْأَرَائِكِ) بالفعل (يَنْظُرُونَ)، كمحيي الدين درويش<sup>(٤)</sup>، ومنهم من اختار رأيًا آخر، وهو أَنَّ (عَلَى الْأَرَائِكِ) متعلق بخبر ثانٍ لـ(إِنَّ)، كابن عاشور<sup>(٥)</sup> وغيره<sup>(٦)</sup>.

والذي يراه الباحث هو ما ذهب إليه القطب؛ وذلك لأن تعليق (عَلَى الْأَرَائِكِ) بالفعل يحصر نظر الأبرار بالأرائك، أما تعليقه بمحذوف حال من (الواو) فيصف حالهم وهم على الأرائك ينظرون فيها إلى مناظر الجنة، وما أعطوا فيها من النعيم، وهذا المعنى أشار إليه المفسرون، مثل الطبري<sup>(٧)</sup>، وذكره القطب نفسه<sup>(٨)</sup>.

---

١ - العكبري، التبيان، ج ٢، ص ١٢٧٧.

٢ - السمين الحلبي، ج ١٠، ص ٧٢٤.

٣ - الهمذاني، ج ٦، ص ٣٦٣.

٤ - درويش، ج ١٠، ص ٤١٥.

٥ - ابن عاشور، ج ٣٠، ص ٢٠٤.

٦ - صالح، ج ١٢، ص ٣٨١.

٧ - انظر: الطبري، ج ٢٤، ص ٢١٢.

٨ - انظر: أطفيش، داعي العمل، ج ٤، ص ١٩٥.

### ٣- له موقع إعرابي:

ومن توجيهات القطب للجارّ والمجرور الذي له موقع إعرابي ما ورد في قوله تعالى: ﴿وَيُطَافُ

عَلَيْهِمْ بِأَنْبِيَاءٍ مِّنْ فَضَّةٍ وَأَكْوَابٍ﴾ [الإنسان: ١٥]، فنكر في إعراب (بِأَنْبِيَاءٍ) و(عَلَيْهِمْ) توجيهين هما:

١- أَنْ (بِأَنْبِيَاءٍ) نائب فاعل ل(يُطَافُ)، و(عَلَيْهِمْ) فضلة.

٢- أَنْ (بِأَنْبِيَاءٍ) فضلة، و(عَلَيْهِمْ) نائب فاعل ل(يُطَافُ).

وَرَجَّحَ القطب أَنَّ (بِأَنْبِيَاءٍ) نائب فاعل للفعل (يُطَافُ)، ونكر أَنَّ ذلك أَوْلَى من القول بأنَّ نائب

الفاعل هو (عَلَيْهِمْ).<sup>(١)</sup>

وأجاز عدد من المفسرين والنحاة الوجهين في هذه المسألة، ومنهم السمين الحلبي، الذي ذكر أَنَّ

(بِأَنْبِيَاءٍ) قائمة مقام الفاعل، معللاً أنه المفعول به في المعنى، ثم قال: "ويجوز أن يكون عليهم"<sup>(٢)</sup>، ووافقته

في ذلك من النحاة المعاصرين محيي الدين درويش<sup>(٣)</sup>، ومنهم من اختار أن يكون نائب الفاعل هو

(عَلَيْهِمْ).<sup>(٤)</sup>

ويظهر أَنَّ هذه المسألة ليست من مسائل الخلاف بين المفسرين والنحاة، ولذلك لم يفسر القطب

ترجيحه، ولعل في ذلك إشارة منه إلى جواز الوجه الآخر عنده، لا سيما إن كان المعنى متقارباً في

الوجهين.

<sup>١</sup> - أطفيش، داعي العمل، ج ٣، ص ٤١٩.

<sup>٢</sup> - السمين الحلبي، ج ١٠، ص ٦٠٧.

<sup>٣</sup> - درويش، ج ١٠، ص ٣٢٢.

<sup>٤</sup> - انظر: صالح، ج ١٢، ص ٩٢.

## ثانياً: الظرف:

يثبت للظرف ما يثبت للجارّ والمجرور في جميع أحكامه من غير أن يُفصلَ واحد منهما على صاحبه، فهو يتعلّق بمذكور أو بمحذوف كما هو الحال في الجارّ والمجرور.<sup>(١)</sup>

وفيما يلي أهم المسائل التي وجّهها القطب في تفسيره في تعلّق الظرف بمذكور، أو بمحذوف، وذلك على النحو الآتي:

### ١- متعلّق بمذكور:

من المسائل التي ناقشها القطب في تعلّق الظرف بمذكور ما ورد في قوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ الَّذِينَ مِنْ

قَبْلِهِمْ قَرِيبًا ذَاقُوا وَبَالَ أَمْرِهِمْ﴾ [الحشر: ١٥]، فذكر في تعلّق الظرف (قَرِيبًا) ثلاثة توجيهات هي:

١- أنه متعلّق بما يتعلّق به (مِنْ قَبْلِهِمْ).

٢- أنه متعلّق بالفعل (ذَاقُوا).

٣- أنه متعلّق ب(مَثَلِ).

وأجاز القطب الوجهين الأولين، مستبعدًا الوجه الثالث، وهو أنّ (قَرِيبًا) متعلّق ب(مَثَلِ)، وأنّ التقدير: أي: (كوجود مَثَلِ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ قَرِيبًا)، فإنه على هذا متعلّق بوقوع أو بوجود لا ب(مَثَلِ) ولو حُذِف المضاف، وناب عنه على هذه الدعوى؛ لأنّ لفظ (مَثَلِ) ليس مما يُتعلّق به إلا على قصد معنى (مُمَاثِل ومُشَابِه)، ومن قال بذلك لم يورد هذا، وإلا لم يحتجّ إلى تقدير مضاف، وأيضًا المعنى هنا يأبى التعليق

<sup>١</sup> - السالمي، ص ٨٠.

ب(مَثَلٍ)؛ لأن (مَثَل) ليس بمعنى (مُشَابِه) بل بمعنى الصِّفَة، وليس المراد أنهم وُصِفُوا قَرِيبًا، فلو قيل: عُلقَ بالمضاف المقَدَّر، لكان ظاهرًا.<sup>(١)</sup>

فالقطب يرى أن (قَرِيبًا) إما أنه متعلِّق بما تعلَّق به (مِنْ قَبْلِهِمْ) وهو كون خاص، أي: (مضى شأنُهُمْ مِنْ قَبْلِهِمْ)، وإما أن يكون متعلِّقًا بالفعل (ذَاقُوا).<sup>(٢)</sup>

والمفسرون والنحاة تعدَّدت آراؤهم في هذه المسألة، فمنهم من أجاز الوجهين الأوَّلين كما ذهب إلى ذلك القطب، كالعكبري<sup>(٣)</sup>، ووافقه من النحاة المعاصرين محيي الدين درويش<sup>(٤)</sup>، ومنهم من اختار ما استبعده القطب، وهو تعلَّق (قَرِيبًا) ب(مَثَلٍ)، كالزمخشري الذي قرَّر أنَّ (قَرِيبًا) انتصب ب(مَثَل) على أن يكون التقدير: (كوجود مثل أهل بدر قَرِيبًا ذاقوا وبال أمرهم وسوء عاقبة كفرهم وعداوتهم لرسول الله صلى الله عليه وسلم).<sup>(٥)</sup>

وممن وافق الزمخشري في هذا التوجيه، العمادي<sup>(٦)</sup>، وتبعهما من المعاصرين ابن عاشور<sup>(٧)</sup> وغيره من النحاة.<sup>(٨)</sup>

---

<sup>١</sup> - أطفيش، داعي العمل، ج ٢، ص ١٣٧.

<sup>٢</sup> - المرجع نفسه، ج ٢، ص ١٣٧.

<sup>٣</sup> - العكبري، التبيان، ج ٢، ص ١٢١٦.

<sup>٤</sup> - درويش، ج ١٠، ص ٥١.

<sup>٥</sup> - الزمخشري، الكشاف، ج ٤، ص ٥٠٧.

<sup>٦</sup> - العمادي، ج ٨، ص ٢٣١.

<sup>٧</sup> - ابن عاشور، ج ٢٨، ص ١٠٨.

<sup>٨</sup> - انظر: صالح، ج ١١، ص ٤٦٦.

ويميل الباحث إلى ما ذهب إليه القطب من استبعاد القول بتعلق (قريبًا) بـ(مثل) ولا سيما مع وجود وجهين هما أقرب في المعنى، وأسلم في القواعد النحوية.

ومن توجيهات القطب في هذا الباب ما ورد في قوله تعالى: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ

وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَّاءُ مِنْكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ

الْعَدَاةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا حَتَّى تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحَدَهُ﴾ [الممتحنة: ٤]، فنذكر في تعلق (حتى) عدّة توجيهات

هي:

١. أنها متعلقة بـ(برآء)، أو بـ(العداوة)، أو بـ(البغضاء).

٢. أنها متعلقة بمحذوف.

٣. أنها متعلقة بـ(كفرنا) أو بـ(بدا).

ونفى القطب أن يكون تعلق حتى بـ(كفرنا) أو بـ(بدا)؛ معللاً بأن الماضي لا يصلح أن يُغيا بالمستقبل<sup>(١)</sup>، مُجيزاً أن تكون متعلقة إما بمذكور وهو (برآء) أو بـ(العداوة) أو بـ(البغضاء)، أو أن تتعلق بمحذوف، والمعنى: أي: (نستمر على البراءة منكم ومما تعبدون من دُونِ اللَّهِ، وعلى الكفر بكم، وعلى العداوة والبغضاء ظاهراً وباطناً حتى تؤمنوا بالله وحده، فإذا آمنتم به وحده كانت منّا لك الولاية والصدقة والحبُّ ظاهراً وقلباً والاتفاق).<sup>(٢)</sup>

١ - أطفيش، داعي العمل، ج ٢، ص ١٧٦.

٢ - المرجع نفسه، ج ٢، ص ١٧٦.

ولم يجد الباحث -فيما اطلع عليه- من المفسرين والنحاة المتقدمين من تطرّق إلى تعلق (حتى)، أما النحاة المعاصرون فمنهم من علّقها بالفعل (بَدَأَ)، مخالفين بذلك رأي القطب، غير ملتفتين إلى الحُجّة التي ساقها في منع تعلق (حتى) المفيدة للمستقبل بالفعل الماضي<sup>(١)</sup>، ومنهم من علّقها بالفعل (تُؤْمِنُوا) كمحيي الدين درويش.

والذي يظهر هو عدم وجود المانع في تعلق (حتى) ب(بَدَأَ)، فإنّ وجود الظرف (أَبَدًا) لعله سوّغ جواز أن يُعَيَّنَ الفعل الماضي بالمستقبل؛ لأنّ الظرف (أَبَدًا) يأتي لاستغراق الزمن المستقبل، وذاك يعني أنّها لا تدخل إلا على الفعل المضارع، فورودها مع الفعل الماضي في هذه الآية جعلته أقرب في دلالاته الزمنية إلى المضارع، والفعل المضارع كما هو معلوم يُعَيَّنُ بالمستقبل.<sup>(٢)</sup>

ومن توجيهات القطب في هذا الباب ما ورد في قوله تعالى: ﴿رَبِّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا

بَيْنَهُمَا الرَّحْمَنُ لَا يَمْلِكُونَ مِنْهُ خِطَابًا ﴿٣٧﴾ يَوْمَ يَقُومُ الرُّوحُ وَالْمَلَائِكَةُ صَفًّا لَا يَتَكَلَّمُونَ ﴿٣٨﴾ [النبا: ٣٧-٣٨]،

فَوَجَّهَ تعلق (يَوْمَ) بتوجيهين هما:

١. أنه متعلق ب(يَمْلِكُونَ).

٢. أنه متعلق ب(يَتَكَلَّمُونَ).

<sup>١</sup> - انظر: الخطيب، التفصيل، ج ١٤، ص ١٢١/ وانظر: صالح، ج ١١، ص ٤٨٣.

<sup>٢</sup> - انظر: السامرائي، ج ٤، ص ٢٣٠.

وَرَجَّحَ القطب الوجه الأول، نافياً القول بتعلق (يَوْمٍ) بالفعل (يَتَكَلَّمُونَ)؛ معللاً أن في ذلك إخراج

(لا) النافية عن الصدارة، وتترك ذلك أولى.<sup>(١)</sup>

أما المفسرون والنحاة فقد أجازوا الوجهين، كالعكبري الذي أجاز الوجهين ذاكراً وجهاً ثالثاً، وهو

جواز أن يتعلّق (يَوْمٍ) ب(خِطَابًا)<sup>(٢)</sup>، وكذا أبو حيان الأندلسي الذي أجاز الوجهين<sup>(٣)</sup>، ووافقه في ذلك

السمين الحلبي<sup>(٤)</sup>، وهو ما ذهب إليه بعض النحاة المعاصرين كمحيي الدين درويش<sup>(٥)</sup> وغيره.<sup>(٦)</sup>

أما العمادي فإنه ذهب إلى ما نفاه القطب، وهو القول بتعلّق (يَوْمٍ) ب(لا يَتَكَلَّمُونَ)، مؤكّداً أن

"الجملة استئنافٌ مقرّرٌ لمضمونِ قوله تعالى: (لَا يَمْلِكُونَ مِنْهُ خِطَابًا)، ومؤكّدٌ له على معنى أنّ أهل

السموات والأرض إذا لم يقدرُوا يومئذٍ على أن يتكلّموا بشيءٍ من جنسِ الكلامِ إلّا من أذن الله تعالى له

منهم في التكلّم، وقال ذلك المأذونُ له قولاً صواباً أي حقّاً".<sup>(٧)</sup>

أما ابن عاشور فذهب إلى ما رجّحه القطب، وهو أن (يَوْمٍ) متعلّق بقوله: (لَا يَمْلِكُونَ مِنْهُ خِطَابًا)،

أي: (لا يتكلّم أحدٌ يومئذٍ إلّا من أذن له الله).<sup>(٨)</sup>

---

١ - أطفيش، داعي العمل، ج ٤، ص ٥١.

٢ - العكبري، التبيان، ج ٢، ص ١٢٦٨.

٣ - الأندلسي، البحر المحيط، ج ١٠، ص ٣٩٠.

٤ - السمين الحلبي، ج ١٠، ص ٦٦٥.

٥ - درويش، ج ١٠، ص ٣٥٩.

٦ - انظر: صالح، ج ١٢، ص ٣٢١.

٧ - العمادي، ج ٩، ص ٩٣-٩٤.

٨ - ابن عاشور، ج ٣٠، ص ٥١.

## ٢ - متعلق بمحذوف:

ومن توجيهات القطب في الظرف المتعلق بمحذوف ما ورد في قوله تعالى: ﴿أَلَا يَظُنُّ أُولَئِكَ أَنَّهُمْ

مَبْعُوثُونَ ﴿٤﴾ لِيَوْمٍ عَظِيمٍ ﴿٥﴾ يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿٦﴾ [المطففين: ٤-٦]، فنذكر في تعلق

الظرف (يَوْمٍ) عِدَّة أوجه هي:

١. أنه متعلق بفعل محذوف.

٢. أنه بدل من (يَوْمٍ) في قوله: (لِيَوْمٍ عَظِيمٍ).

٣. أنه متعلق بخبر محذوف.

٤. أنه متعلق بـ(مَبْعُوثُونَ).

واستبعد القطب تعلق (يَوْمٍ) بـ(مَبْعُوثُونَ)، وذكر أنّ هذا الوجه يتعطل بقوله: (لِيَوْمٍ عَظِيمٍ)، ثم ذكر أنّ هذا الوجه جائز إن جُعِلَت اللام للتعليل، وجُعِلَ اليوم الأول - أي في قوله: (لِيَوْمٍ عَظِيمٍ) - في نية التأخير، على أنّ الأصل: (ألا يظنّ أولئك أنّهم مبعوثون يوم يقوم الناس لرب العالمين) أي: لأجل هذا اليوم، أو لأجل حسابه، لكنّ ذلك في نظر القطب فيه تكلف لا يخفى.<sup>(١)</sup>

ثم بيّن القطب أنه يتعدّر أن يقال بتكرّر البعث مع القيام، مع أن المتعلق لليومين واحد؛ لأن البعث

الإخراج من القبر مع الإحياء، والقيام لرب العالمين الوقوف في المحشر.<sup>(٢)</sup>

<sup>١</sup> - أطفيش، داعي العمل، ج ٤، ص ١٨١.

<sup>٢</sup> - المرجع نفسه، ج ٤، ص ١٨١.

فالقطب يرى أنّ الأولى من تعليق (يَوْمَ) بـ(مَبْعُوثُونَ) أن يُعَلَّقَ بفعل محذوف تقديره (يُبْعَثُونَ) بصيغة الفعل الذي دلَّ عليه (مَبْعُوثُونَ)، فيحصل المعنى الذي أراد، وأجاز القطب كذلك أن يكون التعلّق بتقدير فعل آخر، أي: (أعني باليوم العظيم يَوْمَ يقوم الناس لربّ العالمين)، أو (أريدُ به يَوْمَ يقوم الناس لربّ العالمين)، أو (اذكر يَوْمَ يقوم الناس لربّ العالمين).<sup>(١)</sup>

كما أجاز القطب أن يكون (يَوْمَ) بدلاً من (يَوْمَ) في قوله تعالى قَبْلُ: (لِيَوْمِ عَظِيمٍ)، على أن فتحته فتحة بناء لإضافته للجملة، ويعضد هذا قراءة بعض: (يَوْمَ يَقُومُ) بجرّ (يَوْمَ)<sup>(٢)</sup> على الإبدال.<sup>(٣)</sup> وأجاز القطب أيضًا أن يكون (يَوْمَ) خبرًا لمحذوف على أنّ الفتح بناء، وهو في محلّ رفع، أي: (هو يَوْمَ يَقُومُ...)، ويدلّ له قراءة بعضهم: (يَوْمُ يَقُومُ... برفع (يَوْمَ)<sup>(٤)</sup> على أنه خبر لمحذوف.<sup>(٥)</sup>

والقطب باستبعاده تعلّق (يَوْمَ) بـ(مَبْعُوثُونَ) يخالف عددًا من المفسرين والنحاة، الذين أجازوا أن يكون (يَوْمَ) متعلّق بـ(مَبْعُوثُونَ)، ومنهم الطبري<sup>(٦)</sup> والزجاج<sup>(٧)</sup> والزمخشري<sup>(٨)</sup>، وأبو حيان الأندلسي الذي أجاز

---

<sup>١</sup> - أطفيش، داعي العمل، ج٤، ص ١٨١.

<sup>٢</sup> - قراءة شاذة حكاه أبو معاذ، انظر: ابن خالويه، كتاب القراءات الشاذة، ص ١٧٠. وانظر: الخطيب، معجم القراءات، ج ١٠، ص ٣٤٤.

<sup>٣</sup> - أطفيش، المرجع نفسه، ج٤، ص ١٨١.

<sup>٤</sup> - قرأ بها زيد بن علي، انظر: الخطيب، معجم القراءات، ج ١٠، ص ٣٤٥.

<sup>٥</sup> - أطفيش، المرجع نفسه، ج٤، ص ١٨١.

<sup>٦</sup> - الطبري، ج٢٤، ص ١٨٨.

<sup>٧</sup> - الزجاج، ج٥، ص ٢٩٨.

<sup>٨</sup> - الزمخشري، الكشف، ج٤، ص ٧٢٠.

هذا الوجه، مفسراً معنى لـ(يَوْمٌ) أي: لِحِسَابِ يَوْمٍ<sup>(١)</sup>، وهو الوجه الذي وصفه القطب بالمتكلف، ووافقهم في ذلك العمادي<sup>(٢)</sup>، وبعض النحاة المعاصرين<sup>(٣)</sup>.

وهناك من المفسرين والنحاة المعاصرين مَنْ جَعَلَ (يَوْمٌ) بدلاً، كابن عاشور الذي جعل (يَوْمٌ) بدلاً مطابقاً من (لِيَوْمٍ عَظِيمٍ)، على أن فتحته فتحة بناء<sup>(٤)</sup>، ومنهم مَنْ أجاز تعلق (يَوْمٌ) بـ(مَبْعُوثُونَ) أو بالفعل الذي دلَّ عليه وهو (يُبْعَثُونَ)، كمحيي الدين درويش<sup>(٥)</sup>.

والذي يميل إليه الباحث هو ما ذهب إليه القطب في استبعاد التعلق بـ(مَبْعُوثُونَ)، لا سيما أنّ صيغة المفعول (مَبْعُوثُونَ) استوفت مفعولها، وهو قوله تعالى: (لِيَوْمٍ عَظِيمٍ)، فلا يمكن تعلق (يَوْمٌ) بـ(مَبْعُوثُونَ)؛ وذلك لتمام المعنى، ومما يدلّ على ذلك إعراب الزجاج لـ(يَوْمٌ) فقال: " (يَوْمٌ) منصوب بقوله: (مَبْعُوثُونَ)"<sup>(٦)</sup>، وذكر أنّ المعنى: (ألا يظنون أنّهم يُبعثون يومَ القيامة).<sup>(٧)</sup>

---

<sup>١</sup> - الأندلسي، البحر المحيط، ج ١٠، ص ٤٢٧.

<sup>٢</sup> - العمادي، ج ٩، ص ١٢٦.

<sup>٣</sup> - انظر: صالح، ج ١٢، ص ٣٧٥.

<sup>٤</sup> - ابن عاشور، ج ٣٠، ص ١٩٣.

<sup>٥</sup> - درويش، ج ١٠، ص ٤١٠.

<sup>٦</sup> - انظر: الزجاج، ج ٥، ص ٢٩٨.

<sup>٧</sup> - المرجع نفسه، ج ٥، ص ٢٩٨.

وفي ختام هذا الفصل نخلص من مناقشتنا لتوجيه القطب للجمل وأشباه الجمل بأهم آرائه وترجيحاته في هذا الباب، وهي كما يلي:

١- وجّه القطب إعراب الجمل بناء على المعنى التفسيري للآية الذي ينطلق منه، مثل: إعرابه

لجملة (هُمُ الْعَدُوُّ) بأنها مستأنفة، نافية القول بأنها مفعول ثانٍ لـ(يَحْسُبُونَ)، معللاً أن الصَّيْحَةَ

ليست عدوّاً من بني آدم، فلا يُخْبِر عليها بقوله: (هُمُ الْعَدُوُّ)، إذ لا يُتَوَهَّمُ أَنَّ الصَّيْحَةَ هي

بنو آدم الأعداء.

٢- أيّد القطب مذهب النحاة في أنّ الأصلَ التناصبُ بين الجملتين المتعاطفتين، فتعطف الاسمية

على الاسمية، والفعلية على الفعلية.

٣- أيّد القطب شرط النحاة البصريين في وقوع الفعل في جواب النهي بأن يصح إحلال (لا)

النافية و(إن) الشرطية محل (لا) النافية.

٤- اختار القطب ما اتفق عليه جمهور النحاة من أنّ جملة الاستفهام لا تقع في جواب القسم.

٥- خالف القطب النحاة في مسألة إبدال الجملة بالمفرد، فاشتراط لجواز ذلك وجود حرف

المصدر.

٦- اختار القطب منع تقدم معمول المعطوف على العاطف مع إمكان غيره في الكلام.

٧- أيّد القطب ما أقره النحاة بجواز عطف الجار والمجرور على الظرف ولو كان منصوباً.

٨- اشترط القطب لتعلّق الجار والمجرور بمحذوف الحال أن يتقدّم لها عامل مؤكّد لها أو

لصاحبها.

٩- وافق القطب رأي فريق من النحاة بجواز تعلّق الجار والمجرور بالحرف (ما).

١٠- أيد القطب أنّ الموصول لا يحذف إلا إن دُكر مثله ودلّ عليه دليل.

١١- إضافة إلى الآراء والترجيحات السابقة يرد للقطب في تفسيره توجيهات نحوية للجمل وأشباه

الجمل لم يسبق إليها -حسب اطلاع الباحث- مثل انفراده بإعراب (لَيْسْتَيْنِ) بدل إضراب

من (فِتْنَةٌ) لا متعلّقة بالفعل (جَعَلْنَا)، أو بفعل مُضَمَّر تقديره (فَعَلْنَا) كما قال بذلك غيره.

## الخاتمة (النتائج والتوصيات)

توصّل الباحث في ختام هذا البحث إلى جملة من النتائج، أهمّها ما يأتي:

١- إن الشيخ أطفيش يتمتع بشخصية لغوية ونحوية مستقلة، فلم يكن ناقلًا لأقوال المتقدمين من النحاة فحسب، بل كان يوجّه المسائل النحوية ويناقشها بأساليب متعدّدة، وذلك واضح في نقاشاته النحوية وتوجيهاته للأقوال ومفاضلته بينها، فهو يرجّح ويستبعد ويجيز، ويعقّب ويردّ على كبار النحاة، وفي مقدمتهم سيبويه، والزجاج، والزمخشري، وابن مالك، وغيرهم من علماء اللغة والنحو، ومن أبرز الأمثلة التي تدل على ذلك، مخالفة القطب جمهور النحاة في إعراب (ما) الاستفهامية وما بعدها، وفي موقفه من واو الاستئناف.

٢- يعتمد القطب في توجيهه النحوي وترجيحاته الإعرابية على قاعدة الأصل، ومن ذلك: الأصل عدم الحذف، والأصل ألاّ يكف الجار عن الجرّ، كما يبني آراءه وترجيحاته على الدليل الصحيح الذي يراه، والمعاني النحوية التي يستنبطها من دلالة السياق، وحُسن النظم، معتمداً على رأيه في التفسير، ومستدلاً بالقراءات القرآنية.

٣- بالنظر في توجيهات القطب وترجيحاته النحوية، يتضح أنه يميل إلى آراء المذهب البصري في أكثر المواضع، ويلتزم بجلّ قواعده الأساسية وآرائه في مسائل الخلاف، ومن ذلك ترجيحه لرأي البصريين في أنّ الحرف له معنى واحد على الحقيقة، ولا يخرج من ذلك إلاّ بمجاز أو تضمين، وقوله بشرط البصريين في وقوع الفعل في جواب النهي بأن يصح إحلال (لا) النافية و(إن) الشرطية محل (لا) الناهية، لكنه مع ذلك لم يتابع البصريين متابعة تامة، بل يخطئهم وينفي

بعض أقوالهم، ومن ذلك مخالفته لهم في عدم جواز حذف الموصول وبقاء صلته مطلقاً، وغيرها من المسائل النحوية.

٤- القطب يأخذ بآراء الكوفيين في بعض المسائل، مثل: جواز بناء ظرف الزمان المضاف للجملة ولو كانت فعلية فعلها معرب، ومثل: جَعَلَ المصدر النكرة حالاً منصوبة، وهو مؤوّل بوصف بمشتق، ومثل: عدم وجوب إبراز الضمير إذا جرى على غير مَنْ هو له، وذلك إِنْ أُمِّنَ اللّبس، ومثل موافقة الكوفيين في جواز حذف الموصول وبقاء صلته بشرط ذكر موصول مثله بصلة تناسب صلته، وغيرها من المسائل النحوية.

٥- اعتنى الشيخ أطفَيْش بالتوجيه النحوي في تفسيره (داعي العمل ليوم الأمل)، وجاءت آراؤه وترجيحاته بين التأييد والمخالفة لغيره من النحاة وفق الآتي:

#### أولاً: التأييد:

- في الأسماء: مثل تأييده عَوْد الضمائر إلى سابق، ومذكور، والأقرب ذكراً، وأنّ الاسم الموصول (مَنْ) لا يقع على غير مَنْ يعقل إلا منزلاً منزلته أو مجامعاً له بشمول أو اقتران، وأنّ (إذا) الشرطية لا تخرج إلى المفعولية، وتأييده جواز تعدّد الأخبار لمبتدأ واحد، سواء اقترن بعاطف أم لم يقترن، وأنّ شرط النعت بأن يكون معلوم الانتساب إلى الموصوف عند السامع قبل نعتة له، وأنّ الاسم الواقع بعد (إذا) الشرطية لا يرفعه رافع إلا الفعل، وفي مسألة التوكيد اللفظي للحروف، بأنه لا يجتمع توكيد أكثر من لفظين، فيجتمع ثلاثة ألفاظ فقط أولها المؤكّد، وتأييده أنّ ما صيغ من المصدر من أسماء المكان، شرط نصبه قياساً أن

يكون عامله من لفظه، وكذلك جواز مجيء الحال من المضاف مطلقًا بلا شرط، وأنّ الفاعل إذا كان ضميرًا مستترًا، فيجب نكر التمييز الذي يفسّره، لا حذفه.

- **في الأفعال:** مثل تأييده بأنّ الفعل إذا تأخّر عن مفعوله لم يثو العمل فيه، وفي عمل بعض الأفعال في ضميرين لمسمّى واحد، ومنها الفعل (رأى)، وتأييده بأنّ مفعول الفعل (أرأيت) لا يكون إلا جملة استفهامية أو قسّمية.

- **في الحروف:** مثل تأييده شرط حذف همزة الاستفهام، وهو أن يدلّ عليها دليل، وموافقته على مجيء (لو) مصدرية لا شرطية إذا جاءت مع الفعل (وَدَّ).

- **في الجمل وأشباه الجمل:** مثل تأييده بأنّ الأصل التناسب بين الجملتين المتعاطفتين، فتعطف الاسمية على الاسمية، والفعلية على الفعلية، وتأييده أنّ جملة الاستفهام لا تقع في جواب القسم، وكذلك جواز عطف الجار والمجرور على الظرف ولو كان منصوبًا، وتأييده شرط تعلّق الجار والمجرور بمحذوف الحال بأن يتقدّم لها عامل مؤكّد لها أو لصاحبها، وقوله بجواز تعلّق الجار والمجرور بالحرف (ما)، وتأييده جواز عطف الجملة الخبرية على الإنشائية والعكس في مواضع.

#### ثانياً: المخالفة:

- **في الأسماء:** مثل قوله بأنّ (إذا) الشرطية إذا جاءت بعد القسم، فإن دلالتها تكون حالية لا للمستقبل كما يقول النحاة، ومخالفته النحاة في إعراب (ما) الاستفهامية وما بعدها، وفي البديل المضمّن معنى الاستفهام، فلم يوجب إعادة الاستفهام باقتران الهمزة بالبديل من متضمّن الاستفهام، وفي مخالفته منع حذف عامل المصدر المؤكّد، فجعل ذلك جائزاً.

- **في الحروف:** مثل مخالفته القول بزيادة الحروف أو ما يسمّى باللغو، وإنما أوجب أن يكون للحرف الزائد معنى، ومنه معنى التوكيد، وفي قوله بأن الواو لا تكون للاستئناف؛ لأن الاستئناف دلالاته موضعية وليست دلالة نحوية.
- **في الجمل وأشباه الجمل:** في مثل مخالفته النحاة في مسألة إبدال الجملة بالمفرد، فاشترط لجواز ذلك وجود حرف المصدر.

### التوصيات:

يوصي الباحث بدارسة جهود الشيخ القطب وتوجيهاته وآرائه في الجوانب الآتية:

- ١- التوجيه الصرفي في تفسيره (داعي العمل ليوم الأمل).
- ٢- التوجيه المعجمي في تفسيره (داعي العمل ليوم الأمل).
- ٣- الموازنة بين ترجيحاته وآرائه النحوية في تفاسيره الثلاثة (هيميان الزاد) و(داعي العمل) و(تيسير التفسير).

## المصادر والمراجع

### أولاً: الكتب:

- القرآن الكريم.
- الأزهرى، خالد بن عبد الله: شرح التصريح على التوضيح، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م.
- الأزهرى، خالد بن عبد الله: موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، ط١، دار الدقّاق للنشر والتوزيع، دمشق، ١٤٤٢هـ / ٢٠٢١م.
- الإستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن: شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، ط٢، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ١٩٩٦م.
- الأشموني، نور الدين علي بن محمد: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م.
- الأصبهاني، أبو نعيم أحمد بن عبد الله: حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، ط١، مطبعة السعادة، مصر، ١٣٩٤هـ / ١٩٧٤م.
- أطفيش، أمحمد بن يوسف: تيسير التفسير، تحقيق: إبراهيم بن محمد طّلاي، ط٢، وزارة التراث والثقافة، سلطنة عمان، ١٤٣٩هـ / ٢٠١٨م.

- أطفيش، أمحمد بن يوسف: **داعي العمل ليوم الأمل**، تحقيق: عبد الله القنوبي، ط ١، مكتبة خزائن الآثار، سلطنة عمان، ١٤٤٣هـ/٢٠٢٢م.
- أطفيش، أمحمد بن يوسف: **هيميان الزاد إلى دار المعاد**، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان، ١٤١٢هـ/١٩٩١م.
- أطفيش، محمد بن يوسف: **كشف الكرب في ترتيب أجوبة الإمام القطب**، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
- الأعلم، أبو الحجاج يوسف بن سليمان: **أشعار الشعراء الستة الجاهليين**، (د.ط)، (د.ن)، (د.ب)، (د.ت).
- الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد: **أسرار العربية**، ط ١، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.
- الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد: **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، وبجاشيته: الانتصاف من الإنصاف لمحمد محيي الدين عبد الحميد، ط ١، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.
- ابن الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم: **إيضاح الوقف والابتداء**، تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، (د.ط)، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٣٩٠هـ/١٩٧١م.
- الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف: **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، تحقيق: رجب عثمان محمد، ط ١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.

- الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف: **البحر المحيط في التفسير**، تحقيق وتعليق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.
- الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف: **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، تحقيق: حسن هنداي، ط١، دار القلم، دمشق، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.
- الأنصاري، جمال الدين ابن هشام: **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، (د.ط)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، (د.ت).
- الأنصاري، جمال الدين ابن هشام: **شرح قطر الندى وبل الصدى**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط١، دار الخير للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.
- الأنصاري، جمال الدين ابن هشام: **قواعد الإعراب ونزهة الطلاب**، تحقيق الشبراوي بن أبي المعاطي، ط١، دار الريادة للنشر والتوزيع، السعودية، ١٤٤٢هـ/٢٠٢١م.
- الأنصاري، جمال الدين ابن هشام: **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق: مازن المبارك وآخرون، ط٦، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٥م.
- بابا عمي، محمد بن موسى وآخرون: **معجم أعلام الإباضية من القرن الأول الهجري إلى العصر الحاضر (قسم المغرب الإسلامي)**، ط٢، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م.
- البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل: **صحيح البخاري**، تحقيق: مصطفى ديب البغا، ط٥، دار ابن كثير، دمشق، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.

- البروسوي، إسماعيل حقي بن مصطفى: روح البيان، (د.ط)، دار الفكر، بيروت، (د.ت).
- البغدادي، عبد القادر بن عمر: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، ط٤، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.
- البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين: السنن الكبرى، تحقيق، محمد عبد القادر عطا، ط٣، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.
- الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن: درج الدرر في تفسير الآي والسور، تحقيق: وليد بن أحمد بن صالح الحسين وآخرون، ط١، مجلة الحكمة، بريطانيا، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.
- الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن: دلائل الإعجاز في علم المعاني، تحقيق: محمود محمد شاكر، ط٣، مطبعة المدني بالقاهرة - دار المدني بجدة، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.
- ابن الجزري، محمد بن محمد دمشقي: النشر في القراءات العشر، (د.ط)، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ت).
- ابن جني، أبو الفتح عثمان: الخصائص، ط٤، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، (د.ت).
- ابن جني، أبو الفتح عثمان: المنصف، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، ط١، دار إحياء التراث القديم، (د.ب)، ١٣٧٣هـ/١٩٥٤م.
- الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط٤، دار العلم للملايين، بيروت، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

- ابن الحاجب، جمال الدين عثمان بن عمر: **الكافية في علم النحو**، تحقيق: صالح عبد العظيم الشاعر، ط١، مكتبة الآداب، القاهرة، ٢٠١٠م.
- ابن الحاجب، جمال الدين عثمان بن عمر: **أمالي ابن الحاجب**، تحقيق: فخر صالح سليمان قدارة، (د.ط)، دار عمار، الأردن، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م.
- الحارثي، سيف بن منصور: **استنباطات الشيخ عبد الرحمن السعدي من القرآن الكريم (عرض ودراسة)**، ط١، دار قناديل العلم للنشر والتوزيع - دار ابن حزم، الرياض، ١٤٣٧هـ/٢٠١٦م.
- حسن، عباس: **النحو الوافي**، ط١٥، دار المعارف، القاهرة، (د.ت).
- ابن حنبل، الإمام أحمد: **مسند الإمام أحمد**، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.
- ابن خالويه، الحسين بن أحمد: **كتاب القراءات الشاذة**، عني بنشره وتصحيحه: برجستراسر، ط١، المطبعة الرحمانية، مصر، ١٩٣٤م.
- ابن خالويه، الحسين بن أحمد: **ليس في كلام العرب**، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط٢، (د.ن)، مكة المكرمة، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.
- الخطفي، جرير بن عطية: **ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب**، تحقيق: نعمان محمد أمين طه، ط٣، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٦م.
- الخطيب، عبد اللطيف: **معجم القراءات**، ط١، دار سعد الدين، القاهرة، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م.

- الخطيب، عبد اللطيف محمد وآخرون: التفصيل في إعراب آيات التنزيل، ط ١، مكتبة الخطيب للنشر والتوزيع، الكويت، ٢٠١٥م.
- الخفاجي، توبة بن الحمير: ديوان توبة بن الحمير الخفاجي، تحقيق: خليل إبراهيم العطية، (د.ط)، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٣٨٧هـ/١٩٦٨م.
- الخفاجي، شهاب الدين أحمد بن محمد: حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي، (د.ط)، دار صادر، بيروت، (د.ت).
- الخلي، أحمد بن حمد: جواهر التفسير أنوار من بيان التنزيل، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، سلطنة عمان، ط ٢، ١٤٣٣هـ/٢٠١٣م.
- أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي: سنن أبي داود، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، (د.ط)، المكتبة العصرية، بيروت، د.ت.
- دبوز، محمد علي: نهضة الجزائر الحديثة وثورتها المباركة، ط ١، المطبعة التعاونية، دمشق، ١٣٨٥هـ/١٩٦٥م.
- درويش، محيي الدين بن أحمد: إعراب القرآن وبيانه، ط ٤، دار الإرشاد للشؤون الجامعية، سوريا، ١٤١٥هـ.
- الدعاس، أحمد عبید وآخرون: إعراب القرآن الكريم، ط ١، دار المنير ودار الفارابي، دمشق، ١٤٢٥هـ.
- الذهبي، محمد حسين: التفسير والمفسرون، (د.ط)، مكتبة وهبة، القاهرة، (د.ت).

- الرازي، فخر الدين محمد بن عمر: **مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير**، ط٣، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٢٠هـ.
- أبو ربيعة، عمر: **ديوان عمر بن أبي ربيعة**، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: فايز محمد، ط٢، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.
- الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى: **معاني الحروف**، تحقيق: عبد الفتاح إسماعيل شلبي، ط٢، دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة، السعودية، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.
- الرمحي، أحمد بن محمد: **الفكر اللغوي للشيخ محمد بن يوسف أطفيش في كتابه (شرح لامية الأفعال)**، ط١، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٧م.
- الزجاج، إبراهيم بن السري بن سهل: **معاني القرآن وإعرابه**، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، ط١، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
- الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله: **البرهان في علوم القرآن**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، ١٣٧٦هـ/١٩٥٧م.
- الزمخشري، جار الله أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد: **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، ضبطه وصححه ورتبه: مصطفى حسين أحمد الناشر، ط٣، دار الريان للتراث، القاهرة، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
- الزمخشري، جار الله أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد: **المفصل في صنعة الإعراب**، تحقيق: علي بو ملح، ط١، مكتبة الهلال، بيروت، ١٩٩٣م.

- السالمي، نور الدين عبد الله بن حميد: شرح بلوغ الأمل في المفردات والجمل، ط ١، مكتبة خزائن الآثار، سلطنة عمان، ١٤٣٧هـ/٢٠١٦م.
- السامرائي، فاضل صالح: معاني النحو، ط ١، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.
- السبكي، تاج الدين بن عبد الوهاب بن تقي الدين: طبقات الشافعية الكبرى، تحقيق: محمود محمد الطناحي وعبد الفتاح محمد الحلوي، ط ٢، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.
- سعد الله، أبو القاسم: تاريخ الجزائر الثقافي أو الموسوعة الثقافية الجزائرية، طبعة خاصة، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، ٢٠٠٧م.
- السكاكي، محمد بن أبي بكر: مفتاح العلوم، ضبطه وكتبه هوامشه وعلق عليه: نعيم زرزور، ط ٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
- السمين الحلبي، شهاب الدين أحمد بن يوسف: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد محمد الخراط، (د.ط.)، دار القلم، دمشق، (د.ت.).
- السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله: أمالي السهيلي في النحو واللغة والحديث والفقهاء، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، (د.ط.)، مطبعة السعادة، مصر، (د.ت.).
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر: الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط ٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

- السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله: شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدي وعلي سيد علي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٨م.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر: الإتقان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، (د.ط)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ١٣٩٤هـ/١٩٧٤م.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر: الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق: غريد الشيخ، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٧م.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر: معترك الأقران في إعجاز القرآن، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، (د.ط)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر: شرح شواهد المغني، تعليق: أحمد ظافر كوجان، (د.ط)، لجنة التراث العربي، ١٣٨٦هـ/١٩٦٦م.
- الشريف الجرجاني، علي بن محمد بن علي الزين الشريف: كتاب التعريفات، ضبطه وصححه: جماعة من العلماء بإشراف الناشر، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.
- الشوكاني، محمد بن علي: فتح القدير، ط١، دار ابن كثير، دمشق، ١٤١٤ هـ.
- صالح، بهجت عبد الواحد: الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل، ط٢، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، ١٤١٨ هـ.

- الصبان، أبو العرفان محمد بن علي: حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.
- الصفار، ابتسام مرهون: مالك ومتمم ابنا نُويْرة اليربوعي، (د.ط)، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٦٨م.
- الطائي، أبو زُبيد حرملة بن المنذر: شعر أبي زُبيد الطائي، جمع وتحقيق: نوري حمودي القيسي، (د.ط)، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٦٧م.
- الطبري، محمد بن جرير: جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط ١، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.
- ابن عادل، سراج الدين عمر بن علي: اللباب في علوم الكتاب، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.
- ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد: التحرير والتنوير، (د.ط)، الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٨٤م.
- العجلي، أبو النجم الفضل بن قدامة: ديوان أبي النجم العجلي، جمع وشرح وتحقيق: محمد أديب عبد الواحد جمران، (د.ط)، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.
- ابن عجيبة، أبو العباس أحمد بن محمد: البحر المديد في تفسير القرآن المجيد، تحقيق: أحمد عبد الله القرشي رسلان، (د.ط)، الناشر: حسن عباس زكي، القاهرة، ١٤١٩ هـ.

- عضيمة، محمد عبد الخالق: دراسات لأسلوب القرآن الكريم، (د.ط)، دار الحديث، القاهرة، (د.ت).
- ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٢ هـ.
- ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط ٢٠، دار التراث، القاهرة، ١٤٠٠ هـ/١٩٨٠ م.
- العكبري، أبو البقاء: التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: علي محمد البجاوي، (د.ط)، عيسى البابي الحلبي وشركاه، (د.ت).
- العكبري، أبو البقاء: اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: عبد الله النبهان، ط ١، دار الفكر، دمشق، ١٤١٦ هـ/١٩٩٥ م.
- العكبري، أبو البقاء: إملاء ما منَّ به الرحمن، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٩ هـ/١٩٧٩ م.
- العمادي، أبو السعود محمد بن محمد: تفسير أبي السعود (إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم)، (د.ط)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د.ت).
- عنتره: ديوان عنتره، تحقيق ودراسة: محمد سعيد مولوي، (د.ط)، المكتب الإسلامي، دمشق، ١٩٦٤ م.

- العيني، بدر الدين محمود بن أحمد: **المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية**، تحقيق: علي محمد فاخر وآخرون، ط١، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، ١٤٣١هـ/٢٠١٠م.
- الغلابيني، مصطفى بن محمد سليم: **جامع الدروس العربية**، ط٢٨، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.
- الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد: **الحجة للقراء السبعة**، تحقيق: بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي، ط٢، دار المأمون للتراث، دمشق، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.
- أبو الفداء، عماد الدين إسماعيل بن علي: **الكُنَّاش في فني النحو والصرف**، تحقيق رياض بن حسن الخوام، (د.ط)، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠٠٠م.
- الفراء، يحيى بن زياد: **معاني القرآن**، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي وآخرون، ط١، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، (د.ت).
- الفرزدق، همام بن غالب: **ديوان الفرزدق**، (د.ط)، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.
- القاسمي، محمد جمال الدين بن محمد: **محاسن التأويل**، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨هـ.
- القزويني، جلال الدين محمد بن عبد الرحمن: **الإيضاح في علوم البلاغة**، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي، ط٣، دار الجيل، بيروت، (د.ت).

- القيسي، مكي بن أبي طالب: **مشكل إعراب القرآن**، تحقيق: حاتم صالح الضامن، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٥هـ.
- ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر بن أيوب: **الفوائد**، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م.
- الكنائي، ابن عراق نور الدين علي بن محمد: **تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة** **الموضوعة**، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف وآخرون، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٩هـ.
- ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله: **شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح**، تحقيق: طه محسن، ط١، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ١٤٠٥هـ.
- ابن مالك، محمد بن عبد الله: **شرح الكافية الشافية**، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، ط١، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
- ابن مالك، محمد بن عبد الله: **شرح تسهيل الفوائد**، تحقيق: عبد الرحمن السيد وآخرون، ط١، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.
- المبرّد، أبو العباس محمد بن يزيد الأزدي: **المقتضب**، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، (د.ط.)، عالم الكتب، بيروت، (د.ت).
- المرادي، أبو محمد حسن بن قاسم: **الجنى الداني في حروف المعاني**، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.

- المؤيد بالله، يحيى بن حمزة: الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، ط١، المكتبة  
العصرية، بيروت، ١٤٢٣هـ.
- ناظر الجيش، محمد بن يوسف: شرح التسهيل المسمى (تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد)،  
تحقيق: علي محمد فاخر وآخرون، ط١، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة،  
١٤٢٨هـ.
- ابن الناظم، بدر الدين محمد بن جمال الدين: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحقيق:  
محمد باسل عيون السود، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٠هـ / ٢٠٠٠م.
- النجار، محمد عبد العزيز: ضياء السالك إلى أوضح المسالك، ط١، مؤسسة الرسالة،  
١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م.
- الهمذاني، المنتجب: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، تحقيق: محمد نظام الدين الفتيح،  
ط١، دار الزمان للنشر والتوزيع، المدينة المنورة، ١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م.
- ابن الوراق، أبو الحسن محمد بن عبد الله: علل النحو، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش،  
ط١، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م.
- وينتن، مصطفى بن الناصر: آراء الشيخ أحمد بن يوسف أطفيش العقديّة، نشر جمعية  
التراث، الجزائر، ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م.

- ابن يعيش، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي الأسدي الموصلية: شرح المفصل للزمخشري، تحقيق: عبد اللطيف بن محمد الخطيب، ط ١، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع، الكويت، ١٤٣٥هـ/٢٠١٣م.

### ثانياً: البحوث والمقالات العلمية:

- الأكوع، خالد بن أحمد: تداخل أزمنة الفعل، جامعة الطائف، الطائف، مج ٣، ع ١٢، ١٤٣٦هـ/٢٠١٥م.
- الشيباني، سلطان بن مبارك: سلسلة: من نفائس المخطوطات المحفوظة في الخزائن العمانية، الحلقة الثالثة، داعي العمل ليوم الأمل، ط ١، محبوب للنشر الرقمي، مسقط، ١٤٤٣هـ/٢٠٢١م.
- الرمحي، أحمد بن محمد: "قصيدة الغريب في نظم مغني اللبيب عن كتب الأعراب": موازنة بين المخطوطات وقراءة في المنهج، مجلة التراث، مج ٣، ع ٣، أغسطس ٢٠٢٣م.
- الرمحي، أحمد بن محمد: واو الاستئناف عند قطب الأئمة (دراسة نحوية)، مجلة كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة السلطان قابوس، سلطنة عمان، مج ١٣، ع ٣، أغسطس ٢٠٢٢م.
- علي، عماد مجيد: الحذف والإضمار في النحو العربي (دراسة في المصطلح)، مجلة جامعة كركوك، كركوك، مج ٤، ع ٢، ٢٠٠٩م.
- المنصوري، رياض رحيم: مظاهر إجراء الوصل مجرى الوقف في العربية، مجلة دواة، جامعة بابل، العراق، مج ٦، ع ٢٣، ١٤٤١هـ/٢٠٢٠م.

- هدي، مريم: أدوات التماسك النصي عند عبد القاهر الجرجاني، مجلة المعيار، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، مج ٢٦، ع ٦، ٢٠٢٢م.
- هرماس، عبد الرزاق إسماعيل: الاتجاه اللغوي في تفسير القرآن الكريم، مجلة دعوة الحق، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ع ٣٢٣، ١٩٩٦م.